

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٦١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي العاشر - العقد الاستثنائي الثاني الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث من كانون الثاني ١٩٦١

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تلاوة المرسوم رقم ٥٧٧٠ بدعوة المجلس إلى دورة استثنائية تمتد حتى آخر كانون الثاني سنة ١٩٦١.
 - ٢ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة
 - ٣ - مناقشة موازنة عام ١٩٦١ بصورة عامة.
- عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس صبري حمادة.
- تغيب السادة: عصام الحجار، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، سعيد طوق، كميل عقل، يوسف كرم، وناظم القادري.
- واعتذر السادة: شارل سعد، جوزف شادور، مرشد حبشي، ويوسف الزبي.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاوي، فيليب تقلا، محمد صفى الدين، بيار الجميل، الأمير مجيد أرسلان، مورييس الجميل، عبد الله المشنوق، سليمان فرنجية رفيق شاهين، خاتشيك بابكيان وحسين منصور.
- الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون، تتلى أسماؤهم.
- تليت -
- الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم،
- تليت -
- الرئيس: ليتل المرسوم رقم ٥٧٧٠ المتضمن دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية.

فتلي المرسوم التالي :

مرسوم رقم ٥٧٧٠

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني سيما المادة ٨٦

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى - يدعى مجلس النواب لدورة استثنائية في أول كانون الثاني سنة ١٩٦١ وتستمر لغاية ٣١ منه لمتابعة درس مشروع موازنة سنة ١٩٦١ - .

المادة الثانية - ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

الذوق في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٦٠

الامضاء : فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : صائب سلام

الرئيس : ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة .

فتلي الملخص التالي :

عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة من العقد الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة .

تغيب السادة : انطوان صحنواوي، عصام حجار، كميل شمعون، اميل مكرزل، فيليب بولس، يعقوب صراف، علي عبد الكريم، كميل عقل، محمد فتفت، رشدي فخر، يوسف كرم، جعفر شرف الدين، فضل الله دندش، كاظم الصلح، شبلي العريان، ناظم القادري، ونايف المصري .

واعتذر السادة : اميل البستاني، جوزف شادر، البير نخير، عادل عسيران، مصطفى الرفاعي، علي بزي، موسيس دركالوستيان، يوسف الزين، فؤاد البون، وبشير الأعور .

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء السادة: نسيم مجدلاني، عبد الله المشنوق، الياس الخوري، سليمان فرنجية، رفيق شاهين، خاتشيك بابكيان، جوزف السكاف، وسليمان العلي.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة لائحة المشاريع المعجلة وملخص الأوراق الواردة والتعليق عليها والاستماع إلى جواب حضرة رئيس مجلس الوزراء انتقل المجلس إلى جدول الأعمال فبحث المشروع رقم / ٥٨٠٩ / والقاضي بفتح اعتماد اضافي في موازنة رئاسة مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٠ وأقره بالأكثرية معدلاً، ثم قرر احالة المشروع رقم ٥٨١٥ بالغاء قانون ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ ومنح بعض افراد الأمن درجتين استثنائيتين إلى لجنة الإدارة والعدلية ثم توجه حضرة الرئيس بكلمة تهنئة ضمنها تمنياته بمناسبة عيد رأس السنة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

البحث في هذه الجلسة محصور في موازنة عام ١٩٦١ بصورة عامة.

لتتل فذلكة الموازنة.

فتليت الفذلكة التالية:

فذلكة مشروع موازنة سنة ١٩٦١

ان الحكومة، وقد قدمت مشروع موازنة عام ١٩٦١ إلى مجلسكم الكريم بتاريخ ٣٠ ايلول سنة ١٩٦٠، تكون قد فعلت ذلك قبل بداية العقد العادي الثاني بثمانية عشر يوماً، اذ صادف أول ثلاثاء بعد بداية العقد في الثامن عشر من تشرين الأول، وتكون قد تقيدت بالمهلة الدستورية التي حددتها المادتان ٣٢ و ٨٦ من الدستور، وبالمهلة القانونية التي نصت عليها المادة السابعة عشرة من قانون المحاسبة العمومية.

وقبل ان تتبسط الحكومة في ما هدفت إليه من وراء مشروع الموازنة لا بد من لمحة موجزة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد على ضوء حالة الاقتصاد العالمي، كما انه لا بد من بيان حركة الواردات والنفقات في السنة الحالية، وعرض الخطوط الكبرى للسياسة المالية التي تعتمزم الحكومة انتهاجها في السنة المقبلة، والمشاريع والأعمال الإصلاحية التي تنوي تحقيقها في سائر ميادين النشاط، لتنتهي إلى تنفيذ أرقام الموازنة وايضاح الفروق الظاهرة فيها، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة السادسة عشرة من قانون المحاسبة العمومية.

في الاقتصاد العالمي:

وعلى هذا الأساس نستهل البحث بلحمة مقتضبة عن الاقتصاد العالمي.

فنرى أنه تميز خلال السنة المنصرمة بالانفراج الدولي الذي كان من أبرز ظواهره، رغبة متجاوبة بين الشرق والغرب في التعاون والتبادل التجاريين اسفرت عن استمرار تقدم الاقتصاد الأوروبي، واتساع حلقاته في سائر الحقول الانتاجية والاستهلاكية.

وكان من أهم أحداث الاقتصاد البدء بتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، وتأسيس منطقة موحدة للتبادل الحر.

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد الأميركي، رأينا فيه استمرار التطور والانتعاش يتجلى في توظيف رؤوس الأموال الأميركية في الخارج نتيجة لعودة الثقة إلى نفوس رجال الأعمال والمدخرين.

ولعل أبرز عوامل النمو والازدهار الاقتصادي، المساعدات والقروض والمنح الدولية التي خصصت للبلدان المتخلفة اقتصادياً عن طريق البنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية، وغيرها من المؤسسات العالمية المماثلة.

ولم يكن نصيب الدول العربية من هذا النشاط الاقتصادي بقليل، كما ان لبنان اصاب منه قسطه المرموق.

في الاقتصاد اللبناني.

وإذا ألقينا نظرة عامة على أوضاع الاقتصاد اللبناني، لوجدنا أنه ظل سائراً في طريق النمو والازدهار، محافظاً على صموده وثباته في مختلف الحقول، بفضل ما يتميز به لبنان من معطيات طبيعية ومن خصائص نظامه الاقتصادي العام.

أما المعطيات الطبيعية، فأهمها مركز لبنان الجغرافي، وميل اللبناني إلى التجارة، وخبرته بشؤونها. وأما خصائص نظامه الاقتصادي، فأبرزها الحرية التجارية والمالية التي يقوم عليها اقتصاده، ومتانة النقد اللبناني الذي يستند إلى تغطية تزيد عن ٨٥ بالمئة، وإلى تحرر لبنان من أي دين خارجي. وإلى جانب هذه المعطيات والخصائص تبرز عوامل مساندة، كان لها الأثر الكبير في ترسيخ الاقتصاد اللبناني وتطويره المطرد.

ومن أهم تلك العوامل حرص السلطة على نظام الحرية الاقتصادية، واهتمامها بالشؤون الاجتماعية، ومحاولتها الاسراع في تنفيذ المشاريع العمرانية والانشائية، وعقدها الاتفاقات الثنائية والجماعية مع البلدان العربية والأجنبية، مما أدى إلى دفع الحركة الاقتصادية في تيار النشاط والازدهار.

وسنحاول في ما يلي استعراض النشاط الاقتصادي من مختلف وجوهه.

أولاً - في التجارة الخارجية:

أ - الميزان التجاري:

١ - بعد أن عاد الميزان التجاري في عام ١٩٥٩ إلى مستواه العادي، السابق لفترة الحوادث التي حصلت عام

١٩٥٨، نراه آخذاً بالارتفاع في حقلي الاستيراد والتصدير على السواء. ففي عام ١٩٥٩ بلغت قيمة المستوردات / ٧٠٠ / مليون ليرة لبنانية، والمصدرات / ١٤٠ / مليون ليرة لبنان. وقد ظل التوسع سائراً على هذا المنوال في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٦٠.

أما العوامل التي ساهمت في توسع الاستيراد فأهمها التقدم المستمر في حقل العمران والسكن، والاقبال على وسائل الرفاه.

كما ان ازدياد المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية كان عاملاً على دفع التصدير إلى الأمام ولا سيما في الأسواق العربية.

غير ان العجز الظاهر في الميزان التجاري لا ينال من سلامة الاقتصاد اللبناني نظراً لتوفر موارد التغطية غير المنظورة، ولأن ارتفاع الميزان وعجزه دليل على حيوية الاقتصاد اللبناني ونشاطه، أي على توفر المداخل وارتفاع نسبة الاستهلاك.

وفي ما يلي بيان ارقام الميزان التجاري في خلال السنوات التسع الأخيرة.

السنة	المستوردات بحسب الاحصاءات الجمركية	تقدير المستوردات بالسعر الحر	المصدرات	العجز بالنسبة	
				للاحصاءات	للتقديرات
١٩٥١	٣٢١	٤٤٥	٩٨	٢٢٣	٣٤٧
١٩٥٢	٣٤٢	٤٧٥	٧٨	٢٦٤	٣٩٧
١٩٥٣	٣٦٤	٤٧١	٨٧	٢٧٧	٣٨٤
١٩٥٤	٤٨٥	٥٨٦	١٠٦	٣٧٩	٤٨٠
١٩٥٥	٥٢٩	٦٧٠	١٢١	٤٠٨	٥٤٩
١٩٥٦	٥٦١	٧١٥	١٤٦	٤١٥	٥٦٩
١٩٥٧	٦٢٧	٧٩٠	١٥٢	٤٧٥	٦٣٨
١٩٥٨	٥١٨	٦٦٥	١١١	٤٠٧	٥٥٤
١٩٥٩	٧٠٠	٨٩٤	١٤٠	٥٦٠	٧٥٥

ب - التجارة العابرة:

وغني عن البيان ان التجارة العابرة هي بالنسبة إلى لبنان عنصر أساسي من عناصر كيانه الاقتصادي، إذ انها توفر له مورداً دائماً، له اثره البعيد في تغطية العجز الحاصل في الميزان التجاري. ويلاحظ ان حركة هذه التجارة تكاد تكون مستقرة، مع ما أصابها من تدن، إذ بلغت قيمة البضائع التي مرت بلبنان في سنة ١٩٥٩، وفقاً للاحصاءات الجمركية /٧٩٢/ مليون ليرة، بعد ان كانت /٩٨٠/ مليون ليرة في سنة ١٩٥٨.

وتجدر الاشارة إلى أنه من المنتظر ان تنمو حركة التجارة العابرة في هذا العام بزوال الصعوبات التي كانت قائمة في بعض البلدان العربية والتي ساعد على ازالتها اتفاق الترانزيت الذي عقد مؤخراً بين لبنان وتلك البلدان. واننا نورد فيما يلي ارقام بضائع الترانزيت في السنوات الثمان الاخيرة (بملايين الليرات اللبنانية) بمعزل عن حركة المنطقة الحرة.

السنة	الكمية بالطن	القيمة بملايين الليرات بحسب الاحصاءات الجمركية
١٩٥١	٢٢٤٨٦	١١٣٧
١٩٥٢	٢٣١٤٧	١٠٣٩
١٩٥٣	٢٣٢٦٣	١٠٦٣
١٩٥٤	٢٣٧٦٧	١٠٣٣
١٩٥٥	٢٣٤٨٥	١١٤٨
١٩٥٦	٢٢٦٧٨	١١٠٠
١٩٥٧	٢٠١١٧	١٢٤٥
١٩٥٨	٢٦٩١٠	٩٨٠
١٩٥٩	٢٣٨٤٢	٧٩٢

ج - العلاقات الاقتصادية مع الخارج:

لقد أسفرت المساعي التي بذلتها الحكومات المتعاقبة عن ايجاد اسواق خارجية للإنتاج اللبناني كان من شأنها ترويج المنتجات الصناعية والزراعية، الفائضة عن حاجة الاستهلاك، في الأسواق الخارجية.

أما الاتفاقات التجارية التي تم عقدها مؤخراً ودخلت في نطاق التنفيذ خلال عام ١٩٥٩ فهي الآتية:

- ١ - اتفاق الترانزيت الرباعي مع البلدان العربية الذي صدق تعديله في ٢٢ تموز سنة ١٩٥٩ لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بسائر وسائل النقل على اساس اطلاق حرية النقل العابر وتبسيط المعاملات الجمركية وإلغاء الرسوم التي كانت مفروضة على البضائع العابرة.
 - ٢ - ثلاث اتفاقات مع شركة نفط العراق وقعت في ٤ حزيران ١٩٥٩ تتعلق بترانزيت النفط الخام بالأنابيب عبر لبنان وتحميل هذا النفط على السفن في مصب طرابلس وبمصفاة طرابلس.
 - ٣ - الاتفاق الثنائي بين لبنان والاقليم المصري الذي عقد في ٢٤ أيار ١٩٥٩ لتيسير السياحة بين البلدين
 - ٤ - الاتفاق التجاري مع بلغاريا الذي صدق بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٥٩ والمتعلق بتشجيع التجارة الممثلة واعادة التصدير والتجارة العابرة بين البلدين وانشاء تمثيل تجاري لبلغاريا في لبنان.
 - ٥ - اتفاق تجاري على تبادل البضائع بين لبنان واتحاد الجمهوريات السوفياتية والاشتراكية
- وهناك عدد من الاتفاقات قيد الابرار وهي معقودة مع تركيا والعربية السعودية والصين الوطنية والأرجنتين واليونان. ولا ريب ان من شأن مثل هذه الاتفاقات جميعها ان تفسح مجالات واسعة أمام الانتاج الوطني تزيد الاقتصاد اللبناني نمواً وازدهاراً.

ثانياً - في الانتاج الزراعي والصناعي

أ - في الانتاج الزراعي :

لقد أثبت الواقع ان الانتاج الزراعي في لبنان يتمتع بقسط وافر من المناعة، بدليل ان حوادث سنة ١٩٥٨ لم تكن ذات أثر ظاهر في الحد من ازدهاره، واله ما زال بوجه عام محافظاً على مستواه بقدر ما تهيؤه له العوامل الطبيعية، كما انه ما زال سائراً في بعض الحقول بطريق النمو السريع. وتبرز ظاهرة ازدهار الانتاج الزراعي في ازدياد كمياته المطرد من عام إلى عام، ولا سيما في انتاج الفاكهة كما يتضح من البيان الآتي:

النوع	الكميات بالطن		
	سنة ١٩٥٧	سنة ١٩٥٨	سنة ١٩٥٩
برتقال	٥٨٠٠٠	٩٣٠٠٠	١١٥٠٠٠
حمضيات	٣١٠٠٠	٣٨٠٠٠	٤٥٠٠٠
تفاح	٣٧٠٠٠	٤٢٠٠٠	٦٠٠٠٠
عنب	٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠

وقد كان لمستودعات التبريد فضل كبير في حفظ الفاكهة اذ انها ماشت بازدياد عددها ارتفاع كميات الانتاج فأصبحت قادرة على استيعاب الزيادة الحاصلة فيه .

أما في حقل الحبوب فقد تضائل انتاج القمح بينما تحسن انتاج الشعير والذرة وبعض الحبوب القرنية، كما هو ظاهر في البيان الآتي :

النوع	١٩٥٧ طن	١٩٥٨ طن	١٩٥٩ طن
قمح	٦٥٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٤٠٠٠
شعير	٢٣٥٠٠	١٨٥٠٠	٢٠٠٠٠
ذره صفراء	١٧٠٠٠	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠
ذره بيضاء	٥٠٠٠	٣٥٠٠	٣٢٠٠
عدس	٢٨٠٠	٣٥٠٠	١٦٠٠
حمص	٢٦٠٠	٢٢٠٠	٢٩٠٠
فاصوليا	٥٣٠٠	٤٨٠٠	٥٥٠٠

وأما الزيتون فقد تدنى انتاجه من /٤٤٠٠٠/ طن في سنة ١٩٥٨ إلى /١٨٠٠٠/ طن في سنة ١٩٥٩، بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في فترة ازهاره ففصت على قسم كبير من الزهر والبراعم، بينما حافظت الخضار على مقاديرها السابقة بصورة عامة .

ب - الانتاج الصناعي :

واصلت الصناعة الوطنية نشاطها التي استأنفته بعد حوادث سنة ١٩٥٨ وسجلت احداثاً هامة كان لها أثر كبير في تطوير حركتها وسيرها فالنصف الأول من عام ١٩٥٩ كان مرحلة انكماش بسبب تكدس كميات كبيرة من الانتاج خلال فترة الحوادث التي مرت بالبلاد في السنة السابقة، وضيق مجال التصريف وتراكم الأعباء على المؤسسات الصناعية . بينما كان النصف الثاني مرحلة انتعاش للاستثمار الصناعي اذ ادخلت رؤوس أموال جديدة بالغة في العمل الصناعي وقامت مصانع جديدة واتسعت الصناعات القائمة بادخال وحدات انتاجية جديدة عليها .

ومن أهم العوامل التي ساعدت على هذا الازدهار السريع الواسع استقرار الأوضاع الداخلية وتخصيص التسليف الصناعي بمبلغ ثمانية ملايين ليرة من أصل قرض العشرين مليون ليرة الذي حصل عليه مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري بكفالة الدولة، وتسهيل الشركات العالمية لشروط دفع ائتمان المستوردات الصناعية، مما عزز سير التقدم الصناعي وخفف من وطأة ما خلفته الفترة السابقة من اعباء جسام .

وقد كان لعناية الحكومة ورعايتها ما ساعد على حركة الازدهار الصناعي اذ اقرت تدابير عدة لإنمائه
أخصها:

- ١ - اعفاء المواد الأولية والآلات الصناعية من الرسوم الجمركية.
- ٢ - حماية الصناعات الوطنية بزيادة الرسوم الجمركية على ما يماثلها من المستوردات.
- ٣ - عقد المعاهدات التجارية في سبيل فتح أسواق خارجية للإنتاج الصناعي.
- ٤ - تأمين الطاقة المحركة للمصانع بأسعار مخفضة.
- ٥ - انشاء معهد البحوث الصناعية والمساهمة في تغذية ميزانيته.
- ٦ - اعفاء المؤسسات ذات الإنتاج الجديد من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات.
- ٧ - اعطاء بعض الشركات المنتجة للطاقة الكهربائية قروضاً بكفالة الحكومة بغية زيادة الإنتاج وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة.

فكان من ثمار النشاط الفردي والعناية الحكومية المتساندين إقبال المدخرين على توظيف أموالهم في النطاق الصناعي، إذ بلغ مجموع المصانع في سائر المجالات الانتاجية / ٣٣٠٠ / مصنعاً في عام ١٩٥٩ . وبلغت رؤوس الأموال الموظفة فيها / ٤٣٥ / مليون ليرة لبنانية . ومن اكبر المصانع التي انشئت او استحدثت فيها صناعات وطنية خلال العام المذكور:

- مصنع الألومنيوم، الأول من نوعه في البلاد والذي يضاهي أضخم المصانع المماثلة في الخارج.
- مصنع صهر الحديد والقضبان الحديدية.
- مصنع البلاستيك والدهانات والجلود الاصطناعية
- مصنع شوكولا.
- مصنع بورسلان وزجاج.
- مصنع مواد غذائية.
- مصنع لتكرير الملح.
- مصنع مشروبات كحولية وغازية.
- مصنع مشروبات كحولية وغازي.
- مصنع لحفظ الخضار والفواكه وتوضيها

- مصنع للآثاث والمفروشات.
- وما زال النشاط الصناعي سائراً في طريق التقدم والازدهار سيراً من شأنه أن يستوعب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة وأن يؤول إلى رفع مستوى الانتاج وتنوعه.

ثالثاً - في صناعة البناء :

لقد أفاد مجال البناء كثيراً من التوسع المالي العام الذي عرفه لبنان في عام ١٩٥٩ اذ انصبت في هذا المجال اموال ضخمة للتعمير والانشاء، ولا سيما في العاصمة والضواحي وساهمت إلى حد بعيد في بعث النشاط الاقتصادي واشاعته. وقد زاد عدد اجازات البناء الصادرة في عام ١٩٥٩ عن /١٨٠٠/ اجازة لانشاء /٢٩٣٣/ طابقاً على مساحات مجموعها /٥٩١٠٠٠/ متراً مربعاً، مما يشير إلى ان صناعة البناء فاقت ما كانت عليه حتى في مرحلة ازدهارها خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ بعد ان هبطت في عام ١٩٥٨ هبوطاً ملموساً، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

السنة	عدد رخص البناء	عدد الطوابق	المساحة الاجمالية بالمترب
١٩٥١	٦٧٦	١١٩٨	٢٣٤
١٩٥٢	٨٥١	١٥٨٣	٣٢٢
١٩٥٣	٧٩٨	١٥٣٦	٣١٨
١٩٥٤	١٠٥٥	١٨٤٨	٤٢٣
١٩٥٥	١٢٦١	٣٠٦٢	٦٤٢
١٩٥٦	٨٨٤	٢٥٩٩	٥٣٠
١٩٥٧	٨٤٦	٢٢٢١	٤٣١
١٩٥٨	٦٠٩	١٥٠٠	٣٨٩
١٩٥٩	١٠٨٣	٢٩٣٣	٥٩١
١٩٦٠ لغاية حزيران	٦٦٠	١٥٧٣	٣٢١

رابعاً - في السياحة والاصطياف :

خلفاً لما كان من اثر حوادث ١٩٥٨ المتفاوت الوطأة في كل ميدان من ميادين النشاط كانت السياحة

والاصطياف منيعي الجانب بفضل جهود الحكومة والتدابير التي اتخذتها لبعث الحركة السياحية والاصطيافية في البلاد. ومن أبرز تلك التدابير دعوة /٤٦٠/ مديراً من مديري مكاتب السفر والسياحة في مختلف انحاء العالم لزيارة لبنان يرافقتهم صحفيون وممثلون لوكالات السينما والتلفزيون والانباء، وعقد الاتفاق السياحي مع الجمهورية العربية المتحدة، وغيرها من التدابير المفيدة.

وقد ساعد على انتعاش الحركة السياحية اعفاء بعض لوازم الفنادق والمطاعم والملاهي من الرسوم الجمركية وزيادة نصيب التسليف العقاري من أموال القروض فأقبل أصحاب الأموال على توظيفها في هذا القطاع. وأنشئت مؤسسات جديدة وصممت مشاريع، بعضها قيد الاعداد وبعضها قيد التنفيذ. وقد ارتفع رأسمال المؤسسات الفندقية من ١٥٠ مليون ليرة إلى ٢٣٠ مليون ليرة في سنة ١٩٥٩ بمعنى ان الأموال الموظفة في الصناعة الفندقية خلال ١٩٥٩ والنصف الأول من سنة ١٩٦٠ بلغ /٦٠/ مليون ليرة لبنانية وفقاً للاحصاءات المتوفرة.

وقد وجهت الحكومة عناية قصوى إلى هذا المجال الذي يعتبر ركناً من أركان الاقتصاد اللبناني، فأنشأت مجلساً استشارياً للسياحة تتمثل فيه جميع وزارات الدولة والهيئات العامة المختصة للاسهام في توجيه السياسة السياحية وتطوير حركتها واقتراح الأساليب والوسائل الكفيلة ببث الدعاية اللازمة لها في الخارج.

ومن المشاريع المطروحة على الدرس في هذا القطاع الرياضة الشتوية وتجهيز مراكزها بالمصاعد الكهربائية وبناء محطات لممارسة الرياضة والتجول والتنزه، وحصر بعض ينابيع المياه المعدنية واستثمارها ومساعدة بلديات مناطق الاصطياف والسياحة مالياً وفنياً ومعاونة الفنادق والمطاعم والملاهي الموسمية على التجهيز الحديث.

ولا شك انه كان لافتتاح كازينو لبنان وتجهيز مغارة جعيتا بالوسائل الفنية ولنمو حركة المطار الدولي الأثر الكبير في تشييط حركة السياحة والاصطياف. فالسياح والمصطافون الذين اموا لبنان خلال سنة ١٩٥٩ ناهز عددهم /٧٣٧٥٠٨/ سواح ومصطافين مقيمين وعابرين. وقد زاد هذا العدد في الستة أشهر الأولى من هذا العام بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة، كما بلغ عدد المصطافين والسواح المقيمين في شهري تموز وآب /٢٠٦٢٣/ شخصاً من جنسيات وأقطار مختلفة وفقاً للبيان الآتي:

البلد	العدد	البلد	العدد
مصر	٣٥٥٥	البحرين	٥٩٤
العراق	٣٥٢٧	فلسطين	٦٤٩
السعودية العربية	٣٠٣٨	المغرب	٦٧
السودان	٢٨٠	اليمن	٦١

الأردن	٣٦٠٠	ليبيا	٨٣
الكويت	٤٢٣٩	تونس	٦
قطر	٧٠٩	غير عرب	٢١٥

يضاف إلى ذلك ان الاحصاءات دلت على ان الحركة الفندقية في بيروت كانت على جانب كبير من الازدهار،
بدليل ان نسبة الغرف المؤجرة في الفنادق لمدة خمسة أشهر من نيسان إلى آخر آب بلغت ٨٥ بالمئة من مجموع الغرف
الجاهزة.

من هنا يتضح مدى التحسن في السياحة والاصطيفاف بفضل المساعي والجهود التي بذلتها الحكومة مع
الهيئات المختصة في هذا المضمار وبالإضافة إلى ما يتمتع به لبنان من مكانة دولية سياحية بدليل ما يشغله من
المناصب في المنظمات والهيئات الدولية كرئاسته للاتحاد الدولي العربي للسياحة واضطلاع باعباء نيابة رئاسة
المؤسسة العالمية للدعاية في الشرقين الأدنى والاطوسط وعضويته في اللجنة التنفيذية للانماء الدولي لمنظمات
السياحة الرسمية وفي مجلس ادارة المؤسسة العلمية للابحاث والاحصاءات السياحية وفي مؤسسة الاسكا التي
تضم جميع مكاتب السفر الاميركية في العالم.

السنة	مجموع عدد الطائرات	عدد المسافرين	البضائع بالطن	البريد بالطن
١٩٥٣	٣٣٥٢٦	٢٦١٦٧٨	٥١٥٩	١٣٤
١٩٥٤	٢٦٦٦٩	٣٥٠٩٨٩	٨١٨٠	١٤٥
١٩٥٥	٢٩٨٦٣	٤٢٤٥٥١	٨٢٧٩	٢١٤
١٩٥٦	٢٨٦٣٧	٥٣٨٩٤٣	١٣٥٠٠	٣١٢
١٩٥٧	٢٢٣٢١	٥١٤٨٩٤	١٤٥٢٨	٣٥٥
١٩٥٨	٣٣٧٥٠	٤٦٠٦٤٧	٨٥٠٥	٢٠٨
١٩٥٩	٣٣٩٥٤	٦٠٧٣٢٨	٢٣٨٤٠	٢٠٣
١٩٦٠ لغاية حزيران	١٧٣٨٧	٣٠٥٣٨٤	٩٩١٣	٢١٢

وما قيل عن نشاط الحركة السياحية والتجارية في المطار يقال عنه في مرفأ بيروت اذ بلغت عمليات التفريغ

والتحميل / ١٦٦٤٠٠٠ / طن.

خامساً - مقياس اسعار الجملة ونفقات المعيشة:

أ - مقياس اسعار الجملة

كان للارتفاع الذي اصاب اسعار الجملة في لبنان على ضوء النشرات الاحصائية الاقتصادية الرسمية اثره البالغ في ازدياد النشاط التجاري اذ ارتقى معدله من /١٠٤/ في نهاية عام ١٩٥٨ إلى /١٠٥،١/ في عام ١٩٥٩.

أما السبب في هذا الارتفاع فهو غلاء الحاصلات الغذائية والمحروقات.

وفي الجدول التالي بيان مفصل لمقاييس اسعار الجملة منذ ١٩٥٩ حتى نهاية عام ١٩٥٩.

متوسط	الحاصلات الغذائية	المواد الأولية والتجارية	المحروقات	المنسوجات	مواد بناء	الرقم القياسي العام
١٩٥١	١٢٤	١٤٤	٩٨	١٣٨	١٢٢	١٢٦
١٩٥٢	١٢٣	١٠٩	٩٩	١٠٣	١٢١	١١٤
١٩٥٣	١٠٨	٩٨	٩٩	٩١	١٠٣	١١٣
١٩٥٤	٩٢	٩٣	٩٨	٩٢	١٥١	٩٥
١٩٥٥	٩٢	٨٧	٩٨	٩٢	١١١	٩٦
١٩٥٦	١٠٦	٨٧	١٠٢	٩٢	١١٢	١٠١
١٩٥٧	١٠٩	٨٥	١١٠	٩١	١١٥	١٠٣
١٩٥٨	١١٠	٨٥	١١٥	٩٠	١١٢	١٠٤
١٩٥٩	١١٤	٨٥	١١٥	٨٩	١١١	١٠٥

ب - مقياس نفقات المعيشة:

ولا عجب ان يؤدي ارتفاع اسعار الجملة الى ارتفاع نسبي في نفقات المعيشة، كما هو ثابت في البيان المقارن الآتي:

السنة	الرقم القياسي العام
١٩٥٠	٤٢٦
١٩٥١	٤٦٢
١٩٥٢	٤٦٢
١٩٥٣	٤٣٢
١٩٥٤	٤١١
١٩٥٥	٤١٧
١٩٥٦	٤٤٢
١٩٥٧	٤٧١
١٩٥٨	٤٩٢
١٩٥٩	٥٠٩
١٩٦٠ لغاية حزيران	٥٢١

الحالة المالية

من البديهي ان تتماشى الحالة المالية والحالة الاقتصادية العامة في البلاد على صعيد واحد فتبدو على جانب من التوسع والازدهار، ومن الملاحظ ان الحركة المالية في خلال سنة ١٩٥٩ قد سجلت ارقاماً قياسية مرموقة.

اما العناصر التي يتألف منها الوضع المالي فهذا بيانها:

أولاً: التداول النقدي والتغطية:

لم يطرأ على التداول النقدي تطور يذكر بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ كما يتضح من جدول المقارنة الشهري التالي:

الشهر	عام ١٩٥٨ بملايين الليرات	عام ١٩٥٩ بملايين الليرات	عام ١٩٦٠
كانون ثاني	٣٥٦	٣٩٤	٤٠٠
شباط	٣٥٦	٣٩٤	٤٠٠
آذار	٣٥٦	٣٩٤	٤٠٠
نيسان	٣٥٦	٣٩٤	٤٠٠
أيار	٣٧٩	٣٩٤	٤٠٣
حزيران	٤٠٧	٣٩٤	٤١٦
تموز	٤٢٤	٣٩٤	٤٢٢
آب	٤٣١	٣٩٤	٤٢٢
ايلول	٤٢٤	٣٩٧	٤٢٧
تشرين اول	٤٢٦	٤٠٠	-
تشرين ثاني	٤٠٥	٤٠٠	-
كانون اول	٣٩٩	٤٠٠	-

ومن الملاحظ ان حجم النقد حافظ في الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٥٩ على مستواه في حدود /٣٩٤/ مليون ليرة. وارتفع في ايلول إلى /٣٩٧/ مليوناً ووصل في الربع الأخير من السنة إلى /٤٠٠/ مليون ليرة، وادرك في عام ١٩٦٠ حتى الشهر التاسع /٤٢٧/ مليون ليرة لبنانية.

غير ان هذا الارتفاع في التداول يحصل تبعاً لتزايد حاجات السوق الاقتصادية، ولذلك فالوحدة النقدية اللبنانية ما تزال محافظة على قوتها ومتانتها في السوق المحلية والعالمية.

ومما يعزز النقد اللبناني ويزيده ثباتاً ومتانة التغطية الذهبية التي حرصت الحكومة منذ صدور قانون النقد في عام ١٩٤٩ على تقويتها وانمائها، فقد ارتفعت هذه التغطية حتى الشهر الحادي عشر من سنة ١٩٥٩ من /٣٠٩/ ملايين ليرة إلى /٣٤٢/ مليون ليرة ل. بشراء كمية من الذهب عززتها وما زالت كذلك حتى اليوم.

وإذا شئنا ان نلقي نظرة على تطور التغطية منذ سنة ١٩٥٩ إلى اليوم لاستطعنا أن نرافق مراحلها على ضوء البيان الآتي:

السنة	ليرات بالملايين
١٩٥١	٧٠
١٩٥٢	٧٠
١٩٥٣	٧٠
١٩٥٤	٢١٩
١٩٥٥	٢١٩
١٩٥٦	٢١٩
١٩٥٧	٣٠٩
١٩٥٨	٣٠٩
١٩٥٩	٣٤٢
١٩٦٠	٣٤٢

وهاك جدولاً بالنقد المتداول والتغطية منذ ١٩٥١ حتى منتصف ١٩٦٠ بملايين الليرات.

السنة	النقد المصرفي المتداول	التغطية الذهبية		التغطية بالعملات الأجنبية		التغطية بالعناصر اللبنانية	
		القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١٩٥١	٢٠٨	٩٣	٤٥	١٣	٦	١٠٢	٤٩
١٩٥٢	٢٠٠	١٠٩	٥٥	.	.	٩١	٤٥
١٩٥٣	٢٠٥	١٢٧	٦٢	٧	٣	٧١	٣٥
١٩٥٤	٢٤٢	٢١٩	٩٠	.	.	٢٣	١٠
١٩٥٥	٢٦٦	٢٥٣	٩٥	.	.	١٣	٥
١٩٥٦	٣٣٣	٢٦٤	٧٩	.	.	٦٩	٢١
١٩٥٧	٣٥٦	٣٠٩	٨٧	.	.	٤٧	١٣

٢٣	٩٠	-	-	٧٧	٣٠٩	٣٩٩	١٩٥٨
	٨٥	-	-	٨٥	٣٤٢	٣٩٩	١٩٥٩
٢٠	٨٥	-	-	٨٠	٣٤٢	٤٢٧	١٩٦٠ لغاية ايلول

ثانياً - الودائع والتسليف وحجم النقد

لقد كان للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عقب حوادث سنة ١٩٥٨ الفضل الأكبر في تدفق الودائع على المصارف وبالتالي استئناف حركة الحسم والتسليف وقد بلغت سنة ١٩٥٩ في هذا المجال رقماً قياسياً اذ ارتفع حجم التسليفات والسندات المخصومة من /٦٨٨/ مليون ليرة في آخر ١٩٥٨ إلى /٧٤٤/ مليوناً في سنة ١٩٥٩ كما يتضح ذلك من جدول المقارنة التالي:

سنة ١٩٥٩			سنة ١٩٥٨			
حجم النقد ل.ل	سلفات وسندات مخصومة ل.ل	ودائع الطلب ل.ل	حجم النقد ل.ل	سلفات وسندات مخصومة ل.ل	ودائع الطلب ل.ل	الشهر
٩٦٤٠٠٠	٦٣١	٥٧٠	٩١٦	٦٣١	٥٦٠	كانون ثاني
٩٧٩٠٠٠	٦٣٦	٥٨٥	٩٤٨	٦٥١	٥٩٢	شباط
٩٩١٠٠٠	٦٢٤	٥٩٦	٩٦١	٦٥٢	٦٠٥	اذار
١٠١٥٠٠٠	٦٣٣	٦٢١	٩٤٩	٦٦٢	٥٩٢	نيسان
١٠٢٦٠٠٠	٦٤٣	٦٣٢	٩١٧	٦٨٠	٥٣٨	ايار
١٠٥٥٠٠٠	٦٥٢	٦٦١	٩٠٩	٧٠٦	٥٠٦	حزيران
١١٠٠٠٠٠	٦٥٨	٧٠٥	٨٩٥	٧١١	٤٧١	تموز
١١١٣٠٠٠	٦٦٦	٧١٩	٨٩٩	٦٩٥	٤٦٨	اب
١١٣٩٠٠٠	٦٩١	٧٤٢	٩١٠	٦٨٣	٤٨٦	ايلول
١١٤٨٠٠٠	٧٠٣	٧٤٧	٩١٥	٦٧٨	٤٨٩	تشرين اول

١١٧٢٠٠٠	٧٢٧	٧٧٢	٦٠٥	٦٦٢	٥٠٠	تشرين ثاني
١١٧٨٠٠٠	٧٤٤	٧٧٨	٩٥٨	٦٥٨	٥٥٩	كانون اول
١٠٧٣٣٣٣	٦٧٧٥٨٣	٣٩٥٧٥٠	٩٢٣٥٠٠	٥٣٠١٦٦	٣٩٣٣٣٣	المتوسط السني

ثالثاً - أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية:

لم يطرأ على الاستقرار الذي سيطر على أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية أي تبدل منذ بضع سنوات لولا ميل بطيء إلى التدني وفي هذا دليل على توفر هذه العملات في السوق اللبنانية، وعلى قوة النقد اللبناني، فتدني الدولار من ٣١٨ قرشاً في سنة ١٩٥٨ إلى ٣١٤ ق.ل. في سنة ١٩٥٩ ناتج عن دخول عملات اجنبية كثيرة إلى لبنان. إلا ان هذا التدني زال في الشهرين الأخيرين من السنة من جراء الاقبال على الطلب. فعاد إلى مستواه السابق أي إلى /٣١٨/ ق.ل. وهكذا كان شأن الليرة الاسترلينية التي هبطت قليلاً في الأشهر الأولى من هذه السنة وعادت إلى مستواها السابق في الشهرين الأخيرين منها بمتوسط يتراوح بين /٨٩٤/ و /٨٩٠/ قرشاً لبنانياً.

أما سعر الفرنك فقد ارتفع إلى مستوى /٦٤٨/ قرشاً لبنانياً للآلاف فرنك بعد أن كان /٦٤٤/ قرشاً في سنة ١٩٥٩.

وهاك بياناً بمتوسط أسعار العملات الأجنبية منذ ١٩٥١ (بالقروش اللبنانية).

متوسط	الدولار الأمريكي	الاسترليني تحويلات	حساب لبناني الآلاف فرنك
١٩٥١	٣٧٣,٢٢	٩٤١,٦٥	٩٤٩,٠٠
١٩٥٢	٣٦٦,٢٥	٩٣٧,٢٥	٩١٥,٥٥
١٩٥٣	٣٣٢,٠٠	٩١٣,١٧	٩٠٩,٣٢
١٩٥٤	٣٢١,٥٨	٨٨٨,٥٨	٨٧٧,٥٠
١٩٥٥	٣٢٤,٠٠	٨٩٥,٠٠	٩٠٦,٠٠
١٩٥٦	٣٢٢,٠٠	٨٩١,٠٠	٩٠٣,٠٠
١٩٥٧	٣١٨,٢٢	٨٨٢,٤٢	٨٢٧,٠٨

١٩٥٨	٣١٨,٣٣	٨٨٨,١٧	٧٢٠,٠٥
١٩٥٩	٣١٥,٠٠	٨٨٧,٠٠	٦٤٣,٠٠
١٩٦٠ حزيران	٣١٨,٠٠	٨٩٠,١١	٦٤٨,٦٠

أما تطور هذه الأسعار في خلال سنة ١٩٥٩ الأسعار الشهرية للعملات الأجنبية في عامين فيتين من الجدول المقارن التالي الذي تظهر فيه ١٩٥٨ و ١٩٥٩ (بالقروش اللبنانية)

الشهر	سنة ١٩٥٨			سنة ١٩٥٩		
	دولار اميركي	ليرة استرلينية	فرنك فرنسي	دولار اميركي	ليرة استرلينية	فرنك فرنسي
كانون ثاني	٣١٦	٨٨٢	٧١٧	٣١٤	٨٨٦	٦٦٤
شباط	٣١٦	٨٨٣	٧١٣	٣١٤	٨٨٦	٦٣٠
اذار	٦١٣	٨٨٤	٧١٠	٣١٤	٨٨٤	٦٤٢
نيسان	٣١٦	٨٨٣	٧١٠	٣١٤	٨٨٤	٦٤٢
ايار	٣١٧	٨٨٥	٧١٦	٣١٥	٨٨٤	٦٤٣
حزيران	٣١٨	٨٨٦	٧٢٠	٣١٥	٨٨٤	٦٤٣
تموز	٣٢٦	٩٠٦	٧٣٥	٣١٥	٨٨٤	٦٤٣
آب	٣٢٢	٨٩٦	٧٣٧	٣١٥	٨٨٤	٦٤٣
ايلول	٣١٩	٨٨٧	٧٢٧	٣١٥	٨٨٤	٦٤٣
تشرين اول	٣١٨	٨٨٩	٧٢٢	٣١٥	٨٨٤	٦٤٣
تشرين ثاني	٣١٩	٨٩٠	٧٣١	٣١٨	٨٩٠	٦٤٣
كانون اول	٣١٧	٨٨٧	٧١٧	٣١٨	٨٩٠	٦٤٨

رابعاً - سوق الاسهم المالية في بورصة بيروت:

لقد سجلت بورصة بيروت خلال عام ١٩٥٩ نشاطاً يعود الفضل فيه إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي

الذي ساد لبنان عقب الحوادث المؤسفة التي حصلت خلال عام ١٩٥٨. وقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في خلال السنة إلى ما يعادل / ٣٨٧٠٠٥٠٠ / ليرة لبنانية بعد ان كانت / ١٨٢٣٥٥٥٠ / ليرة لبنانية في عام ١٩٥٨.

المالية العامة

أ - الواردات والنفقات

يتبين من دراسة الارقام النهائية الناتجة عن قطع الحساب السنوي للموازنة ان الواردات والنفقات تتزايد باطراد مع الفارق الوحيد ان الارتفاع في الواردات بطيء إذا قيس بنسبة ارتفاع النفقات.

ويظهر هذا التطور خلال السنوات العشر الأخيرة في الجدول الآتي:

السنة	الواردات	النفقات
١٩٥٠	٨٣٣١٧٣٤٢	٨٤٥٢١٩٢٨
١٩٥١	١٠٥٣٠٧٠٢٠	٩٠٠٥١١٢٠
١٩٥٢	١٢٤٩٢٧٣٤٦	٨٨٥٠٩٨٥١
١٩٥٣	١٤٥٨٢٧١٩٧	٩٦٣٢٧٤٢٣
١٩٥٤	١٥٧٤٤٤٤٨٦	١١١١٨١٩٦٩
١٩٥٥	١٨٧٨٦٣١٧٤	١٣٢٣٧٦٩٦٥
١٩٥٦	١٩١٩٧٩٩١٢	١٦١٤٣٨٠٢٤
١٩٥٧	٢٠٩٩٤١٦٤٤	١٩٢٤٦٦١٣٧
١٩٥٨	٢٢٥٤٧٣٥٨٢	١٨١٦٢٢٣٣٨
١٩٥٩	٢٥٠٨٩٣٤٣١	١٩٨٥٣٤٢٩٦

أما أنواع هذه الواردات بحسب مختلف بنود الموازنة فيمكن اجمال مقاديرها للسنوات الخمس بالبيان الآتي :

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات املاك الدولة	واردات متفرقة	الاجمالي
١٩٥٥	٤٧٧٨٤٠٣٩	١٠٢٣٩٠٧٩٧	٦٩١٧١٢٧	٢١٧٧١٢١١	١٧٨٨٦٣١٧٤
١٩٥٦	٥٦٣٧٧١٢٦	١٠٨٠٣١٥٨٢	٧١٦٩١٧٢	٢٠٤٠٢٠٣٢	١٩١٩٧٩٩١٢
١٩٥٧	٦٣٠٠٢١٧٠	١١٨٦٢٢٤٣١	٧٦٧٦٥٩٥	٣٠٦٤٠٤٤٨	٢٠٩٩٤١٦٤٤
١٩٥٨	٥٣٣١٦٨٧٥	١٠٥١٩٠٤٢٨	٧٢٣٨٨٩٩	٥٩٧٣٢٣٨٠	٢٢٥٤٧٣٥٨٢
١٩٥٩	٧١٢٥٠٩٥٤	١٣٥١٨٥١٤٠	٧٢٢٤٤٧١	٣٧٢٣٢٨٩٦	٢٥٠٨٩٣٤٣١

ب - السياسة المالية

تتناول سياسة الدولة المالية ثلاثة حقول :

- ١ - النقد : والحكومة حريصة على صيانة قوة النقد اللبناني ومناعته بتعزيز التغطية الذهبية وبمراقبة التداول لتلبية الحاجات الاقتصادية والحفاظ على مستوى الأسعار.
- ٢ - الضرائب : والجهود منصرفة إلى اقامة نظام ضريبي متطور مكيف عادل يساعد على اشاعة الازدهار الاقتصادي تعميماً للعدالة الاجتماعية والرفاهية الوطنية.
- ٣ - الموازنة : من اهم ما يجب ان تقتصف به الموازنة قدرتها على تجسيم سياسة الدولة في مختلف ميادين النشاط . وإذا كانت موازنات السنوات الفائتة قد عبرت تعبيراً تقليدياً عن تلك السياسة ، فإن مشروع موازنة عام ١٩٦١ يتميز عنها بخاصتين هما :

١ - وحدة الموازنة .

٢ - ضبط التقدير .

أما الوحدة وهي التي يقضي بها العلم المالي الحديث فقد طبقت بالجمع بين الموازنة العامة والموازنات الملحقه التي كان يوضع كل منها على حدة ، وهي موازنات مديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني والجامعة اللبنانية ومكتب القمح ، فأصبح المشروع بفضل تطبيق مبدأ الوحدة مشتملاً على سائر واردات الدولة ونفقاتها بدون أي استثناء ، واصبح بالامكان معرفة اجمالها كما هو وارد في البيان الآتي :

النفقات ل.ل.	الواردات ل.ل.	
٢٦٧٥٠٠٠٠٠	٢٦٧٥٠٠٠٠٠	موازنة الدولة العامة
١٦٧٩٤٠٩٥	١٦٧٩٤٠٩٥	موازنة الهاتف
١٢٦٠٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠٠	موازنة اليانصيب الوطني
٢٠١٩٢٠٠	٢٠١٩٢٠٠	موازنة الجامعة اللبنانية
٣٨٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	موازنة مكتب القمح

ملاحظة : يخفض المبلغ المرصد في واردات موازنة الجامعة كمساهمة من الحكومة إذ يقابله اعتماد مماثل في نفقات موازنة التربية الوطنية

وأما ضبط التقدير فيعود الفضل فيه إلى الحركة الاصلاحية الأخيرة التي صدر فيها المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ بتنظيم اصول المحاسبة العمومية . وعملاً بأحكام المادة ١٢ منه استصدرت وزارة المالية المرسوم رقم ٤٠٢٠ تاريخ ٤ أيار سنة ١٩٦٠ قاضياً بتقسيم موازنة النفقات إلى بنود ووضعت على أساسه تعليمات مفصلة بشأن تحضير الموازنة تضمنت :

- شرح مضمون ومفهوم كل بند من بنود الموازنة .
- جداول نموذجية خاصة بكل طلب اعتماد تشتمل على الايضاحات والاحصاءات الواجب ارفاقها بالطلب .

وهكذا يمثل مشروع موازنة ١٩٦١ تقدماً ملموساً بالنسبة إلى الموازنات السابقة مع ما تحتاجه إليه من مزيد الدقة والدرس والتعميق ، إذ إن طلبات الاعتمادات قد استندت إلى أقصى ما يمكن من مبررات وايضاحات واحصاءات خلافاً لما درج عليه معظم الادارات العامة من قبل .

غير ان هذا لا يعني ان مشروع الموازنة يمثل سياسة الدولة المالية تمثيلاً صحيحاً لأن ذلك لن يتم ما لم يتوفر في بناء الموازنة عنصران أساسيان هما :

- مخطط شامل ترسمه الدولة وتعمل على تنفيذه في نطاق الموازنة .
- واردات كافية تؤمن تحقيق برامج اجتماعية واقتصادية كبرى .

وإلى أن يتسنى للحكومة وضع مخططها الاقتصادي المالي الشامل للتجهيز والانماء تقدم في الجزء التالي من فذلكة مشروع الموازنة بعض الايضاحات عن مختلف أبوابها وأجزائها .

مشروع موازنة سنة ١٩٦١

بموجب المشروع المرفق، حددت موازنة الدولة العامة لسنة ١٩٦١ بمبلغ / ٢٦٧٥٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية لقسمي الواردات والنفقات مقابل / ٢٢٢٣٥٠٠٠ / ليرة لبنانية لموازنة عام ١٩٦٠ ومن النظر الى ارقام الواردات والنفقات يتضح:

١ - ان الواردات المرتقبة موزعة بين مختلف ابواب الموازنة على الوجه الآتي:

رقم الباب	نوع الواردات	المبالغ المقدرة لعام ١٩٦١
١	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٧٨٨٥٠٠٠٠
٢	الضرائب والرسوم غير المباشرة	١٥٠٩٠٠٠٠٠
٣	حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار	٨٠٣٥٠٠٠
٤	ايرادات مختلفة	٢٩٧١٥٠٠٠
٥	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر
		٢٦٧٥٠٠٠٠٠

٢ - ان النفقات المحددة موزعة بين مختلف أجزاء الموازنة وأبوابها كما يلي:

رقم الباب	تعيين الابواب	الاعتمادات المرصدة لسنة ١٩٦١			
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	الجزء الثالث ل.ل.	المجموع ل.ل.
١	رئاسة الجمهورية	٤٦٧٧٠٠	٦٨٠٠٠	.	٤٦٧٧٠٠
٢	مجلس النواب	٢٧١٧٠٦٠	٢٢٠٠٠	.	٢٧٨٥٠٦٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٥٤٢٢٣٠٠	.	.	٥٤٤٤٣٠٠
٤	وزارة العدلية	٦٥٦٨٢٠٠	٧٢٥٧٠٠	.	٦٥٦٨٢٠٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨٦٣٥٢٠٠	٤٦٠٠٠	.	٨٦٨١٢٠٠

٢٨١٨٤٢٠٠	.	٢٤٤٣٧٠٠	٢٥٧٤٠٥٠٠	وزارة الداخلية	٦
١٣٥٤٣٢٠٠	.	٩٢٥٠٠٠	١٢٦١٨٢٠٠	وزارة المالية	٧
٥٢٧٢٧٤٠٠	٥٢٧٢٧٤٠٠	.	.	وزارة الدفاع الوطني	٨
.	.	٣٤٢٨٥٠٠	٣٣٦٨١٨٠٠	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٩
١١٥٨٥٧٠٠	.	١٥٨٧٨٠٠	٩٩٩٧٩٠٠	وزارة الصحة العامة	١٠
٣٦٥٨٨٠٠	.	٢٥١١٥٠٠	١١٤٧٣٠٠	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١١
٤٨٤٦٠٠٠	.	١٧٥٠٠٠	٤٦٧١٠٠٠	وزارة الارشاد والأنباء	١٢
٤٠٥٠٦٧٠٠	.	٣٠٥٨٨٠٠٠	٩٩١٨٧٠٠	وزارة الاشغال العامة والنقل	١٣
٥٧٧٩٠٠٠	.	٢٤١٤٠٠٠	٣٣٦٥٠٠٠	وزارة الزراعة	١٤
٢٦٦٦٥٠٠	.	٤٦٣٨٠٠	٢٢٠٢٧٠٠	وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة	١٥
.	.	٢٤٥٠٠٠	٥٠٨٨٧٠٠	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٦
٨٢٥٧٠٠	.	١٠٠٠٠٠	٧٢٥٧٠٠٠	وزارة التصميم العام	١٧
١٩٩٢٨٥٠٠	.	.	١٩٩٢٨٥٠٠	الديون المتوجبة الاداء	١٨
١٦٨٥٧٨٤٠	.	.	١٦٨٥٧٨٤٠	احتياطي لنفقات طارئة	١٩
٢٦٧٥٠٠٠٠٠	٥٢٧٢٧٤٠٠	٤٥٠١٨٣٠٠	١٦٩٧٥٤٣٠٠	مجموع الاعتمادات	

وفي ما يلي تفصيل ايضاحي لقسم النفقات في سائر الأبواب والأجزاء:

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

لم يطرأ على الجزء الأول من هذا الباب أي تعديل يذكر الا نقص قدره / ١١١٩٠ / ل.ل. ناتج عن ضبط اعتمادات الرواتب وإلغاء وظيفة واحدة. وقد اقتصر على النفقات الادارية.

الباب الثاني - مجلس النواب:

يلاحظ ان زيادة قدرها / ٧٨٩٧١٠ / ل.ل. قد طرأت على الجزء الأول من هذا الباب بسبب زيادة عدد

النواب واستحداث ست وظائف ادارية و /١٢/ شرطياً وخادمين ولحظ اعتماد للترقية العادية.

كما ان زيادة طرأت على الجزء الثاني من الباب قدرها /٤٥٠٠٠/ ل.ل. لحظت لتجهيزات تبريد قاعات المجلس وشراء مقسم هاتفي.

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

من الواضح ان موازنة رئاسة مجلس الوزراء قد أصابت ارتفاعاً ملموساً بالنسبة إلى موازنة عام ١٩٦٠. وتعود الأسباب إلى إنشاء مجلس الخدمة المدنية، واستحداث عدد من الوظائف في دوائر رئاسة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة. وبزيادة اعتمادات المفروشات والمطبوعات والملابس لمختلف إدارات الدولة، وتأمين مكاتب حديثة لإدارة التفتيش المركزي وشراء مقسم آلي لمجلس الخدمة، وإنشاء معهد الإدارة الجديد.

وهكذا ارتفعت الاعتمادات الملحوظة من /٢٢٨٨٣١٠/ ل.ل. في عام ١٩٦٠ إلى /٥٤٤٤٣٠٠/ ل.ل. أي بزيادة /٣١٥٥٩٩٠/ ل.ل. نتيجة للحركة والنصوص التنظيمية الأخيرة هذا مع الإشارة إلى ان موازنة عام ١٩٦٠ لم تلحظ اعتمادات لمجلس الخدمة المدنية وإدارة التفتيش المركزي بل نقلت الاعتمادات اللازمة من الاعتماد العام المرصد للإصلاح الإداري، وهي توازي تقريباً قيمة الزيادة الحاصلة في موازنة الباب الثالث لعام ١٩٦١.

الباب الرابع - وزارة العدلية

لقد أحدث في موازنة هذا الباب فصل خاص استلزمه تطبيق أحكام تنظيم المحاكم الدرزية الأخير. ويلاحظ في الجزء الأول منه زيادة قدرها /٢١٥٢٣٠/ ل.ل. ناتجة عن لحظ اعتماد للترقية العادية واستحداث / ٣ / وظائف لقضاة، ووظيفة لمدير عام و /٥/ وظائف جديدة في دوائر الفتوى وتنظيم المحاكم المذهبية الدرزية.

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

ارتفعت اعتمادات الجزء الأول في هذا الباب من /٧٩٢٤٧٢٣/ ل.ل. في عام ١٩٦٠ إلى /٨٦٣٥٢٠٠/ ل.ل. في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها /٧١٠٤٧٧/ ل.ل. منها /٦٦١٤٣٠/ ل.ل. ناتجة عن أحداث /٦/ وظائف مركزية مؤقتة و /٣٠/ وظيفة في البعثات الخارجية وارتفاع مقدار اللوازم والنفقات الإدارية التي استتبعها تلك الوظائف، ونفقات النقل والانتقال للحقيبة السياسية ولحظ اعتماد للترقية العادية.

وقد طرأ كذلك على الجزء الثاني زيادة مجموعها /٣٦٠٠٠/ ل.ل. لحظت لشراء سيارتين ودراجتين وآلات فنية، كما حصل نقص قدره /٤٩٠٠٠٠/ ل.ل. بسبب إلغاء اعتماد /٥٠٠٠٠٠/ ل.ل. كان مرصداً في موازنة عام ١٩٦٠ لإقامة بناء في باريس للسفارة اللبنانية. فتكون الزيادة النهائية في موازنة هذا الباب /٢٥٦٤٧٧/ ل.ل.

الباب السادس - وزارة الداخلية

يتضمن هذا الباب موازنة الدوائر الادارية وقوى الامن الداخلي والامن العام ومديرية الاحصاء والاحوال الشخصية وادارة شؤون اللاجئين .

ففي الجزء الاول منه طرأت على الاعتمادات زيادة اجمالية قدرها / ٤١٩٢٣٨٠ / ل.ل. ناتجة عن :

- ارتفاع نفقات الانتخابات بمقدار / ٦٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.
 - لحظ رواتب ل / ٦١٥ / وظيفة بسبب دمج الشرطة البلدية في الشرطة المدنية وقدرها / ٣١٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.
 - زيادة اعتمادات المساعدات الاجتماعية والنفقات الادارية لقوى الامن الداخلي والنفقات السرية للامن العام ولحظ اعتماد الألبسة النظامية في هذا الجزء وقدره / ١٢٠٠٠٠٠ / ل.ل.
 - لحظ اعتماد لإعادة تنظيم سجلات الإحصاء في بعلبك.
 - انشاء وظيفة مدير عام لادارة شؤون اللاجئين ولحظ تعويض عائلي لموظفيها المؤقتين.
- أما الجزء الثاني فلا زيادة فيه تذكر بنتيجة ما طرأ على فصوله من زيادة ونقص .

الباب السابع - وزارة المالية

يشتمل هذا الباب على موازنات الدوائر المالية وادارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية .

واذا قارنا بين موازنة وزارة المالية لعامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ لوجدنا في الجزء الأول من موازنة العام المقبل زيادة مجموعها ٥٨٢٣٤١ ل.ل. ناتجة عن :

- احداث / ٣٠ / وظيفة جديدة لحظ لها اعتماد قدره / ١٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.
- القيام باحصاء عام للعقارات المبنية، ولحظ تعويضات لجانه باعتماد / ١٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.
- لحظ اعتماد للترقية العادية قدره / ٣٨٠٠٠٠٠ / ل.ل.

اما في الجزء الثاني فقد طرأت زيادة قدرها / ٣٩٤٢٠٠ / ل.ل. ناتجة عن :

- لحظ اعتماد جديد لشراء آلات حاسبة للدوائر المالية.
- زيادة اعتمادات شراء الأسلحة والسيارات والزوارق والتجهيزات لادارة الجمارك.

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني .

لقد أفرد لهذا الباب الجزء الثالث من موازنة النفقات . ويتبين من الاطلاع عليه ان اعتماداته ارتفعت من / ٤٧٤٣٤٩٢٠ / ل.ل. في عام ١٩٦٠ إلى / ٥٢٧٢٧٤٠٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها /

٥٢٩٢٤٨٠ / ل.ل. استلزمته نفقات المنح ومساعدات المرض والوفاء للعسكريين وأعمال الصيانة والتجهيزات والانشاء لمقتضيات الجيش وزيادة اعتماد نفقات صيانة وتجهيز القطع البحرية.

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

يلاحظ في هذا الباب زيادة اجمالية قدرها / ٢١٩٠٨١٥ / ل.ل. منها / ١١٩٢٥٢ / ليرة في الجزء الأول ناتجة عن مساهمة الحكومة في نفقات الجامعة اللبنانية التي اصبحت ذات موازنة ملحقة، وعن زيادة اعتمادات المساعدات الثقافية ومنح التخصص، وتعيين / ٧٠٠ / مدرس جديد وفتح مدارس جديدة وتحقيق مشروع لتعميم التعليم الابتدائي المجاني وتعزيز التعليم المهني والتقني والقيام بدورات تدريبية تربوية، والباقي وقدره / ١٠٧١٥٦٢ / ليرة لبنانية في الجزء الثاني ناتج عن لحظ اعتمادين لمساهمة الصندوق المستقل للبنية المدرسية ولتجهيزات وآلات احصائية وقدرهما / ٧١٠٠٠٠ / ليرة لبنانية، واعتماد قدره / ١٣٤٠٠٠ / ل.ل. لتجهيزات وادوات ومواد للمختبرات، وعن لحظ اعتماد للاستملكات الأثرية ذات الأهمية التاريخية والفائدة السياحية.

الباب العاشر - وزارة الصحة العامة.

ارتفعت موازنة هذا الباب من / ٨٨١٥٩٢٣ / إلى / ٩٩٩٧٩٠٠ / أي بزيادة قدرها / ١١٨١٩٧٧ / ل.ل. هذا أهم تفصيلها:

- لحظ اعتماد لوظائف فنية جديدة لأطباء واخصائيين وممرضات.
 - لحظ اعتماد قدره / ٨٥٠٠٠٠ / ل.ل. للنفقات والمساعدات الاجتماعية.
- أما نفقات الانشاء كانت ملحوظة في موازنة وزارة الصحة زيادة اعتمادات التجهيزات المختبرية وارتفاع اجور الاسرة في المستشفيات الخاصة.
- ومن الملاحظ ان الاعتماد الذي كان مبرصوداً في موازنة وزارة الصحة لمصلحة الانعاش الاجتماعي قد نقل إلى موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الباب الحادي عشر - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

من المقارنة بين موازنتي عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ لهذا الباب تبين بنتيجة الزيادات والنواقص التي طرأت على فصوله في الجزأين الأول والثاني ان هنالك زيادة قدرها / ٢٤٠٠٠٠ / ل.ل. ناتجة عن نقل اعتماد مخصصات مصلحة الانعاش الاجتماعي إلى الجزء الثاني. أما فوارق الزيادة الاجمالية الحاصلة في هذا الباب فأسبابها استحداث / ٦٠ / وظائف جديدة لطبيين واربع مربين، ولحظ اعتماد لجنة الاشراف وملابس الاحداث واعاشتهم في معهد الاصلاح. وزيادة اعتماد شراء التجهيزات والأدوات والمواد المختلفة.

الباب الثاني عشر - وزارة الارشاد والأنباء

ان مقدار الزيادة التي طرأت على موازنة هذا الباب يقارب اربعمائة الف ليرة لبنانية ناتجة بوجه عام عن لحظ الاعتمادات اللازمة لتسيير العمل في دار الاذاعة الجديدة التي ستبدأ نشاطها اوائل سنة ١٩٦١ ومعظمها

للموظفين الفنيين وبعض المؤقتين الذين لا غنى عنهم لتحسين المناهج الاذاعية المختلفة، ولحظ اعتماد منح التخصص في الخارج وزيادة نفقات الصيانة الآلية والتجهيزات الفنية ونفقات الدعاية والارشاد التي يجب ان تماشي التطور الفكري والاجتماعي والتوجيهي العام في البلاد.

الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل .

تتألف هذه الوزارة من ثلاث مديريات عامة، مستقلة كل منها عن الأخرى استقلالاً تاماً .

ويلاحظ في الفصل المختص بكل منها في الجزء الأول ما يلي :

- زيادة قدرها / ١٧٦١١٨٠ / ل.ل. في اعتمادات المديرية العامة والمباني والتنظيم المدني ناتجة عن إلحاق التنظيم المدني بوزارة الأشغال وسلخه عن وزارة الداخلية .

كما يلاحظ في اعتمادات المديرية العامة للنقل زيادة قدرها / ٢٣١٧١٠ / ل.ل. ناتجة عن لحظ اعتمادات للترقية العادية ولأجور خبير ورواتب موظفين مؤقتين .

أما الجزء الثاني فيلاحظ فيه زيادة اعتمادات صيانة الطرق والجسور وانشاء المباني الجديدة وصيانة التجهيزات المائية والكهربائية واقامة منشآتها، كما يلاحظ فيه نقص ناتج عن تخفيض اعتمادات الطرق وشراء الجرارات والآليات .

أما بصورة اجمالية فان الزيادة النهائية الحاصلة بعد ما طرأ على البنود من زيادة او نقص في موازنة الاشغال العامة والنقل بلغت / ٢٦٦٠٥٧٠ / ل.ل. للأسباب المبينة أعلاه، مع العلم ان مهمة هذه الوزارة هي مهمة انشائية عمرانية لها اثرها البالغ في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي على السواء .

الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة :

لقد طرأ على موازنة هذا الباب في جزئه الأول زيادة قدرها / ١٨٦٥٩٤ / ل.ل. ناتجة في معظمها عن زيادة اعتمادات الرواتب لأجل / ١١٠ / وظائف في الفرقة الفنية التي كانت تشكل سرية الاحراج، وعن ارتقَاب ايفاد بعثات إلى المؤتمرات الزراعية والحلقات الدراسية والتدريبية واصدار نشرات زراعية، وتخصيص مساعدات ثقافية .

اما في الجزء الثاني فقد طرأت زيادة قدرها / ٨٦٠٥٠٠ / ل.ل. نتج القسم الأكبر منها عن تخصيص مكتب الفاكهة بمساعدة مالية لنفقاته الانشائية وعن لحظ مشاريع وقائية وارشادية وتدريبية وتشجير الطرق وانتاج اللقاحات الزراعية .

وقد خفضت في موازنة هذا الباب قيمة المساهمة في نفقات مصلحة الابحاث العلمية الزراعي وأعتماد تشجيع التعاونيات الزراعية .

وهكذا أصبحت موازنة وزارة الزراعة / ٥٧٧٩٠٠٠ / ل.ل. يقابلها / ٤٧٣١٩٠٦ / ل.ل. في عام ١٩٦٠

الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة:

بلغ مجموع الاعتمادات المرصدة عام ١٩٦٠ في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني / ٢٠٧٠٠٦٥ / ل.ل. يقابله / ٢٦٦٦٥٠٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها / ٥٩٦٤٣٥ / ل.ل. ناتجة عن زيادة قدرها / ٤٩٣١٣٥ / ل.ل. في الجزء الأول و / ١٢٣٣٠٠ / ل.ل. في الجزء الثاني لقاء نقصان في هذا الجزء قدره / ٢٠٠٠٠ / ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فهي:

١ - في ما عني الاقتصاد الوطني - اضافة اعتمادات جديدة لثلاثة خبراء مؤقتين في قضايا البترول والنسيج والصناعة ولاشتراكات المعارض الدولية ولترقية الموظفين العادية وغيرها من النفقات الادارية، وكذلك عن زيادة الاعتماد اللازم لشراء ادوات ولوازم لمصلحة حماية المستهلك، وشراء سيارة حجب لخدمة المصلحة ورفع قيمة مساعدة معهد البحوث الصناعية.

٢ - في ما عني مفوضية السياحة والاصطياف نتجت الزيادة في قسمها الأكبر عن تخصيص مساعدة قدرها / ١٥٠٠٠٠ / ل.ل. للجنة مهرجانات بعلبك والرقص الشعبي وضرورة تعيين موظفين جدد لمغارة جعيتا السياحية. اما النقص فمرده إلى إلغاء اعتمادات تجهيزات وانشاءات بلغ مجموعها / ٥٣٠٠٠ / ل.ل. كانت مرصودة في موازنة عام ١٩٦٠ ولحظ اعتماد جديد قدره / ٣٣٠٠٠ / ل.ل. لنفقات دروس.

ويلاحظ في موازنة هذا الباب افراد فصل خاص لمكتب مقاطعة اسرائيل أدى إلى نقصان اعتمادات الفصل الأول، الذي كانت اعتمادات هذا المكتب ملحوظة فيه، بما يعادل الاعتمادات المرصدة له في الموازنة الحالية وقدرها / ٥٧٤٠٠ / ل.ل. بدلاً من / ٢٥٠٠٠ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦٠.

الباب السادس عشر - وزارة البريد والهاتف:

يلاحظ في الجزء الأول من موازنة هذا الباب زيادة قدرها / ١٤٧٤٢٠ / ل.ل. ناتجة عن احداث مصلحة ادارية مشتركة عملاً بالتنظيمات الأخيرة، إلا ان هذه الزيادة وهمية لأن موظفي المصلحة المشتركة قد أخذوا من بين موظفي الوزارة ومديرية الهاتف العامة فأخذت الاعتمادات الخاصة برواتبهم من الفصل الذي كانت ملحوظة لهم فيه.

ومن دواعي الزيادة الحاصلة رصد اعتمادات لأجل / ٤٣ / وظيفة جديدة وترقيات الموظفين العادية وزيادة اعتمادات شراء الطوابع.

أما اسباب النقص البالغ / ٧٦٢١٥ / ل.ل. فهي حذف اعتماد تسديد العجز في بدل نقل البريد الجوي والمحاسبات البريدية والبرقية واعتماد جعلالات بيع الطوابع البريدية وتخفيض اجور العمال الميامين، فتكون الزيادة الفعلية في هذا الجزء من موازنة الباب السادس عشر / ٧١٢٠٥ / ل.ل.

أما الجزء الثاني فقد طرأت عليه زيادة قدرها /٤٠٠٠٠ / ل.ل. ناتجة عن لحظ اعتماد قدره /٢٠٠٠٠ / ل.ل. لعمال تمديد وترميم الاسلاك البرقية كان مرصوداً له في الجزء الأول من موازنة ١٩٦٠ اعتماد قدره /٥٠٠٠٠ / ل.ل. وعن رفع اعتماد التجهيز بمبلغ /١٠٠٠٠ / ل.ل. وهكذا أصبحت موازنة وزارة البريد والبرق والهاتف /٥٣٣٣٧٠٠ / ل.ل. بدلاً من /٥٢٢٢٤٩٥ / ل.ل. في عام ١٩٦٠ أي بزيادة نهائية قدرها /١١١٢٠٥ / ل.ل.

الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام:

ارتفعت موازنة هذا الباب من /٧٠٣٤٥٥ / ل.ل. في عام ١٩٦٠ إلى /٨٢٥٧٠٠ / ل.ل. لعام ١٩٦١ أي بمقدار /١٢٢٢٤٥ / ل.ل. أما أسباب هذه الزيادة فهي لحظ رواتب /٤٠ / وظيفة لمصلحة الاحصاء المحدثه بموجب التنظيمات الأخيرة وعن لحظ رواتب مستشارين للمجلس لم تلحظ في موازنة ١٩٦٠ ورواتب خبيرين لمدة عشرة أشهر، وعن لحظ اعتماد جديد للمساهمة في المركز الدولي لتعليم الاحصاء كان لحظ في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني عام ١٩٦٠. وعن اعتماد جديد ايضاً لاستقصاء معلومات ووضع برامج ودراسات.

وقد حذف من موازنة وزارة التصميم العام اعتمادان اجمالهما /٨٥٠٠٠ / ل.ل. يعود احدهما للاشتراك في المعارض الدولية وقد رصد هذا العام في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني، والآخر لتعويضات لجان ومراقبة المصافي على أثر إلحاق دوائرها بوزارات اخرى. وعن حذف اعتماد قدره /٢٠٠٠٠٠ / ل.ل. كان مرصوداً في موازنة ١٩٦٠ لنفقات. بعثة ايرفد للدروس الانمائية وعن لحظ اعتماد جديد قدره /١٠٠٠٠٠ / ل.ل. لاستئجار آلات احصائية ونفقات استعمالها

الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الاداء

ارتفعت نفقات هذا الباب من /١٥٤٤٨٠٠٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦٠ إلى /١٩٩٢٨٥٠٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها ٤٨٠٥٠٠ ل.ل. ناتجة عن زيادة قدرها ٤٥٠٠٠٠٠ ل.ل. قابلها نقصان قدره ١٩٥٠٠ ل.ل. في اعتمادات استهلاك سندات الخزينة.

اما اسباب الزيادة النهائية فهي ارتفاع معاشات التقاعد بمقدار /١٥٠٠٠٠٠ / ل.ل. وتعويضات الصرف بمقدار /١٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. وذلك في ضوء الحاجة التي برزت في سياق تنفيذ موازنة ١٩٦٠ ودعت إلى فتح اعتمادات اضافية لهذه الغاية مجموعها /٢٥٠٠٠٠٠ / ل.ل.

ومن اسباب الزيادة ايضاً رفع الاعتماد الخاص لتسديد عجز سكة الحديد الذي تبين في خلال تنفيذ موازنة ١٩٦٠ أنه لم يكن كافياً، مما دعا إلى فتح اعتمادات اضافية للتسديد.

الباب التاسع عشر: احتياطي لنفقات طارئة:

ارتفعت اعتمادات هذا الباب من /٣٣٢٦٢٢٦ / ل.ل. إلى /١٦٨٥٧٨٤٠ / ل.ل. وأبرز الدواعي إلى هذا

الفرق البالغ /١٣٥٣١٦١٤/ ل.ل. هو رصد اعتماد احتياطي لزيادة رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد في ضوء الوضع الاقتصادي العام.

اما اعتماد نفقات الاصلاح الاداري فقد خفض منه مبلغ /١٠٠٠٠٠٠٠/ ل.ل. نظراً لانتفاء الحاجة إلى أكثر من الاعتماد المخصص وقدره /١٥٠٠٠٠٠٠/ ل.ل.

في الموازنات الملحقه:

ويتضمن هذا القسم من المشروع موازنات:

- مديرية الهاتف العامة

- مديرية اليانصيب الوطني

- الجامعة اللبنانية

- مكتب القمح

١ - مديرية الهاتف العامة:

حددت موازنة هذه المديرية العامة بواردات قدرها /١٦٧٩٤٠٩٥/ ل.ل. يقابلها في موازنة ١٩٦٠ مبلغ /١٤١٦٨٧٨٥/ ل.ل. أي بزيادة /١٢٦٠٧٩٥/ ل.ل.

اما مصادر هذه الواردات فهي حاصلات الاستثمار الناتجة عن نفقات الانشاء وعائدات الغرف والمخبرات المحلية والخارجية والدولية والاشتراكات. وضمن دليل الهاتف وبيع الأدوات غير الصالحة للاستعمال وغيرها من الايرادات المتنوعة وغرامات المشتركين.

فتكون واردات الهاتف كافية لتغطية نفقاتها دونما لجوء إلى الخزينة العامة خلافاً لما كان في سنة ١٩٦٠. ويبرر تقدير هذه الواردات في معظمها توقع تركيب /٥٠٠٠/ خط جديد في العاصمة و /١٢٠٠/ خط في الملحقات، وازدياد عدد الغرف العمومية في المناطق تنفيذاً لمشروع تعميم غرف الهاتف على جميع القرى اللبنانية المقرر بقانون ١٤ شباط ١٩٥٧، كما انه من المرتقب ازدياد حاصلات المخبرات المحلية بسبب ازدياد عدد المشتركين المطرد في بيروت والضواحي وسائر المناطق، وتجهيز مراكز جديدة بعددات آلية تجعل المخبرات خاضعة لرسم المخبرات.

أما النفقات فقيمتها /٨٩٣٥٠٩٥/ ليرة لبنانية للاستثمار و /١١٣٠٠٠٠/ ل.ل. للتجهيز والانشاء، و /٦٧٢٩٠٠٠/ ل.ل. للمشاريع الانشائية.

وأما سبب تدني نفقات الاستثمار عن قيمتها البالغة /٩٥٥٨٠٨٥/ ل.ل. في موازنة ١٩٦٠ فهو انقاص قيمة السلفة التي كانت ادارة الهاتف مدينة بها للخزينة وإلغاء اعتماد قدره /٦٤٠٠٠٠/ ل.ل. يمثل قرضاً سدد في سنة ١٩٦٠ لمصرف سوريا ولبنان.

وإذا صرفنا النظر عن البحث في النفقات التي تستلزمها الرواتب والاجور والتعويضات واللوازم الادارية، فنأتي إلى نفقات صيانة التجهيزات والانشاءات وقد بلغت النفقات المقدرة لها / ٤٦٥٠٠٠ / ل.ل. مقابل ٢٦١٠٠٠ / ل.ل. في موازنة سنة ١٩٦٠. ومن اسباب ارتفاع موازنة النفقات ايضاً اعتزام الادارة اجراء ترميم واسع في الشبكات الداخلية (بيروت - زحلة - الشام) و (بيروت - طرابلس - الناقورة) وزيادة عدد السيارات في خدمة اشغال الادارة بنسبة ازدياد تلك الاشغال.

أما في حقل التجهيز فان هنالك حاجة إلى شراء معدات جديدة اما لطبع دليل الهاتف او للعدد الفنية وشراء الاجهزة اللازمة للغرف المنوي احداثها في القرى اللبنانية.

وتبلغ الاعتمادات الملحوظة لهذه النفقات ٤٠٢٠٠٠ ل.ل. فضلاً عن ان هناك اعتماداً قدره ٤٢٦٠٠٠ ل.ل. لشراء المعدات اللازمة لانشاء شبكات جديدة في المراكز الجديدة ولتوسيع بعض المراكز الأخرى.

اما نفقات المشاريع الانشائية لاحداث ٣٥٠٠٠ خط في بيروت والملحقات فقد قدرت بمبلغ ٦٧١٩٠٠٠ ل.ل. منها ٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لتسديد القسط المستحق لشركة اريكسون من ثمن الاجهزة المقدمة منها بموجب اتفاقية مشروع ١٢٥٠٠ خط، ولحظ اعتماد جديد ٧٠٠٠٠٠ ل.ل. لتسديد القسط الأول من ثمن الاجهزة المنوي شراؤها للمشروع القاضي باحداث ٣٥٠٠٠ خط، واعتمادين مجموعهما ٢٩٠٠٠٠٠ ل.ل. للوازم وأدوات انشاء المسالك والشبكات المحلية في بيروت وبحمدون وجونية وسوق الغرب وانشاء مسالك بين بيروت وطرابلس واكمال المسالك والشبكة في عاليه، وشراء ارض واقامة ابنية لمراكز الهاتف الآلي في هذه القرى الاصطيفانية وفي منطقتي الأشرفية والمزرعة من العاصمة، وتسديد الدفعة الأولى من ثمن الكوابل اللازمة لاقامة اتصالات آلية بين بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا.

وقد توخت الادارة ان تجعل المشاريع الانشائية ضمن مخطط بعيد المدى يشكل نواة صالحة لتحقيق الزيادات والتوسيعات التي تستلزمها الحاجات المقبلة.

٢ - مديرية اليانصيب الوطني:

ارتفعت موازنة مديرية اليانصيب الوطني لعام ١٩٦١ الى ١٢٦٠٠٠٠٠ ل.ل. ويلاحظ انه لم يطرأ أي تعديل على قيمة الواردات الاجمالية بالنسبة الى موازنة عام ١٩٦٠ بل تناول التعديل توزيع عدد الاصدارات ونوعها، فاصبح هنالك ٢٦ اصداراً من فئة الليرتين نظراً للزواج، وخفضت الاصدارات الشعبية من فئة ثلاث ليرات إلى نصف ما كانت عليه أي إلى اصدارين، وألغيت الاصدارات الشعبية ذات الفئة الحرفية لعدم الاقبال عليها بسبب تعقيد كيفية السحب. أما بقية الاصدارات فلم يطرأ عليها أي تعديل. وهكذا ارتفع عدد الاصدارات السنوية من ٣٦ اصداراً في عام ١٩٦٠ إلى ٤٠ اصداراً لعام ١٩٦٠، تنمية للواردات التي تنصب صوافيها في الخزينة لغايات اجتماعية عامة.

وهذه الاصدارات هي التي تتكون منها واردات مديرية اليانصيب الوطني.

أما النفقات فقد تدنت فيها اعتمادات التعويضات عن الأعمال الإضافية والنفقات الإدارية والاستثمارية وازدادت نفقات الرواتب من جراء احداث وظيفة رئيس دائرة مالية وترقية الموظفين وكلفة طبع أوراق اليانصيب ولوائح نتائج السحب واجرة القاعة بنسبة زيادة عدد الاصدارات بمعنى ان النقص الحاصل في النفقات لعام ١٩٦١ يبلغ ٦٥١٢٠ ل.ل. أما النفقات الأخرى والتي تمثل الجزء الأكبر فهي قيمة جوائز الرابحين والمساعدات الاجتماعية ومخصصات مصلحة الانعاش الاجتماعي.

٣ - الجامعة اللبنانية :

بموجب المرسوم التنظيمي رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦ كانون الأول اعطيت الجامعة اللبنانية شخصية معنوية مستقلة وموازنة خاصة ملحقة.

وقد كان من أثر تطور الجامعة وتكامل كلياتها للآداب والعلوم والاجتماع والحقوق والاقتصاد والسياسة بالاضافة إلى معهد المعلمين العالي استلزام نفقات حتمية ضرورية للتعليم والتجهيز.

وقد حددت موازنتها لعام ١٩٦١، بمبلغ ٢٠١٩٢٠٠ ل.ل. في الواردات والنفقات. أما الواردات فمصدرها رسوم التسجيل ومساهمة الدولة. وأما النفقات فهي تمثل رواتب الموظفين والهيئات التعليمية لمختلف الفروع وتجهيز المختبرات والمكتبات التابعة لسائر كليات الجامعة وهي حديثة العهد لا بد لها ان تماشى التطور العلمي الأخذ بالانطلاق والتقدم.

٤ - مكتب القمح :

بلغت موازنة مكتب القمح بقسميها ٣٨٠٠٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة ٦٣٣٠٠٠ ل.ل. عما كانت عليه في عام ١٩٦٠. وقد استلزم هذه الزيادة الاعتماد الملحوظ لمشروع السيلو الهام الذي اصبح تنفيذه ممكناً بعد ان أمتت شركة مرفأ بيروت واصبح في وسع الحكومة ان تقوم بردم الجزء الشاطئي من مشروع توسيع المرفأ لإنشاء السيلو في المكان الذي يبلغ فيه الحوض العمق الكافي لارساء البواخر.

وتختلف موازنة مكتب القمح لعام ١٩٦١ عن الموازنات السابقة بكونها تشتمل على جميع بنود الانفاق المتعلقة بالمكتب والمعبرة عن رغبة الحكومة في انتهاج سياسة قمحية رامية إلى تحسين الانتاج وأوضاع المزارعين واجباد وسائل النقل والتعتيل والخزن الحديثة التي من شأنها انماء تجارة الحبوب وتركيز اوضاع صحيحة لتموين البلاد.

هذا أبرر ما وجبت الاشارة إليه من مضمون مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٦١ وقد بلغ اجمالها مجمعة.

الموازنة العامة ٢٦٧٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

الموازنات الملحقة ٣٣٦١٣٢٩٥ ل.ل.

الاجمالي ٣٠١١٣٢٩٥ ل.ل.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية المحترم.

وزير المالية: عطوفة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

جئنا إلى وزارة المالية في الوقت المعد لوضع الميزانية وكان لدينا ما يقارب الشهر لانجاز الميزانية في الوقت المحدد قانوناً لذلك، سعيًا عند تسلمنا وزارة المالية إلى التعرف إلى التصاميم والبرامج المعدة في الدولة، لتتمكن من وضع ميزانية تنفيذ هذه التصاميم وهذه البرامج، ولكننا، مع الأسف لم نتمكن من التوصل إلى جميع المعلومات التي تساعدنا على وضع ميزانية عصرية تتلائم مع التطور في البلاد وتتماشى مع الأسس العلمية في العالم، وكان من المستحيل ان نتمكن من ايجاد ميزانية علمية لعدم توفر جميع الأسباب التي يمكن الاستناد إليها لوضع مثل هذه الميزانية، لذلك وضعت الميزانية الحالية وفقاً إلى الأسس الروتينية التقليدية، وتمكنا من انجازها في الوقت المعين قانوناً، مع العلم بأن جميع جهازات وزارة المالية بدأت الاتصال بجميع أجهزة الدولة لتهيئة ما تحتاج إليه، حتى يتمكن من سكلف بوضع الميزانية لسنة ١٩٦٢ من ان يضع ميزانية ديناميكية محركة لجميع مناطق البلاد ولجميع فئاتها، عندما بدأنا بدراس الأوضاع الكائنة في وزارة المالية، ووزارة المالية هي في الواقع مرآة الدولة، وهي التي تحقق ما تنوي الدولة عمله، وهي التي تترجم، في الواقع، السياسة المتوخاة من قبل الحكومة، وهنا أرجو من حضرات الزملاء الكرام ان يمنحوني قسطاً من صبرهم لأتمكن من تبيان الأوضاع المالية في البلاد حتى نأخذ منها عبراً ودروساً نستفيد منها في المستقبل، وإلا فسنعود في السنين المقبلة إلى ما كنا عليه في السنوات الماضية، ويتكرر التقليد، وربما تتغير الكلمات ولكن لا يتغير شيء، تتغير الأسماء الموجودة على الغلاف ولكن المضمون يبقى كما هو، أقول عندما درسنا الأوضاع المالية وجدنا ان من سبقنا في وزارة المالية سعى على قدر الامكان إلى تقويم الأوضاع ولكن بطريقة متقطعة لا تنبثق عن مبادئ ثبتناها سابقاً، وكانت أساساً لسياسة مالية علمية، بل سعوا إلى مجابهة الأمور ببعض الابتكارات دون ان يلجأوا إلى عمل جذري والوقت لم يكن يسمح لهم بذلك لأن الحكومات الديمقراطية عادة عمرها قصير.

وقد تبين لنا بطريقة قطعية ان الميزانية لم تنبثق عن أوضاع البلاد الاقتصادية أو السياسية، لقد كانت الميزانية شيئاً تقليدياً غريباً، وهنا اهتمموا لي ان أصارحكم، لأننا عندما نكون امام معالجة مرض الأوضاع، فالصراحة ضرورية إذا أردنا أن نتقل من حالة الجمود إلى حالة ديناميكية بناءة.

عندما نظرنا إلى أوضاع وزارة المالية تبين لنا مسائل عجيبة. وهنا أصارحكم، لأنه انتقلنا من العهد العثماني بأوضاع ضرائبية معروفة. كنا لا ندفع ضرائب ولكن كانت البلاد تدفع جزية ومن بعد العهد العثماني بقيت الحالة على ما كانت عليه أي بقيت الأوضاع الضرائبية المالية بوضع منعزل عن البلاد غير منبثق عن حاجيات البلاد ولا جذور له في اقتصاديات البلاد، صحيح ان الكلمات تغيرت وعوضاً عن كلمة جزية استعملت كلمة ضرائب أو ضريبة، ولكن في الواقع، الوضع الضرائبي في البلاد يشابه الجزية أكثر منه الضريبة، لأن الضريبة لها تحديد قانوني معروف، وتلعب دوراً هاماً في نهضة البلاد، أما الوضع الذي كنا فيه بالواقع فهو ان لا وزارة مالية بل

مصلحة جباية لدولة اجنبية مقيمة في البلاد وذلك يعني ان الصبغة العامة للشؤون الضرائبية في البلاد تشبه الحالة في البلاد العدو المحتلة في المنطقة الغربية.

سعى بعض الوزراء إلى خلق بعض الضرائب حتى تتلاءم مع حاجيات البلاد والتطور العالمي ولكن كما قلت سابقاً كانت هذه الأعمال افرادية متقطعة لا تنبثق عن مبدأ عام سياسي ظهر للبلاد، وبلاستناد إليه وضعت هذه الضرائب، لذلك فنحن نتخبط في مسائل عديدة في البلاد، ويتغير العهد ويأتي عهد آخر ولا يتغير شيء لأن وزارة المالية التي هي شريان الدولة لم يتغير فيها شيء.

الآن وقد بينا المبدأ العام للمستقبل، فقد بدأنا بوضع العدة اللازمة، لأن هذه العدة مهمة بالنسبة لدور وزارة المالية في البلاد بحيث تنتقل هذه الوزارة من وزارة جباية إلى وزارة مالية بالمعنى الصحيح حيث يمكننا تنفيذ البيان الوزاري بنداً بنداً.

تساءلنا أولاً ما هي وظيفة الدولة؟ وما هي الأدوار المفروض عليها أن تلعبها؟ وحتى نتمكن من وضع الميزانية على أسس صحيحة يتوجب علينا بادية ذي بدء معرفة ما يتوجب على الدولة من الأعمال، في الوقت الذي نحن فيه آخذون بعين الاعتبار المعطيات التي نتخبط فيها، وبدون ذلك لا يمكننا ان نبني دولة وان نبني سياسة وان تلعب هذه السياسة دورها في جميع الحقول.

كان علينا أولاً أن نحدد المبدأ العام، وعندئذ انبثاقاً من هذا المبدأ العام نعرف المبادئ التي يجب ان تسيطر وتهمين على كل حقل من حقول الدولة بما فيها السياسة الخارجية، وعلينا ان نميز في السياسة الخارجية، ما هو سياسة خارجية بحتة انتاجية وما هو الفرع من السياسة الداخلية للخارج.

اما فيما يخص المبدأ العام الذي يحدد مهمة الدولة الرئيسية، والذي يجب ان يتفق مع مقتضياتنا، فقد كان علينا ان نحدده ونتقيه من بين التيارات الايديولوجية المتعددة، بحيث يأتي متلائماً مع ما تصبو إليه الدولة من تحقيق لرفاهية الشعب وانسراحه، وقلت كلمة انسراح، لأن الرفاهية ليست إلا من العوامل التي تؤدي إلى الانسراح، والرفاهية وحدها لا مفعول لها، بالاستناد إلى هذا المبدأ، أي تأمين انسراح الانسان وتأمين امكانياته لتحقيق انسانيته بمعزل عن الايديولوجيات التي يتخبط فيها العالم اليوم والتي ليست ذاتها إلا ستاراً تلعب من ورائه المصالح العائدة إليه. بالاستناد إلى ذلك نظرنا إلى البلاد النظرة الواقعية، أي إلى الحتميات التي تفرض علينا فرضاً لا تلك التي نرثها، بل التي تفرض علينا الموقف أو الخطة المعينة. ووجدنا مساحة هذه البلاد صغيرة جداً وعدد سكانها يتزايد بسرعة مخيفة، والمفروض فينا ان نؤمن في كل سنة ما يعادل اثني عشر الف وظيفة جديدة أو عمل جديد لا اثني عشر ألف شخص جديد لأن عدد سكان البلاد يزداد بمعدل ٣ و ٢٪ في السنة أي ان عدد السكان يتضاعف كل ثلاثين سنة تقريباً، ففي هذه الحالة يجب علينا ان نؤمن العمل للأجيال القادمة وإلا فسنبقى جميعاً في هذا الوضع الذي نتخبط فيه ألا وهو استمرار مطالبة الأهلين بالوظائف والأعمال، وما ذلك إلا لأن الدولة لم تلعب الدور المفروض عليها ولم تنتبه إلى هذا الأمر ولم تأخذ الاحتياطات اللازمة التي تجنبها الوقوع في هذه المعضلة الاجتماعية.

ومن جهة ثانية، يتبين لنا ان معظم الأشخاص الذين يعملون في لبنان تتعارض اجورهم مع متطلبات حاجياتهم، فكان من المتوجب علينا ان تسعى لتحقيق تعزيز نوع الأعمال بحيث يستطيع الشخص ان يدفع الأجور المسماة الاجتماعية، لا الأجور التجارية، لأن اليوم، عندما تدفع المؤسسة أجوراً معينة إلى عمالها، تكون هذه الأجور محددة وفقاً للامكانيات التجارية، فإذا لم نشجع الأعمال التي يمكن ان يجني منها العمال الأجور التي تتلاءم مع الأجور الاجتماعية تكون قد اخفقتنا في تجاوز المهمة المفروضة علينا ونكون قد فتحنا المجال للاضطرابات الاجتماعية.

هذه هي بعض المبادئ التي أردت أن أذكرها مع العلم أنه لا يمكننا في فترة قصيرة من الوقت ان نحول في الميادين الأساسية والرئيسية التي سنستعين بها على وضع الميزانية الجديدة، وعلى أساس المثال ابيّن لكم بعض التحسينات المعدة لهذه الميزانية دون المساس بالوضع الضرائبي ونسبته في الوقت الحاضر، لأننا قبل ان نضع القانون الضرائبي الجديد يجب ان ننتهي من جميع الدراسات التي تمكنا من ذلك، وعلى سبيل المثال على هذه المبادئ اقول، ان في البلاد مناطق متخلفة وفئات متخلفة، فما هو الدور الذي يجب على وزارة المالية ان تلعبه من اجل رفع مستوى هذه الفئات وهذه المناطق المتخلفة؟ ليس من المستحسن ان نكتفي بالتشجيع الكلامي لرفع مستوى الأعمال في الأرياف والقرى، وان نبقي في العموميات، لأنه يجب التمييز بين المبدأ العام وبين العموميات، فالعموميات لا يستخلص منها إلا ضياع الوقت، والمبدأ العام فنتنتج عنه النتائج التي تتوخاها.

اذن، فالمخطط الاصلاحي المتعلق بوضعية الضرائب في لبنان يجب ان لا يبنى على الأوضاع الضرائبية القائمة بل الاصلاح هو في احداث ثورة في هذه الضرائب. والمثل الذي اريد ان ابيه امامكم هو التالي: يؤخذ بعين الاعتبار في فرض الضرائب نوعية الأعمال والمنطقة والفئة وهذا مخطط يبين اولويات الأعمال التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في تكييف وضع الضرائب. هناك قانون اعفاء من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات كل من ينشئ مصنعاً جديداً في البلاد هذا مبدأ بدائي لا يسمح لنا بأن نلعب دورنا المتحضر، علينا ان نقول بعد الدرس بأنه إذا ما انشئ مصنع، لا في بيروت أو في الشباك أو برج حمود فحسب بل في أية قرية في لبنان يجب ان يحظى هذا المصنع أو هذا النشاط الاقتصادي الجديد، بكثير من المساعدات التي يحددها القانون وفقاً لمبررات علمية، ومن هذه المساعدات الاعفاءات الكلية أو الجزئية من الضريبة، والتأخير في دفع الضرائب جزئياً أو كلياً، وتقديم المساعدات كقروض طويلة الأمد وبكفالة الدولة بفائدة مخفضة أو بدون فائدة، فبفضل جميع هذه العوامل التي ذكرت القسم الضئيل منها ما يمكن لأي شخص ان يطلع على القانون الضرائبي الجديد، وبلاستناد إليه يتعرف إلى موقف الدولة في هذا المجال ويتمكن من ادارة الحركة الاقتصادية الجديدة وفقاً للتشريع الضرائبي الجديد.

هناك مثل آخر مهم يتعلق بالتوقيت فبفضل التوقيت في تحصيل الواردات وفي الانفاق يمكن تغيير الأوضاع الكثيرة في البلاد، وهذا المخطط الذي اعرضه عليكم يتبين لكم ان الواردات تحصل جميعها تقريباً في شهر واحد، وهو ما بين تموز

وآب وتتجمع الأموال في الخزينة في الوقت الموسمي الضروري لكثير من المكلفين واذكر مثلاً، عندما نجعل صاحب الفندق الموسمي الصيفي، يدفع رأسماله المتحرك لحاجياته في عز موسمه نكون قد اجبرناه على الاستدانة من البنك بفائدة مع انه كان بإمكان وزارة المالية ان تضع التوقيت في تحصيل الواردات علمياً وان تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأربعة الرئيسية، وهي: حاجات الخزينة، امكانيات المكلف، امكانيات الطرق والحاجات النقدية للسوق. فبالاستناد إلى هذه المبادئ يمكن تحديد الوقت الملائم لجميع الواردات. وهنا نرى ان القاعدة التي يجب ان نعتنقها هي: ان لا ننظر إلى المكلفين نظرة اجمالية موحدة. الحياة متنوعة. ومفروض علينا ان نوقت الجباية وفقاً لهذا التنوع. يعني، نجبي من فئة من المكلفين التي قد لا تكون محتاجة إلى كل أموالها في شهر معين، ونقرر الجباية في الشهر الذي يلائم المكلف والخزينة في آن واحد. وهذا شيء مهم جداً. فالتوقيت وحده، إذا نظم وفقاً لمقتضيات البلاد وللمعطيات والحتميات يسهل اموراً كثيرة، بما فيها الحركة في نفس خزينة الدولة، إذ ان جباية الأموال من كافة المكلفين في البلاد وفي نفس الوقت تجعلنا نحتاج إلى عدد كبير جداً من الموظفين في هذه الفترة من الوقت، ولا يبقى لهؤلاء، في غير هذه ما يعملونه.

يسأل البعض عن علاقة الضرائب غير المباشرة، وعلاقة الجمارك بالتوقيت. ان للضرائب غير المباشرة علاقة بالتوقيت، أما الجمارك فلا دخل لها بالتوقيت، فواردات الجمارك تأتي بصورة متواصلة. وقد قلنا ان هناك حتميات، ويقتضي علينا ان ننظر في كل ضريبة على حدة ولهذا قلت انني عدو العموميات.

اما فيما يختص بسياسة الانفاق، فالتوقيت يلعب دوراً عظيماً جداً فيها. وهنا أيضاً وقعنا في نفس الأخطاء التي تبينها المخططات الموجودة لدي الآن. فالانفاق محصور في أشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول من كل سنة، ويبين ذلك هذا المخطط المرسوم عن خمس سنوات وهذا المخطط يبين ان سياسة الانفاق في البلد، في التوقيت، تجعل كافة الأعمال تتجمع في الأربعة أشهر الأخيرة من السنة ويكون الانفاق فب باقي أشهر السنة ضئيلاً. وماذا تكون النتيجة ذلك؟ سأخذ نتيجة واحدة في حقل اليد العاملة: عندما نتجاهل قاعدة التوقيت في الانفاق يحصل عندنا ذروة في طلب اليد العاملة فلا تكفي اليد العاملة اللبنانية لسد الحاجة فنضطر إلى جلب يد عاملة من الخارج. وفي الأوقات الأخرى من السنة لا يكون لدينا اعمال كافية لتشغيل اليد العاملة كلها. فإذا اعتمدنا التخطيط المؤقت في الانفاق نكون قد جنبنا اليد العاملة ان ترى نفسها أمام وقت ذروة ووقت فراغ. ونكون قد وزعنا العمل طيلة السنة، وهذا شيء مهم جداً بالنسبة لليد العاملة لأنه إذا كانت اليد العاملة تسعى إلى التوظيف فلا ان التوظيف يؤمن لها عملاً دائماً على مدار السنة. فعندما تسمح لهم، بحسن توقيت الانفاق، ان يعملوا طيلة السنة، نكون قد أوجدنا حلاً لمعضلة من المعضلات الرئيسية في البلاد.

الرئيس: مقاطعاً - حضرة الوزير، يشير إلي بعض النواب ان البحث أصبح خارج موضوع الموازنة مع انه أثناء درس الموازنة بصورة عامة يمكن ان يقال ما لا يقال في كل جلسة.

(أصوات من النواب تشير إلى ان البحث الذي يقدمه الوزير هو للمستقبل ولا غضاضة في أن يكمل بحثه)

وزير المالية: نحن نضع أنفسنا رهن إشارة المجلس. ولكننا لم نزل نتكلم في صلب الموضوع وإذا كنا ما زلنا بدون تحرك منذ سنين عديدة فذلك لأننا لم ننظر إلى الموازنة النظرة التي يفرضها علينا العلم والمعرفة في حقل المال.

واشكر حضرات النواب الذين تكرموا وطلبوا ان اتابع هذا الدرس.

إذا شئنا ان ندخل في التفصيل يمكننا ان ننظر إلى كل قرية وإلى كل فئة وان نبين الدور المفروض على الدولة تجاهها. وان نضع المخطط الدياغرامي الخاص لكل قرية حتى نسمح لكل فرد موجود في لبنان، بمجرد إلقاء نظرة على الميزانية، ان يعرف تماماً، بأي تاريخ سيلعب المعول في القرية الفلانية.

جان حرب: مقاطعاً.. ماذا وضعتكم للمناطق

وزير المالية:

انني اشكر الاستاذ جان حرب على ملاحظته وسأجيبه عليها. الخزينة املام شيء حتمي. عندما وجدنا انفسنا أثناء وضع الموازنة، انه محكومة علينا ان لا نتجاهل وضعاً معيناً، وهذا الوضع هو الآتي: امكانات الميزانية، امكانات الخزينة، إذ لا يمكننا ان نتعدى امكانات الخزينة. وامكانات الخزينة الظاهرة في هذا المخطط. ويؤسفني عدم وجود العدد الكافي من هذه المخططات. ولكنني سأطبع نسخاً عنها وأوزعها على حضرات النواب. يتبين من هذا المخطط ان الواردات كانت تقدر في الماضي، بأقل من حقيقتها بكثير ولذلك كان ينتج في نهاية السنة، فرق كنا نسميه «مال الاحتياط». وهذه صورة عن المال الاحتياطي الناتج عن هذا الخطأ في تقدير الواردات.

ويتبين من هذا المخطط الذي أعرضه عليكم بأنه يجب ان نكون حذرين في المستقبل إذا كنا لا نريد ان نصل إلى وضعية صعبة جداً في الخزينة. اذ ان المخطط ينبئ بأن الانفاق ذاهب بطريقة تصاعدية اكثر من الوارد. وسيأتي يوم يعلو فيه خط الانفاق على خط الواردات. وعندئذ تكون الكارثة. فحتى الآن، تشير أوضاع سنة ١٩٥٧ الى ان خط الانفاق أوشك أن يقفز فوق خط الواردات، إنما حوادث عام ١٩٥٨ والمراسيم الاشتراعية والأوضاع المنبثقة عنها سنة ١٩٥٩ خففت من الانفاق وهبط خط الانفاق.

اما اليوم فاننا وضعنا، على الأسس الموجودة حالياً في وزارة المالية، المخطط المتعلق بالواردات والصادرات. ويتبين ان الخططين اصبحا متحاذيين فازداد خط الانفاق عن خط الواردات اصبحنا في حالة خطر مالي. لذلك وجدنا انفسنا، يا استاذ حرب، امام مبلغ فرضته علينا امكانيات الخزينة- يعني على قدر بساطك مد رجليك - لقد كان مفروضاً علينا ان لا نتعدى امكانيات الخزينة، وهذا ما فعلناه. بقي التوزيع. لقد اعتمدنا في التوزيع مبدأ الأولوية. ولكي نوزع الزيادة درسنا بادیء ذي بدء الأولوية. ووزعنا المال بالأولوية. وكانت الزيادة، التي وزعت بالأولوية تقارب نصف المبلغ، تعود إلى تحسين اوضاع الموظفين والمتقاعدين. ويعود الباقي منها إلى المدارس وإلى اتمام بعض الأبنية التي لا يمكن تركها بدون سقف حتى نستفيد منها.

اما فيما يختص بما هو دون الزيادة. اذا راجعنا هذه المبالغ يتبين لنا ان التوزيع كان على اساس زيادة الحقل الانتاجي في كل وزارة بالنسبة الى الحقل الاداري. وهذا كله ثابت لدينا بمخططات تبين ما كانت عليه زيادة الانتاج في السنين السابقة وما هي عليه في السنة الحالية وتبين كيفية انفاق هذه الأموال. ويسرني ان اقول اننا، عندما بدأنا في الدراسات التفصيلية تبين لنا، في حقل وزارة الصحة والاسعاف العام مثلاً، بموجب المعلومات التي وردتنا من هذه الوزارة، ان الحكومة اللبنانية تأوي ما يقارب ٩٥ بالمئة من المحتاجين المصابين بداء السل. يعني انه، في حقل مرض السل، للحكومة اللبنانية ضمان اجتماعي.

وردت اعتراضات عديدة على حقل الطرقات، وهنا أيضاً، نظرنا إلى الأولوية. قيل بأننا حرمان الطرقات المحلية من ثلاثة ملايين ليرة. نعم ذلك صحيح، ولكن ماذا فعلنا بهذا المبلغ؟ لقد أعطينا الأولوية لشيء هو أهم بكثير من الطريق، وهذا الشيء هو الماء. اذ ان موازنة المياه في العام الفائت كانت مليوناً و ٨٤٤ الف ليرة فأصبحت ٤،٧٨٠،٠٠٠ ليرة، واعتقد ان حضرات النواب يفضلون اعضاء الأفضلية للمياه، ضمن اطار امكانيات الخزينة، ولو كانت امكانيات الخزينة تكفي لتأمين الطرقات أيضاً لفعلنا ذلك. ولكن ضمن حدود هذه الامكانيات، أعطينا الأفضلية إلى الشؤون المائية فرفعناها من مليون و ٨٤٤ الف ليرة كما قلت إلى ٤،٧٨٠،٠٠٠ ليرة.

وأيضاً في الأعمال الصيانة للأشغال المائية رفعناها من ٢٥٠ الفاً إلى ٦٦٠ الفاً. وعززنا أيضاً اعتمادات الشؤون الكهربائية، وهذا هو الفرق الحاصل بين اعتمادات الطرقات المحلية واعتمادات المياه. وقد وافقنا على هذه الزيادة بناء على طلب المجلس. وان شاء الله نستمكن من تأمين زيادة هذه المبالغ بعد تحسين الشؤون الضرائبية.

أما الشيء المهم جداً، وهو الآن قيد الدرس والذي سيساعد كثيراً على حل المعضلات الرئيسية في البلد، وهو وضع شبكة الركائز الأساسية لأنه حتى يتمكن الفرد من ان ينمو ويزدهر ويقوم بأعمال يقتضي ان تكون البلاد مجهزة ومهيأة. يعني يجب على البلاد ان تضع أولاً ما يسمونه شبكة الركائز الأساسية، ويحصل في كل البلاد قاطبة، وبعدئذ يجب انشاء شبكات ركائزية رئيسية لكل حقل من الحقول، يعني، انه مفروض علينا إذا شئنا ان نبني هذا البلد، ان تسعى الدولة بأسرع ما يمكن من الوقت إلى تحقيق الشبكتين الاثنتين للركائز الأساسية في البلاد.

الركيزة العامة والركيزة الخاصة. عندئذ يتمكن الفرد من ان يقوم بنشاط مزدهر. وحتى لا تأتي الدولة، في كل سنة، وتعمل بالتقتير أي انها تعمل «شقيقة» كهرباء و «شقيقة» طريق. عليها ان تسعى لأن تعمل كل ذلك دفعة واحدة وفقاً لمخطط علمي يسمح به أولاً للاقتصاد والوفر وثانياً السرعة، يساعد البلاد على النهوض حالاً. ولكي تتمكن الدولة من ذلك، وإلى ان يتسنى لواردات الدولة ان ترتفع طبيعياً لا اصطناعياً بزيادة الضرائب وفقاً إلى ارتفاع الاقتصاد والدخل الوطني، يمكن ان نخلق مصرفاً للتعمير والتجهيز، والتحضير ايضاً. وهذه الكلمة

الهامة جداً أعني بنك الانماء والتجهيز والتحضير واقول تحضير وآخذ مثلاً واحداً، وهو مثل الانتاج المدرسي العقيم الذي يعطينا كل عام جمهرة من الشباب غير الصالح لأي عمل في البلاد لأن المراكز التي كانت معدة لمثل هذا الانتاج قد ملئت تماماً. لذلك، ومن المثل المعطى من قبل الدول الكبرى ومنها المانيا، فالبنك المذكور سيخصص فرعاً من فروع تمويل من يشاء من الطاقة البشرية لكي يتعلم علوماً تؤهله لأن يكون صالحاً للانتاج والعمل وتسلم مراكز تدفع لها رواتب اجتماعية لا تجارية ضئيلة. بفضل هذا البنك ستمكن الدولة من ان تؤمن الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها والمشاريع الخاصة ايضاً وعندئذ نجد العلاج الحقيقي للمشكلة الواقعة بين الصناعة والتجارة. فالتجارة هي تقريباً مجهزة ولكن الصناعة الموجودة الآن في البلد لا ارتكاز لها، لذلك فهي لا تتمكن من تبادل التجارة مع الصناعي الأجنبي بفائدة أكبر، وعندما تضع الصناعي اللبناني في نفس الأوضاع التي يستفيد منها الصناعي الأجنبي تصبح أمام الصناعي اللبناني شروط في لبنان يستفيد منها اكثر مما يستفيد الصناعي الأجنبي في الخارج، وقد وضعنا لكل هذه المسائل مشاريع علمية خاصة تسمح بتطبيق هذه المبادئ.

يوسف سالم: كم سيكون رأسمال هذا البنك؟

وزير المالية:

سيكون رأسمال هذا البنك تصاعدياً، واعتقد انه في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات يصبح رأسماله تقريباً خمسمائة مليون ليرة.

وهنا احب ان ألفت نظركم أيضاً إلى امكانية وضع الميزانية بشكل يحقق تطبيق سياسة عملية في البلاد. نحن نستورد اليوم من الخارج فرق في الميزان التجاري قدره ٨٠٠ مليون ليرة، ولم تعالج هذه القضية، حتى الآن بطريقة جذرية وعندما نعرف ان الحكومات الأجنبية، كي تعزز اسواقها الخارجية، تدفع للصناعيين اموالاً طائلة وتفتح لهم مجالات في الحقل التسليفي وفي حقل الضمان بما لا يستهان به. فإذا شئنا ان نؤمن علاقات خارجية تجارية صحيحة وفعالة، لا معاهدات تبقى حبراً على ورق في ادراج الوزارات، وتوجب ان تكون هذه المعاهدات حقيقية فعلية واقعية، وتوجب علينا ان نطالب هذه الدول التي تصدر اليها بأكثر مما نبيع اليها بكثير ان تزيد من مشترياتنا منها، ومثلي على ذلك المانيا، فالمانيا تصدر اليها بأربع وعشرين مليون دولاراً أكثر مما تصدر نحن اليها. واميركا، نستورد منها ٧٩ مليون ليرة لبنانية اكثر مما تصدر إليها، فإذا ما طلبنا منها، دون ان نمس حرية التبادل التجاري، وإذا جئنا وتباحثنا وتفاوضنا مع هذه البلدان وبالأخص مع المؤسسات المفروض فيها، في تلك البلاد، ان تعزز اسواقها الخارجية، وقلنا لإحدى هذه الدول، المانيا مثلاً: أنت تأخذين منا أربعة وعشرين مليون دولاراً، فاعلمي معروفاً واعط بنك التجهيز والتحضير والانماء كذا بالمئة من الأرباح التي تجنيها من الأربعة وعشرين مليوناً وفقاً لصيغة معينة كدين بدون فائدة لمدة معينة او كهبة او كمساعدة، يعني الطرق عديدة ومتعددة ويعود إلى وزير الخارجية حق مناقشتها مع لجنة اختصاصيين لمساعدته ومعاونته. ولكن قبل ان نبدأ المخبرات مع هذه الدول علينا ان ننهي دراساتها ونودعها مجلس الوزراء ومن ثم المجلس الكريم، لأن كيفية تحضير الموازنة هو

برأينا، من الاخطاء التقليدية التي كانت ترتكب في تحضير الموازنة. كانت تسأل كل وزارة عن حاجتها وكانت وزارة المالية تناقش على القرش. أما اليوم، ففي مفهومنا يجب ان توضع الموازنة كقالب تنفيذي لتصميم معين ولبرنامج معين وترسل إلى الوزارات حتى تبدي كل وزارة رأيها فيما يتعلق بالحقل العائد لها وعندئذ تكون امام موازنة موضوعة بطريقة تقنية فنية وعلمية صحيحة.

حضرات النواب الكرام، لقد بينا بعض المبادئ وآسف جداً لأن حادث الطائفة لم يسمح لي ان أنهي هذا التقرير المفروض ان يقدم إلى مجلسكم الكريم قبل هذه الجلسة حتى نوفر عليكم الوقت ونضع بين أيديكم الوثائق التي تنير الموضوع بطريقة قطعية، لأننا عندما ننظر إلى المخططات العائدة إلى الأخطاء الموجودة في ميزانية كل وزارة يصبح من السهل تصحيحها، لأن الشيء الضروري هو أولاً جمع المعلومات، وثانياً تشخيص الداء وثالثاً وصف العلاج. وحتى اليوم، كنا نمر مرور الكرام على تشخيص المرض ونقفز فوراً إلى الحلول. وهذا بعض الأخطاء الكبيرة. ومن هذه الأخطاء ايضاً، إننا لم نساءل يوماً ما هو دور الدولة وما هي وظيفة الدولة. فلو كنا سألنا أنفسنا هذا السؤال: ما هي وظيفة الدولة، وحددناها، لانبثق عنها سياسة البلاد بكاملها بدون أدنى خلاف او مناقشة على خطوطها الرئيسية.

نحن اليوم في هذا الوضع، وكل ما ارجوه من حضرات النواب، إذا أرادوا ان تتوغل اكثر في التفاصيل الهامة. وان نسير بالترتيب، فنبدأ بالحلقة الأولى وهي نزاع الخلافات الموجودة في نفوس اللبنانيين على صعيد المواطن اللبناني، ثم نتقل إلى الشؤون الاقتصادية التفصيلية العائدة إلى الأفراد، فنحن مستعدون لذلك. ولكن اسمحوا لي أن اقول لكم انه لا يمكن ان يصار إلى مثل هذا البحث في بضع دقائق، بل سيكون بإمكاننا ان نخصص برنامجاً ونبحثه بنداً بنين ما هي وظيفة الدولة وما يجب ان تكون مروراً بوزارة التربية ووزارة الصحة فبأقي الوزارات، مع المشاريع المتعلقة بكل منها والتي تحقق عملياً هذه المبادئ.

يسألني البعض كيف يمكن معرفة التفاصيل والعلاج؟ هذا شيء سهل فعندما توضع المخططات تظهر التفاصيل ويعرف العلاج. خذوا مثلاً هذا المخطط فقد وضعناه للمصالح المستقلة، ويتبين منه ان هنالك جمهرة من المصالح المستقلة. ويبين لنا هذا المخطط انه عندما يكون في فرنسا مثلاً مصلحة كهرباء واحدة يكون عندنا اثنتا عشرة مصلحة كهرباء في لبنان. هل هذا معقول؟ فالدرس الذي وضعناه يحقق وفراً لجهة نفقات مجالس الإدارة فقط ما يوازي ٤٥٠ الف ليرة. أي ان هذا يوفر يمكننا من تحقيق مشروع جديد. ويتبين من هذا المخطط ايضاً ان جميع هذه المصالح معرضة للافلاس والخزينة تغذيها ونعرف من هذا المخطط ايضاً ان الخزينة تحملت ١٨١ مليون ليرة لتغذية هذه المصالح المستقلة. لذلك اقترحنا توحيد جميع هذه المصالح بمصلحة واحدة.

وانني سأنظم ملفاً من هذه الدروس والمخططات أرسله إلى كل من حضرات النواب حتى يطلعوا على كل شيء، لأن مصيبتنا هي في عدم الاطلاع. ونحن مستعدون في كل وقت لأن نبين لكم نظريتنا في هذه المواضيع.

انني ارجو من دولة الرئيس امام المجلس ان يوفر لي التجهيزات والموازنة اللازمة لتمام العمل الذي كلفتموني به، لأن المهمة المكلف بها مورييس الجميل لم يخصص لها سوى كاتب وسائق وحاجب. وارجو من المجلس الكريم ان يطالب دولة الرئيس باعطائي التجهيزات والموازنة اللازمة لكي اتمكن من انجاز الدروس والتصاميم التي تطلبونها.

الرئيس: انتهى معالي الوزير من إلقاء كلمته. والكلمة الآن إلى حضرة رئيس اللجنة المالية الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: حضرة الرئيس، زملائي الكرام.

تعتبر الموازنة في مفهوم الدولة الحديث الاداة الفعالة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتوخى الحكومة من خلالها الوصول إلى الأهداف التي تكون قد اعتمدتها في سياستها العامة. أما في لبنان فما زالت الموازنة عبارة عن كشف بحساب واردات الدولة ونفقاتها فقط، معتمدة مبدأ التوازن بين هذين الحسابين. لذلك فنحن نرى من الواجب ان يرافق تطور الموازنة في لبنان التطور العام الذي يشهده بلدنا في مختلف الحقول والميادين، متمنين على الحكومة ان تعتمد في الموازنة المقبلة وضع سياسة اقتصادية تبلور المفهوم الحقيقي للموازنة بشكل يظهر فيه الطابع الاقتصادي الشامل.

تقسم ملاحظتنا على مشروع موازنة سنة ١٩٦١ إلى قسمين. قسم أول يتناول الملاحظات العامة والتمنيات، وقسم آخر يبين الملاحظات التفصيلية الخاصة. ولن ابحث في هذا التقرير امور الموازنة المباشرة في قسمي النفقات والواردات تاركاً هذه المهمة لحضرة مقرر اللجنة المالية المحترم.

ملاحظات حول مشروع موازنة ١٩٦١

أولاً - الملاحظات العامة:

لهذا المشروع حسنات ومساوىء:

١ - حسنات المشروع:

أ - لقد تقدمت الحكومة بمشروع الموازنة ضمن المهلة الدستورية، وهذا أمر مفيد يمكن المجلس من الاسراع في درسه بحيث لا ينشأ عن ذلك تأخير في أعمال الدولة ومشاريعها العمرانية المجدية.

ب - ولا بد لنا من التنويه هنا بالخطوة التي أقدمت عليها الحكومة في اعتماد مبدأ الوحدة في الموازنة، اذ تقدمت بمشروع الموازنة العام مرفقاً بالموازنات الملحقه، وهي موازنة مديرية اليا نصيب الوطني ومديرية الهاتف العامة والجامعة اللبنانية ومكتب القمح. اما في الماضي فالتقليد كان يقضي بأن تأتي الموازنة الملحقه

مشتتة وغير مجموعة. على اننا نتمنى على الحكومة في هذا المجال ان تعتمد في الموازنة المقبلة مبدأ الوحدة هذا كلياً، فتقدم الموازنة العامة والموازنة الملحقه بمشروع قانون واحد لا غير.

٢ - مساوىء المشروع:

آ - لقد أعلنت الحكومة في بيانها الوزاري انها تسعى إلى تحقيق عدالة اجتماعية، ومن مستلزمات هذه السياسة تحقيق ضمان اجتماعي ومراعاة مبادئ العدالة في توزيع الدخل القومي على مختلف طبقات الشعب ومناطق البلاد، كما تشمل أيضاً رفع مستوى القضاء وزيادة الحد الأدنى لأجور الموظفين المؤقتين وتحسين أوضاع الموظفين بصورة عامة والتعليم الاجباري... على ان تنفيذ هذه السياسة الطويلة الأمد يحتاج إلى توفر المال اللازم. ونحن نجهل حتى اليوم قيمة الأعباء التي ستترتب على الخزينة من جراء تحقيق هذه المشاريع، على اننا نعتقد بأنها ستتعدى عشرات الملايين، وهنا يفرض علينا السؤال التالي: من أين سنأتي بالمال اللازم لكل هذا؟

من المعروف ان بإمكان الحكومة تأمين الأموال بالوسائل التالية:

- اعادة النظر بالسياسة الضرائبية.
- تحسين نظام جباية الضرائب الحال بحيث يدر على الخزينة أموالاً اضافية.
- اللجوء إلى الافتراض المبني على الادخار.
- اللجوء إلى مؤسسة الاصدار.

ان الحكومة لم توضح لنا في فذلكتها الطرق التي ستعتمدها من أجل تأمين الأموال اللازمة لتحقيق هذه المشاريع الضرورية. ومن المؤسف ان تكون قد تجاهلت هذه الأمور الأساسية في فذلكة الموازنة التي كان يجب ان تلخص لنا الخطوط الرئيسية من سياستها المالية.

النظام الضرائبي:

قرأنا في فذلكة الموازنة وجهة نظر الحكومة في النظام الضرائبي الذي تسعى إلى تحقيقه.

ان الحكومة تقول: «والجهود منصرفة إلى اقامة نظام ضريبي متطور مكيف عادل يساعد على اشاعة الازدهار الاقتصادي تعميماً للعدالة الاجتماعية والرفاهية الوطنية».

كنا نود لو ان الحكومة حددت لنا هذا النظام المتطور المكيف العادل، والوسائل التي ستبعتها من أجل افامته، لأن مثل هذا التعبير العام الغامض بالنسبة إلى الحكومات، يشكل اعباء ومسؤوليات.

لا بد لنا هنا من ابداء بعض الملاحظات:

لم تزل ضريبة الدخل من أعدل الضرائب المباشرة، لأنها تصيب الريح حيث هو، فلا يدفعها من لا يربح،

وستظل كذلك إلى ان يثبت وجود طريقة اخرى اكثر عدالة لاقطاع جزء من الأرباح يساهم فيه المواطن في نفقات الدولة .

ان ضريبة الدخل ، رغم عدالتها المبدئية والمعنوية ، تفقد شيئاً من هذه العدالة ، إذا ساءت جبايتها . فإذا ارتفع سيف الجابي على رأس ذي الربح بنتيجة اهمال الموظف المسؤول او تغاضيه عن التلاعب في الدفاتر والحسابات ، فعندئذ يبدو مجحفاً تطبيق القانون بحذافيره على المواطنين الامناء الصادقين في تصريحاتهم وبيناتهم وحساباتهم ناهيك بالضرر الفادح الذي يصيب خزانة الدولة من سوء الجباية ، إذ يحرمها من مداخيل هامة .

ونحن ممن يعتقدون بأن سوء جباية ضريبة الدخل في لبنان هو من جهة احد أسباب الشكوى منها والحملة عليها ، ويضيع من جهة اخرى مبالغ طائلة على الخزينة كل سنة ، وهذه المبالغ تقدر بخمسة وعشرين مليون ليرة .

وعندنا ان على ادارة المالية ان تشدد بعد الآن ، ليس فقط في ملاحقة المكلفين بالضريبة ، بل أيضاً في مراقبة الموظفين المسؤولين عن المراقبة والجباية .

ب - تعرضت الموازنة لانتقادات مختلفة منها ما هو مبني على الواقع ومنها ما يستند إلى نوع من الظن والحدث . وتركزت هذه الانتقادات في جملتها على الزيادات التي طرأت على النفقات الادارية - أي النفقات الغير منتجة ، بينما كانت الزيادات التي طرأت على النفقات المنتجة محدودة . ان لم تكن محصورة في نطاق ضيق . وأخص بالذكر ضالة الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانشائية المبينة في الجزء الثاني من مشروع الموازنة . ولكن لا بد لنا من الإشارة إلى ان هناك نفقات ادارية هي في الواقع نفقات منتجة ، كالزيادة التي نشأت عن وضع المراسيم الاشتراعية وما تبعها من مراسيم تنظيمية وحركة اصلاحية شبة شاملة في أجهزة الدولة . ان النفقات التي نتجت عن التنظيم والاصلاح الإداري ليست في النهاية سوى اقتصاد في النفقات وزيادة في الانتاج سيوفرها الإصلاح ، إذا أخذنا جملة واعتبرناه الحصيلة التي سيسفر عنها أخيراً .

لقد كانت الغاية من هذه النفقات القليلة نسبياً خلق ادارة قائمة على المعرفة والخبرة والاخلاص . وقد أوجدت هذه المراسيم ، التي استلزمت هذه النفقات ، اللامركزية الإدارية ، امنية كل مواطن . ان ما أنفق في هذا السبيل كان ضرورة ، وستصبح الدولة ، بعد اتمام عملية الإصلاح هذه دولة حديثة منظمة علينا جميعاً ان نتعاون في بنائها ، ان المرحلة الأخيرة من الإصلاح ستنتهي بعد فترة قصيرة ، ولن نلبث نتيجة ثمار هذا الإصلاح ان تظهر .

ج - السياسة المالية :

يتهامس بعضهم في الأوساط الاقتصادية بما يمكن تلخيصه بما يلي :

ان البلاد تعاني في الوقت الحاضر نوعاً من الانحباس المالي، أي ان قيمة المبالغ المتداولة لا يتجاوب مع المتطلبات التجارية والتبادل المالي...، وان خزينة الدولة ملأى بالمال حتى لتكاد تغص به،

فنحن ازاء سكوت الحكومة، نتساءل، إذا صح ذلك، عما هي الأسباب التي تدعو إلى انتهاج هذه السياسة، كما نتساءل في عين الوقت عما إذا كان لبعض الأوضاع الإدارية السائدة والعقلية المزمنة علاقة بما أدى إلى حبس الأموال في الخزينة؟.

د - مال الاحتياط:

ان اللجنة المالية وفقاً للتوصية التي اتخذتها عند درس الموازنة، ترجو من وزارة المالية ان تعتمد إلى «تقويم» صندوق مال الاحتياط بصورة مفصلة، لتتمكن من معرفة الأموال غير المربوطة.

هـ - ومن أجل المحافظة على مناعة نقدنا وليتمكن لبنان من الاستمرار في القيام بدوره التقليدي كمركز مالي عالمي، ينبغي الإسراع في استصدار مرسوم تنظيمي لمجلس النقد والتسليف المنصوص عليه في المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩.

ويقتضي التنويه في هذا المجال بأن على الحكومة ان تعنى منذ اليوم باعداد جهاز من الفنيين والاختصاصيين لمواجهة التزامات الدولة عند انتهاء امتياز مؤسسة الاصدار.

ثانياً - الملاحظات التفصيلية:

١ - الفذلكة:

أرى انه من الواجب علي ان ألفت النظر إلى بعض الملاحظات بشأن فذلكة موازنة ١٩٦١ خاصة في القسم الأول، وذلك بالنظر إلى الأهمية التي نعلقها على الوضع الاقتصادي العام في البلاد.

أ - قالت الحكومة في الفذلكة ان لبنان «متحرر من أي دين خارجي...» هذا ومن المعلوم ان لبنان قد حصل على قرض خارجي من البنك الدولي لتمويل مشروع الليطاني وقد بدأ فعلاً بالسحب عليه، مع دفع الفوائد. فهل تعتقد وزارة المالية ان هذا لا يشكل أي دين خارجي؟ إلا إذا كانت تنوي الاستغناء عن هذا القرض في مستقبل قريب؟

ب - نحن نشكر الوزارة على اهتمامها بموضوع الاتفاقات التجارية بين لبنان والخارج. ولكن كنا نود لو ان الوزارة تمكنت من اعطائنا بعض الاحصاءات ولو التقريبية عن مدى تأثير هذه الاتفاقيات في زيادة صادراتنا إلى الدول المعنية إذ انه من المعروف ان لبنان قد اتبع سياسة الاتفاقات التجارية على نطاق واسع ابتداء من سنة ١٩٥٣ وحتى اليوم لم نتمكن من معرفة مدى فعالية هذه السياسة.

ج - لا يسعنا في هذا المجال إلا ان نسجل على وزارة المالية ضعف تحليلها لسبب ارتفاع مقياس اسعار الجملة

خلال نهاية عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩. فالوزارة تقول في فذلكة الموازنة ان السبب في ارتفاع مقياس اسعار الجملة من ١٠٤ إلى ١٠٥ خلال هذه الفترة يعود إلى «ارتفاع غلاء الحاصلات الغذائية والمحروقات» (كذا). على اننا لو نظرنا إلى الجدول الأول المثلث في ص ٩، لوجدنا ان اسعار المحروقات لم تتغير أبداً خلال الفترة المذكورة. فهل للوزارة الموقرة ان تشرح لنا هذا التناقض؟ إذ اننا، لو اعتمدنا الجدول المذكور لوجدنا ان السبب في ارتفاع مقياس اسعار الجملة في الفترة عينها هو ارتفاع اسعار الحاصلات الغذائية فقط، وذلك من ١١٠ إلى ١١٤ أما تحليل سبب ارتفاع مقياس اسعار الجملة فيكون باعطاء الأسباب لارتفاع اسعار الحاصلات الغذائية. الأمر الذي لم تتطرق له فذلكة الموازنة اطلاقاً.

٢ - التباين

تحت اللجنة الحكومة على الإسراع في المفاوضات مع شركة التبلاين، وذلك من أجل الحصول على كامل حقوقنا ماضياً ومستقبلاً.

٣ - سكة الحديد:

كما اننا نرجو من الحكومة ان تقوم بدراسة حول وضع سكة الحديد، وذلك من أجل تحديد خسارتها السنوية التي تتكلف الخزينة بدفعها، ومن اجل التوصل إلى تخفيض هذه الخسارة إلى الحد الأدنى، إذا لم يكن بالإمكان التحرر منها كلياً.

٤ - المصالح المستقلة:

ولا يسعنا في هذا المجال إلا ان نذكر بأسف وضع المصالح المستقلة التي كلفت الدولة منذ ٩٥١ حتى اليوم حوالي ١٨٠ مليون ليرة لبنانية. ونحن نقترح على الحكومة في هذا المجال ان يصار تدريجياً إلى دمج المصالح المستقلة المتعددة والتي هي من نوع واحد بحيث تكون تحت ادارة مجلس مركزي اختصاصي موحد كأن تصبح مصالح المياه مثلاً تابعة لمجلس ادارة مياه مركزي موحد. وهذا من شأنه ان يخفف من بعض النفقات غير المجدية ويمنع الازدواجية في الإدارة ويسمح برسم سياسة موحدة متكاملة في هذا الميدان. كما اننا نحث على تنظيم الرقابة المالية الفعالة على هذه المصالح، كما هو منصوص عليه في المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ ومن المفيد جداً ان يتضمن هذا التنظيم اعطاء المراقب المالي صلاحيات مراقبة عقد النفقات.

الخلاصة:

كنا نتمنى ان تشكل موازنة ١٩٦١ المرحلة الانتقالية من نطاق التقليد وسرد الأرقام إلى مستوى الانتاج وبلورة السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان المجلس قد وجد نفسه تجاه موازنة تستند إلى الأمر الواقع فإننا ونحن نناقش هذه الموازنة، نتمنى على الحكومة ان ترتفع في موازنتها المقبلة إلى الحد الذي وصل إليه تطور الاقتصاد اللبناني بفضل الجهود الفردية وان تكون منسجمة مع متطلبات العصر الذي نعيش فيه ومقومات الدولة الحديثة.

ولا بد لنا من القول ختاماً انه ينبغي علينا ان نعمل كثيراً لأجل السنة المقبلة، فلكي نهىء موازنة حسنة لسنة ١٩٦٢، أي موازنة سهلة واضحة فعالة ذات طابع اقتصادي متطور موازنة تتضمن الحد الأدنى من النفقات غير المنتجة والحد الأقصى من النفقات المنتجة، لكي نهىء مثل هذه الموازنة، يجب على وزارة المالية ان تبدأ العمل فور التصويت على مشروع الموازنة الحاضرة.

بيروت في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٠

رئيس لجنة المالية والموازنة

رينه معوض

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج هراوي مقرر اللجنة المالية.

جورج هراوي: حضرة الرئيس،

أول ما يجب ان أقوله هو ان بيان معالي وزير الدولة وتقرير حضرة رئيس اللجنة المالية استهدفاً الأمور المالية العامة. أما ما سأقوله انا فيتعلق بالنفقات والواردات في المشروع التي تقدمت به الحكومة إلى المجلس، فالموضوع عويص إذ ان هنالك أرقاماً سأردها كثيراً ومن أراد ان يتبع عليه ان يصغي وينتبه لأن ليس في الأمر نظريات وليس هنالك مقدمات لمشاريع مقبلة لوضع اسس جديدة لموازنة جديدة كما تفضل وقال حضرة وزير الدولة. انما ما أقوم به هو درس النفقات والواردات التي بين أيدينا.

والأمر الثاني هو ان هذا التقرير خال من أي تعليق على مشروع القانون بذاته، لأن مشروع القانون لم تدرسه بعد اللجنة المالية، فقد درست فقط النفقات وستنتقل إلى شق الواردات وأخيراً سدرس مشروع القانون بمواده الواردة وعندئذ نضع تقريراً يتعلق بمشروع القانون نفسه. وكذلك الأمر في الموازنات الملحقة، إذ ان كل مشروع يرد بمرسوم على حدة، وله قانون على حدة وكلما درسنا موازنة ملحقة نتقدم بتقرير عليها إلى هذا المجلس.

حضرة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام.

واجب يحتم علي ان اضع بين يديكم درساً وتعليقات على مشروع موازنة الدولة والموازنات الملحقة لعام ١٩٦١ ورغم الايجاز الذي اعتمدته لأوفر على حضراتكم عناء الاصغاء وقتاً طويلاً لهكذا تقارير مملة وجافة لغرقها بمطارنة الأرقام أرجو ان تكون لهذه اللمحة على تقديرات شتى نفقات وواردات الدولة للسنة المقبلة ومقارنتها بتقديرات السنين السابقة وما تحقق منها تأثيرات مفيدة على مناقشاتكم مشروع موازنة ١٩٦١.

لذلك سأقدم لحضراتكم:

١ - مقدمة: بحث عام موجز يتعلق بتطور شكلية مشروع الموازنة.

٢ - جداول مقارنة :

آ - الباب الأول : النفقات

ب - الباب الثاني : الواردات

٣ - خاتمة : ملاحظات اللجان في السابق واجوبة الحكومة (وزارة المال) عليها.

من أول لمحة نلقيها على مشروع سنة ١٩٦١ يسترعي نظرنا اعتماد الحكومة طريقة جديدة هذه السنة بادخالها مشاريع الموازنات الملحقه أي :

١ - مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة .

٢ - مشروع موازنة مديرية اليانصيب الوطني .

٣ - مشروع موازنة الجامعة اللبنانية .

٤ - مشروع موازنة مكتب القمح .

ومشاريع هذه الموازنات كانت تقدم وتدرس في الماضي على حدة فمنها ما يتأخر وروده ومنها ما يتأخر إقراره مما كان يحدث شللاً في العمل من جهة وصعوبة على من أراد منكم الاطلاع على هذه الموازنات . اذ كان عليه ان يجمعها في ملفات خاصة - أما الآن فيمكن بوقت واحد لكل منا ان يلقي نظرة على موازنة الدولة العامة وباقي الموازنات المذكورة أعلاه والمتنظر انه في السنة القادمة ستدمج جميع هذه الموازنات الملحقه بصلب موازنة الدولة العامة .

اما التعديل الثاني وهو محض شكلي فيتعلق بترقيم البنود . ألغيت البنود العشر الأول من ١ إلى ١٠ وتبعها حكماً تغيير في التعيين والوصف - غير انني لم ألس ماهية هذا الأمر ولربما أوضحت لنا ذلك وزارة المالية في ردها .

اما ما يسترعي النظر عدا مرسوم الاحالة ومشروع القانون نفسه والجدول - آ - المخصص للواردات المقدرة والجدول ب المخصص للاعتمادات المرصدة هي جداول المقارنة الآتية :

أولاً : جدول مقارنة الواردات (من الصفحة ٢ إلى ٥ اللون الأزرق) وقد قسم كما يلي :

العامود الأول - أرقام البنود

العامود الثاني - نوع الواردات .

العامود الثالث - متوسط ما تحقق من واردات خلال سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨

العامود الرابع - ما تحقق من تحصيلات سنة ١٠٥٩

العامود الخامس - تقديرات واردات سنة ١٩٦١

العامود السادس - زيادة تقديرات سنة ١٩٦١ عن متوسط واردات سنة ٥٧ - ١٩٥٨

العامود السابع - نقصان تقديرات سنة ١٩٦١ عن متوسط واردات ١٩٥٧ - ١٩٥٨

ثانياً - جدول مقارنة النفقات من الجزء الأول (صفحة ٧ إلى ٣١ اللون الأزرق) وقد قسم كما يلي:

العامود الأول - الأبواب والفصول

العامود الثاني - نفقات سنة ١٩٦٠

العامود الثالث - تقديرات نفقات سنة ١٩٦١

العامود الرابع - الزيادة الحاصلة سنة ١٩٦١ بالنسبة لسنة ١٩٦٠

العامود الخامس - النقصان الحاصل سنة ١٩٦١ بالنسبة لسنة ١٩٦٠

العامود السادس - الصفحة اليسرى وهي تحتوي على ايضاحات تبين اسباب الزيادة والنقصان في سنة ١٩٦١ بالنسبة لسنة ١٩٦٠

ثالثاً - جدول مقارنة النفقات من الجزء الثاني (صفحة ٣٣ إلى ٤٨ اللون الأزرق) وقد قسم نفس التقسيم الذي اعتمد في الجدول السابق المختص في الجزء الأول.

رابعاً - جدول مقارنة النفقات عن الجزء الثالث الصفحتان ٥٠ - ٥١ (اللون الأزرق) اتبع فيه نفس التقسيم.

خامساً - جدول اجمالي بمقارنة نفقات كل جزء على حدة من مشروع الموازنة في الصفحتين ٥١ بأبوابه المختلفة وفي آخر الصفحة اليسرى، مجموع مقارنة الأجزاء الثلاثة بمجموعها الذي يبين زيادة في مشروع سنة ١٩٦١ بلغت ٤٥٢٦٥٠٠٠ ل عن موازنة سنة ١٩٦٠.

ومن ثم في الصفحتين ٥٣ و ٥٤ (اللون الأبيض) تفصيل قسم الواردات ونوعيته. يليها تفصيل قسم النفقات للجزء الأول من الصفحة ٥٦ إلى الصفحة ٢٦٢ (اللون الأبيض).

ثم يأتي تفصيل قسم النفقات للجزء الثاني من الصفحة ٢٦٤ إلى ٣٢٥ اللون الأخضر.

ومن بعدها تفصيل قسم النفقات للجزء الثالث من الصفحة ٣٢٧ إلى ٣٣٣ اللون الأحمر.

بعد تفصيل جميع هذه الأقسام تجدر الإشارة إلى الجداول الستة الواردة بعد الجزء الثالث وقبل الموازنات الملحق، ان درس هذه الجداول يسهل الاطلاع على الموازنة العامة ويعطي فكرة اجمالية واضحة عن كيفية انفاق اموال الدولة.

الجدول الأول - يحتوي على أرقام البنود والاعتمادات المقابلة لهذه البنود في كل باب من أبواب الموازنة مع المجموع العام لكل بند في جميع أبواب الجزء الأول.

الجدول الثاني - يحتوي على أرقام البنود والاعتمادات المقابلة لها في كل باب مع المجموع العام لكل بند في جميع أبواب الجزء الثاني.

الجدول الثالث - متعلق بالباب الثامن الذي يشكل الجزء الثالث والاعتمادات المقابلة لكل بند من بنوده.

الجدول الرابع - هذا الجدول يبين جميع البنود والاعتمادات المقابلة لها في أجزاء المشروع الثلاثة مجتمعة أي بكلمة واحدة مجمل نفقات مشروع موازنة الدولة.

الجدول الخامس - هو تفصيل البند ٢١ (الذي كان في السابق بند ١١) والمتعلق باللوازم والنفقات الإدارية في فقراته المختلفة والاعتمادات المقابلة لها في أبواب الموازنة وجمعها العام.

الجدول السادس - مبني على الأساس الذي اعتمدته في تقريره على مشروع موازنة ١٩٥٦ بوصفي مقرر اللجنة المالية والموازنة وقد وضعت لأول مرة جدولاً جمع بأقسام مختلفة بنود النفقات المتقاربة من بعضها وحساب النسبة المئوية التي تشكلها من مجمل الموازنة وطلبت من وزارة المالية وضع جدول على هذا الأساس في كل مشروع للموازنة العامة.

لمحة واحدة على هذا الجدول تبين لنا فوراً توزيع نفقات مشروع سنة ١٩٦١ التي تظهر كما يلي:

١ - النفقات المصطلح تسميتها غير مجدية أو بتعبير أصح النفقات المجدية بطريقة غير مباشرة وتشمل الأقسام: الأول والثاني والخامس من الجدول وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها ١٨٢٦٨٨٠٧٥ ل.ل. وتشكل ٦٨,٣٠٪ من مجمل النفقات.

٢ - النفقات المصطلح تسميتها مجدية بطريقة مباشرة وتشمل القسمين الثالث والرابع من الجدول وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٦٧٩٥٤٠٨٥ ل.ل. وتشكل ٢٥,٤٠٪ من مجمل النفقات.

٣ - الاحتياطي لنفقات طارئة وهو القسم السادس من الجدول واعتماده ٦٦٨٥٧٨٤٠ ل.ل. ويشكل ٦,٣٠٪ من مجمل النفقات.

اعتقد انه بعد هذه المقدمة يمكن لكل منا إذا كان أمامه مشروع موازنة ال ١٩٦١ ان يتابع بسهولة توزيع الاعتمادات وكيفية تقدير الواردات وبالتالي تكوين فكرة صحيحة عن مشروع سنة ١٩٦١ بعد المقارنات مع موازنات السنين السابقة.

جداول المقارنة

سأعتمد لتقديم جداول مقارنة بين مشروع سنة ١٩٦١ وما تيسر من موازنات السنين السابقة درس شقين :

أ - شق النفقات .

ب - شق الواردات .

أ - شق النفقات :

تسهيلاً للدرس يصح حصر قسم النفقات في ثلاث فئات :

١ - النفقات المجدية بطريقة غير مباشرة .

٢ - النفقات المجدية بطريقة مباشرة .

٣ - الاحتياطي لنفقات طارئة .

الفئة الأولى : النفقات المجدية بطريقة غير مباشرة .

ان ما تدفعه الدولة من أموال لا تساعد مباشرة على تنمية الانتاج وتعزيز الاقتصاد في البلاد اصطلاح تسميته نفقات مجدية بطريقة غير مباشرة ونحاول تقسيمها في المشروع المطروح علينا إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول -

من البند ١١ إلى البند ١٥ -

تشمل هذه البنود جميع الرواتب والأجور وملحقاتها وقد بلغت الاعتمادات التي خضعت لها كما يلي :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦
١٣١٠٩٥٠١٩	١١٤٢٢٠٢٨٩	١٠٤٨٦٤٢٥٣	٨٣١٦٨١١٠	٧٥٩١٤٣١٣
%٤٩,٠١	%٥١,٤٠	%٥٣,٧٥	%٤٨,٩٠	%٥٠,١٠

يستدل من هذه الأرقام أن النسبة المئوية لهذا القسم تتقارب من بعضها ما عدا سنة ١٩٥٨ والسبب هو تطبيق القانون الذي صدر بأيار سنة ١٩٥٧ وحسن أوضاع الموظفين في ذلك الحين، أما في سنة ١٩٦١ فمختلف فئات الموظفين ينتظرون تحسناً لوضعهم لا سيما وان الاعتماد المرصد في البند ٦٢ من الباب ١٩ يمكن الحكومة من الإسراع في وضع مشروع لتعديل الرواتب .

القسم الثاني - من البند ٢١ إلى البند ٢٨ :

تشمل هذه البنود جميع النفقات العامة الإدارية وما يليها وقد بلغت الاعتمادات التي خصصت لها كما يلي :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦
٣١٦٦٤٥٥٦	٢٤٣٥٠٠٠٠	٢٢٨٥٣٢٨٦	٢٢٠٠٢٨٨١	١٦٦٩٤٦٥٧
%١١,٨٤	%١١	%١١,٧٠	%١٢,٥٠	%١١,٠٢

أمران لا بد من التوقف عندهما في هذا القسم الثاني: الأمر الأول يتعلق بالإيجارات المختلفة التي تدفعها الدولة، والأمر الثاني يتعلق بالمفروشات.

أما الإيجارات فبعد أن كانت لا تبلغ ٨٠٠ ألف ليرة سنة ١٩٥٣ وصلت اليوم إلى ٣ ملايين ونصف المليون وأعتقد أن خلال سنة ١٩٦١ ستفوق الأربعة ملايين - ومنذ دخولي المجلس النيابي سنة ١٩٥٣ حتى اليوم واللجان المالية عند درسها مشاريع الموازنات توصي الحكومة دوماً بإنشاء أبنية لتخفيف الاعتمادات المخصصة للإيجار - ومن جملة هذه التوصيات لا يمكنني أن أنسى كلام المرحوم الأستاذ اميل لحود رئيس لجنة المالية والموازنة في تقريره بجلسة ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣ إذ قال مخاطباً الحكومة (يجب بيع أملاك الدولة وتخصيص أثمانها لبناء دور للمصالح العامة وتوفير مليون ليرة تدفع سنوياً للإيجارات لأن شر الملاكين وشر المستثمرين وشر التجار في الدنيا هي الدولة فالدولة مالك لا يستطيع أن يستثمر ملكه وتاجر لا يستفيد من تجارته فالأحرى بالدولة ان تبيع وبالثمن تبني أبنية تخصص للدوائر العامة).

فانسجماً مع هذا التوجيه وضعت الحكومة سنة ١٩٥٤ مشروعاً وبعد تصديقه من المجلس نشر القانون بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٥٤ وهو متعلق ببيع أملاك الدولة وإنشاء مدينة حكومية وقد قلت في تقريرتي على موازنة سنة ١٩٥٦ تعليقاً على قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ ما يلي:

«بيع بعض أملاك الدولة وإنشاء مدينة حكومية ينتج عنه:

- ١ - وفر مليوني ليرة بدل إيجارات وأكثر.
- ٢ - إمكان جمع دوائر الدولة المتعلقة بعضها ببعض ببناء واحد كالمالية وجميع الدوائر التابعة لها والأشغال العامة وجميع الدوائر التابعة لها... الخ...
- ٣ - تخفيف حركة السير والازدحام في شوارع العاصمة لأن حل هذه المشكلة يزداد تعقداً يوماً بعد يوم ولا يستبعد أن يصبح لغزاً ليس له حل.

وقد أجاب وزير المالية في رده أثناء جلسة ١٢/٢٦/١٩٥٦ بالموافقة الكلية ولكن لم ينفذ شيء غير أننا منذ سنة إلى اليوم نسمع بأن أمر المدينة الحكومية قطع شوطاً بعيداً غن من جهة الدروس ووضع التصاميم أم من جهة وضع مشروع للتنفيذ فنهني الحكومة ونشجعها على الإسراع بإرسال هذا المشروع.

أما الأمر الثاني وهو متعلق بالمفروشات فيكفي أن أقول لكم إنه منذ سنة ١٩٥٣ إلى اليوم قد خصص في مختلف الموازنات اعتمادات تقارب الستة ملايين ليرة لهذا الغرض ولكن هذا لا يمنع أن تكون المفروشات في أغلبية الدوائر العامة خارج بيروت بحالة مخجلة، وكانت الحكومة تعد دائماً بتوحيد أمر المفروشات، واعتقد اليوم انه نظراً لمراقبة الأجهزة الجديدة التي انشئت في الدولة ستتحسن الحالة دون شك.

القسم الثالث - من البند ٥١ إلى البند ٥٦

تشمل هذه البنود جميع الديون المتوجبة الاداء (تقاعد، صرف من الخدمة، احكام وفوائد قروض واستهلاكها ... الخ).

وقد بلغت الاعتمادات التي خصصت لها كما يلي:

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦١
١١٩٣٤٥٠٠	١٢٣٦٣٥٠٠	١٣٤٤٣٥٠٠	١٥٤٤٨٠٠٠	١٩٩٢٨٥٠٠
%٧,٨٥	%٧,٢٨	%٦,٩٠	%٦,٩٥	%٧,٤٥

فيكون قد بلغ مجموع اعتمادات هذه الأقسام التي تشكل النفقات المجدية بطريقة غير مباشرة الأرقام التالية:

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦١
١٠٣٢٢٣١٧٠	١١٧٥٣٤٤٩١	١٤١١٦١٠٣٩	١٥٤٠١٨٢٨٩	١٨٢٦٨٨٠٥٧
%٦٨,٩٧	%٦٨,٦٨	%٧٢,٣٥	%٦٩,٣٥	%٦٨,٣٠

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمر مالي هام جداً متعلق بسندات الخزينة والفوائد التي تدفعها الدولة عنها. فمنذ سنة ١٩٥٣ والجدل قائم بين اللجنة المالية ووزارة المال ورغم تصريح وزير المالية في هذه القاعة (شباط ١٩٥٥) عند تصديق موازنة تلك السنة من ان الخبير الدولي الذي كلف درس القضية لم يتمكن ان يجزم فيما اذا كان يترتب فوائد على هذه السندات أم لا، وبالرغم من ان الحكومة لم تتمكن من الحصول على درس يثبت صحة توجب هذه الفوائد يرصد في كل سنة في مشروع الموازنة اعتماد لتغطية الاستهلاك السنوي لهذه السندات الأمر المسلم به دون جدل واعتماداً لتغطية فوائد هذه السندات الأمر الذي لم يبت به نهائياً على ما اعتقد من الوجهة العملية ولا المالية.

لذلك يحتوي الجزء الأول من مشروع الموازنة في الباب الثامن عشر الفصل الثالث البند ٥٥ على فقرتين:

الأولى لاستهلاك السندات السنوي
باعتداده ١,٩٥٠,٠٠٠ ل.
والفقرة الثانية لدفع فوائد عن هذه السندات
باعتداده ٤٥٤,٥٠٠ ل.ل.
فيصبح مجموع البند
وقد كان مجموعه سنة ١٩٥٦ : ٢٦٨٤٥٠٠ ل.ل.

فالتقصان هذه السنة متأ من تدني القاعدة نظراً لانخفاض رأس المال من جراء استهلاك الأقساط السنوية.

الفئة الثانية - النفقات المجدية بطريقة مباشرة.

ان ما تدفعه الدولة من أموال تساعد مباشرة على تنمية الانتاج وتعزيز الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة في البلاد نسميه النفقات المجدية بطريقة مباشرة ونقسمه إلى قسمين :

القسم الأول : من البند ٣١ إلى البند ٣٣ -

تشمل هذه البنود جميع النفقات والمساعدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وقد بلغت الاعتمادات التي خصصت لها كما يلي :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦
١٦٠٩٢٧٨٥	١٤٧٧٢٢١٤	١٣٢٧٢١٦٤	١١٦٠٢١١٩	٨٥٥١٩٨٧
%٦,٠١	%٦,٦٥	%٦,٨٠	%٦,٨٠	%٥,٦

ستحل قريباً على ما أعتقد قضية مساهمة الدولة بالمساعدات الاجتماعية بعد وضع مشروع الضمان الاجتماعي الذي طالما انتظره اللبنانيون. ولم يعد يخفى على أحد بأن هذا المشروع سيظهر لحيز الوجود قريباً جداً.

القسم الثاني من البند ٤١ إلى البند ٤٤

تشمل هذه البنود جميع نفقات التجهيز والانشاء وقد بلغت الاعتمادات التي خصصت لها كما يلي :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦
٥١٨٦١٣٠٠	٤٨٢١٣٥٧٠	٣٧٩٤٥٨٠٠	٣٩٢٤٩٥٠٠	٣٢١٥٥٠٨٤
%١٩,٣٩	%٢١,٧٠	%١٩,٤	%٢٣,١٠	%٢١,٢٠

فيكون قد بلغ مجموع هذين القسمين الذين يشكلان النفقات المجدية بطريقة مباشرة الأرقام التالية:

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦
٦٧٥٩٤٠٨٥	٦٢٩٨٥٧٨٤	٥١٢١٧٩٦٤	٥٠٨٥١٦١٩	٤٠٧٠٧٠٧١
%٢٥,٤٠	%٢٨,٣٥	%٢٦,٢	%٢٩,٩٠	%٢٦,٨٠

فالنسبة المئوية في هذه الأرقام تظهر ان أقل نسبة في النفقات بطريقة مباشرة هي في مشروع هذه السنة إذ ان النسبة المئوية من أصل مجمل الموازنة لا تزيد عن الربع بينما قاربت في بعض الموازنات السابقة ٣٠٪ ولكن هذا النقص الظاهر مرده ان الحكومة اعتمدت مشروعاً انشائياً بمبالغ تقارب الثمانين مليون ليرة لبعض الطرقات الرئيسية ولشبكة الطرقات المحلية.

الفئة الثالثة - احتياطي لنفقات طارئة.

كان قد خصص في سنة ١٩٦٠ اعتمادات قدرها ٣٣٢٦٢٢٦ ل.ل. في هذا الباب وبلغت نسبة مئوية قدرها ١,٥٠٪ من مجمل الموازنة أما في المشروع الذي ندرسه سنة ١٩٦١ فقد بلغت هذه الاعتمادات ١٦٨٥٧٨٤٠ ل.ل. وبلغت نسبتها المئوية ٦,٣٠٪ من مجمل الموازنة وكما قلنا سابقاً.

ان هذا الاحتياط وبالأخص البند ٦٢ منه سيستعمل لتغطية النفقات التي ستطلبها تعديلات رواتب الموظفين المنتظرة.

ب - شق الواردات.

تعتمد عندنا الدوائر المختصة لتقدير واردات الدولة مبدأً متوسط حاصلات السنتين الأخيرتين التين قطع حسابهما. وغالباً ما يؤخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي العام لذلك ينتج بعض الأحيان فرق بين الواردات المقدرة والقاعدة المبدئية التي ذكرنا.

ثلاثة عناصر تكون واردات الدولة

- ١ - الضرائب.
- ٢ - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار
- ٣ - الإيرادات المتفرقة.

الضرائب: وهي على نوعين:

- أ - ضرائب مباشرة.

ب - ضرائب غير مباشرة.

آ - الضرائب المباشرة هي التي تستهدف الثروة والانتاج، ومعظم الدول في العالم تركز موازناتها على أساس هذه الضرائب لأنها تصيب الأثرياء والمنتجين على قدر ثروتهم وانتاجهم غير انه عندنا لا يشكل هذا النوع من الضرائب إلا جزءاً بسيطاً من موارد الخزينة.

فقد بلغ متوسط معدل تحصيل هذه الضرائب عن سنتي ٥٧ - ٩٥٨ ٥٨١٥٩٤٩٠

أما تقدير واردات هذه الضرائب لسنة ١٩٦١ فهو ٧٨٨٥٠٠٠٠ ، ٢٦،٦٤٪ من مجمل تقدير الواردات ٢٩،٥٠٪

ب - الضرائب الغير مباشرة هي التي تستهدف المستهلكين على اختلاف طبقاتهم اغنيائهم وفقرائهم ومعظم الدول تسعى دوماً لتخفيف هذه الضرائب لا سيما في أجزائها التي تصيب المستهلك الفقير، غير انه عندنا يشكل هذا النوع من الضرائب جزءاً مهماً جداً من موارد الخزينة.

لقد بلغ متوسط معدل تحصيل هذه الضرائب عن سنتي ٥٧ - ٥٨ : ١١١٩٠٦٥٢٩ ، ٥١،٥٠٪

أما تقدير واردات هذه الضرائب لسنة ١٩٦١ فهو ١٥٠٩٠٠ ٠٠٠ من مجمل تقدير ٥٦،٠٠٪

الواردات.

حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار:

ان نسبة معدل الايرادات من أملاك الدولة ومصالح الاستثمار بالنسبة لمجمل واردات الدولة يتراوح بين ٣،٥٠٪ و ٣،٥٥٪ في السنين الماضية وهذه السنة يشكل ٣٪ من مجمل تقدير الواردات ومن عشرات السنين حتى اليوم لم نلاحظ تحسناً في هذا الحقل فالأنسب تطبيق قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ كما ذكرنا أعلاه في بحثنا عن الايجارات وهكذا نتخلص من أملاك الدولة غير المنتجة. وبذلك نكون قد وفرنا على الخزنة العامة مبالغ تدفعها كاييجارات.

الايرادات المتفرقة:

أهم واردات الدولة من الايرادات المتفرقة يتأتى من مدفوعات شركات البترول ومن رسوم المطارات. لقد أنهت الحكومة في الماضي اتفاق مدفوعات شركات البترول مع شركة واحدة والمباحثات جارية لإنهاء صيغة الاتفاق مع الشركة الثانية فالمجلس النيابي والحكومة والشعب اللبناني سوية في هذا الأمر ونتمنى أن تتوصل الحكومة لاتفاق عادل للبنان بأقرب وقت - أما إيرادات المطار الدولي مازالت تتحسن سنة فسنة فتمنى أيضاً على الحكومة أن لا تبخل بشيء كي يبقى مطارنا على مستوى عالٍ يمكنه من المحافظة على مركزه بين المطارات الدولية.

خاتمة:

الخلاصة أيها الزملاء الكرام أنه ما من سنة إلا وبحث مشروع الموازنة - ينتهي إن في اللجنة المالية أو في المجلس بتوصيات وتمنيات على الحكومة هدفها إصلاح الأسس التي تركز عليها موازنات الدولة وقرار مبادئ مالية عامة تتمشى عليها كي نوفر على أنفسنا الارتجال ان في حقل ملاكات الدولة او في الجزء الانشائي او في الحقل الاجتماعي .

غير اننا نلاحظ ان الأمر في المستقبل ، رغم ورود مشروع موازنة ١٩٦١ بمخططة العام كالمشاريع السابقة ، سيكون على غير هذه الأسس ، وكان قد بين ان شيئاً من هذا حضرة وزير المالية بالوكالة في جلسة من جلسات اللجنة المالية .

فملاكات الدولة تثبت اليوم بعد صدور المراسيم الاشتراعية والمراسيم التنظيمية ، وأجهزة جديدة ، من مجلس خدمة مدنية وهيئة تفتيش عامة تسلمت مهام عملها واعتقد انه لا يبعد الوقت الذي يعطينا برهاناً حسيّاً عن النتائج الحسنة .

وهناك ايضاً مشاريع انشائية مبنية على دروس وتصاميم شاملة كمشروع الطرقات الرئيسية والمحلية الذي سيوفر الوصول لأكثر من ٦٠٠ قرية على ما يظهر ، ومشروع المدينة الحكومية ، ومشروع الضمان الاجتماعي ومشروع الاتفاق مع التباين كلها امور طالما بحثت في اللجان المالية والمجالس النيابية .

وقد حان لهذه المشاريع أن تتم بوقت قريب لأن التطور التصاعدي السريع الذي يعم العالم في جميع الحقول يتطلب منا ان نكون اسبق من غيرنا الى تدعيم اسس هذا التطور وتسهيل سبل توسعه عندنا ، لأن ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن الحالة العامة يحتم على المسؤولين السير بخطى واسعة جريئة ربما اعتبرت في الماضي القريب غير معقولة .

فبهذا ايها الزملاء الكرام يحقق لبنان اهدافه التقدمية ويثبت مركزه الأول على هذا الشاطئ المتوسط قبله انظار العالم .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير هذا الوطن العزيز

بيروت في ٢٧ - ١٢ - ١٩٦٠

مقرر لجنة المالية والموازنة

جورج هراوي

الرئيس: حضرات الزملاء.

مضى على انعقاد الجلسة ساعتين ونصف فقط لا غير، مع ان المناقشة العامة في الموازنة تستمر عادة اربع وخمس وست ساعات وقد لاحظت ان النصاب غير موجود ولكنه غير واجب.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: ايها السادة

اترك لزملائي المحترمين ان ينتقدوا الموازنة باباً باباً، وان يعالجوها فصلاً فصلاً، وانتهاز هذه المناسبة النادرة، وهي مرة واحدة كل سنة لألقي نظرة عامة على سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، على ضوء الأسس التي قامت عليها موازنتنا، والأسس التي أرجو ان تتبع في السنوات المقبلة... ذلك لأن الموازنة في رأيي ما هي إلا مرآة للسياسة المذكورة.

ترى ما هي هذه السياسة، ان على الصعيد الاقتصادي، وان على الصعيد المالي؟

انا شخصياً، أؤمن كل الايمان بخير السياسة الاقتصادية الحرة. فقد كانت ولا تزال مورد ازدهار لنا. لقد تبعها لبنان منذ زمن بعيد فرافقه التوفيق دائماً. ووجدت هي صيغتها الحاضرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بتوجيه بناء الاستقلال ورجال الاقتصاد والمال وفي مقدمتهم المغفور له ميشال شيحا. هذه السياسة التي وطدها سن القوانين لسرية المصارف، وعززها انماء المنطقة الحرة، وانعشها بشكل عام اعتدال الأنظمة الضرائبية. هذه السياسة الزاهرة الخيرة العاقلة، ايها السادة، قد بدأت وبلا للأسف تنحرف بعض الانحراف عن مجاريها المنطقية، من جراء لا مبالاة، واهمال، قد اخذ يهددناها ويهددان منافعها العديدة في الصميم.

ان الحرية الاقتصادية، التي تعود وحدها على لبنان بالنفع الجليل، وعنيت: حرية التعامل بالذهب والنقود النادرة، وحرية انتقال الرساميل والأشخاص، والحرية التجارية، لا يمكن ان تظل خصيصة كما نراها اليوم الا إذا وقفنا نحميها من الفوضى، وإذا اعطينا ايضاً بالمرافق الأخرى ذات الاهمية البالغة التي يجب على الدولة - وعلى الدولة وحدها - ان توجهها حسب مخطط منطقي ينبعث من حاجات البيئة اللبنانية، ويضمن نمو الصناعة والزراعة والنشاط القروي، ويتمشى مع مبادئنا الاقتصادية، وحيث تأتي حريتنا الاقتصادية بفاعليتها القصوى.

لا اقول هذا للدفاع عن اقتصادنا الحر حتى لا نحرم من حسناته.

فإذا نظمتنا المرافق التي اشترت اليها - ولا يمكن الا للحكومة وحدها ان تأتي بمثل هذا العمل على مدى بعيد، أي على مدى عشر سنوات او اكثر - ازدهر النشاط الخاص والعام، وتوزعت الثروة على مختلف مناطقنا، واصبح لبنان بلداً متناسقاً في شتى نواحيه.

واذن، فعلى الدولة ان توجد الشروط المناسبة لتوظيف قسم من ثروتنا الوطنية في الصناعة التي يجب ان تنشأ في مختلف المناطق بقدر الامكان.

ان هذه الثروة إذا كانت قد تضاعفت بفضل ظروف معينة نرجو ان تستمر ابداً - واعني بهذه الظروف: الخدمات والعمولات وارباح تجارة النقود وما اليها - فليس من الجائز ان نعتمد دائماً عليها دون سواها لتسوية ميزان مدفوعاتنا بالنسبة عينها التي هي معتمدنا اليوم.

من الخطط التي اشترت اليها، اقترح ايجاد نظام ضرائبي خاص يشجع على انشاء الصناعات خارج منطقة بيروت، ويخفف بعدئذ وطأة الضرائب عنها.

ولكن انشاء هذه الصناعات لا يكفي وحده لتوزيع الدخل الوطني على جميع المناطق توزيعاً عادلاً، بل يجب ايضاً تعميم وسائل المواصلات والري والكهرباء، وكافة وسائل الرفاهية والحاجات الضرورية، كالمدارس والمستشفيات والمأوى وما شاكلها، مما يساعد على هذا التوزيع المنشود. الا ان توزيع الدخل الوطني على مختلف المناطق لا يركز على سياسة ضرائبية فحسب، وإنما هو نتيجة لسياسة انفاق حكيمة. اوضح مثل على هذا المبدأ ازدياد الدخل عند اصحاب الأراضي المروية، وبالتالي في مناطقهم، دون زيادة في وطأة الضرائب إلا لمصلحة الخزينة طبعاً.

بهذه السياسة الرشيدة يتحقق حلم عزيز علينا جميعاً، اذ يجد عدد ضخم من المواطنين اعمالاً تساعد على العيش العزيز دون ان يضطروا إلى التبذل في السعي وراء الرزق، وخاصة في وظائف الدولة. كما وان هذه السياسة توجد توازناً في الأجور في مختلف المناطق، فيخفف الضغط عن المدن، وخصوصاً العاصمة حيث المعيشة في مستوى ارفع. ناهيك بأن المعضلة الاجتماعية تحل حلاً طبيعياً. فينتهي عندها من معالجة معاضل مترابطة، متتابعة، يصح القول فيها: كلما داويت جرحاً سال جرح! وما ذلك إلا لأن معالجة هذه المعاضل المترابطة تتم تحت الضغط وبدون درس.

ذلك كله ايها السادة، يفترض سياسة اقتصادية، وبالأخص مالية، حكيمة.

قل ان اموال الدولة مجمدة، وان تخزينها ادى إلى شح في اموال المصارف والمرافق الخاصة، مما جعل سياستنا النقدية في وضع صعب. فعلياً اذن ان نخفف من هذا الضيق، بوضع كميات وافرة من النقد اللبناني في ايدي الناس.

ولكن، كم هي اليوم اموال خزينة الدولة، واموال خزائن مصالحها العامة كشركات الماء والكهرباء والنقل، ومصلحتي التلفون والليطاني إلى آخره؟. . . وكم كانت هذه الأموال قبل سنتين. . . وهل من الحكمة ان تتراكم الاموال في الخزينة ويكون الصرف بطيئاً؟. . . ثم، ما هي سياستنا النقدية اليوم؟

يقال ايضاً: ان هناك فكرة لزيادة المرتبات. ونحن نوافق عليها بكل سرور. ولكن الا ترون ان هناك عدم انسجام بين زيادة المرتبات نتيجة لتدني قوة الليرة الشرائية وبين زيادة القوة الشرائية لهذه الليرة بالنسبة إلى الدولار؟

نتتهي من هذا كله للتذكير بأن ركائز اقتصادنا هي الثقة والنشاط الفردي. فيجب ان تظل هذه الثقة وهذا النشاط في مأمن من كل تدخل يسيء اليهما، ولا سيما من وضع يد الدولة عليهما.

وبالنتيجة: أردنا ان نظهر ان ليس من تناقض بين سياسة اقتصادية مالية حرة، على صعيد النشاط الشخصي، وبين تخطيط تصفه الدولة لتوجيه المرافق الأخرى. بل بالعكس. . والامثال كثيرة على ذلك: فهذه المانيا الغربية، وهذه سويسرا، ولكل منهما اقتصاد حر مثل اقتصادنا، وعندهما توجيه على الصعيد الحكومي منطبق على حاجات بيئتهما، على شكل التوجيه الذي نطلبه. وقد بلغ ازدهارها الى القمة، وارتفع فيهما مستوى العيش بفضل توزيع الثروة الوطنية على مختلف مناطقهما، ولم ينحصر الازدهار عندهما في منطقة واحدة، كما نخشى ان يكون الحال عندنا.

وبعد، فنرجو ان تكون هذه الموازنة آخر موازنة من نوعها. وان تأخذ الدولة على عاتقها ما يترتب عليها من مسؤوليات، بتعقل وبجرأة!

الرئيس: والآن اعلن تعليق الجلسة الى يوم الخميس القادم الواقع في الخامس من كانون الثاني الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة المناقشة في الموازنة بصورة عامة.

الرئيس: استؤنفت الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عدنان الحكيم.

عدنان الحكيم: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام.

الجديد، والجديد فحسب، هو ما ينتظره الشعب من كل مشروع من مشاريع الموازنات التي تتقدم بها الحكومات عند اول كل سنة.

ولكن نظرة سريعة على الموازنة لعام ١٩٦١ تضاعف من يأسنا من مجيء هذا الجديد الذي يحلم به الشعب اللبناني.

وقد حاول تقرير وزارة المالية ان يبحث عن المبررات ويقدم الاعذار عن الطابع الروتيني الذي يتمثل في موازنة هذا العام. لقد كان العذر الأكبر الذي أتى به وزير التجهيز والانماء بالنيابة عن وزير المالية هو ضيق الوقت. لكن لبنان لم تكن له حكومة قبل مجيء هذه الحكومة او لكأن الحكومة هذه غير مسؤولة معنوياً عن النتائج المترتبة على التقصيرات المتراكمة التي تتميز بها كل حكومة.

والمفهوم بالقلم الصريح من الوعد المقطوع من قبل وزير التجهيز والانماء باعداد موازنة «ديناميكية خلاقة» على حد تعبيره لعام ١٩٦٢ ان عام ١٩٦١ سيكون امتداداً للواقع الرجعي الذي تميزت به الموازنات السابقة التي عرفها لبنان والتي اعترف برجعتها الوزير نفسه. . .

والسؤال هنا. من يضمن للحكومة القائمة ان تبقى في الحكم حتى بداية عام ١٩٦٢ لنحاسبها على ما صدر عنها من الوعود وهل اذا ذهبت هذه الحكومة تكون الحكومة التي تليها متحررة من هذه الوعود؟

ان العذر الذي اتى به وزير التجهيز والانماء بالنيابة عن وزير المال عذر غير معقول لأنه يكرس استمرار المسؤوليات التي يفترض في الشخصية المعنوية الحاكمة ان تتحملها امام الرأي العام.

ان ضيق الوقت لا يقوم ايها السادة عذراً عن اشرار السياسة المالية الروتينية الرجعية التي اتسمت بها تصرفات حكوماتنا ومن ورائها الدولة عبر تاريخنا الاستقلالي.

الجزية:

والواقع ان وزير التجهيز والانماء قد احسن صنعا حين اطلق على اوضاعنا الضرائبية كلمة «جزية» وانه لم يتغير فيها غير الاسم. فقد كانت تسمى في الماضي «جزية» ثم اصبحت «ضريبة» دون ان يحدث أي تغيير جوهري في محتوى هذه «الجزية» ولكن الصنع الذي لم يحسنه ابداً هو انه لم يشير إلى الجهة التي تدفع لها هذه الجزية.

لقد كانت الجزية في الماضي تدفع لخزينة السلطان اما اليوم فانها تدفع للمناطق المدللة والمحظوظة من لبنان. الفرق الوحيد هو تغيير الجهة التي تدفع لها الجزية. لقد استبدل لبنان المستقل سلطاناً جديداً يحل محل السلطان العثماني القديم مع تعميق المزيد من روح الجزية واغراضها ومعانيها بالنسبة إلى المناطق المحرومة.

وفي ضوء الاعذار التي تقدم بها وزير التجهيز والانماء نستطيع ان نقرر سلفاً بأن المناطق المحرومة ستبقى خلال عام ١٩٦١ ضحية الأوضاع الضرائبية والمالية وستستمر في دفع الجزية للأقضية المحظوظة في جبل لبنان وفي مناطق معينة من بيروت او من المحافظات الأخرى.

نحن بهذا الاعتبار سندين الحكام من افواههم ونعتبر اعترافهم الذي صدر عن ممثليهم حكماً يصدر عنه على انفسهم ويدينون به اجهزة الدولة ويقررون مسؤوليتها.

وبهذه المناسبة مهمنا ان نلفت نظر الحكومة بأن عبارة «المناطق المتخلفة» ليست مما يليق استعماله. نحن نرى ان هذه المناطق ليست متخلفة ولكنها محرومة. والفرق بين العبارتين بين واضح.

المناطق المحرومة قد فرض عليها الحرمان فرضاً بكل ما يقتضيه هذا الحرمان من مضاعفات نفسية واجتماعية واخلاقية ووطنية ايضاً.

الحرمان هنا سياسة مصطنعة. سياسة تكشف عن النفسية البشعة التي توجه مقدرات البلاد. الثورة الضرائبية

تخدير:

اما الثورة الضرائبية التي يتحدث عنها تقرير وزارة المالية فهي من قبيل التخدير الذي لا نؤمن بإمكانية تحقيقه. ولنا في تاريخ عقلية الحكم، هذه العقلية التي لم يدخل عليها أي تغيير حقيقي في محتواها واغراضها وطريقة مواجهتها لمشكلات البلاد، آية وعلامة.

وكيف يمكن ان تتغير هذه العقلية حين نجد ان موازنة الدولة قد نظمت لعام ١٩٦١ على أساس ان دافعي الضرائب الحقيقيين هم الفقراء المحرومون والذين يعيشون في المناطق والمحلات المحرومة.

سياسة الضرائب:

ان سياسة الضرائب هي سياسة من له يعطى ويزاد. اما من ليس له شيء فله العري والقبر والجوع والعراء.

انها سياسة حفنة من الرأسماليين المتآمرين على جيوب المستهلكين الفقراء الدائنين على كسب المزيد من الربح تحت ستار القوانين المالية والضرائبية التي تضعها الحكومات المتعاقبة لخدمة هؤلاء المخطوطين.

ولو ألقينا نظرة صارحة وفاحصة في اسرار ضريبة الدخل التي يفترض ان تمثل القسم الاكبر من ميزانية الدولة لوجدنا شؤوناً وفنوناً من الفضائح البشعة ولاكتشفنا الواناً مختلفات من ساليب التزوير والتلاعب في دفاتر كبار المكلفين هذا التزوير الذي تسأل عنه اول ما تسأل وزارة المال بالذات.

اين مصرف النقد والاصدار...

ولماذا هذا الاهتمام «بانشاء مصرف للانماء والتجهيز والتحضير؟ الذي طالبت به وزارة المالية، بينما هي تتجاهل الاشارة ولو عرضاً إلى وجوب المطالبة بانشاء المصرف الأساسي الذي يكرس استقلالنا المالي الى جانب الاستقلال السياسي، عينا به مصرف الدولة المركزي، فما هو السر الذي يكمن خلف اهماله وطي المرسوم الاشتراعي الذي يتعلق بانشاء مجلس النقد والتسليف.

ان التعلق بالفرع، واهمال الأصل، لا يمكن تجاهله او المرور به بدون تساءل...

معالجة المرض بالصراحة التامة:

لقد جاء في بيان حضرة وزير المالية ان معالجة المرض لا تكون إلا بالصراحة التامة وعلى ذلك، فاننا، سنعالج في نقدنا مشروع الموازنة الموجود بين ايدينا، بصراحة تامة تجاوباً مع رغبة حضرة الوزير.

١ - لقد لحظنا في الباب الثالث، الفصل الأول، البند ١٢، المخصص لرواتب الموظفين الدائمين لدى مجلس الوزراء اعتماداً قدره ٥٤٣٠٠ ليرة، لدفع رواتب وتعويضات ثلاثة مديرين عامين، موضوعين خارج الملاك.

فإذا كان الوضع الحقيقي لهؤلاء المديرين - كما يبدو الأمر - هو الوضع تحت تصرف رئاسة مجلس الوزراء،

لأن هؤلاء الموظفين فائضون عن حاجة الادارة، بعد التشكيلات الادارية تطبيقاً للمراسيم الاشتراعية الأخيرة، فان هذا الوضع مخالف لأحكام المادة ٤٩ من قانون الموظفين، لأن هذه المادة، حظرت اللجوء إلى مثل هذا الوضع تحت تصرف أي ادارة او وزارة، وان المواد ٧٠ و ٧٢ و ١٠٤ من قانون الموظفين، وضعت الحلول لهذا الأمر، ففي حال عدم إيجاد مركز دائم للموظف الفائض، يستغنى عن خدماته بعد مهلة معينة.

٢ - لحظنا اعتمادات لنفقات سرية في كل من الوزارات التالية:

رئاسة مجلس الوزراء ٨٠٠٠٠ ليرة لبنانية

وزارة الخارجية والمغتربين ٧٥٠٠٠ ليرة.

وزارة الداخلية (الادارة) ٧٥٠٠٠ ليرة لبنانية

وزارة الداخلية (والأمن الداخلي) ٨٦٠٠٠ ليرة لبنانية.

وزارة الداخلية (الأمن العام) ٢٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية

وزارة الدفاع الوطني (المكتب الثاني) ٨٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية

فيكون مجموع هذه النفقات السرية، هو مليون وثلاثمائة وستة عشر الف ليرة لبنانية.

ونحن لا نجد أي مبرر، لهذه الاعتمادات وهذه الوفرة، وكان من الواجب إلغاء بعضها نهائياً أو تخفيضه. فقد يكون بعض هذه الاعتمادات، مخصصاً لخير البلاد، كمكافحة التجسس والتهريب، وضمان سلامة الامن الداخلي، كما يكون بعضها مخصصاً لغير ذلك، مما لا فائدة منه. وعلى كل حال، نرى من الواجب تعديل هذه الاعتمادات، تعديلاً ملموساً لا سيما وانها سرية، أي انها تنفق بدون أوراق ثبوتية، ولا تخضع لأي رقابة مالية فعالة.

٣ - لحظنا وجود اعتمادات بمبلغ خمسة ملايين ليرة في الباب ١٨ الفصل الثاني، البند ٥٤ الفقرة الاولى، لتسديد - عجز مضمون - عن الدولة، وهذا المبلغ هو لتغطية العجز في استثمار شركة سكة الحديد، وطالما ان الدولة، هي التي تتحمل العجز الحاصل في هذه المؤسسة، فإنه من الواجب التفكير في حل عاجل، للتخلص من هذا العجز الدائم.

٤ - لحظنا وجود اعتمادات بقيمة، ٥٤٧٦٠٠ ليرة للوفود والمؤتمرات، موزعة على مختلف الوزارات، وحبذا لو ان الحكومة، لجأت الى اختصار بعض هذه النفقات، حرصاً على مصلحة المواطن فكلت بعثاتنا في الخارج تمثيل لبنان في هذه المؤتمرات.

٥ - كما لحظنا ايضاً وجود اعتمادات موزعة على مختلف الوزارات، قدرها مليون وتسعمائة وستة عشر الفاً

وتسعمائة ليرة، لنفقات الأعياد والتمثيل والدعاية، وان ما قلناه عدا الاعتمادات السابقة المخصصة للوفود لجهة التخفيض نقوله عن هذه الاعتمادات الكثيرة التي ينوء تحت عبئها كاهل المواطنين.

٦ - وهنالك مليون ومائة وسبعة عشر ألفاً وخمسمائة وواحد وستون ليرة، خصصت لاشتراك لبنان، ومساهمته في المؤسسات الدولية، وهي اعتمادات باهظة لا تجني البلاد من ورائها فائدة تذكر.

٧ - وهذه اعتمادات قيمتها ١٣ مليوناً وسبعمائة وثمانية وتسعون ألفاً ومائتان وخمسة وثمانون ليرة لمساعدات اجتماعية واقتصادية وثقافية موزعة كما يلي:

مساعدات اجتماعية ٧٥٥١٧٦٠ ليرة

مساعدات اقتصادية ١٠٠٠٠٠٠ ليرة

مساعدات ثقافية ٦١٤٦٥٢٥ ليرة

هذه المساعدات توزع على مؤسسات وجمعيات وافراد في لبنان وفي خارجه، ضمن حدود الاعتماد المرصد في الموازنة، ودون ان يكون لهذا التوزيع أي نظام مبدئي موضوع مسبقاً، ينظم اعطاء هذه المساعدات ويحدد طرق صرفها من قبل المستفيدين منها، ودون ان يحدد النظام، طرق المراقبة على هذه الملايين.

٨ - ومن مراجعة الباب السابع، الفصل الثاني، البند ١٥، الفقرة ٤، من موازنة وزارة المالية يتبين انه لحظ اعتماد لدفع عائدات جباية قدره ٧٥٠٠٠٠٠ ليرة للموظفين الذين يقومون بجباية الضرائب والرسوم، او يساعدون على اعمال الجباية، ان الغاية من توزيع هذه العائدات، على فريق من الموظفين، تشجيعهم على تحصيل اكبر عدد من الضرائب وزيادة الواردات.

فإذا نظرنا الى الاساس، الذي اعتمد لهذا التوزيع نرى انه لا مبرر له بكامله، اذ ان الموظف يقبض راتبه للقيام بالمهمة الموكولة اليه، وان الجابي مكلف بالجباية، فاذا قصر بواجباته حق عليه العقاب، وإذا اندفع في الجباية، فانما يكون قد قام بواجبه المطلوب منه.

هذا بالاضافة الى ان قسماً كبيراً من هذه العائدات يقبضه موظفون لا يشتركون في اعمال التحصيل. ان تخصيص نفر من الموظفين بمثل هذه العائدات من شأنه ان يولد في نفوس سائر موظفي الدولة، روح التحاسد والتباغض، للتفاوت في المعاملة، وعليه فانه من الأنسب، ريثما تعدل النصوص السارية المفعول، حذف الاعتماد المرصد لهذه الغاية، او الابقاء على ما يعود منه للموظفين، المكلفين فعلاً باعمال الجباية

٩ - ومن مراجعة موازنة وزارة الخارجية قد نجد اثراً للاعانة المالية التي كانت الحكومة قد التزمتها لمساعدة الجزائر وقدرها خمسة ملايين ليرة، هذا في الوقت الذي بادرت فيه الحكومة الى تخصيص مائة الف ليرة بمثابة تعويض عن كسر في ساق احد الموظفين، ثم تكرمت في نوبة من الحماسة بتقديم مشروع قانون

لمساعدة الجزائر بمبلغ لا يتجاوز الاربعمائة الف ليرة.

١٠ - درجت وزارة التربية الوطنية على لحظ اعتماد في موازنتها قدره ٨٠٠٠٠ ليرة في كل عام لشراء ألفي نسخة من دائرة المعارف، وذلك منذ عام ١٩٥٦، أي ان سعر النسخة الواحدة بمبلغ ٤٠ ليرة، وكانت وزارة التربية تستلم هذه النسخ وتوزع بعضها على نفر من المحظوظين وتحفظ بالقسم الأكبر منها في مستودعاتها، منتظرة مرور السنين عليها ونزول التلف البطيء بها...

اما في مشروع العام الحالي، فقد لحظ اعتماد قدره ٢٥٠٠٠ ليرة، لشراء نسخ من المجلد الخامس، من دائرة المعارف المشار اليها، دون تحديد عدد النسخ.

والذي نراه، وجوب الاستغناء نهائياً عن تخصيص هذا الاعتماد، في السنة الحالية، والسنين التي تليها.

١١ - وفي موازنة وزارة التربية نفسها، لحظ ايضاً اعتماد لمساعدات ثقافية، قدره مليون وتسعمائة الف ليرة، لدفع اعانات للمدارس الابتدائية المجانية الخاصة، في المدن والقرى، كما لحظ ايضاً اعتماد قدره نصف مليون ليرة لمساعدة الهيئات التي تضطلع بشؤون التعليم (الباب ٩، الفصل ٣، البند ٣٣، الفقرة ١ و ٢) فيكون مجموع هذه المساعدات مليونان و ٤٠٠ الف ليرة.

ولو ان وزارة التربية، خصصت هذه المبالغ لتعميم التعليم الابتدائي الالزامي الرسمي، وذلك بفتح المدارس الابتدائية الرسمية، بصورة اعم واوسع لأسدت خدمة كبرى الى المواطنين.

١٢ - لحظنا اعتمادات لدفع بدلات ايجارات عن دور مختلف وزارات الدولة، في مشروع هذه الموازنة، وقد تبين ان هذه البدلات، ارتفعت إلى مبلغ اربعة ملايين ونصف المليون ليرة. وانه لدى الرجوع الى موازنات السنوات السابقة، يتبين بوضوح تام، بأن هذه البدلات، آخذة بالازدياد لسببين - الأول: بسبب اتساع اعمال الادارات العامة، ووجوب تأمين مكاتب جديدة للموظفين الجدد، والادارات الجديدة المنشأة بسبب هذا الاتساع. والثاني، بسبب قيام الادارات العامة، باخلاء الدور المستأجرة، ببدلات رخيصة، والانتقال الى دور جديدة، تزيد بدلاتها عن البدلات السابقة، احياناً للضرورة، وحياناً كثيرة بدون مبررات.

ان هذا الانتقال من الدور القديمة الى دور جديدة لا تفيد الدولة منه بشيء، وانما تنحصر الاستفادة بأصحاب الاملاك وحدهم، سواء أكان ذلك بالاخلاء ام بالاستئجار الجديد..

وكان بإمكان الحكومة، ان تجمد حركة الانتقال مؤقتاً، ريثما يتاح لها الاسراع، بتنفيذ انشاء المدينة الحكومية.

١٣ - وهذا اعتماد قدره مليون ليرة، لحظ في موازنة وزارة الانباء، في الباب ١٢، الفصل الأول، البند ٢٤، الفقرة الأولى، خصص لنفقات الارشاد والدعاية في الداخل وفي الخارج..

ان هذا المبلغ باهظ جداً، ويفوق امكانيات المكلف اللبناني، فيجب تخفيضه بشكل محسوس.

١٤ - ولنتنقل الآن الى مهرجانات بعلبك، وما خصص لها من الاعتمادات.

فقد لحظ اعتماد قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة، في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة، في الباب ١٥، الفصل الثاني، البند ٣١، الفقرة الثالثة، لاعطاء مساعدة للجنة مهرجانات بعلبك.

كما لحظ ايضاً في موازنة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة - مديرية الاثار - الجزء الثاني - اعتماد قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة، لاعطاء مساعدة لانشاء (الخان وانوار) في قلعة بعلبك لمهرجان بعلبك، في الباب ٩ الفصل ٩ البند ٤٤ الفقرة الثالثة، فيكون الاعتماد المخصص لمهرجانات بعلبك السنوية ٤٠٠٠٠٠٠ ليرة.

ان الغاية التي تستهدفها هذه المهرجانات، جلب السائحين الاجانب الى بلادنا، وتشجيع السياحة، انما تأكد لنا جميعاً، ان المهرجانات، لا يقصدها سوى اللبنانيين انفسهم، خصوصاً بعد أن اصبحت - العامة - لغة هذه المهرجانات الرسمية. . . التي لا يمكن لأي مصطفى عربي من خارج لبنان ان يفهمها. . .

وعليه فيجب إلغاء هذه الاعتمادات من صلب الموازنة، للسنة الحالية والسنوات المقبلة بصورة نهائية، او تحويل هذا الاعتماد الى تحسين اوضاع مدينة بعلبك نفسها فهي بأشد الحاجة اليه.

من كل ما تقدم، نجد، ايها السادة، ان مشروع الموازنة الجديدة فقد تضمن اعتمادات مختلفة يمكن الاستغناء عنها كلها، وتحويلها الى المشاريع الانشائية.

هذه الاعتمادات التي يبلغ مجموعها، بعد تنزيل بدلات ايجارات دور الحكومة - ثمانية وعشرين مليوناً وثلاثمائة وخمسة وعشرين الف وستمائة وستة واربعين ليرة (٢٨٣٢٥٦٤٦) - اذا اضيف اليه ايضاً اعتمادات جديدة في كل سنة - وتصبح جديدة بأن تحول الى المشاريع النافعة للبلاد، بغية ترميمها، وتعميم الحضارة والعمران في جميع مناطقها على السواء، ورفع مستوى سكانها، احقاقاً للعدالة والمساواة بين المواطنين، وتطبيقاً للشعار الذي طالما نادى به رئيس الحكومة - لبنان واحد، لا لبنانان.

وعندئذ لن يبقى في لبنان مناطق متخومة، ولا مناطق محرومة اعتادت منذ عشرات السنين ان تدفع الخراج وتأكل الكرباج، بل تسود الطمأنينة والعدالة في جميع ارجاء هذا الوطن الحبيب.

بيروت في ٥ - ١ - ١٩٦١

عدنان الحكيم

نائب بيروت

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ يوسف سالم.

يوسف سالم: عطوفة الرئيس، ايها السادة.

كنت اتمنى لو اتيح لي ان اناقش الموازنة بنداً بنداً ولكن بعد البيان الذي تقدم به معالي الوزير

المنتدب من الحكومة للدفاع عن الموازنة والذي تبين منه بأنه هو نفسه لا يؤمن بهذه الموازنة وقال بأنها روتينية محض لا بل ان بعض فصولها لا تزال موروثه من الحكومة التركية عندئذ لم تبد عندي أية رغبة في ان اناقش الموازنة كما وردت، ولكن كما قال معالي الوزير بأن مالية الموازنة هي مرآة اقتصاد الدولة لذلك كنت أتمنى لو ان الحكومة ادرجت في هذه الموازنة بعض القوانين التي يمكنها ان تحافظ على مالية الدولة وعلى اقتصادها.

أيها السادة.

تقول لجنة المالية في الفدلكة، وهي بدورها لا تؤمن بهذه الموازنة، عندما أعلن رئيسها الزميل رينه معوض بأن من حسنات هذه الموازنة انها تقدمت في الوقت المناسب، فعندما لا يرى الا هذه الحسنة من حسناتها يكون هو ايضاً لا يؤمن بها.

لقد ورد في فذلكة مشروع الموازنة اننا لو نظرنا الى اوضاع الاقتصاد اللبناني لوجدنا انه ظل سائداً في طريق النمو والازدهار.

أيها السادة.

اسمحوا لي ان أشك في ذلك وأنا أولى من كل واحد فيكم بمعرفة السوق التجاري في هذا البلد.

ان الاقتصاد اللبناني هو اليوم في جمود، هذا الجمود متأث في امور كثيرة يمكنني ان اذكر منها امرين، لأنه لو اتيح لي ان اذكر كل الامور التي تعرقل الاقتصاد اللبناني لصح لي ان اتحدث اليكم مدة ساعات طويلة ولكن اكتفي بأمرين، الأمر الأول هو قلة النقد في الأسواق المالية والتجارية. لقد قلت في جلسة سابقة بأن الحكومة تجمد في صناديقها اكثر من مئة وسبعين مليون ليرة لا يمكن ان تصرفها اليوم، وأنا قد اتصلت ببعض القائمين على وزارة المال وتبين لي بأنه لا يمكنهم ان يصرفوا شيئاً حالياً وسريعاً لأنهم ينتظرون الدروس، وهذه الدروس قد لا تنتهي قبل عدة اشهر، لذلك وجب على الحكومة ان تجد النقد الكافي لتوزيعه في السوق، وقد قلت سابقاً بأنه يوجد في الأسواق التجارية اموال أجنبية، او بالأحرى اموال لبنانية بعملة اجنبية وهذه العملة الاجنبية توجد في المصارف الاجنبية فقط وقد طلبت من الحكومة ان تشتري بعض هذا المال كي تضع محله نقداً لبنانياً يتصرف به التجار، ويمكنني ان ابسط امامكم قضية قد لا يعرفها الكثير منكم، وهي: إذا اتى شخص ووضع في بنك الاصدار مليون دولار وطلب من البنك ان يقرضه على هذه الدولارات نقداً لبنانياً فلا يستجاب طلبه، لذلك اقترح على الحكومة ان تشتري بعض الملايين من الدولارات وتأخذ بها ذهباً حيث تضعه في التغطية وتطبع مقابله نقداً لبنانياً لتضعه في السوق، اريد ان اقول ان التغطية المالية نصفها مجمد، وبعض هذا التجميد

في صناديق الحكومة والبعض الآخر في المصارف الأجنبية والتجار لا يشتغلون إلا بالنصف فقط .

أما القضية الثانية أيها السادة، فهي العراقيل التي تضعها الدول المجاورة في وجه الاقتصاد اللبناني، أنتم تعلمون أيها السادة. انه لا يوجد في لبنان بترول او قطن، وان مورده وانتاجه الوحيد هو القليل من الزراعة والقليل جداً من الصناعة والكثير من الفكر والتجارة والأخذ والعطاء لذلك أطلب ان تعتمد الحكومة الى ترويج هذا الصنف من الانتاج أي الفكر والتجارة والأخذ والعطاء .

لا بد لي هنا من التساؤل عما يمكن للحكومة ان تعمله في هذا السبيل؟ على الحكومة ان تروج هذه التجارة حتى يتمكن التاجر اللبناني ان يشتغل ليس فقط في لبنان بل في البلدان المجاورة، وقد وردت توصية من قبل لجنة الغرف التجارية في الجمهورية العربية المتحدة، تقول بأن يعتبر التاجر اللبناني او التاجر العربي في أي بلد عربي آخر كأنه مواطن لهذا البلد، فاني أتوجه من معالي وزير الخارجية واسأله اذا كان لبنان يعمل بموجب هذه التوصية ام لا . أما نحن في لبنان فقد عملنا بموجب هذه التوصية، بل أكثر، اذ يعامل المواطن العربي في لبنان معاملة سهلة أكثر مما يعامل المواطن اللبناني، فهناك مرسوم اشتراعي رقم ١١٠، يبيح للشركات العربية المغفلة ان تعمل في لبنان دون قيد او شرط ولا يعطي نفس الحق للشركات اللبنانية المغفلة، فالشركات اللبنانية المغفلة تعمل في لبنان بشروط واول هذه الشروط هو ان يكون ثلث الرأسمال مقيد اسماً بأفراد اسميين، بينما في الشركات المغفلة العربية لا يطلب استملاك ارض في لبنان فيكتفى ان تدفع الثمن ويؤيد لها هذا الحق، أما بالنسبة للشركة اللبنانية فيرفض هذا الحق ويطلب منها ان تأتي بمأذونية من الحكومة او بمرسوم من رئاسة الجمهورية كي تأخذ هذا الحق .

رئيس الحكومة: مقاطعاً - لا ينص على ذلك القانون .

يوسف سالم: متابعاً - أنا لا أحتج على ذلك، انا اريد ان يعامل العربي كما نامل نحن، بل اكثر ولكن أطلب المعاملة بالمثل، وهذا القانون الذي عرضته عليكم ساري المفعول، لذلك اطلب المعاملة بالمثل ليس من البلدان العربية بل من البلاد الأجنبية ايضاً، وإني كلباني لي الحق في طلب ذلك قبل أي شخص آخر لأن كل انتاجنا وكل الثروة اللبنانية تتوقف على هذه المعاملة، فاذا بقيت هذه القيود بيننا وبين الدول المجاورة فسوف يتدنّى الاقتصاد اللبناني سنة فسنة، لذلك اطلب من الحكومة ان تهتم لهذا الأمر .

أما قضية الموازنة، كما قلت فلا أريد ان اناقشها لأن الحكومة صرحت بأنها تعتبرها روتينية وأنا سأصدقها على علاقتها لأنه لا يمكنني ان افعل غير ذلك واطلب من الحكومة ان تهتم بهذه الأمور

التي هي وحدها تؤمن للبنان اقتصاداً مزدهراً كما قالت هي نفسها في فذلكتها.

واخيراً أرجو من معالي وزير الخارجية ان يجيبني على سؤالي من ناحية التوصية التي وردت في المؤتمر العربي للغرف التجارية الذي عقد في مصر واكون لها من الشاكرين.

الرئيس: الكلمة لحضرة الدكتور الاستاذ امين الحافظ.

امين الحافظ: عطوفة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

الموازنة التي بين ايدينا اليوم لعام ١٩٦١ هي موازنة ليست غريبة في فقراتها وتفصيلها ومجملها، ولا في روحها، عن الموازنات التي عهدناها في السنين الماضية منذ عهد الاستقلال حتى اليوم، فهي عادية معروفة الشكل والمنحى، تعبر عن الاتجاه التقليدي الذي عرفت به العهود الماضية التي مرت بلبنان، ولا يشتم منها أي تعبير عن روح العهد الجديد، ولا ارتفاع الى ما اراد العهد الجديد ان يرفع به الدولة وان ينمي به الموارد وان يطور به الشعب.

والموازنات في الدول هي المرأة الحقيقية بالجهاز المادي والبشري فيها، وللسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها، فاذا ات موازنة متضخمة الانفاق في الميادين غير المنتجة وضامرة الانفاق في الميادين المنتجة قيل احد امرين في الدولة صاحبة الموازنة: اما انها متخلفة ليس لدى شعبها وحكامها وعي كاف لمحاولة ازالة اسباب التخلف ورفع الضيم عن الاكثرية ولو ادى ذلك الى خفض بعض ارباح الاقلية، ان الدولة قد استكملت تجهيز نفسها مادياً وبشرياً ومعنوياً، وغدت متطورة متقدمة الى ابعد حدود التقدم، وزال الظلم عن المواطنين، فلا ضرر عندها ان تعود الدولة في شكلها ووظيفتها الى ما يسميه العلماء «بالدولة الجندرية» أي الدولة التي تقتصر اعمالها على حفظ الامن وتصريف الشؤون العادية للمواطنين وعدم التدخل في شؤونهم وشجونهم او محاولة ازالة الظلم الاجتماعي الذي قد يلحقه بعضهم البعض الآخر أو تقود اليه طبيعة الأمور.

ان هذا النوع من الدول قد عرف في القرون الماضية وحل محله نوع آخر من الدول هو «الدولة الرفاهية او العناية» Welfare State أو Etat Providence، وهذا النوع قد أخذت به معظم الدول المتقدمة المتحضرة في هذا القرن العشرين، ولم يبق محافظاً على النوع الأول الا عدد من الاقطار المتخلفة وهي تمنى ان تتخلص منه، ولبنان، ويميدو أن حكومته تمنى أن تتمسك به.

ويكفي للتدليل على صحة ما اقول ان اذكر ان الزيادات التي اصابته الموازنات اللبنانية منذ العام ١٩٥٣ حتى الآن لم تشمل القضايا الرئيسية التي يتوقف عليها تطور البلاد ولا ميادين الخدمات الاجتماعية، بمقدار ما شملت الميادين الروتينية البيروقراطية وغير المنتجة في الموازنات اطلاقاً، وهذا هو الدليل:

كانت مخصصات وزارة الاقتصاد الوطني في العام ١٩٥٣ : ٦,٦٧٨,٢٠٠ ليرة لبنانية. وفي مشروع موازنة العام ١٩٦١ انخفضت الى ٢,٦٦٦,٥٠٠ ليرة لبنانية فهل يجوز ان تنخفض مخصصات وزارة يفترض بها ان تتولى امر تطوير البلاد في الميادين الانتاجية والسياحية وان تهيبء جهازاً اقتصادياً افضل للبلاد، وان لا تزيد وتتضاعف اضعافاً؟

وكذلك وزارة الزراعة فإن مخصصاتها خلال السنوات التسع المنصرمة لم يطرأ عليها أي زيادة تذكر. فلقد بلغت مخصصاتها في العام ١٩٥٣ : ٤,٥٣٤,٢٠٠ ليرة، وفي العام ١٩٦١ لم تبلغ سوى ٤,٧٧٩,٠٠٠ ليرة لبنانية. واي اذى يلحق ببلبنان اكثر من هذا الأذى اذ تهمل الأراضي الزراعية وتتدننى مواردها ويفر المزارعون من قراهم فيهبطون المدن او ينتجعون المهاجر وتستفحل الأزمة الاجتماعية وتزداد تعقيداً.

ووزارة الشؤون الاجتماعية لم تكن نسبة الزيادة فيها بالشيء الهام. فقد كانت مخصصاتها في العام ١٩٥٣ : ٨٩٤,٨٠٠ ليرة، وفي العام ١٩٦١، وبالرغم من بروز القضايا الاجتماعية لم تكن نسبة الزيادة فيها بالشيء الهام. فقد كانت مخصصاتها في العام ١٩٥٣ : ٨٩٤,٨٠٠ ليرة، وفي العام ١٩٦١، بالرغم من بروز القضايا الاجتماعية بروزاً ظاهراً بلغت ٣,٦٥٨,٨٠٠ ليرة لبنانية.

كل هذا في الوقت الذي نرى فيه موازنات الوزارات غير المنتجة تقفر ارقامها فقراً لا يتناسب مطلقاً مع تطور موازنات الوزارات المنتجة. فمخصصات وزارة الداخلية قد بلغت في العام ١٩٥٣ : ١٤,٢٥٧,٣٠٠ ليرة، وفي مشروع موازنة عام ١٩٦١ بلغت ٢٨,١٨٤,٢٠٠ ليرة أي حوالي الضعف. وارتفعت مخصصات وزارة الخارجية من ٤,٧١٥,١٠٠ ليرة في العام ١٩٥٣ إلى ٦,٥٦٨,٢٠٠ ليرة لبنانية في مشروع موازنة العام ١٩٦١.

ويبدو الاجحاف في الموازنة لا في باب النفقات وحسب، بل وفي باب الواردات بدليل ان الموازنة اللبنانية قد اعتمدت حتى اليوم على أساس غير عادل في تأمين وارداتها، أي انها اعتمدت على الضرائب غير المباشرة التي تدفعها الجماهير على مختلف طبقاتها وتوزح تحت عبئها الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بينما الضرائب المباشرة التي تصيب الشركات وكبار التجار والأثرياء واصحاب الأملاك الكبيرة فتأتي بالدرجة الثانية، بل الرابعة اذا شئت.

ففي العام ١٩٥٣ بلغت واردات الضرائب غير المباشرة ٦٦,٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، واخذت تتصاعد حتى بلغت في مشروع موازنة عام ١٩٦١ : ١,٩٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية أي انها زادت حوالي الضعف، بينما الضرائب المباشرة التي بلغت قيمتها في العام ١٩٥٣ : ٣٠,٠٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية قد ارتفعت في مشروع موازنة العام ١٩٦١ الى ٧٨,٨٥٠,٠٠٠ ليرة أي ان الزيادة قد بلغت حوالي الضعف ايضاً. وهذا يعني ان العامل والفلاح والحرفي واصحاب الدخول المحدودة وسواهم قد تحملوا من ارتفاع الضرائب خلال السنوات التسع الماضية ذات النسبة التي تحملتها المصارف الاستثمارية وكبار المؤسسات والشركات التجارية والصناعية واصحاب الأملاك الكبيرة، وهنا يكمن فقدان العدالة، وتنطوي المأساة الكبرى. وهي ظاهرة لا تجد لها مثيلاً في البلدان المتقدمة لا في مشارق الأرض ولا في مغاربها.

الموازنة اللبنانية غير منتجة، أي انها موازنة «دولة جندرمة»، اذ ان ثلاثة ارباعها او اكثر يصرف على الجهاز، مرتبات وما اليها، اما الميادين التي قد تكون منتجة، كالاقتصاد الوطني الذي يشمل القطاع الصناعي والسياحي، وكالزراعة فإن هناك شبه تجميد لموازنتيهما منذ عشر سنوات تقريباً، بينما الأبواب الروتينية في الموازنة، فان مخصصاتها تزداد بكثرة، سنة فسنة.

وليست هذه هي العلة الوحيدة، بل ان هناك ايضاً نقص في كيفية الانفاق، ووزارة الاشغال العامة احسن مثل على ذلك، فهناك عشرات ملايين الليرات (يقدرونها بحوالى ١٢٥ مليون ليرة) مجمدة، وهي بالأساس مبالغ مدورة من السنين السابقة، والأحجام عن انفاقها يزيد ازمة البطالة تفاقمًا ويبقي البلاد في حالة التأخر التي استدعت وضع هذه المشاريع.

كل ذلك يجعل من الموازنة اللبنانية العامة موازنة فاسدة وغير عادلة، لا في وارداتها ولا في نفقاتها. ودليل كونها غير عادلة في وارداتها انها تعتمد على الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة والمتوسطة اعباءها، ودليل

كونها غير عادلة في نفقاتها انها تصرف على الميادين التي لا تطور البلاد او تحسن المرافق العامة، ولا سيما في قطاع الانتاج الذي يتضمن الزراعة والصناعة.

وحكاية الانتاج وتدخل الحكومة او عدم تدخلها من اجل تشجيعه حكاية مخزنة في هذا البلد. والمشكلات التي نشأت خلال الأشهر القليلة الماضية وكيفية معالجتها كانت اسطع دليل على ان الحكومة لم تضع بعد سياسة اقتصادية واضحة المعالم دقيقة التفاصيل تستطيع ان تحملها بيمينها وتشهرها في وجه الملاءة: «هذه سياستي الاقتصادية، وهذا ما نفذته منها».

والموازنة، ايها السادة، هي السجل العملي للسياسة الاقتصادية وغيرها من السياسات، ولذلك فإن نظرة عابرة الى موازنة عام ١٩٦١ التي هي بين ايدينا لتدل بصورة قاطعة على ان الحكومة لا تعتزم في سنة ١٩٦١ ان تشجع الانتاج، بل انها تنوي ان تواصل ذلك الجو من فقدان سياسة اقتصادية من الاساس. فهي بعيدة عن متطلبات الزراعة، غريبة عن مشكلات الصناعة.

والموازنة، ايها السادة، هي أيضاً من مسؤولية الحكومة بوجه العموم، ووزير المالية بصورة خاصة. ولكنني أسف ان اقول ان هذه الموازنة التي قدمتها لنا الحكومة لا تمثل ما يرمز إليه العهد الجديد الذي طلع لتنمية العناصر البشرية الوطنية والمادية والمعنوية، بل انها تشبه موازنات العهود الماضية. فهي لا تتفق مع آراء ومطالب العناصر الوطنية ولا مع مصلحة الاكثرية في البلد، ولا مع الدراسات والتقارير التي وضعت ونشرت لمعالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وكان آخرها تقرير الاب لوبريه

ان سوء توزيع الأهمية على مصادر الثروة في لبنان واستفحال تفوق مصادر التجارة والاستيراد والصرافة والسمسرة بأنواعها والتهريب على مصادر الانتاج من زراعة وصناعة لمن شأنه ان يزيد الهوة التي وصفها الأب لوبريه بين فئتي الشعب اتساعاً وان يزيد من دخل البعض بصورة فاحشة ويقلل من دخول الآخرين باستمرار.

انني لا اطالب ان تحارب الحكومة قطاعات التجارة والخدمات، اذ ان المطالبة بذلك نوع من التهور وعدم الجدية، إلا انني اطالب بإلحاح ان لا تقف من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن لأصحاب هذه القطاعات في وجه التقدم الانتاجي او ان تحجم من اجل ذلك عن رسم سياسة اقتصادية متكاملة يعود الجزء الأوفر من الأهليين بموجبها إلى الاشتغال بالانتاج الزراعي والصناعي.

وان الفساد والرشوة واختلال حبل الأمن وضعف الأخلاق التي نشكو منها في لبنان لم تتضاعف وتتوسع وتستشري إلا لأن طبع التاجر والسمسار والمهرب والصيرفي قد غلب على طبع المنتج، المزارع الطيب القلب المتجه بقلبه إلى الله، والصانع المبتغي للاتقان والتنظيم وانتظار المغنم بعد الدأب والعمل.

فإذا أردنا ان نعيد إلى قومنا ما اخذوا يفقدونه من قيم وان نرد عنهم غائلة الفساد والتفسيخ فإن من واجبنا ان نعود بهم إلى الانتاج، وان نمهد لهم السبل من اجل ذلك سواء من الناحية الفنية او من الناحية الاقتصادية او من ناحية الأسواق.

واني اتوجه إلى معالي وزير المالية وهو المعروف بحماسة واندفاعه والمسؤول المباشر عن الموازنة، فاذكره بالشارة التي وضعها هو ورفاقه في حزبه على صدورهم، وعليها عبارة «الله، الوطن، العائلة»، ولعله يوافقني بان الطريق إلى الله والعائلة ليس بواسطة السمسرة واسبييراد الكماليات ونشاط دور اللهو والتهريب، أما الوطن، فان منطقة من الأرض من نوع هونغ كونغ، وطنجة في الماضي، وجوا وغيرها لا تستحق ان تظفر بشرف اسم «الوطن» واني أربأ بوطني لبنان واعيده من ان يسف إلى ذلك الدرك. انني اريده ان يكون وطناً صحيحاً سليماً بكل معنى الكلمة تزدهر فيه الزراعة والصناعة إلى جانب ازدهار التجارة والخدمات.

ورب قائل يقول ان الحكومة الحاضرة لم يكن لديها الوقت الكافي كي تهبيء موازنة متطورة تماشي روح العهد الجديد، وهذا اقول مردود من اساسه لأن من يتقدم للحكم ويسعى لاستلامه لا يجوز ان يأتي إليه وهو خالي البال من شؤون بلاده وشجونها، بل يتوجب عليه ان يأتي إلى الحكم وقد أعد برنامجاً كاملاً يتضمن فيما يتضمن سياسة اقتصادية مرسومة لا ينقصها سوى التنفيذ، وفي هذه الحالة فقط يسهل وضع موازنة متطورة تتماشى والروح الجديدة التي تطلع اليها. وان هذا القول ينطبق على كل وزير في هذه الحكومة، وعلى وجه الخصوص على معالي وزير المالية المسؤول عن الموازنة، لأنه قد أتى إلى الحكم ممثلاً لحزب منظم، وان تقديمه لموازنة من هذا النوع انما يعني احد امرين: اما أنه وحزبه موافقون على الوضع القديم وعلى ما جره الجهاز الاقتصادي والاجتماعي على بلادنا في العهود الماضية من فساد وسوء، وأما انه وحزبه لم يهينوا قبل تسلمهم الحكم برنامجاً ومشروع موازنة لتطبيقه حالما يستلمون الحكم.

وهناك افتراض ثالث، وهو ان لديهم بالفعل مشروعات وبرامج، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذه لأن مقاومة من داخل الوزارة منعتهم، وعندها أتساءل اين الانسجام، واستغرب كيف يبقون في الحكم.

وختاماً ان مشروع الموازنة التي بين ايدينا هو أول مشروع تتقدم به حكومة في ظروف عادية بعد قيام العهد الحاضر، وان الخلق به ان يأتي على غير غرار مشروعات الموازنات الماضية، محققاً للعدالة الاجتماعية ومعيداً اعتبار الانتاج الزراعي والصناعي، ولذلك فإني لا أوافق عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رفيق نجا.

رفيق نجا: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام

ان هذه الميزانية بعد أن تبرأ منها واضعوها وبعد ان ارسلوها إلى خشبة الصلب دون ان يصلبوها اصبحت ليست يتيمة فحسب بل اكثر من ذلك، أنها أصبحت لقيطة. . . ومن باب الشفقة والرحمة ان يتبنّاها هذا المجلس، بعد ان طرحتها الحكومة على أبواب المجلس وانكرتها وغسلت يديها من مسؤولية ولادتها ووجودها، ثم لم تصارح هذا المجلس بأنه إذا لم يتبنّاها فإنها سوف تصدرها بمرسوم. . .

وانني لا استطيع ان أوافق معالي الوزير الذي قدم الميزانية باسم الحكومة، والذي أعمل فيها معاول التهديم والتهشيم، ثم قال فيها باسم الحكومة أيضاً ما لم يقله مالك في الخمر، انني لا استطيع ان اوافق معالي الوزير بأن وزارة المال يجب ان لا تكون وزارة جباية، لأن الحق والعلم يملكان علينا بأن أية وزارة للمال، وكل وزارة للمال، هي في الواقع وزارة جباية وانفاق، والمهم ان تقوم وزارة المال بعملية الجباية على أحسن وجه وان تتصرف الحكومة بالمال في الوجوه التي تتطلبها المصلحة الوطنية وفي خير الطرق.

وهل فكرت الحكومة بردة الفعل السيئة التي احدثها ويجدونها تقديمها للموازنة بهذا الشكل الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الموازنات في العالم؟

وهل خطر ببال الحكومة أي اثر في حياة البلاد المالية والاقتصادية ستحدثه الطريقة التي اتبعتها في تقديم هذه الموازنة إلى المجلس؟ واعتقد أننا لو كنا نعيش في بلد غير لبنان حيث تؤخذ كلمات المسؤولين في القضايا المالية بجد بعيد عن كل هزل، لو كنا نعيش في بلد غير لبنان لاثارت هذه الطريقة خضة مالية كان من الممكن ان تنتهي بأزمة خطيرة، ولكننا نحمد الله اننا نعيش في لبنان، هذا البلد السمح الكريم، الذي يتسع صدره لمثل هذه المهازل تمثل على مسرحه الحكومي فلا يعلق عليها أية أهمية، ويسير ضاحكاً أحياناً، ومبتسماً أحياناً أخرى، تاركاً لحكومته ان تهزل بينما يجد هو ويشق الطريق الصعب لكسب العيش.

ولن أتناول الموازنة هنا بأي طعن أو تجريح، فقد كفاها ما تلقته من طعن وما نالته من تجريح، ولا أحب ان اكشف عن عوراتها ومثالبها اذ يكفيني القول بأنها ليست ميزانية بالمعنى العلمي الصحيح بل هي موازنة تعطينا

صورة عن دخل الدولة وعن نفقاتها تنتهي بتوازن بين هذين الشقين، وكان الله يحب المحسنين. وبالاختصار هي موازنة تقليدية ذات أرقام ميتة، خلت من كل روح، وتعت عن كل توجيه، ومع ذلك كان في إمكان الحكومة ان لا تتبرأ منها بل تحيي بشجاعة، وتقول: هذا الذي استطعت ان أفعل لهذا العام، واني أعد المجلس ان ابذل جهداً اكبر في سبيل اخراج ميزانية افضل للعام القادم.

وهنا لا بد لي من التنويه بأن السياسيين يستطيعون، إذا شاؤوا، ان يغدقوا من الوعود السياسة ما يشاؤون وهم لا ينوون تنفيذها، أو تنفيذ بعض منها، ولكن حذار من اللعب في القضايا الاقتصادية والمالية فان ردود الفعل عند الشعب تكون عندئذ حادة وعنيفة، ونحن اليوم نواجه ازمات اقتصادية - اجتماعية تعود إلى حد كبير، إلى وعود نثرها الحكومة يمينة ويسرة، وترجع في جوهرها إلى خرافة اسموها: الازدهار الاقتصادي في لبنان. والحكومة يجب ان تصارح الشعب وتطلعه على الوضع الاقتصادي الحقيقي في البلد فلا يتخدع بمظاهر كاذبة لا توفر العمل لطالب عمل، ولا توفر الرغبة الحلال لطالب العيش، ثم هل تعرف الحكومة عدد العاطلين عن العمل؟ وهل تعرف عدد النازحين عن الأرياف إلى العاصمة طلباً للرزق؟ وهل تدرك ما يترتب على هذه الأمور من أزمات قد تتحول إلى نكبات؟

لقد استمعنا إلى الخطط البناءة التي أدلى بها معالي وزير الدولة الناطق بلسان الحكومة امام هذا المجلس في الجلسة الماضية، ونحن نعرف عنها بعض الشيء من احاديث له سابقة، ولكن هل كان ينطق بلسان الحكومة عندما ألقى بيانه. ام انه رأي شخصي لا يربط الحكومة بشيء؟ وبانتظار ما ستقوله الحكومة بلسان رئيسها فاني ارجح الأمر الثاني لأنني أعلم ان معالي الوزير لا يزال بدون مكتب، وبدون موظفين، فكأنه كتب علينا ان لا نكون جديين حتى في الأمور الجدية كالمال والاقتصاد.

لقد أتت الحكومة بخبير مالي درس أوصاعنا وقدم تقارير قيمة ومقترحات عملية، فماذا فعلت الحكومة بتلك التقارير والمقترحات؟ وإذا لم يكن في نيتها ان تفعل شيئاً فلماذا اتت بذلك الخبير؟ ان انظمتنا الضرائبية هي بحاجة لإعادة النظر إذا كانت الحكومة عازمة فعلاً وقادرة فعلاً على خلق نظام اجتماعي للدولة يشبه بعض الشيء ما يدعى اليوم (Welfare State) فهل عند الحكومة العزيمة الحقة والقدرة الحقة على تحقيق هذا النوع من الأنظمة الاجتماعية، أم انها تكفي بشر الوعود المبنية على الأمان؟ والشاعر العربي يقول:

ولا تطل ذكر المنى فالمنى رؤوس اموال المغاليس

لها الزملاء الكرام، هناك نواح تستطيع الحكومة ان تقوم باصلاح فوري فيها كناحية الضيق النقدي الواقع في هذا البلد، فلماذا لم تفعل؟ لقد اجتمعنا مراراً الى رئيس الحكومة واجتمعنا ايضاً بناء على دعوة وزير المالية، وحتى هذه الساعة لم يحصل أي شيء في سبيل ازالة الاضرار التي تقع على الاقتصاد اللبناني من جراء التضيق النقدي في لبنان، فلماذا لم يحصل؟

يا سيدي، ستة عشر مليوناً لا تفعل شيئاً في مدينة اسمها بيروت وفي بلد اسمه لبنان. ان هذه هي اعدا غير مقبولة بتاتاً، ان هذا البلد يحتاج إلى مئة مليون على الأقل وإلى مئتي مليون على الأكثر، لا لستة عشر مليوناً دفعت لمساهمي شركة المرفأ. على كل معالي الوزير قال ستة عشر مليوناً وانا لا اخالفه.

وأنا أتساءل أيها الزملاء الكرام، لمصلحة من تصر الحكومة على موقفها في قضية النقد وازالة الضرر الذي يلحق حالياً، وسيلحق في المستقبل بالاقتصاد اللبناني؟ هل هو لمصلحة الحكومة؟ أقول لا. هل هو لمصلحة الشعب؟ أقول لا مرتين. هل هو لمصلحة الصناعة؟ الزراعة؟ الاقتصاد اللبناني؟ أقول مئة مرة لا. فاذن لمصلحة من؟ نحن نريد ان نكشف عن هذه الأسباب وان نخرج من الجدل لنصل إلى الشمس.

بيار الجميل: مقاطعاً - اكشفها انت.

وفيق نجا: يا سيدي انا اريد ان اعرف لمصلحة من. إذا كان هناك من مصلحة لأية مؤسسة أو لأي شخص اريد ان اعرف من هي هذه المؤسسة ومن هو هذا الشخص. لقد كان الأولى بالحكومة، بدلاً من ان تتحدى النائب المتكلم ان تقول هي بجرأة وصراحة لماذا لم تطرح النقد في الأسواق.

بيار الجميل: مقاطعاً - والستة عشر مليون ليرة التي دفعت لشركة البور؟

رفيق نجا: انكم لم تطرحوا شيئاً، طرحتم في الأسواق عشرة ملايين ليرة فقط وتربحونا جميعاً بها، ماذا طرحتم غير هذه المبالغ؟. يعني، نحن كلنا جهلة، لا نفهم في هذا الموضوع وكل ما يجب ان نعمل هو ان نخضع لادارة الوزير؟

على كل حال، أيها السادة الزملاء، هنالك كما قلت اشياء يمكن تلافيها ويمكن اصلاحها فوراً. ولكن الحكومة لا تتلافها ولا تصلحها ولا يعلم السبب في ذلك سوى الله والحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

محسن سليم: عطوفة الرئيس أيها السادة:

منذ قيام الحياة البرلمانية ألفنا ان نرى وزراء المالية المختلفين يتقدمون إلى الشعب، عاماً بعد عام بميزانيات يعلنون انها متوازنة الدخل والخرج. ولقد كانت بالفعل كعملية حسابية توازنت ارقامها، ولكن هل ان توازن الأرقام هو التوازن الصحيح والتوازن المطلوب في الميزانيات الحكومية الحديثة؟ وبعبارة أخرى، هل ان التوازن الرقمي هو التوازن الاقتصادي؟ ان الجواب على هذا السؤال يقتضي ان نتساءل أولاً عما هي الميزانية؟. والرد البسيط على هذا التساؤل هو ان الميزانية ليست إلا مرآة اقتصادية للواقع، ما يقع منه، وما يتوقع بين عام وآخر. ومن ثم، ان القياس الحقيقي لموازنتها هو توازن احكامها توازناً عادلاً مع حكم الواقع، فإذا ما اختل هذا التوازن لسبب أو لآخر، كما إذا أسيء تقرير الواقع الاقتصادي او تقديره. كانت الميزانية غير متوازنة فعلاً، مهما يكن من توازن ارقامها شكلاً. ومعنى ذلك ان التوازن الصحيح هو أولاً التوازن الاقتصادي والاجتماعي العادل بين

أحكام الميزانية بغض النظر عن أرقامها، ثم يليه التوازن بين هذه الأحكام وحكم الواقع. هذان هما الركنان الأساسيان لكل توازن. وعلى هذا يصح القول ان الميزانية اللبنانية غير متوازنة في أحكامها لا دخلاً ولا خرجاً.

فمن ناحية الدخل، او الإيرادات، لا تزال الضرائب، على اختلاف أنواعها، موزعة توزيعاً غير عادل، أو غير متوازن بين مختلف الفئات، كالملاكين والمزارعين والتجار والصناع وأصحاب المهن الحرة وبين المنتجين والمستهلكين عامة. كما انه لا يزال التوازن مفقوداً الى حد بعيد بعين طبقات الموسرين والمتوسطين والمعوذين. ومن ناحية المصروفات فلعل ابرز وافجع مثال على اختلال التوازن في مصروفات الميزانية المعتمدة لصالح الشعب اللبناني هو الفارق الجسيم بين ما يصرف على فئة من الشعب وسكان القرى المتخلفة لرفع مستوى معيشتهم او مستوى مناطقهم، وكذلك فان هذا التوازن غير متوافر بين كبار الموظفين وصغارهم وبين ما يصرف على الموظفين من مجموعهم والأهلين في مجموعهم.

وخلاصة ما تقدم، ان التوازن الاقتصادي الحق، هو التوازن في الأعباء، والتوازن في القواعد، والتوازن بين الأعباء والفوائد بالنسبة للمسؤولين. فاذا لم تتوافر جميع هذه العناصر في أية ميزانية، كانت هذه الأخيرة غير متوازنة عدلاً، وغير متوازنة فعلاً، ولو توازنت شكلاً أو رقماً.

وهنا اسمحوا لي ايها السادة ان اتوجه الى الحكومة بشخص معالي وزير ماليتها لأقول له بصراحة بأن هذه الميزانية التي قدمتها الحكومة والتي بلغت ارقامها الملايين الكثيرة لم يلحظ فيها رقم واحد لعاصمة، هي من أبرز العواصم في هذا الشرق العربي. مدينة بيروت، ملتقى تيارات الشرق والغرب، ملتقى الحضارات، ملتقى تجارة العالم، بيروت عاصمة الشرق الأدنى. هذه العاصمة التي نحن نعيش في ظلها، والتي يعيش في ظلها معظم اللبنانيين، لم أر في هذه الميزانية رقماً واحداً يشير إلى أي موضوع يتعلق بتحسينها أو رفع مستواها كمدينة ذات شأن في هذا الشرق.

أيها السادة، مما لا شك فيه ان هناك مناطق متقدمة ومناطق متخلفة. والحكومة وعدت في بيانها الوزاري انها ستحقق الموازنة والتوازن والانفاق بين المناطق المتخلفة، وبين غير المتخلفة. وأنا أقول لكم، وأقول للسادة الوزراء بأنه في بيروت، في عاصمة لبنان، عاصمة الشرق الأدنى والأوسط توجد مناطق متخلفة، وأنا أطلب من الحكومة إذا كنت لا تريد ان تعير مدينة بيروت أهمية في موازنتنا وان يكتفى بموازنة بلديتها فإني أرجو من الحكومة ان تلتفت إلى المناطق المتخلفة في بيروت، حيث العمال والفقراء والمساكين يعيشون عيشة مزرية جداً، عيشة هي أدنى من عيشة الحيوانات. أرجو من الحكومة الكريمة، ان تنظر إلى هذا الأمر، وان تتدبره بحكمتها وان تراها في مدة قريبة جداً تأتينا بالاعتمادات اللازمة للحصول على هذه الأمانة الغالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

لم تشأ الرئاسة الكريمة رغم رحابة صدرها ان تسمح بأن ارجىء كلمتي إلى الغد، فسأنزل عند رغبة الرئاسة، بالرغم من البحة التي في صوتي والتي تجعلني ان أتكلم بهدوء، اقول:

استمعنا بكثير من الانتباه والدقة، البارحة، إلى الوزير المنتدب، يعلل بأبحاثه القيمة ونظرياته العالية مقومات وعناصر الميزانيات المتتالية والعصرية فتفهمنا منها شيئاً وتركنا الى الغد وإلى ما بعد الغد ما لا يمكن، لفهمي، لحكمة ما، ان يدركه.

ولكن، تلا، هذه المقدمة العالية التي هي فعلاً على مستوى الاقتصاديين العالميين تقريران من مقرر لجنة المالية والموازنة، ومن رئيس هذه اللجنة، ولكني وأنا أستمع إلى هاتين الوثيقتين، تخيلت انني استمع الى مضبطة اتهام، وان الحكومة هي فعلاً، بحكم هاتين الوثيقتين، لا بد من ان تكون موضوع محاكمة، وان النيابة العامة ستطلب أقصى العقوبة لها، مهما كانت ظروفها مخففة ام مشددة.

ولكنني لا أعلم من الذي سيتحمل مسؤولية هذه المضبطة. اهو الشعب اللبناني؟ ام هؤلاء الذين خطوا، ليس فقط هذه المقدمة العالية، بل تلك الميزانية التي تقع بمئات الصفحات من الألوان المختلفة، وتقع أيضاً في تلك التصاميم التي رأينا منها البارحة، الشيء الجليل، المزدهر ليس كالميزانية، ولكن المزدهر لوناً، والمزدهر عرفاً.

وبهذه المناسبة لي بعض الملاحظات دون ان ادخل إلى صميم هذا الموضوع الجاف، موضوع الأرقام وقد لا يكون لي فيه ابحاث وإلمام، ولكن لكل ذي منطق ان يتفهم ميزانية البلد الذي يعيش فيه.

سمعت كثيراً، وسمعت ايضاً عن لسان جهابذة المال، عن الذي تكلم عن المليون دولار في احدى المصارف، وسمعت ايضاً جواب زميلي الشيخ بهيج تقي الدين، ولكنه رغم وضعه، لا يستحق الشفقة. ولكنني لا اجاربه في هذا الموضوع وقد استشرت خبيراً في هذا الموضوع من خبراء الاقتصاد في هذا البلد، وقال، من الحيف، كل الحيف، اولاً ان يتدنى المال او ان تتدنى العملة، وثانياً بأن يرسل المال بكثرة الى الاسواق المالية والتجارية لان ذلك يحط في الوقت نفسه من قيمة المال ومن قدره بحيث اننا، نحن البلد الذي يستورد كثيراً، عندما يطرح في السوق كميات وافرة من المال بأكثر من المستوى الذي في لبنان تصبح اسعار الحاجيات المستوردة أعلى من اسعارها الحقيقية، ومن الذي يدفع ذلك، هو المكلف اللبناني، المكلف اللبناني يدفع ثمن هذا الغلاء.

وسمعت أيضاً، الملاحظات عن المؤتمرات الدولية، وعما يختص بجميع المؤتمرات التي يدعى إليها لبنان، فهنا لي كلمة. ارجو ان يتدخل لبنان وتتدخل حكومة لبنان في كل امر وفي كل شاردة وواردة يكون فيها صرف وانفاق، الا في موضوع المؤتمرات، لأن رأسمال لبنان، هو رسالته الفكرية، لأن اللبناني عندما ينتقل من مؤتمر برلماني دولي الى مؤتمر الفاكهة الى مؤتمر البذور والقمح، الى أي مؤتمر، ان اللبناني يمكن له، بما اوتي من حجة ومن مكانة ان يعلن عن هذا البلد، الذي هو فعلاً بلد اشعاع، ليس فقط فيه، بل أيضاً خارج حدوده وخارج نطاقه.

ولا غضاضة بان اذكر هنا مؤتمر اليابان، يا دولة الرئيس، انها كانت تضحية من قبل الذين سافروا الى عاصمة اليابان لأن رئيس المجلس لم يكن على سخائه المعتاد، بل ان معظم افراد الوفد دفعوا من جيوبهم اثمان هذه السفارة. واننا في المرة الثانية، إذا قدر لأحدنا ان يذهب فإنه لن يقبل بهذه الشروط، لأن كرامة لبنان تتعلق بهذا الموضوع. وازيدكم ايضاً ما هي المبالغ التي صرفت لهذا الموضوع؟ هل كان من المعقول ان تدفع الحكومة ثمن التذكرة ويدفع المؤتمر باقي مصاريفهم من جيوبهم، هذا هو الموضوع الذي اثرته يا دولة الرئيس الجالس إلى يمين عطوفته فخذ الجواب عليه.

وإذا كنت اقول هذا عن المؤتمرات فأقول الشيء نفسه عن مهرجانات بعلبك. انه من الحيف والظلم ان نحذف رقماً من تلك الميزانية التي رصدتها الحكومة لهذا الموضوع، ان مهرجانات بعلبك قد اعادت امجاد لبنان وامجاد هليوبوليس القديمة إلى انحاء العالم، وعندما يتجول كل مسافر منا يعلم بأن مهرجانات بعلبك كانت هي وحدها دون سواها الدعاية السياحية للبنان وقد عادت على الدولة كما تقول الميزانية بأرقام أعلى من الأرقام التي قبضتها من صندوق الدولة، وعند اطلاعكم على الأشخاص الذين يؤلفون لجنة المهرجانات ترون بأمر العين ان هؤلاء يضيعون من اوقاتهم واموالهم. واذا كنت اقول هذا فلا حياء هؤلاء، اننا لا امت اليهم بصلة، بل لأنني اريد من اجل السياحة في لبنان، ان تبقى هذه الميزانية على ما هي عليه وان لا تلعب بها ايد غير الأيدي المؤتمنة على مصير هذا البلد وعلى مصير كفاءاته واشعاعه في الخارج وفي الداخل.

اما الملاحظة على الضرائب. وهنا بيت القصيد في هذه الميزانية، فكما يعلم كل منا، ان في معظم البيوت التجارية حسابات مزدوجة، حسابات تبرز للحكومة وحسابات تبقى لصالح التجار أنفسهم.

وددت لو ان الحكومة كلفت نفسها عناء التفتيش - هذا هو الاتهام بعينه - واريد ان يسجل هذا القول وددت لو ان الحكومة راقبت هذه الحسابات المزدوجة في معظم البيوت التجارية لوجدت ان هناك حسابات تبرز إلى الحكومة، وحسابات تبقى لفائدة التجار، وعلى اساس الحسابات الثانية تدفع الضرائب. ولم يستثن الا الفقير، الا التاجر البسيط، الا التاجر العادي، الا الكادح الذي هو لوحده، دون سواه بالنسبة إلى الأغنياء، يدفع ما لا يجب ان يدفع.

اما ان تحرم بعض الميزانيات من أجل بعض هيئات، كالتقانات مثلاً من ان ترسل وفوداً الى الخارج، وكما قرأت وعرفت ان لبنان مشترك في سبع هيئات دولية في العالم ومشارك في المنظمات والهيئات الدولية. فله رئاسة الاتحاد الدولي العربي للسياحة، وله ايضاً نيابة رئاسة المؤسسة العالمية للدعاية في الشرقين الأدنى والأوسط وله عضوية في اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية، وله ايضاً عضوية المؤسسة العلمية للدعاية في الشرقين الأدنى والأوسط وله عضوية في اللجنة التنفيذية للانماء الدولي لمنظمات السياحة الرسمية، وله ايضاً عضوية المؤسسة العلمية للأبحاث والاحصاءات السياحية. فحينما يلعب لبنان هذا الدور الهام في حياته التمثيلية في الخارج، على الحكومة ان تشجع دوماً هذه الهيئات وهذه الوفود ليبقى لبنان على المستوى الذي اردناه له في رسالته الأدبية والعلمية في العالم.

ومرة ثانية، ارجو انتباه دولة الرئيس الى موضوع البترول الذي اثرته اكثر من مرة من على هذا المنبر، كما اننا اثرناه في الأسئلة التي تقدمنا بها ولغاية هذا التاريخ لم تتمكن من الحصول على الجواب كأن الجواب يؤدي وكأن النتيجة التي ترغب في ان تعطيها الحكومة هي بالفعل نتيجة مؤلمة. واسمحوا لي ان اقول ما اعلمه: ان لدى الشركات اكثر من ثلاثمائة سيارة لا تدفع رسوماً عنها وذلك منذ سبع سنوات، كما ان هناك تفاوتاً في ميزانية البترول حيث ارتفع منذ سنة ١٩٥٧ من خمسة ملايين ونيف الى ثلاثة عشر مليوناً. هذا الأمر الذي يدعو بأن نقول عنه انه فعلاً قفزة عجائبية ليس بإمكان مفهومنا العادي ان يتوصل الى فهمها. ونطلب من الحكومة ايضاحاً عنها. وإذا كنت اقول هذا بهذا الصدد فمعناه ان بعض الرسوم والضرائب التي تتوجب على هذه الشركات لم تدخل صندوق الحكومة، وهذا ما يجعلنا ان نكون دائماً في قحط من جهة المبالغ التي يطلبها المجلس سواء كان للكهرباء او للمياه او للطرق، وإذا كنا نثير هذه الأمور فانما نثيرها من اجل مصلحة الميزانية وحسب. ولعل الحكومة في هذه المرة، تعترف ايضاً، وتقول عن الأسباب التي حدثت بها لأن تتفق مع بعض الشركات دون البعض الآخر ودون ان تكون هذه الشركات ملزمة بدفع ما يتوجب عليها الى صندوق الدولة. على ان هذا التغاضي، سواء كان لجهة إلزام هذه الشركات بدفع ما يتوجب على سياراتها، او لجهة عدم الاتفاق معها لغاية هذا التاريخ، وقد يعود بعض الفضل لدولة الرئيس كرامي عندما اثار هذا الموضوع وقتئذ واتفق مع احدها، وبقي الشق الثاني معلقاً الى ما شاء الله، ان هذا التغاضي متأ من كون الحكومة في وضعها الحاضر، هي حكومة انكماشية تجميدية داخلياً، وانكماشية ايضاً خارجياً، ونقول انها انكماشية ايضاً خارجياً، ونقول انها انكماشية باعتبار ان ما يزيد عن مئة وسبعة ملايين ليرة هي مجمدة في الاحتياط لم تنفقها الحكومة في عمليات التعمير، ولا اقصد بالتعمير اعادة بناء ما خربه الزلزال، وانما أعني عمليات التعمير الاقتصادي في هذا البلد واتمام بعض المشاريع التي شرعت بها هذه الحكومة او الحكومات السابقة.

وهذا الانكماش ايضاً لم ينحصر ضمن الاطار اللبناني، بل ان هناك انكماشاً مع الخارج. وأنا اسأل الحكومة، أي اتفاق عملته مع أية دولة، وان الغيرة، مهما علت غيرها، لا تعلو على غيرة احد رؤساء الجمهوريات العربية، اذ تعاطت هذه الجمهورية مع الغرب والشرق، تعاطت مع الشقين المتصارعين، تعاطت مع اميركا، فاستلقت منها في اول وهلة ما لا يقل عن سبعة عشر مليوناً لانشاء اكبر محطة للتلفزة في الاقليم المصري، كما انها تعاملت ايضاً مع بلاد اخرى واستلقت مبالغ تقدر بالمليارات وبنت السد العالي، وهذا ما يعيد الى مصر امجادها السالفة فنرى اننا لم نكن اكثر غيرة منها على سيادتنا واستقلالنا وعلى كرامتنا ومعنوياتنا. فيجب ان نتقل من حين الانكماش الى حين، لا اقول الانفلات، بل الى التعاطي والانطلاق والاتفاق مع باقي الدول.

وهذه الكلمة اقولها لكي تدونها يا دولة الرئيس وتنفذها انت باعتبارك المسؤول الأول في الحكومة.

يبقى هذا الانكماش ايضاً في تلك الغمرة من الخبراء الذين اتوا الى هذه البلاد، ونحن نقر العلم، ونقول ايضاً ان على الحكومة ان تستجلب هؤلاء وعليها ان تنفذ الدراسات والتقارير. وها اني اعطي مثلاً عن المنطقة التي

اعيش فيها. ارى ان تصاميم وضعت منذ ما يقارب السنة ونصف السنة وبقيت حالة البناء مجمدة باعتبار ان هنالك تصاميم للتجميل وبقيت حركة العرض والطلب على العقارات منكماشة ومجمدة وهذا ما يدعو الى ان نقول ما قلناه في هذا الموضوع. فاذا قلنا عن هذه السياسة انها سياسة انكماش فذلك لكي نجعلها تنتقل الى مخطط سياسي اقتصادي تعمل به الحكومة في كافة الحقول، في الصناعة والزراعة وفي أي اطار من اطار هذه الدولة وحيث يصح قول الشاعر:

اجمع المال اذا استطعت ولا تنس العطاء

الرئيس: حضرات الزملاء الكرام

انتهينا من طالبي الكلام في هذه الجلسة، وقد بقي آخرون من طالبي الكلام فضلوا ان يتكلموا في جلسة قادمة، فإذا شاء احد منكم ان يتكلم الآن فالرئاسة مستعدة لأن تعطيه الكلام لأنه لم يمض على دخولنا الجلسة اكثر من ساعة ونصف. وإذا شئتم ان تتكلموا في الجلسة القادمة فإني انبهكم الى ان العدد سيتزايد وقد اصبح حتى الآن سبعة. اذن اعلق الجلسة على ان نتابعها نهار الثلاثاء القادم الساعة الخامسة بعد الظهر لاتمام المناقشة العامة في الموازنة.

الرئيس: استؤنفت الجلسة.

لقد اعلنا في بدء جلسة المناقشة العامة، ان جلسات المناقشة مهما تعددت ستكون جلسة واحدة متتابعة، وقد مضى على مناقشتنا الموازنة العامة اسبوعين، واذا استمرينا على هذا النمط فسيمر الوقت المحدد دون ان تتمكن من اقرار الموازنة في موعدها المعين. لذلك فإني اعلن للمجلس الكريم بان جلسة اليوم ستكون آخر جلسة لبحث الموازنة بصورة عامة. والرئاسة مستعدة لأن تبقي الجلسة مستمرة الليلة الى ان ينتهي جميع طالبي الكلام من إلقاء خطبهم. الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: عطوفة الرئيس،

تساءلت عندما طلبت الكلام، اذا كان الكلام يجدي بعد اليوم، خاصة وان الزملاء اعتبروا ان هذه الميزانية يجب ان تصدق، وان البحث في السياسة التي اتبعت في وضع هذه الميزانية، امر مفروغ منه، وان على هذا المجلس ان يصدق هذه الميزانية كما عدلتها اللجان لئلا تصدرها الحكومة بمرسوم.

لا شك ان الزملاء الكرام على جانب من الحق في ما فكروا وقالوا. خاصة وان هذا المجلس اصبح، ويا للأسف، الكلام فيه بالنسبة الى الحكومة، كالكلام الذي يلقي في «هايد بارك» في لندن، أي ان كل خطيب يحمل

سلمه كما يعرف الاستاذ بستاني مثلاً، ويتكلم ويقول ما لم يقل مالك في الخمر في الحكومة والحكم والقوانين ولكن هل من يسمع؟ وانا أتساءل، بعد ان سمعنا من الوزير الذي كلفته الحكومة بتقديم هذه المنصة وقال في هذه الميزانية ايضاً الكثير الكثير وقد سها عن بال الحكومة والوزراء والوزير المختص ان الميزانية هي الأساس في نظام الحكم البرلماني الديمقراطي، وان الميزانية هي السياسة العامة للبلاد وأنها ايضاً قد تحمل الحكومة على السقوط وانها هي التي ترجح في خطوطها الكبرى جهة من جهات اقتصاديات البلاد، اما الزراعة، واما الصناعة، واما التجارة، فجاءنا الوزير ينتقد الميزانية بشكل لم يثر الجدل في هذا المجلس فحسب بل اثار جدلاً في الرأي العام حتى على هذا النظام الذي نعيش فيه.

أيها السادة: أسأل الوزير ماذا صنع حتى تأتي موازنة سنة ١٩٦٢ ديناميكية كما يريدونها. فإذا تصفحنا هذه الميزانية وجدنا من اول نظرة، ان لا أثر لمخطط لموازنة سنة ١٩٦٢، لتكون على جانب من العلم، وتكون على جانب من التطور، وتكون على جانب من محو للرجعية التي اراد معالي الوزير ان يمحوها، وقال انها ميزانية تقليدية روتينية. ان ما نشكو منه هو هذه السطحية التي نقدم بها على درس امورنا، هذه السطحية التي لم تترك مجالاً للنقد من حيث العمل والواقع. فالحكومة، عندما فوضت الوزير المختص ان يشرح لنا ما شرح خلقت مدرسة جديدة لم يتعرف هذا المجلس عليها من قبل ولم نتعرف نحن ولم نتعرف اليها المجالس النيابية الديمقراطية والبرلمانية، هذه المدرسة التي يقوم بها وزير يتحمل مسؤولية الحكم وينقد نفسه في الحكم، هذا شيء عجيب غريب. نعم، يوجد في النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ما يسمونه الاوتوكريتيك أي ان وزيراً يقف في المجلس وينتقد عملاً ما كما انتقد معالي الوزير الميزانية التي دفع بها إلى المجلس الكريم، ولكن سها عن باله ان في نظام الاتحاد السوفياتي، عندما يذهب وزير إلى الاوتوكريتيك يكون قد استقال قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة. والمدرسة البرلمانية التي نحن منها، ونعرف جيداً ايها السادة، ان في نظامنا هذا اداة فعالة. اداة، اذا انحرفت تؤدي بهذا النظام الذي شكا منه الوزير إلى ما لا تحمد عقباه. لقد اوجد هذا النظام اداة اسمها الاستقالة، أي يعني عندما لا يتمكن وزير من ان يقوم بمسؤولية ما يرفع هذه المسؤولية عنه ويستقيل. فالحكومة الحاضرة اوجدت لنا مدرسة تقف بين نظام الاتحاد السوفياتي وبين النظام الغربي، أي ان الاوتوكريتيك يعلن في الصحف وفي المجلس ويبقى الوزراء في مراكزهم. ان هذه المدرسة هي مدرسة لا يمكن لنظامنا البرلماني ان يبنى عليها شيئاً. فالنظام الديمقراطي البرلماني، منه ما هو مكتوب ومنه ما هو معروف، فلا يمكن ان نعيش في نصف النظام. فالميزانية التي دفعها عنه الوزير وألبسها للنظام - لأنه قال بان النظام مسؤول عن هذه الميزانية - رأيت من واجبي كنائب مسؤول ان اقول ان هذه مدرسة لا نقرها لا للوزير ولا للحكومة التي مثلها الوزير في الدفاع عن هذه الميزانية او في الطعن فيها.

لست من الاختصاصيين في علم المال، ولكن لا بد للانسان، وخاصة لنائب مسؤول، من ان يدرس وضعاً ليتبين موضع الخلل فيه. لو جاء وزير المال وقال: اني اضع في هذه الميزانية خمسة ملايين ليرة لبنانية لتتمكن في

سنة ١٩٦٢ من ايجاد احصاءات كاملة للبلاد، خاصة واني مررت بالحكم واؤكد للزملاء انه يوجد في مختلف دوائر الوزارات ما لا يقل عن ثلاثمئة صفحة من تقارير الخبراء الدوليين الذين اموا هذه البلاد. وكل خبير وضع ما لا يقل عن الخمس عشرة الف صفحة، وفي نهاية كل هذه التقارير يضع عبارة يقول فيها: اني اسف ان لا اتمكن من اقرار مخطط عملي في لبنان لان ليس في لبنان احصاءات.

اسأل الوزير المختص، وهو غائب اليوم، واسأل في حال غيابه، وزير المالية والحكومة. لماذا لم تضع خمسة ملايين ليرة لإجراء الاحصاءات؟ والوزير قال بأنه يريد ميزانية ديناميكية منبعثة وفعالة، وعلى اساس علمي مبني على الاحصاءات. فأين هي هذه الاحصاءات؟ ستأتي سنة ١٩٦٢ ولا نجد في البلاد اية احصاءات.

فنحن ايها السادة، سنخسر عاماً من حياتنا، خاصة ونحن اليوم نعيش في عصر السرعة؛ فمرور عام بدون أي عمل انتاجي سيؤثر حتماً على سير البلاد ومتابعة الأعمال التي تجر البلاد جراً بتطور طبيعي إلى ما رأيناه وإلى ما نسمع من اضطرابات وغيرها، وهناك الحركة الاجتماعية التي كاد معها حكامنا ان لا يصلوا بالمرصاد الذي نحن فيه إلى حركة تطور طبيعية.

الأمر الثاني هو الضريبة:

لنحدد ما هي الضريبة. وما القصد من الضريبة، القصد منها هو اعادة جمع الثروة ممن تجمعت كثيراً عندهم والدولة تعيد توزيعها على المواطنين، أو على حقول نشاط المواطنين.

فعندما تصفحنا هذه الميزانية وجدنا ان لا اثر للسياسة في توجيه هذه الميزانية، وهذا امر لا يتطلب علماً واسعاً، وانما يتطلب واقعية مثمرة فهل رأت الحكومة ان تدفع بالأموال التي جمعتها من الضريبة في حقل الانتاج الزراعي؟ لم نجد لذلك اثراً. وهل ارادت ان تدفع في طريق الصناعة ما جتبه من الأموال الضرائبية؟ واذا تصفحنا الميزانية لا نجد لهذا الباب اثراً. هل هي ستدفع بهذه المبالغ الى اليد العاملة؟ فنرى ان لا دروس هنالك، وان اليد العاملة سوف لا تستفيد من اعادة توزيع هذه الثروة على الأيدي العاملة. وهل هيأنا البلاد علمياً، ونحن في سبق علمي مع دول مجاورة؟ وهل تنقص في لبنان العقول؟ كلا! لماذا لم تقل الحكومة مثلاً، اريد ان اجمع مجموعة من العقول وأضع لها خمسة ملايين ليرة لمدة خمس سنوات لكي ارسل بعثة مكونة من ثلاثين لبنانياً متفوقين في علم الفيزياء، وهو الباب الواسع لعلم الذرة، وهو الباب الواسع لعلم الصناعة. لم نر اثراً لذلك في هذه الميزانية. كيف يمكن لهذه الدولة، لبنان، ان يستمر في هذا السباق ونحن نبخل على ناشئتنا بمبلغ من المال لمدة خمس سنوات وخمسة ملايين من الليرات نجهز ادمغة قد تقاوم ما نشكو منه من دول مجاورة ومن دولة خاصة. هل فكرت الحكومة دقيقة واحدة بزيادة الضريبة على الكماليات؟ فالضريبة غير المباشرة يدفعها الفقير وتمتلىء صناديق الدولة من مال الفقير. نعم ايها الزميل الاستاذ ريمون، يكفي ان تفكر في ضريبة البنزين التي يدفعها السائق ويدفعها الفقير الذي يركب مع هذا السائق. ان صندوق الدولة يمتلىء من الضرائب غير المباشرة، وان الاغنياء في هذا البلد، يتهربون من ادائها، والحكومة تساعدهم على هذا التهرب. انا اسأل الحكومة، هل ان ضريبة

الدخل تجبى كما يجب ان تجبى؟ أنا أؤكد لهذه الحكومة انها إذا ارادت ان تجبى جباية حقيقية، لأصبحت صناديق الدولة لا تتسع للملايين التي يمكن للدولة ان تحصلها. ولكن هنالك ضعف في الارادة وهنالك مسaire وهنالك لا سياسة.

وهكذا، ايها الزملاء، تنعكس السياسة على حقولنا الاقتصادية والصناعية والزراعية، وسيأتي عام ١٩٦٢ ونرى حكومة اخرى تقول، سنسعى في العام القادم لأن نقدم لكم ميزانية ديناميكية.

الأمر الثالث. لماذا لا تلجأ الحكومة إلى سياسة القروض؟

عطوفة الرئيس، ان علم المال يحدد بأن القرض اشبه بالضريبة فهو اعادة توزيع الثروة على الحقول المختلفة في الدولة. وأنا لا أفهم لماذا لا تستعين الحكومة بالقروض لكي تتمكن من اعطاء البلاد الصناعة الكافية والانتاج الزراعي الكافي والانتاج العلمي الكافي، هنالك بند واحد في باب الضريبة على الكماليات، الويسكي. هذا المشروب الذي استورد لبنان منه في العام الفائت بقيمة خمسة ملايين ليرة. ان الضريبة التي تجبى من الويسكي هي ٤٠ بالمئة بينما نرى بلداناً أوروبية تضع ضريبة مئة بالمئة على المشروب او مئتين بالمئة احياناً. فهل فكرت وزارة المالية دقيقة واحدة بأن خمسة ملايين ليرة تذهب سنوياً من جيوب اللبنانيين. ماذا يمنع من زيادة الضريبة على هذا المشروب؟ فتدخل الى البلاد خمسة ملايين ليرة تكفي لتجهيز ثلاثين عالماً لثانياً. ولا أعتقد ان الاستيراد سيخف، بل بالعكس سيزداد اكثر فأكثر.

نصل ايها السادة، إلى المادة السابعة من الميزانية التي تطلب الحكومة بموجبها سلطات استثنائية. ان موقعي من هذا الطلب كان دائماً ولا يزال سلبياً، فلا يجوز ان يتنازل هذا المجلس عن حقه مرة اخرى، فالرأي العام أصبح حساساً لدرجة من موقف هذا المجلس. ان السلطات الاستثنائية لا يمكن بعد اليوم ان تعطي لحكومة ما. واني ارجو من المجلس الكريم ان يصوت على الميزانية على حدة، ويصوت على المادة السابعة على حدة ايضاً. وبما ان الحكومة تقول دائماً في تصريحاتها ان المعارضة هي هدامة وان المعارضة هي سلبية، فأنا أقول ان المعارضة ستجتمع وتقدم مشروعاً بطرف يومين الى هذا المجلس يعتبر مشروعاً خاصاً بغير وجه هذه الميزانية ويرسل نوراً جديداً على امكانيات هذا البلد، ان من الجهة الاقتصادية او الصناعية او العلمية

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: حضرات الزملاء المحترمين

في الجلسة الأخيرة، وعندما كنا نسأل الرئاسة عن كيفية توزيع الكلام وترتيب الخطباء في موضوع الموازنة، ابدت ملاحظة، هي في ظاهرها على شيء من المزاح ولكنها تنطوي، بالواقع على كثير من الجدد. قلت لعطوفة الرئيس: بدأت خلافاً للعادة بأن تعطي الكلام للمعارضة، اذ اعطيت الكلام للوزير الشيخ مورييس الجميل، والواقع انني كنت استمع الى معالي الوزير، فخلت نفسي استمع إلى خطيب من خطباء المعارضة يهاجم الحكومة خلال عرض مشروع الموازنة ولم اتبه الى انني امام وزير ترك فراش مرضه مكلفاً من حكومته بالدفاع عن مشروع

الموازنة ورد الهجمات عنه. ولو ان الموازنة، ايها السادة، حدث عابر او لو انها اتسمت بطابع الحدث المفاجيء لسكتنا عما تفضل به الوزير الصديق موريس الجميل من ملاحظات، ولكننا هنا جميعاً، مثل الوزير ننظر إلى الموازنة على انها عصب الدولة الحساس والمرآة التي ينعكس عليها نشاط الدولة في مختلف مرافقها واكثر نواحي نشاطها، على اننا ونحن ننظر إلى الموازنة، وهي تعبر عن سياسة الحكومة الماثلة، وتنم بصورة اكثر عن موقف الحكومة بشأن كل نشاط في نواحي الحياة، على اننا ونحن نناقش الموازنة، هذه المدرسة الواسعة، لا يمكننا ولا يجوز لنا ان نمر بملاحظات الوزير دون ان نعلق عليها بدورنا.

خصوصاً واننا استمعنا الى وزير افترض انه جاء الى الحكم مزوداً بمشاريع حدثنا هو عنها، اذ حدثنا عن المبادئ التي اعتنقها وبشر بها.

امام وزير نعرف جميعاً انه صرف سنوات عديدة مناضلاً مجاهداً في حقل العمران والاقتصاد فألف وكتب وخطب، ووجه واقترح وناضل حتى اذا جاء إلى الحكم، انتظرنا، وانتظرنا عن حق، ان يكون قد أتى إلى الحكم لينفذ ما حفلت به حقيته من مشاريع وعمر بها ضميره من علم وعقائد وتصميم. فاذا بنا نستمع الى الوزير يصارحنا من على هذا المنبر بأنه حين استلم وزارة المالية بالوكالة، ووزارة الانماء بالأصالة، أخذ يسعى لمعرفة ما في ملفات الدولة من مشاريع وتصاميم حتى يعمل على اخراجها إلى النور، ثم على وضع ميزانية على اساس تلك المشاريع وتلك التصاميم. فنحن لا نقبل من موريس الجميل شخصياً هذا، لأننا نفترض ان من كان عقائدياً مثله، مبشراً بالاصلاح والعمران، لا ينتظر، حين يدخل إلى الحكم، ان يخرج ما في ادراج الدولة من ملفات وتصاميم نائمة، بل ان يخرج ما في حقيته من مشاريع جهاز بها نفسه واعد العدة لها وجاء إلى الحكم لينفذها. انها اول مرة ايها السادة نسمع فيها وزيراً مسؤولاً يكلف من حكومته ان يدافع عن الموازنة، في هذه المناسبة الدستورية الضخمة الفذة، فإذا به يقف هنا فينتقد ويهاجم ويدلي ببيان ليس هو، بالواقع، إلا نقضاً للمسؤولية ورميا بها على اكتاف غيره، من حقنا ان لا نقبل هذا الابتداع في العالم الديموقراطي. ومن حقنا ان لا ننضوي، تحت لواء هذه المدرسة التي حدثكم عنها الزميل البير مخير، ومن حقنا ان نطرح على الوزير بضعة اسئلة ارتسمت علاماتها امامنا حين كنا نستمع إليه، ماذا فعل هو، وزير للمال والانماء، في حقل التخطيط والتجهيز؟ انه كان اقل تواضعاً من البيان الوزاري الذي جاءت الحكومة الماثلة على اساسه. ان البيان الوزاري صور الحالة على انها حالة يمكن اصلاحها اذا شحذنا الهمم واحسنا النوايا. ولكننا كنا ننظر منه ان يكون اكثر تواضعاً واقل يأساً. اكثر تواضعاً، في ان يرد اسباب الموازنة على شكلها المعروض، إلى غير الأسباب التي شاء ان يردها إليها. واكثر بساطة في ان يقول لكم، اننا جادون في سبيل اعداد موازنة لم نتمكن لضيق الوقت، من اعدادها على اساس علمي صحيح. ولكن، ان يأتي الوزير فيقف هذا الموقف السلبي ويوجه النقد اللاذع وينكر كل شيء، ويتنكر لكل واقع، حتى انه يشكك بالنظام وفي الدولة نفسها بدون ان يرسم امامنا معالم المخطط الذي فكر هو، بأن يرسمه في عمله الحكومي، فهذا ما لا يسلم به احد منا، كما لا يسلم به انسان يحكم المنطق إذ يسمع كما يحكمه حين يتكلم.

ما نأخذه على الوزير، وما نأخذه على الحكومة اننا لم نشعر حتى اليوم انها بدأت بوضع هذا المخطط الذي حدثنا عنه الوزير بصورة عامة، تعودنا ان نسمعها من الخطباء وان نقرأها في الكتب، وان نقرأها في تصريحات من شاؤوا ان يخوضوا هذه المواضيع. كنا نقبل بكل ما جاء على ذكر ذلك لو انه بين لنا محاولة واحدة، في حقل واحد، يتبين منها انه بدأ فعلاً يرسم الطريق التي ينوي ان يسلكها، تحقيقاً لما يحمله من مشاريع او لما يفكر به من تصاميم.

هو ينتقد السياسة الضرائبية، ويغمر من قناة وزراء المال الذين سبقوه فيقول: انهم حاولوا بصورة متقطعة، ان يضعوا سياسة مالية، ولكن قصر عمر الوزارات بموجب النظم الديموقراطية من جهة، وفقدان المخطط من جهة ثانية، منع اسلافه اولئك، وكأنه يعذرهم، من ان ينفذوا ما فكروا به. ولكننا نعلم أيها السادة، ان هنالك وزراء مال وضعوا قوانين، أو استصدروا قوانين ضرائبية، حميد فرنجية، لما كان على رأس وزارة المال، وضع قانون ضريبة الدخل، وكانت لاميل لحدود اليد الطولى في اشتراخ كثير من قوانين الضرائب، لم يمنع هذين قصر عمر الوزارات، ولا مرورهما العابر، ولا كونهما لا يعتنقان مبادئ سياسة او اقتصادية معينة كتلك التي حدثنا الوزير عنها، لم يمنعهما كل ذلك من ان يشترعا، أو ان يستصدرا تشريعاً في حقل الضرائب، اعتقد بكل تواضع، انه في عالم التشريع الضرائبي الحديث لا غبار عليه.

كنا ننتظر من معالي الوزير ان يحدد لنا سياسته بالنسبة الى هذه السياسة الضرائبية. فاذا كان يعتبر ان ضريبة الدخل ليست بالضريبة العادلة، وانها لا يمكن ان تصلح لأن تكون اداة لبلوغ الهدف الذي وضعت كل ضريبة من أجل بلوغه، كنا ننتظر ان يتفضل معالي الوزير فيرسم لنا خطوط سياسته بالنسبة الى هذا النوع من الضرائب، فيقول لنا هل هو موافق على ابقائها، ام ان تعديلها واجب، ام انه يراء إلغائها والاستعاضة عنها بضريبة اخرى. ثم يحدثنا عن نظام الضرائب في ظل العهد العثماني وفي ظل عهد الانتداب، وقد غفل عن حقيقة هي ان تلك الضرائب انما كانت وليدة وضع سياسي معين، وانها زالت حكماً بزوال ذلك الوضع، وان قوانين المال الحديثة انما هي مرافقة، ان لم تكن وليدة للنظام الديموقراطي الصحيح، فكيف نوفق بين قول الوزير من انه لا يجوز الابقاء على تلك الضرائب وهي ضرائب العهدين، العثماني والانتدائي، من جهة، وبين غمزه من قناة النظام الديموقراطي الذي لولا وجوده، ولولا انتصار مبادئه وأحكامه وتأكدها في النفوس، ما كانت أية امة من الامم المعاصرة تتمتع بالقوانين المالية الحديثة التي يبشر الوزير نفسه بها ويحمل لواءها؟

قلنا اننا نسأل بكل بساطة وبكل اخلاص عن هذه الثورة وهذا الانقلاب الذي يدعو الوزير الى القيام به، في أوضاعنا المالية والضرائبية بصورة خاصة، والتي كان يجب ان يتكرم علينا برسم معالمها حتى نرى انه جاد في سياسة التوجيه بل في الانقلاب الذي هو يريده، والذي يسعى إليه، منذ دخوله إلى الحكم، كنا نريد ان نفهم كيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين. وما هو موقف الوزير، وبالتالي، ما هو رأيه لا في الميزانية على انها ميزانية فحسب، بل في سياسة الاقتصاد اللبناني بصورة عامة، وبالساسة التي نحن نطبقها في هذه البلاد بصورة خاصة.

وليسمح لي، وأنا لا أريد ان أكون قاسياً بالانتقاد، ولا متجنباً، ليسمح لي أن لا أحمل الوزير مسؤولية هذه الحال التي نحن فيها، ولكن شاء هو ان يحمل نفسه مسؤولية، ندرك منذ الآن انه لا يمكن له، سواء قصر عمر هذه الوزارة أم طال، ان يتحمل نتائجها، وان هذه الوعود التي أعدها ستبقى وعوداً منشورة، لا يمكن، مادياً، ومنطقياً، ان تقتزن بأية نتيجة علمية. كنا نأمل بالشيء، لو ان معالي الوزير حدد لنا ما هي حقيقة السياسة الاقتصادية، التي ينتجها لبنان بالفعل، وما هي معالم السياسة الاقتصادية التي يريد هو ان يسلكها لبنان في المستقبل وخصوصاً خلال السنة القادمة.

نحن ايها الزملاء، وأقول هذا بكل بساطة وبكل صراحة، مصابون في هذا البلد، ان لم يكن بمركب فبمرض، هذا المرض، هو اننا نأخذ الأمور على ظواهرها، ونمر بها مرور الانسان يلامس الشاطئ ولا يخوض العباب.

نسمع ان في لبنان سياسة اقتصاد حر طليق من كل قيد. ولكننا نرى ان سياسة الاقتصاد في لبنان هي خليط من السياسة الحرة ومن سياسة المراقبة وسياسة التوجيه واشراف الدولة. فبينما نرى الأبواب مشرعة في وجه الاصدار والاستصدار إذا بنا نراها مقفلة في ابواب ومشرعة في ميادين، الحكمة لم يتمكن منتهجو هذه السياسة الاقتصادية، وواضعو أسسها ومكوناتها ان يفسروها لنا. وإذا بنا حين نستمع إلى الوزير يحدثنا عن سياسة اقتصادية بالنسبة إلى الصناعة، هي بالواقع، سياسة أكثر ما تكون بعداً لا عن العدالة فحسب، بل عن منطق الديمقراطية وعن روح المساواة وصراحتها التي قال بها الدستور. نستمع إليه يقول انه يجب في وضع السياسة الضريبية على الصناعة، ان نقسم الصناعة إلى فئات، وان نقسم لبنان إلى مناطق. فأما الفئات فنضع عليها ضريبة، على البعض، منها عالية، وعلى البعض الأخر متواضعة. وأما المناطق فنكلف المتأخرة منها بأقل ما تكلف المناطق غير المتأخرة. هي سياسة لا تأتلف مع المساواة التي ينص عليها الدستور ومع مبدأ الحرية الذي اعتمده لبنان، واليكم بيان ذلك:

يا سيدي، في لبنان مناطق سميت بالمناطق المتخلفة. وفي لبنان مناطق يعيش اهلها على شيء مما سماه الزميل رفيق نجا، من مظاهر الرخاء الذي هو ليس بالواقع رخاء بالمعنى الصحيح. يجب على الدولة ان تنظر نظرة مختلفة إلى كل من هذه المناطق لا من حيث التكاليف الضرائبي، بل من حيث سياسة الانعاش. الدولة، والإدارة منها بصورة خاصة، تساعد المناطق المتخلفة بإمكانياتها الواسعة، فتعني بفتح طرقاتها وتعني بصورة عامة بأن ترفع مستوى أهلها على الأقل إلى مستوى باقي من يسكنون هذه البلاد. ولكن هذه القاعدة لا يمكن ان تتجاوز الإدارة في الاتفاق إلى التشريع، فلا يمكن ان يقسم بلد ما، لجهة وضع الضريبة إلى مناطق لأسباب عديدة، أبرزها، وأبسطها، وخصوصاً في لبنان، أنه لا يمكن ان توضع قاعدة لتحديد من هي المنطقة المتأخرة أو المتخلفة، ومن هي تلك التي لا يمكن ان تنعت بالمتخلفة. وعندما يأتي الوزير ويرسم لنا هذه الخطوط السريعة بالنسبة إلى سياسة التكليف على الصناعة، نقول - إذا كانت هذه حقاً سياسته، وسياسة الحكومة التي يتكلم باسمها - انها نقطة

انطلاق خاطئة، تن، لا للواقع ولا للعدالة فحسب، بل للمنطق وللمنطق خصوصاً. وما نقوله عن تقسيم البلاد إلى مناطق بالنسبة إلى التكليف. وبالنسبة إلى الاشتراع الضرائبي المالي، نقوله عن توزيع الصناعات إلى فئات، ونقوله بصورة خاصة، عن ما اسماء معالي الوزير، التوقيت في الجباية.

التوقيت في الجباية يا سادة، وكلمة التوقيت بدت تظهر بعد أن تعرف الناس هنا وغير هنا، إلى الآلات الجهنمية التي تطلق بعد توقيتها. هو تعبير اكتشفه الوزير الصديق لا بأس به وقد يكون تعبيراً ظريفاً جميلاً، ويؤدي المعنى الذي يقصده، ولكن، لأول مرة اسمع بالتوقيت في الجباية بكاملها. لأول مرة اسمع انه يطلب إلى مشرع ان ينص في قانون مالي بان الضرائب تجبى في الوقت الفلاني لا في ربح فلاني من السنة. هذا الشيء، يا سيدي، يترك إلى حكمة الادارة وحسن تبصرها وتفهمها للواقع الذي هي مسؤولة عنه. ولكنه شيء، إذا طلب من كل المكلفين على مقدرات الشعب وشؤون الشعب لا يمكن ان يطلب من المكلفين باشتراع القوانين للشعب، هذا التوقيت الذي حدثنا الوزير عنه، اعترف بأنني لا أفهم وجوداً له في معرض الكلام عن سياسة الاشتراع المالية ولكنني أفهمه في تعليمات يعطيها رئيس ادارة لمعاونيه لجهة جباية الأموال في تاريخ ما من تواريخ السنة.

ثم، يحدثنا المدافع مبدئياً عن الموازنة، المهاجم واقعياً لها، عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة. واعترف لكم انني، وأنا في هذا المجلس، منذ سنة ١٩٤٧، مع بعض الانقطاع، كنت اسمع وأتكلم وأقرأ الكثير عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ولكنني كنت استمع إلى من ينتقدون زيادة الضرائب غير المباشرة بالنسبة إلى الضرائب المباشرة، كنت استمع إلى انتقادات متواضعة بسيطة، ولكنني لم افهم ما هو موقف الحكومة - والأصل في الوزير بأنه يتكلم باسم الحكومة - في المستقبل بالنسبة إلى التكليف المباشر وغير المباشر. وما هو المخطط الذي يمكن لوزير توجهت إليه المسؤولية وتحمل عبئها، وأعطيت له امكانيات لأنه وزير الانماء، وممر بوزارة المال مروراً لم يكن بالعابر، وهو قد تفرس بمثل هذه الشؤون، ان يتفضل علينا، بل ان يسر إلى زملائه بشيء عما ينويه في رسم المخطط لهذا الذي يمكن ان يسمى عدم تكافؤ بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

أعتقد انني لا أكون متجنباً ولا قاسياً على الوزير إذا قلت، انه لا يجوز لرجل مسؤول ان يقف، ما سميته موقف السلبية، دون ان يقدم شيئاً من الاقتراحات أو التخطيط الايجابي، ان لم يكن للمجلس فلزملائه بالحكم، حتى يتمكنوا من ان يبنوا سياستهم في المستقبل، على هداه وعلى أساسه. وانني أتساءل، يقول الوزير: ان هنالك ما لا يقل عن اثني عشر الف عاطل عن العمل، ينزلون إلى الميدان الحيوي كل سنة. فهل يريد منا ان نصدق ان بوسعه ان يجترح العجائب، فيضع ميزانية علمية على أساس مشاريع لا أثر لها لا في الملفات ولا في المخيلات، ولا على الورق، ولا على الصحن الطائرة او غير الطائرة، أريد منا ان نصدق ان بوسعه وهو بشر، ان يتمكن خلال هذه السنة من حل كل مشكل او بعضه وان يرسم سياسة دائمة تقسم بالاستمرار وتستند إلى مقومات صحيحة وعلى مخططات نهائية اشبعت درساً، ونفذت او بدىء بتنفيذها، وان يقوم ما اعوج، على حد تعبيره، خلال مدة لا تقل عن العشرين سنة؟ إننا حين استمعنا إلى معالي الوزير يحدث عن واجب الدولة في ان تؤمن

للمواطن، لا الرفاهية فحسب، بل الانشراح، طأطأنا برؤوسنا، وقلنا لأنفسنا، نحن نطلب إلى الحكومة، أية حكومة ان تؤمن للبلد الراحة والطمأنينة وبعض الرفاه.

اما الانشراح فهو على حد تعبير المصريين «القرقشة» هذا الانشراح ليسمح به من ابتسمت له الدنيا فأغدقت عليه عطاياها من مال وجمال وبحبوحه، ولكننا نحن لا نطلب من الوزير، كل هذا. لا نطلب منه ولا من حكومته ان يقدموا لنا أكثر من قوتنا اليومي. وحين وقفت في هذا المجلس اقول للحكومة، لا تقولوا بوجود الازدهار والرفاه، خلال ما تشاهدونه حولكم في المدن وفي العاصمة بصورة خاصة مما سمي عن حق بمظاهر الرخاء لأننا لسنا في حالة بحبوحه ولا في حالة رخاء.

لا تحكموا على البلاد من خلال ما تشاهدونه هنا، بل طوفوا في ارجاء هذه الجمهورية العريضة، حتى تتحسسوا بما يطالب به الشعب، حتى تروا ان في لبنان اكثر من منطقة يعيش سكانها، لا كما يعيش البشر، بل قد يكون من حقي ان اقول، انهم يعيشون كما تعيش البهائم. طوفوا بهذه المناطق، ولا تؤمنوا لنا الانشراح، لأننا لا نطلب منكم الانشراح، بل ان تؤمنوا لهذه المناطق حياة يعيشها البشر لا الحيوان.

وعندما نستمع إلى تعهدات الوزير، نرى في كثرة عددها وفي كيفية اغداقها، والكرم في نشرها ذات اليمين وذات اليسار، ما لا يبعث على الثقة بتحقيقها لأننا كنا نأمل بإمكانية تحقيقها لو كانت أقل عدداً وأكثر تواضعاً.

ان السياسة أيها السادة ليست إلا تكريساً بالأرقام، لمخطط سياسي اقتصادي، مالي، مرسوم. هذا المخطط غير موجود. وهذا المخطط لا نشعر بأن الحكومة جادة في وضع أسسه. ان أمام الحكومة مهاماً خطيرة ومسؤوليات كبرى. نفهم ان يقال لنا ان وضع الميزانية على الأسس الصحيحة لا يمكن ان يتم إلا بعد الاصلاح الإداري في الدولة. وكنا نقبل لو ان الوزير وقف ليقول بكل بساطة، اننا نعتبر اننا، وقد انتهينا من الاصلاح الإداري، يمكننا ان نتفرغ للمشاريع العمرانية وستتفرغ لها. ولكن، يأتي الوزير فيصرح، في معرض الكلام عن احدى الضرائب، بأنه يريد انشاء مصرف لبناني للتعمير برأسمال قدره خمسمئة مليون ليرة.

يا سيدي، اقول لكم بكل بساطة اني اعتقد بأن مصرفاً يرأس مال ضخمة كهذا الراسمال عبء ثقيل على البلد. وقد يكون ضربة على البلد. ولكن لي عزاء لأنني واثق بأنه لا يمكن أن يؤسس في لبنان مصرفاً يبلغ رأسماله هذا الرقم. وعندما نرى مثلاً مصارف تنشأ في هذا البلد، يقال لنا انه مصرف ضخم لأن رأسماله ٢٥ أو ٣٠ مليون ليرة. فنقول هذا مصرف عظيم لأن الرقم الذي بلغه رأس ماله هو اكثر مما يمكن ان يعد للمدى الحيوي في هذا البلد، ولكن ليسمح لنا الوزير ان لا نستبشر كثيراً بضخامة هذه الوعود، وبضخامة الأرقام التي اقترنت بها.

سيساهم المهاجرون بهذا المصرف. المهاجرون هم اولئك الشطر الذي نريده ان يكون للبنان وان يبقى لبنانياً.

المهاجرون اولئك الذين حملوا العلم اللبناني في مشارق الأرض ومغاربها. المهاجرون الذين هم احباؤنا واخواننا وابنائنا، لهم قلوبنا وتقديرنا، ولكننا لم نر حتى اليوم مساهمة من المهاجرين من أي مشروع عمراني. استغفر الله، بل ان اموالهم تتدفق على انشاء البنايات الضخمة. ولكننا لم نعرف ولم نر أثراً لهذه المشاريع العمرانية

التي يمكن ان يساهم بها المهاجرون على أساس ما جرى حتى الآن، وأن الراسمال الذي يتدفق على البلد هو رأسمال اجنبي، وعندما قلت لحضراتكم اننا مصابون بركب السطحية كنت أعني ما أقول نقول دائماً، يجب ان نشجع الرساميل الأجنبية، ويجب ان يكون اقتصادنا حراً. ولكن تشجيع الرساميل الأجنبية ليس معناه تمكين هذه الرساميل من النفاذ إلى صميم اقتصادنا والسيطرة على كافة مرافقنا، وجر رقابة جديدة علينا هي اقسى وأثقل من عبء الاستعمار.

ليس معنى الاقتصاد الحر هذه الفوضى التي نشاهدها، معنى الاقتصاد الحر، هو ان ننظم سياسة لنا، وعندما يتكلم الوزير عن سياسة الدولة في الاقتصاد الخارجي، كنا نريد ان نفهم منه رأيه ورأي حكومته بالنظام التجاري، بالنسبة إلى الوارد والصادر. ما رأيه في المعاهدات التجارية بيننا وبين الدول الأجنبية، ما رأيه في السياسة التي يجب ان نتبعها بالنسبة إلى القروض؟ ما رأيه في ان يكون هنالك سياسة معلومة في كافة هذه الميادين. وهي سياسة غير موجودة. وانا لا احمل هذه الحكومة بمفردها نتيجة انعدامها، ولكنني احمل الوزير البراءة للتعهد بأنه سيجعل كافة هذه الأوضاع تستقيم بسرعة لا يمكن ان ننسبها إلى بشر، فكيف، ونحن في بلد يقول الوزير نفسه، ان ليس فيه ديمومة لأية سياسة لأن المخططات مفقودة إلا اذا شاء ان نعتقد ان هذه المخططات مفقودة من كل مكان إلا من حقييته التي لم يشأ، حتى اليوم، أن يتكرم علينا بفتحها.

يا سيدي، لم اتبع أي ترتيب في ما قلته، أنها ملاحظات عابرة، شئت ان أعلق بها على كلام معالي الوزير، ويدعوني الانصاف لأن اردد في آخر هذه الكلمة ما قلته في مستهلها. كنا نقبل أي تفسير وأي عذر لو جاء التفسير او الاعتذار على شيء من البساطة والتواضع. وكنا نريد ان يقف الوزير هنا فيدلي ببيان، رسمت خطوته بينه وبين زملائه، وانا أعلم وانتظر ان يقف دولة رئيس الحكومة فيقول لي، وهذا شيء طبيعي، ولا يمكن ان يصدر عن أي رئيس حكومة غيره خلافه، ان يقول لي نحن متفقون. لا يكفي يا سيدي ان تقولوا انكم متفقون، حتى نصدق، مع احترامي لكلماتكم ولكلمة كل منكم كإنسان، حتى نصدق ان هذا البيان رسمت خطوته واتفق على أسسه بينكم جميعاً.

لذلك أريد، حتى ولو اتهمت بالقسوة على الوزير، أنا لا أقسو عليكم، لأنني واثق انكم، في قرارة نفوسكم، وفي ضمائركم، تتحدثون بينكم وبين انفسكم بالسر بما ننطق به نحن هنا، ونرى في السكوت عنه خيانة لرسالتنا، ولن نكون خائنين، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده:

اود ان أشكر الحكومة لأن بعض الزملاء قالوا بأنها انتقت احسن وزرائها لكي ينتقد هذه الميزانية فوفر بهذه الطريقة الإطالة بالكلام على المجلس.

هنالك بعض الملاحظات، هذه الملاحظات اعتبرها بالطبع، ضرورة، لأنني أود ان اثبت انه كان بإمكان

الوزير المكلف بوضع الميزانية بالرغم من ضيق الوقت، ان يدرس هذه الميزانية وان يطبقها على قانون المحاسبة العامة الذي يجب ان يكون قد اطلع عليه.

فالملاحظة الأولى هي مخالفة المرسوم رقم ١١٧ اذ بموجب المادة ١٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ المتعلق بالمحاسبة العامة تقسم موازنة النفقات إلى أربعة اجزاء هي:

١ - الجزء الأول: ويحتوي على النفقات الادارية.

٢ - الجزء الثاني: ويحتوي على نفقات التجهيز.

٣ - الجزء الثالث: ويحتوي على النفقات العسكرية.

٤ - الجزء الرابع: ويحتوي على النفقات الانشائية.

وبموجب المادة ٢٣:

«تشمل النفقات الانشائية نفقات البرامج الانشائية الطويلة المدى التي تمول بواردات خاصة».

فإذا رجعنا إلى موازنة السنة ١٩٦١ التي بين ايدينا، نرى ان الجزء الرابع الذي يحتوي على النفقات الانشائية غير وارد في الموازنة.

فنسجل هنا مخالفة صريحة لقانون المحاسبة العامة الوارد في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ .

٢ - اموال الخزينة

نطلب من الحكومة ان تقول لنا:

ما هو مقدار الأموال المودعة في الخزينة حتى تاريخ ٣١ - ٢٢ - ١٩٦٠ ؟

وما هي موجودات المصالح المستقلة؟

لنتمكن من اعطاء بعض الملاحظات بهذا الخصوص.

٣ - فوائد الأموال المودعة في بنك الاصدار

إذا اخذنا بعين الاعتبار قيمة فوائد الأموال الملحوظة في البند الخامس من الباب الرابع المختص بإيرادات متفرقة نجد ان الحكومة قدرت هذه الفوائد بـ ٣٠٠ الف ل.ل.

فطالما فائدة اموال الدولة المودعة في بنك الاصدار هي واحد بالمائة، يمكن ان نعتبر ان متوسط مقدار الأموال التي ستودع لحساب الحكومة لدى بنك الاصدار سيكون ٣٠ مليون ل.ل. خلال سنة ١٩٦١ .

فبما ان الزميل جوزيف سالم، وهو احد اعضاء مجلس ادارة بنك الاصدار، صرح في هذا المجلس ان مقدار موجودات الخزينة يبلغ ١٧٠ مليون ل.ل.

فإذا اضعنا إلى هذا الرقم مقدار الموازنة الحالية وهو ٢٦٧ مليون ل.ل. هل لا يعتقد حضرة وزير المالية ان بإمكانه، استناداً إلى المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧، ان يزيد تقديرات فوائد الأموال إلى ما فوق الـ ٣٠٠ الف ل.ل.

٤ - واردات البترول

نقرأ في الموازنة ان متوسط واردات سنتي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ هو ٣٦٦، ١٨٥، ٤ ل.ل. ثم نقرأ ان تحصيلات السنة ١٩٥٩ هي ٢٣، ٦٧٦، ٦٠٦ ل.ل. ثم نقرأ ان الحكومة قدرت واردات السنة ١٩٦١ بـ ١٣، ٢٣١، ٠٠٠ ل.ل. نطلب من الحكومة ان تصرح من أي شركة بترول تجمع هذه المبالغ في هذه السنة. ونسأل وزير المالية إذا كان ممكناً، استناداً للمادة ١٤ من المرسوم ١١٧، ان يعدل هذا التقدير.

٥ - اعتمادات لتأمين مياه الشفة

كان من المنتظر بسبب الجفاف وقلة الشتاء ان تفكر الحكومة بوضع اعتماد استثنائي لتأمين مياه الشفة. وننظر فلا نرى أي اعتماد بهذا الخصوص. فهل فكرت الحكومة بتدارك هذا الخطر في حال وقوعه لأنه لا يكفي ان تتقدم الحكومة بطلب اعتماد اضافي عند وقوع الكارثة.

فكان بإمكان الحكومة، مثلاً، ان تخصص اعتماداً استثنائياً لحفر آبار ارتوازية أو إيجاد أي طريقة مناسبة أخرى لدرء العطش عن اللبنانيين.

٦ - زيادة نفقات التجهيز

كان من المنتظر من هذه الحكومة التي وافقت على زيادة ٤٥ مليون ل.ل. ٢٦٥ الف ل.ل. ان تخص الجزء الثاني من الموازنة وهو الذي يحتوي على نفقات التجهيز بقسم وافر من هذه الزيادة خاصة ان المادة ٢١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ تقول:

«ان نفقات التجهيز هي التي تؤدي إلى انماء ثروة البلاد المادية والمعنوية».

ومع ذلك نرى ان من الـ ٤٥ مليون لم تخصص الحكومة الجزء الثاني بأكثر من مليونين و ٩٦٤ الف ل.ل. ولولا مطالبة النواب بزيادة اعتمادات الطرق قيمة ٢، ٧٠٠، ٠٠٠ ل.ل. التي اضطرت ان توافق عليها الحكومة لكانت بقيت اعتمادات الجزء الثاني هزيلة جداً.

فالحكومة لم تخصص، مثلاً، سوى مليون ومائة الف ل.ل. لاشغال كهربائية في كل الجمهورية اللبنانية وهو رقم يصعب ان يؤخذ بجديّة.

فهل يمكن لوزير المالية بعد دراسة تقديرات الواردات ان يزيد هذا الرقم لأن هنالك عدة قرى بدىء فيها بوضع شبكة للطاقة العليا للكهرباء وهي بحاجة إلى اعتمادات اوفر لتتمكن من الانارة.

فكان على الحكومة، في كل حال، ان تخص هذا الجزء من الموازنة بالقسم الأكبر من هذه الزيادة البالغة ٤٥ مليون ل.ل.

٧ - السلطات الاستثنائية

ورد في المادة السابعة من مشروع قانون الموازنة ما يلي :

«أجيز للحكومة خلال عام ١٩٦١ ان تعدل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء ملاكات الموظفين وسلسلة الرواتب، وشروط التعيين، ان تقرر زيادة رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد ضمن الاعتماد المرصد لهذه الغاية في الموازنة، على ان تطبق الزيادة اعتباراً من اول عام ١٩٦١

هذا يعني ان بموجب هذه المادة تطلب الحكومة سلطات استثنائية لاعادة النظر في وضع موظفي الدولة. فاني باسم الكتلة الوطنية اصرح طالما انا لم نعط الثقة لهذه الحكومة فلا يمكننا ان نصوت على هذه المادة التي تعطيها فوق الصلاحيات العادية صلاحيات استثنائية.

واعتقد ان بعض الزملاء الذي اعطوا ثقتهم للحكومة في اول عهدها يعتبرون اليوم بعد التجربة انه لا يمكنهم ان يسلموا لها مصير موظفي الدولة.

ومن جهة ثانية لا يمكننا ان نسلم بالموافقة على توزيع ال ١٣ مليون ونصف ل.ل. التي لحظتها الحكومة لزيادة رواتب الموظفين بدون ان توضح كيفية توزيع هذه الزيادة، لأننا نكون، من جراء هذه الموافقة، فقد حرمنا من حق دستوري اساسي وهو مراقبة الانفاق.

لهذه الاسباب ولغيرها، وبعد تصريح الوزير المكلف بالدفاع عن الموازنة الذي كان دفاعه عنها انتقاداً، لا يمكننا إلا ان نصوت ضد هذه الموازنة.

وبالرغم من موقفنا هذا نأمل من الحكومة ان تجيبنا على الأسئلة التي تقدمنا بها آنفاً، تنويراً للمجلس وللرأي العام.

بيروت، في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦١

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سعيد فواز.

سعيد فواز: سيدي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

الضجة التي قامت بعد تصريح وزير التجهيز والانماء عند تقديمه مشروع الموازنة الحالية ولم تهدأ بعد كان من الممكن ان تكون أشد وأعنف فيما لو صرح الوزير عكس ما ذكره عن أوضاع هذه الموازنة، اذ انه لو قال لنا ان هذه الميزانية هي خلاصة درس عميق وتفكير دقيق وانها أفضل موازنة اعدت حتى الآن لانكرنا عليه هذا القول لأنه يتنافى مع الواقع ولقلنا انه يجهل تماماً الأساليب العلمية والقواعد التي تتخذ أساساً لاعداد الموازنات.

المفروض في الميزانية ان تتضمن برنامج عمل الحكومة لسنة كاملة وان توضح الدور الذي يلعبه هذا البرنامج في تطوير وتوجيه اوضاع البلاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والذي نعرفه عن مدى تدخل حكومتنا في توجيه الأعمال الصناعية والتجارية في البلاد لا يسمح لها بأن تعكس هذه الاتجاهات في مشروع الموازنة كما هي الحال في البلدان التي تعنى حكوماتها في تحديد فائدة المال وتوجيه الانتاج الوطني وتحديد الاجور والاسعار وغيرها من الوسائل المؤثرة في تكييف الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان. وعندما نطلب من حكومتنا ان تأتي بميزانية من هذا النوع نكون كمن يوصي سائق السيارة بالسرعة وهو متأكد من عدم صلاحية فرامل هذه السيارة.

فالمشروع الذي نبخثه اليوم تضمن تقديرات الحكومة لواردات الضرائب والرسوم بزيادة ثمانية وأربعين مليون ليرة عن عائدات السنة السابقة وربما كان تفاؤل الحكومة الذي حملها على زيادة هذه العائدات هو استنادها على أن قسماً من الأموال التي اعدت للانفاق يبقى ويدور من سنة إلى سنة ويشكل مال الاحتياط وربما كانت تنوي تحسين اوضاع الجباية فتزداد الواردات بما يتوافق مع هذه التقديرات.

اما في قسم النفقات فقد توزعت الاعتمادات على الوظائف التي حددت بموجب المراسيم الاشتراعية والتي لم يكن بالامكان انقاصها او زيادتها إلا بقوانين خاصة فهي بذلك مسيرة وليست مخيرة.

بيد ان ما استلقت النظر هو ما خصص للانفاق في القسم الانشائي فالظاهر ان الاعتمادات وزعت على المناطق بصورة كفية نسبة لعدد السكان دون مراعاة الحاجة الأكثر ضرورة، لأن اكثرية المناطق ما زالت بحاجة إلى المشاريع، ولكن الفرق كبير بين الضروري والكمالي وهكذا تكون الحكومة اعتبرت جميع المناطق متساوية من حيث الحاجة رغماً عن تصريحاتها بوجود مناطق محرومة اكثر من سواها ولم تعتمد إلى تقديم الأهم على المهم.

ولو كان هذا التوزيع منبثقاً عن دراسة دقيقة ومعرفة صحيحة لأوضاع البلاد لما كانت الحكومة وضعت مليوناً ومائتي ألف ليرة لشؤون الكهرباء في جميع المناطق اللبنانية. ان اية منطقة في لبنان تحتاج لأضعاف اضعاف هذا المبلغ وكان عليها اما ان تضع اعتماداً كافياً لهذه الغاية او تصرف النظر عن وضعه بصورة عامة.

وكذلك الحال في مخصصات المياه فقد وعدت الحكومة في بيانها الوزاري بانشاء السدود والبحيرات لجمع المياه تأميناً لحاجة المناطق المحرومة ولكننا لم نشهد أي اعتماد لانشاء آبار ارتوازية او سدود لجمع مياه المطر في هذا الفصل لتلافي حاجة المناطق في الصيف المقبل.

ولم يظهر في فصول وبنود الموازنة أي اعتماد لتطوير الأوضاع الاجتماعية في الأماكن المحرومة في خلال سنة ١٩٦١ مع ان اكثرية المواطنين في هذه المناطق تنتظر بفارغ الصبر مشاريع الحكومة لتفريغ ازمة البطالة ولسد حاجة السكان بالماء والكهرباء. انا لا أنكر ان هناك مشاريع انشائية ولكنها كانت ولا تزال تسير ببطء كلي واكثرها غير مدروس وقد كفر المواطن بالوعود لأن الحاجة عندما تغدو ماسة تطغى على صبر الانسان وتخرجه عن وضعه الطبيعي.

وإذا كانت الحكومة تعتمد في سياسة الانعاش لجهة اعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب فيما المناطق المحرومة على ما ذكره وزير التجهيز والانماء إذا كانت ستنشأ في الأرياف فقد فاتته ان هذه الأرياف محرومة من القوة المحركة، كالطاقة الكهربائية الضرورية للصناعات ومحرومة من المياه وبدونها لا تقوم صناعات في الأرياف فمن الواجب أولاً تأمين الماء والكهرباء لهذه المناطق وايجاد التعاونيات الزراعية فيها كي تعود اليها الحياة وبعدئذ يحكى بانشاء الصناعات.

كثيراً ما نقول ان لبنان سويسرا الشرق فعلينا اذا استهوانا التشبيه ان نعمل كالمشبه به. ففي سويسرا روعيت اوضاع المناطق بصورة حفظت لكل منطقة قسماً من فوائد الدولة، فقد جعلت برن عاصمة الاتحاد السويسري، مركزاً للسلك الدبلوماسي وجعلت جنيف مركزاً لمؤسسات الأمم المتحدة والمكتب العمل الدولي، وجعلت لوزان مركزاً لمحاكم الاتحاد السويسري وفرض على القضاة الاتحاديون ان يقيموا في لوزان او في ضواحيها وهذا التفريق بين المناطق غايته توزيع المنافع لتكون نعمة العمران شاملة مختلف الأماكن. فلو حصرت الحكومة تصدير واستيراد بعض المنتجات بمرفأ طرابلس بالاضافة إلى المعرض والمحجر الصحي للحيوانات المنوي انشاؤهما فيها وحصرت قسماً من المنشآت العائدة لتخزين التبغ وتوضييه بمدينة صيدا باعتبار الجنوب اكبر منطقة منتجة لهذا الصنف وقسماً آخر في منطقتي جبيل والبترون ووزعت مراكز للارشاد في مختلف الأفضية التي تمارس زراعة التبغ على نطاق واسع ولو انشأت الحكومة متحفاً للآثار في صور حيث اكتشفت الكثير من الآثار ولو انها اجبرت دوائر الامم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين على الإقامة في صيدا وصور على مقربة من محلات اقامة اللاجئين ولو انها انشأت المدارس والمختبرات الزراعية في زحلة وبعبك لأوجدت نشاطاً اقتصادياً هاماً في هذه المناطق ولكن حصر جميع الأعمال بالعاصمة وتهافت السكان على الإقامة فيها خلق هذه الأزمة التي بدأت تعانيها بيروت في الماء والنور احياناً وتفاقم مشكلة الاجور وغيرها مثل قضايا السير والتسول وسواها من الشؤون الاجتماعية.

هذه القضايا لم تعرها الحكومة اية اعتبار في مشروع موازنة ١٩٦١ مع انها ممكنة التحقيق بدون دروس او تخطيط وهي تتفق مع مبادئ الرفاهية والانشراح التي نوه بها حضرة وزير التجهيز.

اما من حيث تنظيم الوزارات فلا ادري الأسباب التي من أجلها وصل التنظيم الاداري إلى خلق مصالح مزدوجة من حيث الاختصاص والشؤون الاجتماعية ومجلس الانعاش الاجتماعي كوزارة الزراعة ومجلس الفاكة ووزارة العمل فإذا كانت احدى المؤسسات لا تفي بالحاجة فيجب الاسئغناء عنها ودمجها مع الأخرى توفيراً للنفقات وحرصاً على الوقت وعدم تشابك الصلاحيات.

لقد اتفق على تسميتنا في عداد البلدان المتخلفة اقتصادياً لأننا لا نملك الوسائل الفنية الحديثة لاستثمار الثروة فلو ألغينا وزارة الزراعة واشترينا باكلافها السنوية آلات حديثة توزع على المناطق لاستغلال الأرض بصورة أكثر فعالية لكان ذلك أجدي من الاحتفاظ بها طالما أن مجلس الفاكهة أخذ على عاتقه العمل لتحسين التوضيب والتصدير وإيجاد الأسواق الخارجية للفواكه اللبنانية.

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الشؤون فقد باتت مهمتها إعطاء اجازة عمل والموافقة على إنشاء جمعية عائلية وهي في الحالتين تعمل استناداً على موافقة دوائر الأمن العام فأما أن تعطي صلاحياتها لمجلس الانعاش وأما أن يصرف النظر عن هذا المجلس وتعطي صلاحياته للوزارة.

أيها السادة

في الواقع أن الدولة عندنا بدأت أمام الأحداث تتحمل الأعباء والمهام المفروضة على الدولة الحديثة ولكنها من حيث النهج والتنظيم ما زالت متخلفة عن الدولة الحديثة.

لقد بدأت تؤمم الامتيازات وتكثر من خلق المصالح المستقلة التي تتحمل الخزينة ما يلحق بها من الخسائر وأعدت مشروعاً للضمان الاجتماعي ووضعت عدة مشاريع انشائية تقدر اكلافها بما يقارب المائتي مليون ليرة وهناك الكفالات التي التزمها تجاه بنك الاصدار للمؤسسات الكثيرة وهي تشكل رقماً لا يستهان به وستوضح على عاتق الخزينة بنهاية امتياز بنك سوريا ولبنان وهناك اكلاف الجهاز الاداري هذا الجهاز الذي كلفنا اصلاحه في العام الماضي ما يقارب الستة ملايين ليرة وما زلنا نستقدم الخبراء لدراسة أوضاع السير والمال والاقتصاد وكل ناحية من نواحي الحياة العامة.

إن الحالة إذا استمرت على هذا المنوال فسوف تكون وخيمة العاقبة فعلى الحكومة أن تعد العدة منذ اليوم للتخلص من الأوضاع الروتينية البالية وأن تنجز الدراسات والتخطيطات وكل ما يمكنها من وضع ميزانية علمية عصرية تؤول إلى تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية إذ لم يعد يفصلنا عن الموعد الدستوري لتقديم ميزانية العام المقبل إلى المجلس سوى تسعة أشهر، وإلا فسوف نردد جميعاً مع وزير التجهيز أن الضرائب عندنا لا تختلف عن الجزية وأن الأصول المتبعة في اعداد الموازنة إنما تعود لما قبل العهد العثماني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطرس.

فؤاد بطرس: عطوفة الرئيس،

سألت نفسي، وأنا استمع إلى بيان حضرة الوزير المكلف بتقديم الموازنة إلى المجلس، عم يجب أن اسجل على الحكومة: اخفاقها في وضع موازنة حاولت، دون جدوى أن تتبرأ منها ومن تبعتها، أم جرأة أحد اعضائها، الذي أراد أن يقطع الطريق على المنتقدين، فسبقهم إلى وصف المشروع بأنه غير جدير بأن يطلق عليه اسم موازنة؟..

عن الموازنة وما يشوبها من نواقص، لن اتحدث لأن هذا الأمر أصبح من المعطيات الأولية التي لم تعد تقبل الجدل. وإنما اود ان اشير إلى ان ضيق الوقت الذي تذرعت به الحكومة إذا برر اعتماد الأسس القديمة في مشروع سنة ١٩٦١، فإنه لا يبرر لماذا لم تتعرض الحكومة في مشروعها ولا في البيان الذي ألقاه حضرة الوزير الشيخ مورييس الجميل، إلى مسألة بدونها لا يمكن ان تكون فكرة صحيحة عن مالية الدولة العامة، أعني بذلك انه كان على الحكومة ان تقدم لنا، مع مشروع الموازنة، بياناً يشير إلى الأموال التي تجمعت في باب الاحتياط وإلى سبل صرف هذه الأموال وإلى الرصيد الصافي في الخزينة، مع الإشارة إلى الالتزامات التي اتخذتها الدولة عن طريق كفالات اعطتها للمصالح المستقلة والشركات ذات الامتياز او المؤسسات العامة.

هذا بإمكان الحكومة ان تفيدنا عنه، بالرغم من ضيق الوقت.

اما بصدد الموازنة ذاتها، فالحق يقال ان الحكومة لم يكن لديها متسع من الوقت لوضع مشروع مدروس قائم على اسس جديدة. لكن هذا الظرف يجب على الحكومة ان تحمد الله عليه لأنه لو تيسر لها الوقت الكافي لما كانت أتت بمشروع يختلف بكثير عن المشروع الذي تبرأت منه. لا أقول ذلك للتجني على الحكومة بل عن اقتناع عميق رسخه في نفسي الجو الذي سيطر على الحكومة أثناء المدة التي قضتها في الحكم والبراهين العديدة التي تدل على انه لا يكفي بأن تشكل وزارة بسخاء وان يشترك فيها بعض العناصر الطيبة لتصبح قادرة عن الخروج من الروتين وعلى توجيه الحكم توجيهاً صحيحاً.

كيف نفترض ان الموازنة - وهي من صلب سياسة الحكومة تمتد جذورها بعيداً في جميع الحقول - يمكن ان تأتي شذوذاً عن الأعمال الأخرى وان تنجح الحكومة في وضعها وهي اصعب وأدق عمل في حين نراها تحقق في أعمال دونها اهمية ودقة؟

وإذا ما سألني احدهم لماذا هذا التشاؤم اجبته بأني لست مصمماً على التشاؤم بل ان ما يفترض ايماناً واحداً بقيم ومقاييس ومفاهيم صوره لنا الشيخ مورييس الجميل للمستقبل وأهداف وأساليب، والحكومة أبعد ما تكون عن هذه الوحدة في الإيمان، ذلك لأنها تتألف من قوى متباينة في اتجاهاتها وأهدافها بشكل يتعذر معه على المجموعة الوزارية ان تتفق على تصميم يخرج عن الروتين الذي تألم منه الوزير الشيخ مورييس الجميل ويتألم منه المخلصون في البلاد.

ثم ان الخطوط التي أشار إليها الوزير الشيخ مورييس الجميل تعتمد قصداً ان يتحاشى فيها المسائل الرئيسية الحساسة التي بدونها لا يمكن أن نتصور أي تخطيط وأية سياسة اقتصادية أو مالية او اجتماعية. فقد اغفل الإشارة، ولو تلميحاً، إلى موقف الحكومة من امور هامة اخص منها:

١ - السياسة الاقتصادية وموقف الحكومة من الصناعة الوطنية ومدى تدخلها في هذا الحقل وفي غيره من الحقول الاقتصادية.

٢ - السياسة الضرائبية - أي نوع من الضرائب تعول عليها الحكومة في المستقبل لايجاد عدالة ولزيادة ايرادات الخزينة .

ورد على لسان الشيخ موريس الجميل بأنه لا بد من تجاوز العموميات ووضع اسس ومبادئ للمستقبل . ولكنه تحاشى ، بأسلوب لا يخلو من البراعة ، أن يخرج من العموميات وان يضع أي اساس أو مبدأ صريح ملموس ، والسبب في ذلك هو أنه يدرك في قرارة نفسه ان الحكومة الحاضرة عاجزة عن اعتماد اية قاعدة من شأنها ان تبدل مفهوم الموازنة واعتناق سياسة جديدة ، لأن الروح التي تسيطر عليها تتنافى مع أية محاولة مخلصية من هذا النوع .

إني أعتقد بأن لدى الوزير الشيخ موريس الجميل الرغبة في الانتاج ولكنه لا شك يعلم بأنه سوف يصطدم بعقبات لا يمكن ان يتغلب عليها إذا ما أراد ان يحقق بعض ما يصبو إليه .

فهدف انشراح الانسان الذي يحلم حضرة الوزير بتحقيقه هو مبدئياً غاية كل حكم حتى في البلدان التي تتصرف وكأنها لا تحسب للانسان أي حساب .

ولكن متى خرج معالي الوزير من هذه العموميات التي سئمتها البلاد وأراد ان يتوغل في صلب الموضوع لمس بنفسه ان للانشراح الانساني اكثر من مفهوم في الوزارة لان اكثرية اعضائها لا يتكلمون لغة واحدة على هذا الصعيد ايضاً وان الانشراح المنشود هو في عالم الاتوبيا فقط .

لا أريد ان أختم كلمتي دون أن أتمنى بأن تبرهن الأحداث المقبلة انني على خطأ فيما أعتقد وأقول .

وعلى أمل ان أكون مخطئاً ، أحث الحكومة لتبشر دون ابطاء بوضع الدروس والخطط الضرورية لتكون الموازنة في المستقبل اداة صالحة للتوجيه تعبر عن سياسة بناء ذات أهداف معلومة وسواء جاءت الموازنة على يد هذه الحكومة ام على يد سواها .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب .

جان حرب : عطوفة الرئيس .

بعد ان تصفحنا الميزانية ودققنا في أبوابها طيلة هذه المدة لدراستها يؤسفني ان أقول ان هذه الميزانية ليست بميزانية دولة لأن الدولة تريد ان تبني اقتصاديات البلاد على أسس علمية صحيحة ويا للأسف ما وجدنا في هذه الميزانية إلا كل ما يسيء إلى سمعة الدولة وإلى مميزات الدولة ويثقل كاهل الشعب .

فالدولة تقوم بالأعمال العامة على دروس صحيحة متينة الركائز تعطي النتيجة المرغوبة للصالح العام وعن هذه الطريق وبهذه الوسائل تبنى الدول وينمو اقتصادها وتعم الفائدة ويرضى الشعب وتسوده الحكومة وتقترب من قلبه وروحه فتصبح جزءاً لا يتجزأ منه .

أما والحالة التي نحن فيها فتعطي فكرة واضحة بأن الحكومة لا تهتم إلا بمصلحة بقائها في الحكم وبتدعيم نفوذها على أساس خدمة الافراد والمصلحة الفردية المقنونة وتقوية عناصر الشعب لتبقى بحسب تقديراتها متربعة في كرسي الحكم لتوهم الشعب بأنها الوحيدة القادرة على الوقوف بوجه التيار الجارف تيار الشعب المحرك بأصابعها أو بأصابع المقربين إليها وهنا لدينا ادلة جديدة في كل يوم تثبت صحة ما نقوله ونعلن فلجميع هذه الأمور ردة فعل عنيفة بنوع أنه من الواجب ان تعلم الحكومة بأن الشعب اللبناني الأبي يمكنه بكل وقت ان يدافع عن كرامته وكيانه وعزته ومصالحه العامة وان يقول للبطل انه بطل وللحق انه حق.

واكتفي بهذا القدر القليل من القول بهذا المعنى الآن وانتقل إلى متابعة درس الميزانية فأقول بأن رجال الاقتصاد في هذا المجلس اجمعت كلمتهم على ان الميزانية الحالية ليست ميزانية دولة واعطوا الأدلة والبراهين الكافية على عطلها وعدم صحة ارتكازها على قواعد صحيحة وقالوا فيها ما لم يقله مالك في الخمرة، وقد سبق لمعالي الوزير المكلف بالدفاع عن الميزانية ان وافق صراحة وقال بأن الميزانية الحالية وضعت ارتجالياً ولم يتمكن من تبرير ارسالها بحالتها الحاضرة بل انه تكلم عن ميزانية السنة المقبلة التي لم تكن موضوع بحث واجاد بالوصف ووعد الكمون بالماء اذ قال للبلاد «بسقيك بالوعد يا كمون» وهكذا نحن بانتظار وصول المياه ليشرب الكمون بفارغ الصبر؟

أيها السادة:

يقول المثل: «البكي على راس الميت لذيذ» فعوضاً عن زرع الوعود بمنافع ميزانية سنة ١٩٦٢ الموهومة كان على الوزير المكلف ان يدلي بمنافع ميزانية السنة الحالية ولا ان تبجح الحكومة وتقول بأنها أرسلت الميزانية قبل موعدها بثمانية عشر يوماً فكنا نفضل ان تأتي الميزانية بعد وقتها بثمانية عشر يوماً وان تكون صحيحة بمحتوياتها وعادلة بتوزيعاتها ولا ان ترسل قبل الموعد وتأتي خالية من كل عدالة بل أرسلت لتقول الحكومة فيها اننا خصصنا الأموال بالمحاسب والمدللين وقالت للفريق الآخر «خوذ وفقور هالخصرمي بعينك».

وان احد ادلتنا على هذا القول، هو ان لبلاد البترون مشاريع مائية وكهربائية وهذه المشاريع بوشر فيها منذ زمن بعيد وكلها توقفت بدافع وزاري وسياسة حزبية انتهائية. فالشعب يصرخ ويطلب بمياه الشفة وهذه المياه هي الحياة «وجعلنا من الماء كل شيء حي» وبالكهرباء والطرق.

فيؤلمني ان أردد من على هذا المنبر الحر بأنه بح صوتي وأنا أطلب لهذا الشعب الآمن العامل على حفظ القانون والحداد في الأعمال التي تؤمن له ولعياله لقمة العيش فوق الضريبة الملزمة، ان هذا الشعب الذي قضى حياته يشرب المياه الملوثة المجموعة في الآبار التي جراثيمها القتالة تفتك بأرواح الأشخاص وترسلهم إلى المقبرة كل سنة بسبب ارتوائهم منها، اما حان الوقت ايها السادة ان تحافظوا على أرواح العباد وان تؤمنوا لعباد الله الأمنين حق الحياة الطبيعية؟

ان توزيع الميزانية هذه السنة صح فيه القول «من له يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه؟».

ان العدالة الاجتماعية يا سادة تتطلب الانصاف والمساواة وليس الاغداق على الأماكن المنشحة التي لم ينقصها إلا القليل من الكماليات وتبقى المناطق المتخلفة على حالها بانتظار الفرج بحيث ان المعد النهمة لم يعد بإمكانها استيعاب زيادة لمستزيد.

اننا في بلاد البترون يطالب الأهالي بلسان من أولوه شرف تمثيلهم بانجاز مشروع مياه الشفة والكهرباء والطرق وان تعتبر هذه الحكومة بأن بلاد البترون من لبنان ومن قلب لبنان وأنها صاحبة حق في مطالبيها التي هي المساواة بغيرها من المناطق الزاهرة ولا اغالي إذا قلت بأن هذا الشعب الطيب الخالد إلى السكينة والعمل المشكور يتطلب الحياة التي لا يضطرب فيها حبل الأمن ليصل إلى حقه الطبيعي اسوة بغيره.

فالازدهار لا يمكن ان يشمل فريقاً من الجمهورية اللبنانية دون سواه وان يكون ذا مفعول مستحب ومنتج فالازدهار لا ينعش البلاد إلا إذا تعمم وتوفر إلى جميع اللبنانيين.

فبلاد البترون مطلبها ببجوحة العيش والانطلاق في الحياة الحرة وكل هذا يتم عند انجاز المشاريع المائية والكهربائية والطرق.

والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جعفر شرف الدين.

جعفر شرف الدين: عطوفة الرئيس.

تحدث الزملاء الكرام، حول مشروع الموازنة، فأفاضوا وأفادوا. وتحدث كذلك وزير التجهيز والانماء في صميم الطابع الروتيني التقليدي للموازنة، فكسر النصال على النصال. ولم يتركها حتى ألقاها هسيماً تذروه الرياح.

ولكن معاليه برر استمرار هذا الطابع بعدم اتساع الوقت امام وزارة المالية، بل امام الحكومة ككل - وهي المسؤولة عنها وعن تطوير أوضاع البلاد - لتحضير موازنة ديناميكية خلاقة.

إلا ان الحكومة قدمت لنا وللبلاد وعداً على لسان معالي الوزير بتحضير موازنة ديناميكية جديدة للعام القادم ١٩٦٢.

ولا بد لي من ان أوضح منذ الآن، ان قضية بقاء الموازنة على وضعها، خلال السنوات السابقة، الذي يعني استمرار أوضاع البلاد والدولة على وضعهما بشكل عام، لا يعود لضيق الوقت. وانما لعقلية الحكم، ولمصالح القوى المالية والسياسية التي تسيّر هذا الحكم.

وإذا لم تعمل على تطوير هذه العقلية، وعلى جعل الحكم اداة لمصلحة جماهير الشعب كله لا لطبقة واحدة، فسيفقد الوعد بتحضير موازنة ديناميكية خلاقة، مجرد وعد لا حظ له بالتنفيذ. او مجرد خطة لموازنة جديدة ضمن

اطار الموازنة الحالية، أو اية أسس منسجمة معها، ولكن بعيدة عن حاجات جماهير المواطنين، وبالتالي عن مصلحة هذا البلد.

ان السياسة المتبعة حتى الآن في اقرار الضرائب وتحصيلها، والتي تركزها الموازنة الجديدة، سياسة بعيدة عن العدالة الاجتماعية، التي كانت العمود الفقري للبيان الوزاري.

ان الضرائب تشكل اكثر من ثمانين بالمائة من واردات الدولة، وفق احصاءات الموازنة. فعلى من تقع مسؤولية تقديم هذه الضرائب؟!

والضرائب غير المباشرة، وهي التي تستهدف المواطنين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، وتطال المستهلكين من الطبقة الفقيرة في حاجاتهم الضرورية الأولية، تشكل قسماً كبيراً من مجموع واردات الضرائب. انها تشكل ما يقرب من ثلثي موارد الضرائب، وأكثر من نصف موارد الدولة العامة.

اما الضرائب المباشرة، وهي التي تطال - غالباً - الأثرياء، وتستهدف الأرباح الكبرى، فلا تشكل سوى ثلث موارد الضرائب، وحوالي ربع موارد الدولة.

وإذا عرفنا ان الضرائب المباشرة لا تجبى بدقة إلا من ذوي الدخل المحدود، الذين لا يتاح لهم التهرب من دفع الضرائب اتضح لنا ان الطبقة المتمولة لا تساهم نسبياً بتأمين موارد الدولة. وان هذا المبدأ تكريس لحكم رأس المال، واستمرار لتجاهل الوعي الشعبي المتصاعد.

وهذا المبدأ، هل صحيح ان ضيق الوقت حال دون تصحيحه؟ أم ان نفوذ الطبقة الرأسمالية هو الذي حال دون هذا التصحيح، وسيحول دونه في المستقبل، إذا لم يبذل النواب وهم ممثلو الشعب، وتبذل النقابات والعناصر الواعية المخلصة في الدولة جهوداً مستمرة، يرعاها ويتعهد بها فخامة الرئيس الأول سيراً في طريق العدالة الاجتماعية، بشكل يضمن الاستقرار والتقدم في البلاد، لمصلحة جميع ابنائها.

لقد واجهت المحاولات الأولى لفرض نظامنا الضرائبي، والتي دعمتها تقارير الخبراء الأجانب، وآخرها تقرير بعثة «ايرفد» ولقد واجهت ضغطاً شديداً من بعض الأوساط الاقتصادية. ان هذا الضغط الذي يحول دون أي اصلاح اجتماعي في بلدنا ليس من مصلحة احد، ليس من مصلحة الاستقرار الذي ينشده الاقتصاديون بالذات.

وإذا كانت الحكومة قد وعدت باحداث ثورة في نظامنا الضرائبي، فإننا نأمل ان تكون هذه الثورة ثورة حقيقية، تعدل أسس الموازنة، وتساهل تطور وعي أغلبية المواطنين، وتتجنب الاضرابات النقابية، والاضطرابات السياسية التي يستغلها تجار الطائفية، وسماسة المصالح الأجنبية، تشويهاً لمطالب الجماهير العادلة، ويحولونها عن اهدافها الشريفة المشروعة إلى الشغب والتخريب.

القسم الأكبر من نفقات الدولة، تصب في المجالات غير المنتجة، مجالات المصاريف الادارية وملحقاتها.

وبأخذ هذا القسم من النفقات ٦٨،٣٠ بالمئة من الموازنة. أما القسم المخصص للمجالات المنتجة، مجالات الانماء والانشاء فلا يصل إلى اكثر من ١٩،٣٩ بالمئة من النفقات. ويكاد يبلغ مع المساعدات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تغذي مجالات التنمية، ربع نفقات الدولة في هذه الموازنة..

ان هذه السياسة تحمل خطراً كبيراً ذلك هو عدم مشاركة الدولة في تنمية البلاد، اجتماعياً واقتصادياً كما يجب. وعدم توجيهها للجهد الخارجي المبذول وخصوصاً في المناطق المحرومة التي تعاني قسوة وظلم الحرمان في شتى مجالات التقدم التي تنعم بها بعض المناطق المحظوظة.

ان بقاء هذه المناطق مهملة محرومة، كما يجري حتى الآن، يحمل أخطاراً كبرى اقتصادية واجتماعية، لانعدام التناسب في تطور البلد، وعدم تكامل نموه وازدهاره. ويحمل طبيعة مركب الاضطهاد والحرمان. ولهذا مضاعفات تهدد وحدة البلد وتضامنه.

إنني إذ اشد على هذه الناحية، لا أقوم بواجبي فقط كممثل عن منطقة صور التي تعاني مع مختلف انحاء جبل عامل، من هذا الظلم والاهمال الخطيرين القسم الأكبر. ولكنني اقوم بواجبي كأحد ممثلي شعب لبنان الذي يتصدع من فقدان التناسب في وضع مناطقه.

اننا جميعاً مسؤولون عن معالجة قضية اهمال المناطق المحرومة، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتنميتها، وإلحاقها بالمناطق المتقدم.

وان الشعار الذي رفعه رئيس الحكومة غب أحداث لبنان: «لا غالب ولا مغلوب» يتجسد عكسه في مشروع الموازنة الذي تقدمه حكومته للمغلوب هو المناطق المحرومة، والغالب هو الحكومة بالذات. وكذلك تتنافى الموازنة التي ندرسها مع الشعار الذي رفعه رئيس الحكومة، حين تشكيله هذه الوزارة. فان شعاره لحكمه الجديد كان: «لبنان واحد لا لبنانان».

وسرعان ما انزلت الحكومة فجعلت في موازنتها اكثر من لبنانيين. إذ اغدقت على مناطق وبخلت على أخرى، مع ان كلا المناطق المحظوظة والمظلومة على السواء، هي التي يتكون منها لبنان فكيف نفسر هذا الشعار؟. بل كيف يحق لنا ان نردده في كل مناسبة.

وإذا عمدنا إلى مثال تجسد فيه الحرمان. نذكر المنطقة التي اولتنا شرف تمثيلها.

قضاء صور.. ماذا خصصت الحكومة له في هذه الموازنة؟ تعال معي نتبع ذلك:

المشاريع المائية:

خصصت الحكومة اعتماداً، كرست فيه الوضع القائم. كأنها تريد ان تطمئن المواطنين، إلى محافظتها على وسائل القرون الوسطى، في كيفية الحصول على الماء واستعماله. فوضعت اعتمادات لترميم (البرك) وتحسين (العيون).

أليس هذا استمرار للمرحلة البدائية، التي عاشها لبنان في القرون الغابرة؟

وإذا كانت الحكومة العزيزة، قد اكتفت بالاعتماد الملحوظ، لمياه الشفة في مشروع (رأس العين). فإن ذلك الاعتماد وارد في المشاريع الانشائية التي وضعها فخامة الرئيس الأول بالذات، للنهوض ببلدان بأسره. ونحن نريد من الحكومة، ان ترصد لقضاء صور في هذه الموازنة العادية، اعتماداً للمشاريع المائية، كما رصدت لغيره من المناطق.

المشاريع الكهربائية:

حرمتم حكومتنا العزيزة، قضاء صور، من أي اعتماد لمشروع كهربائي، في موازنة ١٩٦١، ولو كان هذا الحرمان شاملاً لأفضية الجنوب. لكان انسجاماً مع الظلم التقليدي المستمر الذي تورثه كل حكومة تذهب، لكل حكومة تأتي. ولكن الحرمان في هذه المرة، اقتصر على قضاء صور فقط. مع العلم ان بعض بساتين ومزارع المتنفذين في ضواحي صور، تنعم بالكهرباء... بينما نرى جمهرة القرى في ليل أليل. تمر أعمدة الكهرباء ببعضها، مروراً غير كريم... إلى المزارع والبساتين المذكورة. تهزأ بها، وبالقوى الشعبية الكامنة في حنايا هذا الشعب الطيب الصابر.

قد يكون عذر الحكومة، ان المشاريع الكهربائية، سوف تقوم في جبل عامل. وجوابنا ان ذلك كائن حتماً، بفعل التطور الذي يؤمنه ان شاء الله هذا العهد الكريم.

ولكن لماذا يحرم قضاء لبناني في الموازنة ويعطى قضاء آخر... بل لماذا تنار البساتين والمزارع، وتهمل القرى المحيطة بتلك البساتين الحافة بهذه المزارع؟!

أما الطرقات..

كان سهم منطقتنا في اعتماد الطرقات هزياً. وحجة الحكومة دائماً، أن الاعتمادات التي خصصتها في المشاريع الانشائية للطرقات أصاب الجنوب منها الحظ الأوفر.

إلا ان قضاء كقضاء صور، فقير إلى الطرقات بهذا الشكل المزري. كان يجب على الحكومة، ان تراعي ذلك فيه، فتضع له اعتماداً محترماً في الموازنة.

ولكن ماذا حدث؟

لقد اعطينا الحكومة بيد في موازنة عام ١٩٦١ للطرقات، واسترجعت بيد أخرى بعض ما اعطينا اياه في موازنة ١٩٦٠.

والجدير بالذكر، ان بعض الاعتمادات المسترجعة، كانت ملزمة برسم التنفيذ، في كانون الأول ١٩٦٠ وان الاعتمادات المسترجعة، المستوجعة كانت ملزمة برسم التنفيذ في كانون الأول ١٩٦٠ وان الاعتمادات المسترجعة، تكاد توزاي ما رصدته الحكومة في الموازنة الجديدة. ليت الحكومة لم تعط، ولم تأخذ..

اين اعتماد طريق قرية طوراً؟

اين اعتماد طريق قرية طيرزبنا؟

اين اعتماد طريق قرية محرونة؟

اين اعتماد طريق قرية دير كيفاً؟

لقد طارت هذه الاعتمادات على أجنحة الشياطين. واني اعمل وزير الاشغال، والمدير العام للاشغال، ضياع هذه الاعتمادات ومحققها.

وأود ان أصرح، انني لن اعطي الثقة للحكومة، إذا طرحتها الآن على اساس مشروع هذه الموازنة، لأنها تتنافى بوضوح مع الوعود التي أعقدتها في بيانها الوزاري، واعطيناها على اساسه الثقة.

وفي نهاية هذه المناقشة، أسأل الحكومة عن مصير الحصة التي التزم لبنان بتقديمها إلى حكومة الجزائر المؤقتة.

لقد استمر اهمال ادراج قيمة هذه الحصة في الموازنة سنة بعد سنة، رغم مطالبة الرأي العام بتقديمها، مشاركة من لبنان، بدعم شعب الجزائر المناضل، ورغم تعهد الحكومة بتقديم هذه الحصة، في اجتماعات الجامعة العربية في شتورا مؤخراً.

وأخشى ان يكون لبنان، وحده المتخلف عن هذه المساعدة بين الأقطار العربية وهذا ما لا نرضاه له، ولا نرضاه الحكومة.

ألم يرد في بيانها الوزاري، انها ستتعاون إلى أقصى حدود التعاون، مع البلاد العربية الشقيقة؟

اننا نطلب مع الزملاء الكرام، ان يجري تعديل مشروع هذه الموازنة، وفق مصلحة المواطنين التي هي مصلحة الدولة. ونطلب ان تعمل الحكومة منذ الآن على ذلك في الموازنات المقبلة، بشكل يطور البلاد، ويؤمن عدالة اجتماعية حقيقية لجميع المواطنين على السواء.

الرئيس: الكلمة لفضيلة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: عطفة الرئيس، حضرات الأعضاء.

ليس هذا الكتاب للقراءة إنما هو للذكرى وليس هذا الكراس للقراءة بل للذكرى أيضاً.

عنوان هذا الكراس «ميزانية ثورية». هذا خطاب ألقته بمناسبة مناقشة ميزانية السنة الماضية وجئت قبل هذه الجلسة، اتصفحه فوجدت فيه ان بإمكانني ان ألقى نفس الخطاب، لأننا لم نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام، وعدم التقدم هو لا شك نهج للرجوع وبعدها سمعت وما قرأت في الماضي عن اخبار الجلسة الماضية وما سمعته اليوم اعتقد أنه أصبح لسان حال الحكومة الكريمة.

وكنت إذا أصابني سهام تكسرت النصال على النصال

نعم يا سيدي :

يعز علي حين اميل عيني افتش في مكانك لا أراك

وقولي هذا يذهب إلى دولة رئيس الوزراء صديقي الذي كنت أحب ان يسمع ما ساقول .

لا شك ان رفاقي وزملائي في الكتلة المستقلة قد قام بعضهم بالواجب لا في تقرير هذه الميزانية ولكن في تبيان بعض الأمور التي قد تكون قد خفيت عن الوزير الذي هاجم هذه الميزانية بعنف ، كما علمت وكما قرأت ، وأنا أريد أيضاً أن أبين بعض الخوافي فيما قد يكون قد خفي عن الوزير الكريم .

سيدي ، هنالك مبالغ ضخمة في وزارة الداخلية لحفظ الأمن ، وأهم شيء في وزارة الداخلية ، على ما أرى ، هو حفظ الأمن . فهل حفظ هذا الأمن ؟ وهل سيحفظ هذا الأمن إذا كنا سنسير في المستقبل ، ونحن سائرون ، على المنوال الذي سرتهم عليه ؟ قرأت صباح هذا النهار ، في إحدى الصحف خبراً أو تعليقاً يقول : انه قد احصي عدد الذين حكم عليهم بالاعدام ولم تنفذ بهم الاحكام حتى الآن ، فبلغ عددهم مئة وأربعة وثمانين محكوماً بالاعدام . قد أكون مخطئاً بهذا الرقم ولتقل انه ثمانية عشرة كما يقولون ، ويقول هذا التعليق : لنأخذ هؤلاء الثمانية عشرة والذين سيلحقون بهم ونوكل إليهم أمر حفظ الأمن فلربما كانوا أقدر من الحكومة وأقوى على حفظ الأمن . وهذا العدد يتناسب مع عدد اعضاء الحكومة $18 = 18$ ، وعلى نفسها جنت براقش بما عدلت .

يا سيدي ، لا أريد ان أطيل الكلام في هذه الناحية .

اسألوا أيها السادة الوزراء ، أي رجل شارع في لبنان يقول لكم ان لا أمل له ، وهو يتفرج فقط

- ونحن ماذا نريد من هذه الميزانية ؟ ماذا نريد من هذه الأرقام سوى الأمن حتى يتمكن اللبنانيون ، ليس بفضل الحكومة ، من ان يقيموا حياة مزدهرة في هذا البلد ، لا أن يكتفوا بالمظاهر الخارجية ، يريدون ، بالواقع ، أن يكونوا في ازدهار صحيح . اللبنانيون وحدهم قادرون على ذلك إذا أنتم حفظتم لهم الأمن فقط . لا يطلبون منكم القوات ولا الكساء . يطلبون فقط الأمن . وهذه الأموال الطائلة التي ترصد في الموازنة ، تخصص لحفظ الأمن . إننا نضرع إلى الله واليكم يا رجال الثمانية عشرة ، تضرع إليكم ان تصرفوا هذه الأموال في السبيل الذي وضعت من أجله وتحققوا الغرض الذي من أجله وضعت هذه الأرقام الخيالية في هذه الميزانية .

- أعود يا سيدي إلى الأرقام الأخرى ، وهي للانفاق . هل تعتقدون ان بإمكان الإدارة القائمة ان تحقق المشاريع الانشائية ؟ هذه الأموال ، حتى في الميزانية العادية ، حتى في الطرق ، حتى في الالتزامات البسيطة ، تدور من سنة إلى سنة . نحن قادرون فقط على دفع الرواتب وشراء بعض المعدات وشراء بعض المواد ولكننا لسنا قادرين على انجاز الاعمال التي تخصص من اجلها ، في كل سنة ، هذه المبالغ المتواضعة ،

وفي آخر كل سنة نقول: ندور وندور إلى السنة القادمة. مع ان غيرنا يصرف اكثر مما يكون قد خصص ويصرفونه على المشاريع المنتجة. ونحن نصرف رواتب ليس اكثر ذلك لأن الادارة عاجزة. نأخذ من شركات البترول خمسين مليون ليرة نتقاتل هنا على كيفية صرفها ولا يصرف منها شيء. هل فكرتم بإنشاء مجلس للاعمار يقوم بتلزييم الدروس للشركات المشهود لها وتحدد الأعمال بمواعيد وتلزم لشركات عالمية كما يفعل غيرنا من الذين يريدون ان ينشئوا وطناً جديداً في هذا العصر الذي يقوم فيه بلد صغير على حدودنا، بلد يتربص لنا، ليغدر بنا ويرفاقنا واخواننا وعائلتنا العربية؟ عددهم أقل من عددنا، هم في عصر الذرة ونحن في عصر المنكوش. هذا هو الفرق بيننا وبينهم. فعلى الأقل، فكروا بان تنتقلوا من المنكوش إلى الماكنة، فكروا بعقلية جديدة. المال بين أيديكم، فتقدموا منا لا بميزانية ثورية بل بعقلية ثورية.

قدمت إلى الحكومة مشروع قانون بإنشاء مجلس الاعمار، ولم أشأ ان أتقدم به كنائب، ولكنني قدمته للوزراء المختصين، لعل الحكومة ترى انه بإمكانها ان تتبناه وتتقدم به بعد اجراء التعديل الذي تراه موافقاً لمشروع حكومي، وأمل ان يدرس هذا المشروع، أمل ان تعطوا نصف ساعة من وقتكم الثمين لدرس مشروع الاعمار. ومن الاعمار نأتي إلى التعمير. اسمع إلى الحكومة ستعطي مالاً بعد شهر، بعد شهرين. التعمير في القرى، منذ ان استقال اميل البستاني من مصلحة التعمير اقول في القرى، ولا اقول في صيدا أو طرابلس، لم يصرف كيس ترابة واحد منذ ثلاث سنوات واربعة أشهر.

يا سيدي، هذا التقرير الذي قدمته لكم مصلحة التعمير بعد عمل سنة ووزع عليكم وعلى اولئك النواب الكرام الذين كانوا في المجلس آنذاك، وكنت اتصفحه ايضاً وأرى الفرق بين ذلك الحين وبين ما نحن عليه اليوم. انتم، وأوجه كلامي إلى صديقي وزير المال، ليس بإمكانكم، بهذه القوانين وبالمراسيم الاشتراعية ان تدفعوا مالاً عليكم ان تأتوا إلى المجلس في كل مرة تطلبون المال وتأخذون المال مخصصاً كل مرة كما كانت الحكومة تفعل عندما كان دولة رئيس مجلس الوزراء صائب بك سلام عضواً في تلك الحكومة. كلما احتجتم إلى مال للتعمير يجب ان تأخذوا قانوناً من هنا يصرف هذا المال. عشرة ملايين بعد عشرة ملايين، وان تؤدوا حساباً اين تصرف. والمال يجب ان لا يذهب إلى جيب المتضرر بل يجب ان يذهب مواداً إلى بيته. اقرؤوا القانون الذي وضعه هذا المجلس ولم تعدلوه في هذه الناحية. اياكم ان تقدموا على هذا العمل.

ولا اريد ان أطيل الشرح، لأن دفع المال هو غير اعطاء الاسمنت في القرية، فدفع المال إلى جيب المتضرر هنا في بيروت يذهب خمراً وطعاماً، فيضيع ولا يسلم الا فيما ندر، ولكن كيس الاسمنت يبقى ولا يمكن للمتضرر ان يأكله. ولنفرض انه يبيعه فهو يبيعه إلى جاره وجاره يحوله إلى غرفة للسكن. هنا الفرق بين هذه وتلك. تحملوا المسؤولية الآن كما تحملها غيركم في الماضي، وبعد هذا يسألكم القرويون اين هو قانون التملك، الذي يوجب عليكم تملك البيوت التي يسكنها الناس بدون ترخيص.

هناك ألف وسبعمائة بيت في القرى منها ما انجز ومنها ما لم ينجز إلا جزء منه، يسكنها الناس في مئتي قرية عنوة، هل تتجرؤون ان تسكنوا هذا الغاصب قانوناً. ليس بإمكانكم ان تخرجوه، ولكن ملكوه هذا العقار كما تقول المادة: «تحدد بقانون شروط اكتساب ملكية العقارات في الأبنية الجديدة وشروط الاعفاءات وتسديد السلفات في كافة المناطق المتضررة المحددة في المادة السابقة من هذا القانون؟. أنتم وضعتم هذا القانون وصدقه هذا المجلس. انه لم يرتجل ارتجالاً. اعطيتم - وهنا كلامي موجه إلى الحكومة - اعطيتم مشروعاً بهذا القانون منذ أربع سنوات، لم تدرسوه، ولنفرض ان المجلس قصر. فأين الحكومة تطالب وتقول: أنا أملك الأكثرية بين النواب واطلب من هذه الأكثرية ان تفعل كذا وإلا استقيل؟ هذا هو الحكم الديموقراطي. لا يمكنكم القول ان المشروع في مجلس النواب ولم يعد لنا شأن به، كلا! فإذا تقاعس النواب فلا يجب ان تتقاعسوا انتم، لأن المجلس أعطاكم أنتم الثقة، وأنتم تتبجحون وتقولون ان بإمكانكم ان تنالوا الثقة في كل حين. افعلوا بموجب هذه الثقة. وضعوا قانون يملك هذا المعتصب قانوناً وإلا فاطردوه، فالذي لا يحافظ على ماله لا يمكنه ان يحافظ على مال الغير.

وقيل في هذا العرض، ان هنالك فضائح في التعمير، هل هناك من فضائح؟ ألقت لجان حكومية وبرلمانية وغيرها، هل تسكتون؟ إذا سكتكم تكونون قد شاركتكم الذي ارتكب هذه الفضائح حققوا، قولوا نعم أو لا. سيدي: «اللي قاعد جوا وديان ما بيخاف من المطر لأن المطر برا» وأنت ادري الناس بذلك يا دولة الرئيس.

سيدي، أعجبني خبر سمعته وهو ان شركة الريجي، عندما اتيتم لتبحثوا امرها وجدتم ان اتفاقها قد انتهى ولم تكن هذه الحكومة مستعدة ابداً لأن تتدبر هذا الأمر، ولذلك ارتأت ان تمدد وتستمدد.

سيدي، صاحب الشركة، إذا كان مرتبطاً بعقد مع موظف، على الأقل هنالك كاتب يحفظ هذه العقود وينبه رئيس الشركة إليها. المهندس ينتهي عقده بعد ثلاثة اشهر فماذا نفعل؟ هل نبهكم احد. إذا كان قد نبهكم احد ولم تنتبهوا فيجب محاسبتكم. وإذا كنتم لم ينبهكم احد، فمن هو المقصر؟. نسمع كثيراً عن الريجي في هذه الأيام لأن هنالك تهريباً، وهناك ضجة على التهريب؟ ما هي أسبابه؟ ذلك لأنه كان هناك احتكار. فلماذا هذا الاحتكار؟ تقول الشركة ليس بإمكاننا ان نشترى اللكي سترايك لأن أولئك الذين يصنعون اللكي لم يشتروا دخاننا. هل فتشتم نوع الدخان الذي يبيعه هذا الاحتكار - الريجي - الم تسمعوا أنه أردأ صنف في العالم؟ هل حققتم فيما إذا كانت الريجي تعرض أصنافاً طيبة من تبغ لبنان؟ ولكن لماذا الاحتكار؟ انظروا إلى جاركم الأردن ففيه ثلاث شركات للدخان، لا احتكار، ان هذه المضاربة جعلت الدخان المصنوع في الأردن أفخر من دخان اللكي سترايك وغير اللكي سترايك، حتى ان الاردنيين، وان توفر لهم اللكي سترايك يشترون دخانهم، لأنه أحسن صنفاً. ولكن عندما تعطون الاحتكار وتحكمون المحتكرين برقاب العباد تصلون طبعاً، إلى هذه النتيجة التي وصلتكم إليها.

يسألني البعض ما لنا ولهذا البحث فهو انتقاد للحكومة عن نطاق بحث الميزانية. لا يا سيدي. إذا جال هذا

في خاطر البعض فأقول لهم في عرف البلاد الديمقراطية، ومن خلال بحث الميزانية، يبحثون في كل شيء تحت الأرض وفوقها. ولذلك أرى ان باب البحث الآن مفتوح على مصراعيه في كل الشؤون. فأنا لا أريد ان احتكر الكلام كما احتكر غيري الريجي، وإنما اريد ان اذكر شيئاً واحداً هو انني سمعت وقرأت ان الحكومة أو بعض وزارات الحكومة قد أعطت هدايا مالية كعيدية لبعض الصحفيين أو لجميعهم بطريقة ما، حتى ان الصحفيين انفسهم اشمأزوا منها. أنا يا سيدي، اسأل الحكومة: هل دفعتم وكم دفعتم ومن أين اتيتم بهذا المال؟ وما هو البند في الميزانية الذي يخول لكم دفع هذا المال للصحفيين؟ ومن جهة اخرى أقول: إن من واجب الحكومة ان تساعد الصحافة ولكن بطريقة شريفة. خصصوا للصحافة مئة الف ليرة، خمسمئة الف ليرة. خصصوها للنقابة الصحفية لتعزيز النقابة. وإذا كانت النقابة ترى ان هناك بعض المحررين تعوزهم بعض المساعدة فالنقابة نفسها تتدبر أمر هؤلاء. ولكن ان تعطوا المال بهذه الطريقة المزرية فهو لعمرى امر معيب، وهذا هو مثل من الأمثلة الكثيرة التي تقومون بها الآن. لا تناموا على حرير. يقول الكثيرون ان هذه الحكومة مؤمنة وانها ستبقى لمدة أربع سنوات. ويقول البعض ان موقف ضعفها وسقوطها سيأتي منها. ويتمنون ان تختلفوا مع بعضكم البعض لا لمجرد رؤيتكم تختلفون بل لأن هذه الوزارة لم تنتج بعد عملاً مجدياً سمعنا الكثير عن شبكة الطرق وعن صرف سبعين او ثمانين مليون ليرة لإقامة شبكة طرق في كل أنحاء لبنان. هذا مشروع حسن ولكنه مشروع كان بالامكان ان يكون قيد التنفيذ. وان تكون المعاول تضرب فيه. انكم تنبأون وتسيرون سير السلحفاة نحن لا نرى أي عمل مجد بل نرى الوعود الطائفة والوقت يمر، فأعتقد مع كل رغبتى بنجاحكم، أنه سيصعب عليكم جداً، إلا إذا استيقظتم اليوم ووجدتم انه لم يقف هنا على هذا المنبر شخص واحد من اصدقائكم يقول لكم انكم قمتم بعمل حسن. فجميع الذين تعاقبوا على هذا المنبر انتقدوكم بمرارة، ولولا العيب والحياء لانتقدوكم اكثر من هذا. أنا أقول ان لي بينكم أصدقاء كثيرين وأحب ان تنجحوا، ولكن ليس بامكاني إلا ان اشير بصوتي الضعيف إلى رفاقي ان لا يمنحوكم الثقة، وقد لا أنجح في هذا. ولكن حتى ولو نجحت، ويوماً ما سأنجح أقول لكم استيقظوا ولا تناموا على فراش من حرير وتذكروا ان من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادوار حنين.

ادوار حنين: عطوفة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

اما وقد أعلن حضرة الوزير المكلف بالدفاع عن الموازنة ان هذه الموازنة قد بنيت على اساس فاسدة فهي فاسدة إذاً، فنكتفي بأن نسجل هذا الواقع وان نعبر من التوقف عند الموازنة التي بين أيدينا إلى مسائل أخرى لها علاقة أيضاً بهذه الموازنة. ذلك ان الولد الذي لا يدافع عنه والده قد لا يجد في الناس اباً يجرأ على الدفاع عنه، غير ان الذي لا نقبله هو ان يلقي الوزير المسؤول مسؤولية هذه الموازنة على مجهول. والذي لا نقبله هو ان يرفض وزير المال الموافقة على موازنة ثم يجيء إلى هذا المجلس يطلب منه الموافقة عليها. انني في هذا المجلس منذ اربع سنوات وفي كل سنة كنا نسمع من فوق هذا المنبر على لسان الوزير الذي يقدم لنا الموازنة ان هذه الموازنة المعروضة الآن

علينا كممثل هذه الموازنة قد وضعت في ظروف لم يتمكن هو ولا أجهزة الدولة من ان يجعلوها على الأسس التي هو يراها انها الأسس الصحيحة لوضع الموازنات، هكذا في السنة ١٩٥٨ وهكذا في السنة ١٩٥٩ وهكذا في هذه السنة وهكذا في السنة المقبلة ولا شك، من وعد إلى وعد، ننتظر موازنة جديدة، ثم تجيء الموازنة القديمة بنفس القالب والصيغة، فإلى متى الانتظار؟ وعسى ان يكون الموعد خيراً .

الذين لم يتمكنوا من صنع موازنة جديدة، هم هم لن يتمكنوا من تنفيذ الموازنة التي بين أيديهم . فهل لهم عذرهم في عدم التنفيذ؟ إذا كان لهم عذرهم في عدم الوضع؟ ومع ذلك فإننا نعذرهم . نعذرهم لأن وضع موازنة جديدة امر هام، امر شاق، وهو ليس في مقدورهم، ونعذرهم لأنهم عجزوا في التنفيذ، فكيف لا يعجزون في الوضع .

هذا التنفيذ الذي عجزوا به، جمد مداخل الدولة فاخفت الأسواق المحلية وزاد التعطيل عن العمل . وإذا البلاد، في هذه الفترة يتدحرج المواطن اللبناني من المستوى اللائق في المعيشة كالذي كان قد أدركه، إلى حضيض واطىء يخشى معه ان يتدنّى هذا المستوى في المعيشة في لبنان فيخسر ميزة من أكبر ميزاته ويذهب مبرر كبير من مبررات وجوده اللائق، والواجب الوجود . اننا لم نر بعد حكومة بمثل هذا الثراء، وقد سمعنا على لسان الخطباء السابقين، ما في صناديقها من التجمع المالي، اننا لم نر بعد حكومة بمثل هذا الثراء وشعباً بمثل هذا الفقر، فكان على الحكومة ان تفتح صناديقها وان تدرى المال في المشاريع من اجل ان ينتقل هذا الثراء من الصناديق اليابسة إلى القلوب العطشى والبطون الجائعة . وهذا حق .

هذه الموازنة الموعودة، كل مرة يوعد بها، وكل مرة لا يوفى هذا الوعد . على انه من السهل السير ان يتولى واحد من الوزراء الذين تولوا وزارة المالية، واحد يقول، انه يقصد وضع موازنة عصرية، وضع موازنة متحركة منتجة فعالة، كالوزير الأخير ومن قبله من الوزراء، كان على واحد من وزراء المال ان يكتب مقالة، ان يكتب النشرة، ان يكتب كتاباً في هذا الموضوع، يطرح في التداول، يتسلمه اصحاب الاختصاص، يحكونه على محك العلم والدرس والتمحيص من اجل ان يبينوا ما فيه من الخير، وما فيه من الفاسد، حتى إذا جاء اليوم الذي ننتظر فيه ان تكون لنا فيه موازنة جديدة، تكون هذه الموازنة قد انبثقت، لا عن فكر رجل فرد، وإنما انبثقت عن فكر جماعة من اللبنانيين الذين يشغلون بشؤون المال والاقتصاد، ساعتذاك، يكون هذا الواعد قد وعد حقاً . اما ان يجيء ويقول اننا ننوي في باطن فكرنا، ان نعد للبلاد في موعد لاحق موازنة على أسس غير هذه الأسس، ينتج عنها الخير والازدهار، وان يرثى لهذه الموازنة المولودة مبادئ تناولها قبلي بالبحث الزميل الكريم الاستاذ بهيج تقى الدين، فلا أعود واکرر ما قال ولكن اتوقف عند بعض الذي لم يقله هو، موافقاً على كل ما قاله، ان يجيء ويقول: ان قبل المباشرة في وضع الموازنة، يجب ان نعلم ما هو عمل الدولة، ما هي وظيفة الدولة، أمن اجل ان يوجد لهذه الدولة ما يقتضي لها من عمل . على ان المفروض ان لا يأتي إلى كراسي الحكم هنا إلا رجال دولة . ومفروض برجل الدولة ان يعرف ماذا يقتضي لهذه الجولة التي تسلم إليه زمامها، إلا إذا كان يعتقد ان هؤلاء

السادة الجالسون امامنا، في وجوههم ليسوا رجال دولة واذا، كان يجب ان يزول هو واياهم لكي تؤتي البلاد برجال دولة يصلحون لأن يتسلموا زمامها وان يحكموا مقدراتها.

عجز في وضع موازنة جديدة، عجز في تنفيذ موازنة قديمة، وعجز في رسم خطة لسياسة المال، هذا المال، الذي أصبح خزيناً في صناديق المصارف فلم يخرج إلى السوق، عجز في كل هذا، وتشبث في البقاء، وحققكم تلك احدى المعجزات.

انني، من الكثير الذي قاله معالي وزير المال المكلف في الجلسة السابقة، أتوقف، وقد نفذ كل ما يمكن ان يقال في هذا الموضوع، على لسان الزميل الاستاذ تقي الدين، اتوقف عند بعض نقاط قليلة، وفي رأسها، ان مبدأ التوقيت غائب عن الموازنة القديمة، ولا تقوم لنا موازنة قوية جديدة عصرية متحركة إلا إذا اعتمد مبدأ التوقيت في الجباية وإذا اعتمد مبدأ التوقيت في الانفاق، بالاضافة إلى ما قيل في موضوع التوقيت اقول، ان التوقيت في الجباية امر تلقائي لأن الضرائب في لبنان كما في غير بلدان العالم، اما ان نكون ضرائب مباشرة، وأما ان تكون ضرائب غير مباشرة. فإذا كانت ضرائب غير مباشرة، فإن الضرائب، الرسوم، تدفع حين الاستهلاك، عندما اشترى علبة التبغ ادفع الضريبة، عندما اشترى تنكة بنزين ادفع الضريبة، عندما اتسلم بضاعة من الجمرك ادفع الضريبة. فالتوقيت عفوي، تلقائي يجري من تلقاء ذاته. وفي الضرائب المباشرة، تلك التي في طليعتها ضريبة الدخل، ضريبة العقارات المبنية والضريبة الزراعية المعلقة الآن، ففي هذه الضرائب تسير الجباية على مدى ستة أشهر. الثلاثة شهور الأولى معفية من رسم بسيط، وفي الثلاثة شهور الباقية تدفع الضريبة كاملة. وهكذا في الضريبة العقارية، فان امتداد استيفاء هذه الضرائب، فضلاً عن ان استيفاءها عمل اداري، فإن امتداد استيفائها إلى ستة أشهر يجعل احترام المواعيت الذي حدثنا عنه من هنا امراً كائناً. اما التوقيت في الانفاق، من أجل ان ندرأ عن لبنان عناء الاستعانة باليد العاملة من خارج لبنان، ونعطل اليد العاملة في لبنان كما قيل لنا من فوق هذا المنبر، التوقيت في الانفاق، أخشى ان لا يكون توقيتاً متمادياً ابداً، وهو الذي جعل ان تتجمد مشاريع الدولة جميعاً في الأشهر الأخيرة فتبقى الموازنة غير منفقة إلى الآن. ثم ان هذا التوقيت في الانفاق قد اعطانا وزير المالي نفسه ما ينقض هذا التوقيت الذي يراه اساساً في وضع موازنة جديدة عندما قال ان المشاريع الانشائية جميعها يجب ان تطرح في التنفيذ دفعة واحدة من طرقات وماء وكهرباء، وعندما سئل من أين تأتي بالمال قال انني اجيء بالمال من بنك التجهيز والائتماء والتحضير. ناقض ومنقوض، الأول يبطل الثاني، على ان هذا المبدأ، مبدأ التوقيت، معمول به لجهة الدخل ومعمول به، ويا للأسف، لجهة الانفاق بصورة مستمرة.

ملاحظة ثانية، ولا أزيد، لقد اعلنت الضرائب التي تستوفي في لبنان، من فوق هذا المنبر، أنها جزية على اللبنانيين، على انني لا أوافق على اعلان هذه الحقيقة المرعبة التي تفضي بالنتيجة إلى حمل اللبنانيين على عدم الامتثال الى دفع الضرائب. انني اوافق من ناحية ما، على كون بعض الضرائب في لبنان جزية، وسأتولى اعطاءكم مثلاً: ضريبة العقارات المبنية، وهذا هو مثالي. هذه الضريبة التي كانت تسمى، على ما اعتقد، ضريبة الويركو،

في العهد العثماني، والتي كانت تسمى ضريبة المسقفات في عهد الانتداب، والتي هي اليوم ضريبة العقارات المبنية. هذه الضريبة كانت تجمع في السابق مليونين ونصف المليون ليرة في محافظة جبل لبنان، وكانت تجمع ٩٠٠ الف ليرة في قضاء بعبدا، بعد هذا كانت هذه الضريبة تجمع خمسة وعشرين مليون ليرة في محافظة جبل لبنان وستة ملايين في قضاء بعبدا، لماذا؟ لماذا هذه السياسة الاسطورية الخارقة؟ طبعاً، هناك ابنية جديدة، طبعاً هناك مكتومات ظهرت على يد رجال التخمين ولكن هناك في الطليعة التخمينات ذاتها التي ارهقت كاهل المواطن اللبناني، هذه اللجان التي ألقت على أشكال مريبة فلم تراع فيها الكفاءة والنزاهة والعلم والتجرد، هذه اللجان التي لم تراع صغار الملاكين الذين كانوا يراعون في السابق، هذه التخمينات التي لم تراع سكن المالك كما كان يراعى في السابق. هذه التخمينات التي لم تراع نفسية الشعب اللبناني الذي لم يثر في حياته إلا لضريبة فاحشة. هناك لحقد تتكلم، وهناك السقمانيّة تتكلم، وهناك الباروك يتكلم عن نيات ثلاث قام بها اللبنانيون من اجل رد الفحش في الضرائب عنهم، عن رؤوسهم، عن أعناقهم وعن أرزاقهم. هذه الضريبة الجديدة، على كونها ضريبة شاذة، انما استيفائها امر صعب ايضاً. صعب، لأنها فاحشة، اعرف مكلفاً في قضاء بعبدا، كان يدفع على منزله الذي يسكنه وهو ملكه ٣٧٢ ليرة لبنانية في السنة السابقة، أنهي اليه ان يدفع السنة، بعد هذه التخمينات الفاحشة ١٣٠٠ ليرة لبنانية. أعرف في قضاء عاليه مكلفاً يدفع عن بيت من طابقين، أرضي وهو مؤلف من غرفتين للحيوانات. وعلوي وهو مؤلف من غرفتين وحمام، يدفع ٢٥٠ ليرة، وله جار يملك بيتاً مؤلف من ثلاث غرف ودار وغرفة طعام ومطبخ وحمامين ومتختين وفرندا ويدفع عن كل ذلك ٢٥٠ ليرة لبنانية. صعوبة استيفاء هذه الضريبة ناتج عن هذا، وناتج عن ان الأحوال الاقتصادية بعد تدهور الأجور، وبعد غلاء المعيشة يمنع من استيفائها، وهكذا، الجهاز الناقص الذي يتولى استيفاءها.

المطلوب، يا معالي وزير المالي، وقد سمعت عنك كثيرا سمعت بالنيابة عنك، كثيراً في قرى الجبل يطلب الأهليون ان تنظروا إلى هذه الضريبة الفاحشة الجائرة نظرة عدل، ان تأمروا بإعادة النظر بالتخمينات، ان تأمروا بإعادة النظر في تخمين المساكن التي يشغلها اصحابها، أن تأمروا باعفاء المكتوم من دفع ضعفي الضرائب، أن تأمروا بأن يكون سكن المالك مغنياً من ٣٠٠ ليرة وليس من ١٣٠ ليرة كما كان في السابق لأن العملة تغيرت قيمة شرائها، ومطلوب أيضاً أن تأخذوا بعين الاعتبار الربع الصافي للعقار المبنى بعد ان تسقطوا من أصل القيمة ما يتكلف المالك في الدفع من أجل ان يحفظ عقاره وكل ذلك اسوة بضريبة الدخل التي تستوفي على يديكم في المناطق اللبنانية.

وأخيراً بكلمة لا أرى بدا منها: تقدر واردات الموازنة لسنة ١٩٦١ ٢٦٧ مليون ونصف المليون. فتح بها اعتمادات في جميع وزارات الدولة. منها ٦٨١،٠٠٠، ٣٣ ليرة لبنانية لوزارة التربية الوطنية. من هذه الملايين الثلاثة والثلاثين، خمسة عشر الف ليرة للفنانين اللبنانيين كمساعدات وجوائز.

شعرة من لحية كثة. ماذا يطلب اللبنانيون ايها السادة، ان اللبناني، على اختلاف ما يعتقد، على اختلاف ما

يذهب إليه كل واحد منهم، لا ينبغي إلا ان يعود في هذا البلد الطيب الى حياة العادة، إلى الحياة الأليفة المألوفة، حياة كل يوم، الحياة التي تعودناها، هذه الحياة، لا يمكن ان تدرك إلا إذا كان على أساس مطلبها مراعاة للفنون الجميلة التي تهديء وتلين طباع كل إنسان ولا تدرك هذه الحياة الأليفة العادية إلا إذا هيء نفسها، هيأت لهذا الانتاج الفني، فمن ناحية ما، كأنا بالفنون كالخوف، إنه يربع ويرجف صاحبه، وعندما يرتعد الانسان ويرتجف يخاف. وهكذا الفن، فهو يمهد للحياة العادية، وهو عندما يعمل، يساعد على الحياة العادية. هذه الحياة العادية التي هي مطلب كل لبناني، لا يمكن ان تؤمن إلا إذا أعطينا مجالاً واسعاً وافسحنه في وجه الفنانين اللبنانيين على مختلف أنواعهم من أجل ان تتفتق عبقريتهم عما يجمد اوضاع هذا الوطن وعما يجعل منه وطناً حلواً للاقامة والسكن لابنائهم ولجواره سواء بسواء.

كل واحد منا طوف في العالم، ورأى ان القصور التي تعد لتحف الفنانين انما هي أفخم من القصور التي تعد للملوك هذه الشعوب ورؤسائهم. كلنا طوفنا في العالم، وكلنا رأى ان حدائق كبرى كانت تمد في قلب المدائن من اجل ان تكون قاعدة لتمثال كبير، من أجل ان تكون اطاراً لرائعة فنية فما بالناس نحن، والبلد بلد جمال اولاً، وهذا الجمال احد مبررات وجوده، ما بالناس لا نفكر بهذه الكوكبة الحلوة التي تنشر على الناس جمالاً تغني الجمال وتحيي الجمال وتعيش في الجمال؟ ان هؤلاء الفنانين اللبنانيين، نحائين كانوا او رسامين ام موسيقيين ام مغنين، ان هؤلاء الفنانين اللبنانيين لهم مطالب على الدولة. وانني ألقت نظر الدولة إلى مطالبهم، وهي ان يكون لهم معرض فني دائم، أن تكون لهم قاعة للعرض تستقبل المعارض الأجنبية وتنشأ فيها المعارض المحلية، ان تكون لهم فرقة اوبرا، ان تكون لهم فرقة باليه، ان تكون لهم مجلة فنية، أن يكون لهم منح للتخصص، ان يكون لهم اعتمادات لشراء لوحات ومنحوتات، ان يكون بيت للفنانين، ان تكون مساعدة لمعهد التمثيل الناشئ وهو معهد يرفع رأس اللبنانيين، أن تكون اعتمادات لرفع القصب والتمثيل في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية، عند ذلك نكون قد وفينا بعض قسطنطين هؤلاء الفنانين الذين يذوبون نفوسهم من اجل أن نحيا.

وفي الختام، ما دمننا في درس تنظيمات جديدة للقضاء اللبناني، فإنني اقترح على معالي وزير العدل ان يخصص اعتماداً لإنشاء محكمة تميز على محكمة التمييز، وأن تكون هذه المحكمة العليا شارع المدنية.

الرئيس: الكلمة لفضيلة النائب المحترم السيد مخايل الدبس.

مخايل الدبس:

الموازنة العامة التي بين يدينا الآن ينقصها الكثير من المشاريع الهامة التي يترقبها المواطنون عليها تؤمن لهم حياة افضل، وعليها تكون انطلاقة لزيادة الانتاج العام فيرتفع مستوى المعيشة بشكل يتفق والتطور، ويضع حداً لأزمة البطالة المتفشية بشكل رهيب، يزيد في حداثها هجرة الفلاح من القرية إلى المدينة.

وقد تفضل حضرات الزملاء واشبعوا هذه الموازنة نقداً ودرساً. وان اكتفيت بما قالوه وأسهموا في شرح الكثير من النقاط الهامة، فلا يسعني بالإضافة، إلا ان ألقت نظر الحكومة الحاضرة، أو اية حكومة تخلفها في

المستقبل، إلى نقاط أخرى حيوية، علماً تأخذ بها في موازنتها القادمة، وفيما يلي أهم هذه النقاط:

١ - قضية المياه في القرى وتأثيرها على الانتاج العام:

ان الوسائل التي تستعملها الحكومة لتأمين المياه للقرى المحتاجة بطريقة الصهاريج، ليست بذى فائدة وتكلف الدولة مصاريف باهظة مستمرة، فلو خصصت الحكومة مبلغاً بسيطاً من الموازنة لكل قرية لحفر بئر ارتوازية فيها، لا تعتبر تكاليفها بالنسبة لنقل المياه في الصهاريج، شيئاً، إذ ان أعرق بئر لا تزيد تكاليفها عن خمسة عشر ألف ليرة لبنانية بما فيها قيمة المحرك الموزع. وينتج من وجود مثل هذه البئر، بالإضافة إلى إرواء السكان، تقوية الزراعة وتنشيطها ولا سيما الزراعة الصيفية، فيزداد الانتاج زيادة تكفي الفلاح سد حاجاته الضرورية فلا يعود يفكر بهجر القرية إلى المدينة ليفتش عن رزقه، الأمر الذي يشكل كارثة اجتماعية اقتصادية تزداد حدة كلما تكاثرت الهجرات وتوافد القرويون إلى العاصمة ليعملوا فيها في حين تزرع العاصمة بالعاطلين عن العمل وتكون الكارثة اشد خطراً ايضاً عندما يجد البعض نفسه مضطراً إلى الهجرة ما وراء البحار لنفس الأسباب.

من هنا نبدأ بايجاد العلاج الذي يفيد ويحد من الهجرات.

فمشروع الآبار الارتوازية اذن يشجع الفلاح على العمل في أرضه وزيادة انتاج. ونتوقع هذا المشروع نجاحاً كبيراً لأن المياه المدفونة في باطن الأرض وفيرة وغزيرة وخاصة في أراضي البقاع الخصبة.

هذا من ناحية الانتاج الفردي. اما من ناحية الانتاج العام، فالمياه تمكن الفلاح من زراعة الكرم مثلاً فيزداد انتاجها ويصبح استخراج الكحول منها كافياً للاستهلاك المحلي وللتصدير أيضاً. وفي هذه الحال يمنع استيراد الكحول الاصطناعية التي تضاف إلى المشروبات فتضر بالصحة العامة ضرراً كبيراً وتؤثر بالتالي على الانتاج المحلي. كما يمنع استخراج الكحول من غير العنب. ثم يصار إلى اجبار مصانع المشروبات للكتابة على كل زجاجة من أي شيء استخرج ما تحتويه. تحت المراقبة الشديدة المستديمة.

ومن ناحية اخرى، الطلب من بنك التسليف الزراعي اعادة فتح اعتمادات للمزارعين وتسليفهم ما يحتاجونه تسهيلاً لأموالهم، لأن البنك المذكور قد توقف عن التسليف في حين قد أعطى نتائج طيبة في الماضي ورفع امكانيات الفلاح الاقتصادية لما بدأ اعماله.

وان تكلمت عن الوضع الاقتصادي بشكل عام، فانني لأجد في نفسي رغبة إلى تخصيص مدينة زحلة التي تعتبر من أولى المناطق في زراعة الكرم. وعلى ذكر زحلة فإنني أذكر الحكومة بأن المسؤولين قد أهملوا، منذ القدم حتى اليوم، هذه المدينة التي يقصدها الملوك والامراء وكل الزوار والسواح الأجانب، كأنها محجاً لهم ومزاراً، والتي تعتبر أقدم مدينة اصطيافية في لبنان، فلا أريد أكثر من مساواتها بالاهتمام بباقي مدن الاصطياف. لذلك اطلب بالإضافة إلى تشجيع فلاحيها، انشاء «كورنيش» حولها يكون أساساً لبناء احياء جديدة وحديثة يزيد مكانتها السياحية والاصطيافية.

٢ - قضية الاخلاق :

اما القضية الثانية التي لها أهميتها الاجتماعية، هي تقوية دائرة الأخلاق بإيجاد شعبة خاصة ينتشر اعضاؤها بين صفوف المواطنين في الشوارع العامة يراقبون تصرفات البعض التي لا تليق بشعب راق كشعب لبنان كالاشتباكات او العبارات الشائنة التي يطلقها البعض دون احترام لمن حولهم وخاصة امام الأجانب والزوار والسواح الأمر الذي يؤثر على سمعة هذا البلد ويطبع في رأس الزائر فكرة سيئة عنه . لذلك يقتضي مكافحة هذه التصرفات الشاذة باعتقال اصحابها واعطائها درساً في التربية الاخلاقية ليصبحوا قدوة صالحة في المجتمع .
انني اكتفي الآن بهذا الجزء مما كنت أود ان اقله والذي لا يسمح المجال لذكره وسوف أطلب به في مناسبات اخرى .

الرئيس : حضرات الزملاء .

انتهينا من مناقشة الموازنة بصورة عامة، ونرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة باباً باباً .

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦١ بعد ان تقرر يوم الخميس في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة من بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - تصديق موازنات الابواب: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والحادي عشر والثاني عشر الواردة في الجزء الأول.
- عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: انطوان صحنوي، اميل البستاني، بهيج تقي الدين، كميل شمعون، اميل مكرزل، سعيد طوق، كميل عقل، ونايف المصري.
- واعتذر السادة: جوزف شادر، خليل الخوري، امين الحافظ، محمد حمزة، يوسف الزين، يوسف سالم، وعادل عسيان.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء السادة: نسيم مجدلاي، فيليب تقلا، الأمير مجيد ارسلان، سليمان فرنجية، ييار الجميل، عثمان الدنا، عبد الله المشنوق، رفيق شاهين، محمد صفي الدين، سليمان العلي، خاتشيك بابكيان، حسين منصور، جوزف سكاف والياس الخوري.
- الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون تتلى اسمائهم.
- تليت
- الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم
- تليت
- الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثاني عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فريد جبران، بهيج تقي الدين، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، كميل عقل، يوسف كرم، ابراهيم العبد الله، نايف المصري والامير خالد شهاب واعتذر السادة: وارتكس شاملين، فؤاد نفاع، جوزف شادر، خليل الخوري، احمد الأسعد، يوسف الزين، عادل عسيران، فضل الله دندش، احمد اسبر، رشدي فخر.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاي، فيليب تقلا، كمال جنبلاط، محمد صفي الدين، خاتشيك بابكيان، عثمان الدنا، جوزف سكاف، رفيق شاهين حسين منصور، الياس الخوري، بيار الجميل، وعبد الله المشوق.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة المرسوم رقم ٥٩٧٠ القاضي بالحق بعض مشاريع القوانين بجدول اعمال الدورة الاستثنائية الحالية، بحث المجلس المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٧٥٩ بشأن اجازة صرف نفقات الشرطة البلدية من حساب الموازنة العامة فصدقه بالاجماع. ثم تلي المشروع رقم ٤٩١٣ بقطع حساب موازنة ١٩٥٩ وعلى الأثر احتدم الجدل فأعلنت الرئاسة تعليق الجلسة، ثم عاد المجلس إلى استئنافها بعد عشر دقائق فاقر مشروع قطع حساب الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر،

لتتل لائحة المشاريع المعجلة الواردة إلى المجلس. الخ. . .

الرئيس: نياشر الآن بدرس أبواب موازنة عام ١٩٦١

ونبدأ بالجزء الأول - الباب الأول - رئاسة الجمهورية.

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٧٨٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١١. ألخ...

الفصل السابع - نفقات السنين السابقة

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة

للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: أريد أن أسأل وزير المالية عن معنى عبارة - نفقات خبراء وانتقال شهود الواردة في البند ٢٨ من

الفصل الخامس - التفتيش - المركزي.

الرئيس: الكلمة لحضرة الوزير خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: من المعلوم إن إدارة التفتيش المركزي تقوم بتحقيقات للاستيضاح عن المظالم والشكاوى التي ترد

عليها، ولا يمكن للإدارة أن تمارس وظائفها إذا لم تؤمن مصاريف وانتقال الشهود الذين يدعون

من جميع المناطق لإعطاء إفادتهم في بعض الشكاوى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: يجب أن تصبح العبارة هكذا نفقات خبرة وانتقال الشهود.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: هناك اناس لا هم لهم ولا عمل الا تقديم الشكاوى ضد بعض الناس، وبعد التحقيق لا تقترب

هذه الشكاوى بنتيجة، فتكون الدولة، والحالة هذه، قد تكبدت مصاريف انتقال الموظفين

والشهود بدون جدوى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير.

نهاد بوزير: قد طلبت الكلام لايضاح موضوع يتعلق بمبلغ معين لخبراء لجنة الطعون. وكما اعلم، ان كل

رجل يتقدم بدعوى، تتوجب عليه طرق الأثبات وتتوجب عليه ايضاً المصارفات والنفقات.

فعندما يتقدم زيد من الناس بطعن يطلب فيه الغاء انتخاب ما، فهل يتحتم على الدولة ان تتكبد

مصاريف باهظة كالمبالغ التي ارصدت في البند المتعلق بلجنة الطعون ويخصص فيه مبلغ ستة

الآف ليرة للخبراء ؟ انني ارى ان هذا الاجراء لا يتفق مع الاصول المعمول بها في المحاكم والمتبعة في سائر الدواوين، بل اعتبر انه اجحاف بخزينة الدولة.

وانني أكرر بان على صاحب الدعوى ان يقدم الاثباتات ومن ثم يتوجب عليه دفع النفقات.

الرئيس : هذا لو كان الاستاذ بوزير قد تنبه إلى هذا الامر قبل التصديق على هذا البند.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور : استغرب كيف ان الرئاسة سمحت للزملاء الكرام ان يتكلموا في بنود سبق وصدق المجلس

عليها. اذا كان. لاحد الزملاء ملاحظة على بند ما عليه ان يطلب الكلام وان يتناول هذا البند بالبحث قبل التصديق عليه.

الرئيس : حضرة الزميل. لقد نبهت الرئاسة حضرة الاستاذ نهاد بوزير بقولها بهذا لو كان اعترض على ذلك البند قبل التصويت عليه.

نتنقل على الباب الخامس.

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

الفصل الاول - الادارة المركزية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل. ألخ...

الكلمة لمعالي وزير الخارجية والمغتربين

وزير الخارجية والمغتربين : ورد في الصفحة ٩٣ من مشروع الموازنة في البند ١٢ عبارة «عشرة ملحقون فيون في السفارات الرئيسية (اقتصاديون وثقافيون)

ارجو ان يحذف رقم (١٠) فقط، لان المبلغ المخصص لهؤلاء الملحقين والبالغ مئة وعشرين الف ليرة لا يستطيع ان اجزم بانه يكفي لعشرة كما اعتقد بالفعل انه لن يكفي لعشرة. فحتى لا تقع في مشكلة فيما بعد ارجو ان يحذف الرقم (١٠) وتبقى الفقرة بدون عدد، لان المبلغ المخصص لهؤلاء كان اكثر من هذا المبلغ في مشروعنا الاساسي وقد انزلته الحكومة إلى هذا الرقم.

ان الملحق في الخارج هو كالموظف في السلك، ويجب أن يعطى له فوق الراتب التعويض العائد لموظف السلك، من اجل هذا لا يمكن ان يكفي هذا المبلغ لعشرة ملحقين، لذلك ارجو ان يحذف الرقم ١٠ لكي لا نضطر إلى طلب زيادة هذا المبلغ.

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده: من هم الموظفون غير الدائمين في وزارة الخارجية ؟

وزير الخارجية: جواباً على معالي الاستاذ اده اقول بانه عندما وضع ملاك وزارة الخارجية الجديد لم نتمكن بعد من تطبيق الملاكات الجديدة في اية من الوزارات وبصورة خاصة في وزارة الخارجية. فالملاكات السابقة كانت تتضمن عدا الموظفين الدائمين، وظائف تدعى غير دائمة او موقته. ولكن لها اعتمادات في الموازنة، فنحن مضطرون للابقاء على هؤلاء الموظفون ريثما ينظم الملاك النهائي. فإما ان يعين هؤلاء في الملاك النهائي وإما ان يصرفوا. وهؤلاء هم مستكتبون وحجاب وسواقون.

الرئيس: من يوافق على البند ١٢ مع حذف الرقم (١٠) من عبارة: «عشرة ملحقون فنيون في السفارات الرئيسية بناء على طلب معالي وزير الخارجية يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١٢ مع حذف الرقم. ألخ...

البند ١٣ - رواتب الموظفين غير الدائمين ٤٦٦٥٢٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس

فيليب بولس: اريد ان استوضح من معالي وزير العدل عما اذا كان هذا المبلغ يتضمن رواتب القضاة في حالتهم الحاضرة.

وزير العدل: نعم، في حالتهم الحاضرة.

الرئيس: من يوافق على البند ١٢ يرفع يده

أكثرية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم رينه معوض.

رينه معوض: اقترح زيادة مبلغ خمسة عشرة ألف ليرة على هذا البند لتفقات مؤتمر المحامين العرب الذي سيعقد في القاهرة ويخصص منه عشرة آلاف ليرة لنقابة محامي بيروت وخمسة آلاف لنقابة محامي طرابلس، وارجو من الحكومة ان توافق على هذه الزيادة.

الرئيس: الحكومة موافق.

من يوافق على البند ٣١ كما عدله الاستاذ رينه معوض بحيث يصبح مجموع البند ١١٠٥٠٠ ليرة، يرفع يده

أكثرية. ألخ...

الفصل الخامس - المحاكم المذهبية الدرزية

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٩٦٦٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١٢

البند ١٤ - مساعدات ومكافآت للموظفين ٦٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس

فيليب بولس: ان قانون المحاكم الدرزية، على ما اذكر، لم ينفذ بعد، واذكر بانه طرح على المجلس ولم يكمل المجلس المناقشة به ولم يصدقه، فهل ان هذه الرواتب وضعت على اساس القانون الجديد ام انها رواتب القضاة السابقين.

وزير العدل: ان هذه الرواتب هي للقضاة القديمين.

وزير الخارجية، يرفع يده.

الرئيس: من يوافق على البند ١٤ يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١٤. ألخ...

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤

انتهينا من الباب الرابع، وننتقل إلى الباب السادس، وزارة الداخلية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس،

ان في ابواب وزارة الداخلية ما ينوف عن الاثني وعشرين مليون ليرة وضعت لقوى الأمن الداخلي. ولسنا الآن في معرض حذف هذه المبالغ عن هذه القوى التي نجل ونحترم، ولنا فيها اكثر من صديق ورفيق.

الا ان المكلف اللبناني، ونحن منهم، يتساءل، لماذا هذه الملايين تعطى لقوى الامن بينما نجد الامن مفقوداً؟ لماذا تعطى هذه الملايين لقوى الأمن طالما ان المتفجرات تلقى ولا نعرف من يلقيها، يقوم البعض بدسائس ومؤامرات في هذا البلد، ولا نعلم بها الا بعد ان يعلن عنها في بلد شقيق. فاين هو الأمن؟

وعندما تقوم فئة على فئة في البلد، وعندما ترغب وزارة العدلية تبليغ بعض مذكرات التوقيف في زغرنا مثلاً، تلجأ إلى الجيش. وهناك في الهرمل ورأس بعلبك، ونواب هذه المنطقة يعلمون، ان فئة تفرض الخوة على فئة اخرى، واذا تأخرت هذه الاخيرة عن دفع الخوة تستيقظ في صباح الغد فتجد اشجارها المثمرة مقطوعة، ودوابها مقتولة ولربما قتلوهم ودمرت منازلهم. وعندما تقوم مظاهرة نصرة لمحكوم تسوى القضايا على اساس التسوية والمساومات. واذا تأزمت الحالة يدعى الجيش لتوطيد الامن، ولنا على ذلك امثال عديدة. تحدث سرقة فلا يأتي الموظفون المختصون للتحقيق بهذه السرقة ما لم يأخذوا تعويضات «خرج راح».

هذه هي الحالة ايها السادة، ولن اتوسع اكثر من ذلك في الموضوع لانني قلت انني احترم قوى الأمن واعرف افرادهم، وضباطهم زملائي، وانهم يرغبون في ان يقوموا بوظائفهم على الوجه الاكمل انما قد يكون لا يسمح لهم بذلك. وعليه الفت نظر عطوفتكم ونظر المجلس إلى هذه الناحية الخطيرة وارى، اذا دامت الحال على هذا المنوال ان ترصد موازنة قوى الامن لمن يخل بالامن لكي يصطلح الحال.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

الرئيس:

عطوفة الرئيس -

نهاد بويز:

بهذه المناسبة المزدوجة، أي المناسبة التي اثارها الزميل اللواء لحود وبمناسبة درس موازنة قوى الامن الداخلي.

كتبت الصحف هذا الصباح أنه على الأثر الانفجارات التي حصلت في حمص ودمشق أمت بيروت لجنة سورية للتعاون مع لجنة من قوى الأمن للتحقيق.

فنحن نريد معرفة اذا كان هذا الخبر صحيحاً، لانه في حالة ثبوته، مهما كانت الكفاءات والمؤهلات التي تمدنا بها الشقيقة سوريا نعلم بان قوى الامن عندنا، الذين نحب ونحترم، وانتم تعلمون باية قوة واي اندفاع اندفعنا من أجل تحسين رواتبهم وتحديد رتبهم، نعلم بانهم اكفاء للقيام بهذه المهمة. ونحن نسأل الحكومة، هل صحيح ان هناك لجنة رسمية مكلفة من السلطة في سوريا للتحقيق في قضايا المتفجرات التي حصلت في بيروت؟ فاذا كان هذا الخبر صحيحاً، فاني اعتبر ان هناك تخطيطاً على صلاحيات هذا البلد واطلب من وزارة الداخلية ان تعطي هذا المجلس تصريحاً عن هذا الموضوع.

وهنا حصلت مشادة بين حضرة النائبين علي عبد الكريم ونهاد بوزير.

الرئيس: انا ادعو حضرة النائب السيد علي عبد الكريم إلى المحافظة على النظام.

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس.

ان من المؤسف ان تسري بعض الاشاعات احياناً فيعلق عليها كأنها حقيقة.

لقد ذكر النائب الكريم اشاعة سمعها أو قرأها وعلق عليها بافاضة فاصبح من الواجب اجلاء الواقع.

لم تكن هناك لجنة لا من القطر الشقيق الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، ولا من غيرها للتحقيق في شؤون وقعت في لبنان. ويعلم الجميع أن هناك قضية متفجرات حصلت في دمشق منذ يومين، وقد تبين أنها نتجت عن قنابل موقته أي أنها وقعت في السيارات التي انفجرت فيها قبل وقتها بساعات وقد تبين أيضاً، من بعض الشهادات أن شخصاً أتى إلى الكاراج الذي تنطلق منه تلك السيارات في بيروت، واستاجر محلين في كل سيارة من السيارتين ودفع عربوناً عليهما ثم توارى عن الأنظار. فحصل اتصال بين بيروت ودمشق وبين دمشق وبيروت ولا يزال هذا الاتصال مستمراً، بالتلفون وباجتماع الأشخاص، وأنا نرى أن من واجب رجال الأمن أن يتحروا الأمر على حقيقته بجميع الوسائل، باتصالهم بالسلطات السورية المسؤولة للتعاون معهم على إجلاء هذه الوقائع. ونحن جادون لمعرفة بعض الشهود الذين يمكن أن يسيروا إلى الفاعلين. ولا نتوانى لحظة عن العمل بما يتوجب علينا بوصفنا سلطة لبنانية.

وبهذه المناسبة أحب أن أذكر أيضاً أمراً آخر، أحب أن أذكر اشاعة سرت مفادها أن اجتماعاً حصل أو على وشك الحصول بيني وبين المسؤول الأول في القطر الشقيق السيد عبد الحميد السراج. لم يكن هناك اجتماع لما أبقيته سراً. إذ ليس هناك من سر نخفي وراءه، ولم تدع الضرورة إلى هكذا اجتماع الآن، وإذا دعت الضرورة فلن نتوانى لحظة عن القيام بالواجب، ولن نتأثر بالقول من اننا سعيينا إليهم أو سعوا إلينا. ان المصلحة مشتركة بين القطرين من أجل إيقاف هذه الجرائم الشنيعة عند حد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس،

أنا أفهم تماماً أن تتعاون الحكومة اللبنانية مع حكومة أخرى، خصوصاً عندما تكون هذه الحكومة في دولة مجاورة شقيقة، على تعقب المجرمين والاقتصاص منهم في شتى الوسائل، ولكن أفهم

كذلك الأمر موقف الزميل نهاد بويز. اشاعات تسري وتشعب وتتضخم في الرأي العام ومصدر هذه الاشاعات معلوم ومعروف، فما هو موقف الحكومة وخصوصاً موقف وزارة الأنباء من وضع حد لهذه الاشاعات والبلبلات. يقال ان الجريدة الفلانية قالت كذا وهو كذب والقلب الفلاني كتب كذا، ولكن لا نرى ماذا تفعل الحكومة للحد من موجبة الاشاعات الكاذبة. اضربوا يا دولة الرئيس بيد من حديد على هذه العناصر التي تببلل الرأي العام لا أفهم هذا الموقف السلبي من قبلكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: عطوفة الرئيس،

في الأسبوع الماضي كتبت الجرائد خبراً مفاده أن قطاراً سلب في عكار وأخذت الأخبار تتضخم والاشاعات تملأ البلد، والحقيقة أن القطار لم يسلب في عكار، وكل ما قيل في الجرائد لا صحة له على الاطلاق، وكل ما في الأمر أن تجاراً اختلفوا فيما بينهم وادى هذا الخلاف إلى سلب ثلاثة رؤوس غنم، ولولا تعاون رجال الأمن في الاقليم الشمالي وقوى الأمن في لبنان لما عرفت الحقيقة، فأرجو الأستاذ نهاد بويز أن يأخذ علماً بذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: كنت أود أن أرد على كلمة الأستاذ علي عبد الكريم ولكنني عفوت عنه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب السيد جميل لحود.

جميل لحود: أريد أن أعلق على ما جاء في كلام الزميل نهاد بويز من جهة وعلى ما قاله الزميل جان عزيز من جهة أخرى، وهو أن التعاون بين حكومات متجاورة للتحقيق في قضية شقاوة وإجرام هو أمر طبيعي وليس فيه أية غضاضة خصوصاً إذا كان ذلك التعاون بين الحكومات مجاورة وشقيقة، ولذلك فإنني أقر ما فعلته الحكومة في هذا الصدد، وما قد تضررها الظروف لأن عمله على أبعد مدى لأننا لا نرى في ذلك أية غضاضة.

الرئيس: تنتقل إلى البنود

الباب السادس - وزارة الداخلية

الفصل الأول - الوزير - المصلحة الإدارية المشتركة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١١

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٧٢١٢٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة الدكتور البير مخير

البير مخير: عطوفة الرئيس، اود ان أسأل معالي وزير المال لماذا استبدلت عبارة مخصصات الوزير بعبارة: «مخصصات السلطات العامة». ففي الموازنات السابقة كانت الحكومة تضع عبارة «مخصصات الوزير»

جبرائيل جرمانوس: حيث ان الحكومة لم تجب على سؤال الزميل البير مخير فاني اقترح وضع عبارة «مخصصات الوزير» عوضاً عن «مخصصات السلطة العامة».

رئيس الحكومة: اننا لم نتنكر للجواب وكنت اتمنى لو ان النائب الكريم تنبه إلى اننا درسنا حتى الآن ثلاث موازنات وفي كل منها كانت هذه العبارة موضوعة في نفس البند، وهي عبارة عامة وردت في موازنة كل وزارة واذا كانت هذه العبارة لا تروق لكم فاقترحوا استبدالها.

الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور: عطوفة الرئيس، لا شك بأن عبارة السلطات العامة تعني الوزير انما باعتقادي الخاص، خلافاً لما ادلى به دولة الرئيس هو ان الحكومة اعتمدت هذه العبارة في الموازنة لان بموجب القوانين المرعية الاجراء يوجد في لبنان اربع عشرة وزارة بينما في الوزارة الحالية ثمانية عشر وزيراً، مثلاً وزارة الداخلية لا يمكن ان يوضع فيها تعويض الوزير تحت عنوان «الوزير» فقد وضعت عبارة السلطات العامة لتشمل وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية والقروية والذي اعتقد انه يقبض تعويضاته من باب وزارة الداخلية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: اعتذر من الزميل الاستاذ بشير الاعور واقول ان مخصصات الوزراء الاربعة وضعت في رئاسة الوزارة، وقد بينت في تقريرتي الذي تلوته اثناء المناقشة العامة بان البنود قد تغيرت شكلياً وبدأت بالرقم ١١ بينما كانت العادة ان يبدأ بالرقم ١ كما يظهر من كتاب الموازنة السابقة الموجود امامي، واستبدلت كلمات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئاسة الوزارة بعبارة «السلطات العامة» ولم تجبنا الحكومة على سبب هذا التغيير الشكلي، واعتقد ان ليس لهذا التغيير الشكلي أي مساس بصلب الموازنة.

اما وقد أثار احد الزملاء هذه القضية فلا بد من الايضاح ان هذه العبارة وردت في البند ١١ من كل ابواب الموازنة، بينما كان في السابق يرد في البند ١١ مخصصات رئيس الجمهورية، رئيس

مجلس النواب، رئيس الوزارة، الوزير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم السيد رينه معوض.

رينه معوض: التغيير شكلي محض. هنالك مرسوم تنظيمي سمي مخصصات رئاسة الجمهورية بمخصصات السلطات العامة واتبع هذا النص في رئاسة الوزراء وكل وزارات الدولة، وليس لهذا التغيير أي علاقة بجوهر الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: عطوفة الرئيس،

ان مجال تغيير هذا الاسم هو من باب تفاءلوا بالخير تجدوه، واعتقد ان المقصود بعبارة السلطات العامة بدلاً من الوزير هو تذكير الوزير بان له سلطة عليه ان يكون قيماً على سلطته وينفذها بكل معنى الكلمة.

الرئيس: آسف بانني لا استطيع ان اطرح على التصويت اقتراح الزميل جبرائيل جرمانوس الذي ينص على ما يلي: في البند ١١ الباب السادس ورد كلمة سلطات عامة، اقترح استبدالها «بمخصصات الوزير»، وذلك لان البند ١١ قد صدق وانتقلنا إلى البند الثاني عشر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: حلاً للمشكلة نرجو الحكومة ان تصرح بانها تعني بالسلطات العامة الوزير.

رئيس الحكومة: يظهر ان الاستاذ جان عزيز يريدني ان أكرر التصريح ولهذا فانني اصرح بان هذه العبارة تعني الوزير وقد فهمت الآن ان هنالك مرسوماً تنظيمياً مبنياً على قوانين المحاسبة العامة التي تذكر في هذا البند السلطات العامة بدلاً من الوزير فالسلطات العامة والوزير يعني شيئاً واحداً.

الرئيس: من يوافق على البند ١٢ يرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

البند ٢٧ - نفقات سرية ٧٥ ٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران

سميح عسيران: عطوفة الرئيس،

تردد كثيراً في هذه الموازنة ورود بنود للنفقات السرية، فأني اسأل الحكومة، اذا لم تكن هذه البنود سرية، ان تشرح لنا هذه النفقات السرية الموجودة في عدة وزارات. وما هي هذه النفقات السرية.

الرئيس: من يوافق على البند ٢٧ وقد تلي عليكم يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٢٧

البند ٢٨ - نفقات متنوعة ٩٥٥ ٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد احمد اسبر.

احمد اسبر: اود ان اسأل دولة رئيس الوزراء بوصفه وزيراً للداخلية، وقد ورد في الفقرة الأولى من هذا البند

«نفقات انتخابات وتنظيم القوائم الانتخابية» ٧٠٠ ٠٠٠ ليرة. هل ان الانتخابات البلدية المنوي

اجراؤها في ١١ حزيران المقبل تدخل ضمن هذا البند ؟

رئيس الحكومة: نعم . ألخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس .

جبرائيل جرمانوس: سيدي الرئيس، أسأل وزير الداخلية، عودتنا دوائر الإحصاء في نهاية كل سنة ان تنشر، في

نهاية كل سنة الإحصاءات التي تجريها في دفاثرها وسجلاتها، وقد توقفت عن هذه العادة منذ

١٩٥٣، وقد بقي عدد سكان الجمهورية اللبنانية مجهولاً منذ تلك السنة. لذلك فأني أسأل وزير

الداخلية، اذا كان يرغب ان يعود إلى تلك العادة، واذا كان سيجري كشفاً في نهاية السنة كما

كان يحصل في السابق، خصوصاً وان العدد اللبنانيين المحصين تأثراً على القضية الانتخابية،

وقد جرت الانتخابات هذه السنة بالاستناد إلى الإحصاء الذي نشر سنة ١٩٥٣ .

الرئيس: من يوافق على البند ٢٨ - نفقات متنوعة ١٣٠٠٠ ليرة وقد تلي عليكم يرفع يده

أكثرية. ألخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز

جان عزيز: عطوفة الرئيس

على ذكر التعويضات، ألفت نظر الحكومة إلى ان هناك دوائر رسمية، على الرغم من صدور

احكام قضائية مبرمة بحقها تتمنع عن دفع المبالغ المحكوم بها. هذا امر يشين بالدولة اللبنانية لان

الدولة يجب ان تكون مثال المدين الحسن النية. ومثالاً على ذلك. وهذا المثال ينطبق على جميع

دوائر الدولة تقريباً: مصلحة الليطاني، جاءت هذه المصلحة واستمكنت املاكاً في منطقة جزين

وفي منطقة البقاع. وعلى الرغم من صدور قرارات قضائية مبرمة بحقها جاءت في الآونة

الاخيرة، تساوم المحكوم لهم على حسم عشرة بالمئة من المبالغ المحكوم بها. انني اعتبر هذا الامر

امراً يشين، ليس فقط الدولة اللبنانية بل جميع اللبنانيين. وارجو من دولة الرئيس ومن الوزير

المختص ان يأمر مجلس ادارة الليطاني باحقاق الحق عندما يكون الحق مقترباً بحكم قضائي مبرم.

الرئيس:

الفصل الثامن - نفقات السنين السابقة

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

الفصل الخامس - الدفاع المدني لأراضي الجمهورية

الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

اننا نسلم جميعاً كلبنانيين، بجدوى الدفاع المدني، ولكن نلفت نظر الحكومة إلى واقع وهو ان الدفاع المدني يوجب سكان القرى الفقيرة لبناء ملاجئ يجب ان تأخذها الدولة على عاتقها لا ان تضعها على كاهل القروي اللبناني الفقير وخاصة في المناطق التي اصبحت بالزلزال. اذا ما اراد احد القرويين المعدمين ان يبني بيتاً صغيراً ليسكن وعياله يأتي الدفاع المدني ويوجب عليه بناء ملجأ وهذا امر يرهق كاهل القرويين الفقراء، لذلك ارجو من الحكومة والوزارة المختصة ان تعير هذا الامر الاهمية الكبيرة.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: هنالك في هذا الخصوص لجنة الاصلاح الاداري التي تدرس هذا الامر بالتعاون مع السلطات المختصة في وزارة الدفاع الوطني، لتتوصل إلى حل يرضي المصلحة العامة وخصوصاً القرويين الفقراء الذين لا يمكنهم مادياً بناء ملاجئ.

الرئيس:

البند ٢٨ - نفقات متنوعة ١٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

والكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس:

بمناسبة درس ميزانية الشؤون الاجتماعية في بند النقل والانتقال أود ان اذكر انه يوجد في لبنان مهندسون واطباء واشخاص غرباء يشتغلون في لبنان وفي مصالح يكتظ فيها عدد اللبنانيين الحاملي الشهادات واني اضرب مثلاً على ذلك شركة الترابية في شكا وقد لفت نظر حضرة الوزير سابقاً، ان الرجال المتعلمين في لبنان يسعون للعمل ويقبضون ستمائة ليرة لبنانية في حين ان الاجنبي تدفع له ألوف الليرات، اني ادعو حضرة الوزير لاجراء تحقيق. وقرأت بالأمس في جريدة الاوريان اعلاناً لمحللات بوتاجي يذكر فيه : اننا استحضرنّا «الارشيتكت» الانكليزي الفلاني وهو مستعد لتأثيث بيوتكم ألخ. . . واصبحوا ينشرون ذلك علناً وانا أعلم ان ذلك ممنوع، واني ألفت نظر معالي الوزير إلى هذا الامر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: افهم جيداً ما تفضل به حضرة النائب الكريم وأوافق على ما قال، نحن لا نخجل من ان نستعين بالخبرة الاجنبية حيث تعوزنا الخبرة ولكن ان يأتي الاجنبي، وعندنا من أمثاله من يمكن ان يقوم مقامه فهذا ما لا نسمح به، وبصدد ما تفضل به بالذات بصدد قضية المهندس المعماري فأنا أعلم ان القانون يمنع ذلك واذا حصل ذلك فهو خروج على القانون وسنجري بذلك تحقيقاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس، بصفتي رئيساً للجنة الدفاع في المجلس الكريم كنت دعوت هذه اللجنة إلى اجتماع تعقده غداً الاربعاء لدرس موازنة الدفاع وتداول في جلسة سرية أمر زيادة ميزانية هذه الوزارة بسبب ما بلغنا وبلغكم، من كيد جيراننا الاعداء وذلك بتصريح رئيس وزراء اسرائيل من انه سيضع على الحدود اللبنانية عدداً وافراً من اللاجئين.

كانت نيتي من عقد هذا الاجتماع معرفة ما اذا كان هنالك موجب لان نزيد موازنة وزارة الدفاع حتى نتمكن، بالنظر إلى تصريحات العدو الرابض على الحدود وهو اسرائيل، من تعزيز وسائل الدفاع، اما وقد فوجئنا بدرس موازنة الدفاع، هذا اليوم فأني مضطر لأن ألغي اجتماع لجنة الدفاع نهار غد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس،

تعليقاً على ما أدلى به الاستاذ فيليب بولس، فأني انحدر من صعيد الاقتصاد العالي إلى صعيد العمال لأقول ان شركات الطيران مثلاً مليئة بالموظفين الاجانب الذين يزاحمون اللبناني على لقمة عيشه، فما هي التدابير التي عمدت إليها وزارة الشؤون الاجتماعية للحد من هذه المزاحمة التي اعتبرها غير مشروعة.

ان العاطلين عن العمل يطالبوننا ليلاً ونهاراً بإيجاد عمل لهم ولا يمكننا ان نرضي الجزء اليسير منهم، لذلك ارجو من الوزارة المختصة الكريمة ان تتخذ التدابير اللازمة لأنصاف اللبنانيين، انا لا اقول انه يجب على لبنان ان يتبع سياسة قاسية تجاه الاجانب لأن نصف سكان لبنان يعتاش من الهجرة، ولكن لكل شيء حد، لذلك ارجو من الوزارة ان تنتبه إلى هذا الامر وتوصي الشركات بوجود اشغال اللبنانيين قبل غيرهم، تحت سماء لبنان.

ومن جهة ثانية، وبشأن ابنية التعمير التي انشئت في منطقة جزين الوسطى اشير إلى انه قد انشئ مبنى يصح ان يكون مركزاً اجتماعياً في منطقة هي بأشد الحاجة إلى مثل هذا المركز، ويمكن أن يستعمل هذا المبنى في نفس الوقت مستوصفاً، خاصة وان هذه المنطقة بحاجة للعناية الصحية، لذلك أرجو من معالي وزير الشؤون الاجتماعية أن يعمل على إعادة هذا المركز الاجتماعي

ونكون له من الشاكرين .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ جان حرب .

جان حرب : عطوفة الرئيس ،

تعليقاً على ما جاء في كلمة الأستاذ جان عزيز أقول إنني من مؤيدي وجوب إيجاد أعمال للشباب اللبناني ولكن أريد أن ألفت النظر إلى أن مهنة قيادة الطائرات تتطلب معرفة وفناً كما تتطلب ساعات طويلة من التمارين ، وأعتقد أن حياة البشر هي أفضل من أن يشتغل شخص أو أكثر ولكن عندما يكون بعض الأشخاص قد حصلوا على الشهادات والكفاءات اللازمة فلا مبرر لعدم تشغيلهم .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب الكريم الدكتور يعقوب الصراف .

يعقوب الصراف : عطوفة الرئيس ،

كنا قد طلبنا من معالي وزير الأشغال العامة توسطه لدى مديرية شركات الطيران لإدخال طيارين لبنانيين في هذه الشركات وقد قال معالي الوزير ان العمل في هذه الشركات يتطلب شروطاً ومن هذه الشروط أن يكون الطيار قد أمضى ساعات عمل لا تقل عن ألف ساعة ، وقد قال معاليه ان مديري شركات الطيران يضعون على طالبي التوظيف الشروط القاسية منها أن الشركة تقدم لطالب العمل طائرة ليثبت مؤهلاته وقد وعدنا معالي الوزير بأنه سيبذل جهده ليصل إلى نتيجة في هذا السبيل ، لذلك أسأل معالي الوزير : هل بإمكان أي طيار لبناني يحمل شهادة تخصص وأمضى مئات الساعات من الطيران ، هل بإمكانه أن يستحصل على طائرة ليقدم الامتحان اللازم؟

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم .

رئيس الحكومة : لا يمكن أن نمر بهذا الموضوع دون أن نوضحه بعض الشيء ، فالقضية دقيقة وحساسة ، إن مسؤولية الطيارين كبيرة جداً لما تحمل الطائرات من الأرواح البشرية ، وهناك كفاءات لا بد منها يجب التثبت منها قبل أن يسمح لأي شخص أن يتحمل مسؤولية قيادة طائرة ، وهناك من ناحية أخرى شباب لبناني لا يقل كفاءة عن شباب باقي البلدان ، فبين الشباب اللبناني الذي يتحلى بالكفاءة ويتطلب عملاً وبين الحرص والدقة على من يقود الطائرة خيط دقيق يجب أن لا نمسه إلا بحذر ، لذلك أحب أن أؤكد للنائب الكريم اننا نشعر شعور هؤلاء الشباب ونحب أن لا نشبط عزيمتهم بل ان نشجعهم على المضي في التحلي بالكفاءات المطلوبة لأخذ مكانتهم في الطيران العالمي .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة المحترم .

وزير الأشغال : عطوفة الرئيس ،

الجواب الذي يريده حضرة الزميل يتوقف على رغبة الشركة في استخدام الطيارين اللبنانيين وأعني بذلك أن الطيارين اللبنانيين الذين يطلبون عملاً قد تدربوا على طائرات ذات محرك واحد، وفي شركات الطيران لا توجد طائرات إلا بأربعة محركات، لذلك وجب على من يريد عملاً أن يتقدم بامتحان على طائرة ذات أربعة محركات لا محرك واحد، وقد طلبنا من شركات الطيران أن تعتمد على تدريب الشباب اللبناني على الطائرات ذات المحركات الأربعة وتعطيهم الشهادات بعد أن تثق من كفاءتهم وعند ذلك يمكن لمن يحمل هذه الشهادات التي تدل على كفاءته وخبرته أن يعمل في أي شركة طيران دون صعوبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: عطوفة الرئيس،

لقد طال النقاش حول هذه القضية، وأظن أن حضرة الزميل الأستاذ جان عزيز عندما لفت النظر إلى قضية شركات الطيران لم يقصد فقط من يقود الطائرة، بل هناك موظفون عديدون في إدارة الشركات وهذا ما نلفت نظر حضرة الوزير إليه كما نلفت نظره أيضاً إلى أصحاب المهن الحرة من الأجانب الذين يحضرون إلى لبنان كسواح، وبعدئذ يستأجرون بيوتاً يستعملونها كمكاتب لأعمالهم، يجب أن تتضافر قوى الأمن الداخلي وقوى الشؤون الاجتماعية للتحري عن هؤلاء الأشخاص.

الرئيس: من يوافق على البند ٢٢ كما تلي عليكم يرفع يده

أكثرية. أ. الخ. . .

البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ٧٠٠٠٠ ل.ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: أرجو من الحكومة زيادة ٥٠ ألف ليرة إعانة للنقابات والهيئة العمالية في الفقرة الأولى من البند ٣١، على أن يخصص أربعون ألف ليرة لأرباب العمل وعشرة آلاف ليرة للهيئة العمالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: مع رغبتني الأكيد بهذه الزيادة للنقابات وللهيئة العمالية، تقسم على فئتين أقول ان الطريقة التي تتبع في هذا الموضوع هي مخالفة للمرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ الذي ينص على أنه يجب اتخاذ قرار خطي في مجلس الوزراء، ولذلك أطلب التصحيح في الشكل والقبول في المبدأ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس،

توضيحاً للناحية التي اثارها الأستاذ نهاد بويز أقول بان هذا الإجراء يتبع فيما إذا كان البحث أمام

اللجان واما في المجلس الذي هو سيد أمره، فإني لا أفهم أبداً أن نتقيد عندما ندرس هكذا اعتمادات، بقرارات يصدق عليها من مجلس الوزراء. فالحكومة وهي ماثلة أمام المجلس باستطاعتنا بالاتفاق معها أن نقرر الاعتماد الذي نريده.

الرئيس: وافقت الحكومة على زيادة المبلغ ورفعته من سبعين ألف ليرة إلى مئة وعشرين ألف ليرة. من يوافق على هذا البند معدلاً يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٣١. أ. الخ. . .

الفصل الثالث - نفقات السنين السابقة

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

الرئيس: قبل البند ٥٤

انتهينا من وزارة الأنباء والإرشاد، ونرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٩ - ١ - ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - بحث وتصديق المشروع رقم ٥٦٠٣ بمنع آلات القمار.
 - ٣ - اكمال التصديق على موازنة سنة ١٩٦١ وتصديق الباب السابع منها.
- عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: موسيس دركالوستيان، وارتكس شامليلان، كميل شمعون، عبد العزيز شهاب، يعقوب الصراف، سعيد طوق، علي عبد الكريم، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، نقولا سالم، يوسف سالم، جان عزيز، شبلي العريان، وحبیب مطران.

واعتذر السادة: يوسف الزين، مرشد حبشي، حبيب كيروز، هاشم الحسيني، جوزف شادر، سالم عبد النور، فؤاد البرط، امين الحافظ، محمد حمزة وعادل عسيان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء السادة: نسيم مجدلاي، كمال جنبلاط، بيار الجميل، عبد الله المشنوق، الياس الخوري، عثمان الدنا، سليمان فرنجية، محمد صفى الدين، خاتشمك بابكيان، رفيق شاهين وحسين منصور.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسماءهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسماءهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١، برئاسة حضرة السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: انطوان صحنوي، اميل البستاني، بهيج تقي الدين، كميل شمعون، اميل مكرزل، سعيد طوق، كميل عقل ونايف المصري.

واعتذر السادة: جوزف شادر، خليل الخوري، أمين الحافظ، محمد حمزة، يوسف الزين، يوسف سالم وعادل عسيران.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من السادة الوزراء: نسيم مجدلافي، فيليب تقلا، الأمير مجيد ارسلان، سليمان فرنجية، بيار الجميل، عثمان الدنا، عبد الله المشنوق، رفيق شاهين، محمد صفي الدين، سليمان العلي، خاتشيك بابكيان، حسين منصور، جوزف سكاف، الياس الخوري.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم انتقل المجلس إلى التصويت على أبواب الموازنة فأقر منها في الجزء الأول كلا من الموازونات الواردة في الأبواب: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والحادي عشر والثاني عشر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد ان تقرر يوم الخميس في ١٩/١/١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: اذن صدق المحضر.

ننتقل إلى متابعة درس ابواب الموازنة ونبدأ بالبواب السابع، وزارة المالية.

الرئيس: الباب السابع وزارة المال

الفصل الأول - الوزير - المصلحة الادارية

المشتركة مع تعديلات لجنة المالية والموازنة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثرية. أ.ل.خ. . .

الفصل الرابع - مديرية الشؤون العقارية

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ١٧٢٨٠٤٠ ل.ل. أ.ل.خ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: لا بد لي من ابداء ملاحظة هامة تتعلق بأعمال المساحة، فقد بلغني انه تستعمل في أعمال المساحة المغر الحمراء بدلاً من التخوم، وهذه المغر تزول بعد مضي سنة أو سنتين على وضعها في محلها مما يجعل المساحة، بعد مضي وقت غير طويل غير متوفرة الشروط القانونية ويفقد الناس الثقة بأعمال المساحة وبالملكية الخاصة لأنه لم يعد بالإمكان تطبيق المساحة كما يجب ان تطبق، لذلك فإنني أسأل الحكومة، أولاً: هل صحيح ان هنالك استعمال للمعرة الحمراء بدلاً عن الركائز المصنوعة من الاسمنت.

والنقطة الثانية، أن أعمال السماحة تأخرت كثيراً مما يفقد الأهليين حق التعامل مع الغير من تأمينات وبيوعات وخلافه. لذلك فإنني أسأل الحكومة عن المدة اللازمة لتأمين انهاء المساحة في جميع الأراضي اللبنانية وبالأخص في جبل لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: طلب النواب، أثناء درس الموازنة في اللجنة، الاسراع بإنهاء اعمال المساحة في لبنان، فكان جواب مديرية السماحة ان ليس لديها الجهاز الكافي لتؤمن أعمال المساحة، نرجو من معالي وزير المالية، لأن هذا الأمر يتعلق بوزارته، أن يدرس وضعية المساحة التي لها أهمية كبرى. ومنذ أربع عشرة سنة تجرى أعمال المساحة في منطقتي اهدن وبشري ولم تنته بعد، والناس لا يتمكنون من التصرف بأموالهم ولا يتمكنون من بيعها او رهنها. نرجو من معالي وزير المال ان يعير هذه الناحية الاهتمام الجدي لأن أعمال المساحة تهم جميع اللبنانيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: تعليقا على ما قاله الزملاء بخصوص المساحة اقول: ان أعمال المساحة تجري في جميع انحاء البلاد إنما هي تجري ببطء شديد، وعندما تبدأ المساحة اعمالها في قرية مما يصبح مستحيلاً على الأهالي ان يجروا أية معاملة على أملاكهم. وفي بلاد البترون، هذه المنطقة التي طالما شكونا أمرها وأصبحنا نخجل ان نردد في كل مناسبة هذا الواقع المرير، نلاحظ ان أعمال المساحة مقصورة جداً فيها.

لذلك ألفت نظر المسؤول في هذه الحكومة إلى سرعة انجاز القضية الهامة في البلاد ولا يمكن ان

نسكت عنها طالما ان الأهالي يلحون علينا بالمطالبة بهذا الحق المفروض على الدولة حرصاً على مصلحة الدولة نفسها ومصلحة الأهاليين .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سعيد فواز .

سعيد فواز : عطوفة الرئيس ، أنا لا أطلب ما طلبه حضرات الزملاء لأنني من منطقة محرومة من كل شيء ، بل أطلب أضعف الايمان . لقد جرت العادة عندنا ان يقوم أصحاب الأملاك بعمليات التحديد الاختياري وقد أوقفت الدوائر العقارية هذه العادة منذ سنة . فأرجو ان يسمح للأهاليين باستئناف هذه العادة لأنها تسد الحاجة بصورة نسبية إلى أن يصل الدور إلينا فنصبح كسوانا ويحق لنا ان نطالب بعمليات التحديد الالزامي .

الرئيس : الكلمة لمعالي الوزير خاتشيك بابكيان .

خاتشيك بابكيان : لقد اهتمت الحكومة بموضوع المساحة وسوف تأتي بالقرب العاجل ، بمشروع ، يخصص بموجبه ثلاثة ملايين ليرة من أصل المبالغ التي كان لدولة الأستاذ رشيد كرامي الفضل في تحصيلها من شركات البترول ، ويخصص هذا المبلغ ، في الطليعة ، لأعمال المساحة . وبإمكانني أن أصرح باسم الحكومة أيضاً ، ان ثمة مشروعاً آخر ، يأتي بفائدة كبرى ، سوف يعرض عليكم بطرف اسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، وهو إنشاء مديرية للأعمال الجغرافية والجيولوجية . لأنه كما هو معلوم عندكم ، أن خريطة لبنان التفصيلية بمقياس واحد على عشرين الف ، التي بدونها لا يمكن درس مشروع ولا تخطيط منطقة ولا وضع أي من المشاريع الانشائية . وإذا ما بقينا نسير على الخريطة التي كنا نسير عليها في الماضي لظال أمر أعمال المساحة مدة قرن ، لذلك وضعت الحكومة مشروعاً بإنشاء مديرية جديدة تتولى الأمر ، فليصبح بالإمكان انجاز اعمال المساحة في مدة اقصاها عشر سنوات في عموم المناطق ، أي يقتضى سنتين تقريباً لإنهاء أعمال المساحة في كل منطقة يرصد لها في الموازنة اعتمادات للمساحة .

أما فيما يتعلق بالتخوم الحجرية ، فلم يطرأ شيء جديد . وتستمر المصلحة بوضع تلك العلامات الحمراء على الحدود وذلك تمهيداً لوضع الأوتاد محلها . وعلى كل ، هذا ما اعتادت عليه الدوائر العقارية ، وسوف نبلغها رغبتكم من أجل الاسراع بإبدال هذه العلامات بالأوتاد والتخوم الثابتة .

الرئيس : من يوافق على البند ١٢ يرفع يده .

اكثرية . الخ . . .

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

اكثريه

الرئيس : قبل البند ٥٤

نتنقل الآن إلى الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية .

الفصل الأول - الوزير - المصلحة الإدارية المشتركة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده .

ريمون اده : في هذه المناسبة أود ان أذكر أمام وزيرى المالية والتربية الوطنية ، ان منطقتنا كباقي المناطق الأخرى محرومة من المعلمين ومنذ ثلاثة أشهر تم تعيين أربعمئة معلم ولم يتسلموا حتى الآن مهامهم ، وقد قرأنا اليوم أنه قد يتم تعيين ثلاثمئة معلم جديد ، لذلك أسأل وزير التربية الوطنية والحكومة لماذا لم يتسلم الأربعمئة معلم مهامهم ؟

الرئيس : الكلمة لحضرة معالي وزير التربية الوطنية المحترم .

وزير التربية : ان هؤلاء الأربعمئة معلم كان قد رصد لهم الاعتماد في مشروع قانون تقدمت به الحكومة لهذا المجلس منذ أربعة أشهر ونيف أي قبل موعد السنة الدراسية ، ولم يصدق على هذا المشروع إلا أخيراً أي ربما منذ شهر ونصف أو شهرين ، ولما صدق عليه ونشر ، لوحظ ان هنالك فقرة من هذا المشروع قد أسقطت منه بشكل لم يعد بالإمكان تنفيذه ، أي انه وضع مبلغ معين ولكن سقط البند المتعلق بعدد المعلمين الذي من أجله وضع هذا المبلغ وصدق عليه المجلس ، هذه قصة الأربعمئة معلم ، أما فيما يتعلق بعدد المدرسين فكانت وزارة التربية قد طالبت منذ بداية هذه السنة وفقاً لاحتياجاتها بألف ومئة معلم كي تتمكن بثمانمئة منهم على الأقل ان تسد العجز الحالي الناجم عن الزيادة المضطرة في الاقبال على المدارس الرسمية ، وثلاثمئة آخرين لكي نستطيع ان نفتح المئتين مدرسة المقفلة والتي اقفلت في الماضي لأسباب مختلفة منها ما يتعلق ببعض اعتبارات كأن يأتي الوزير وينقل المعلمين من مكان إلى آخر وسواها من الاعتبارات هؤلاء الألف ومئة معلم رصد لهم في الميزانية اعتماد على مراحل ، منهم أربعمئة في الميزانية الحالية لسنة ١٩٦١ ، ومشروع القانون الذي تقدمنا به من المجلس النيابي كان يقصد منه فقط تمكين وزارة التربية من تعيين الأربعمئة معلم منذ بداية السنة الدراسية ، والثلاثمئة الباقون رصد لهم اعتماداً للثلاثة أشهر الباقية من السنة الدراسية ، وأمس في اجتماع مجلس الوزراء قررت زيادة الاعتمادات المخصصة لهؤلاء الثلاثمئة مدرس لكي تتمكن وزارة التربية من تعيينهم في أواخر شباط أو أوائل آذار .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس .

جبرائيل جرمانوس : عطوفة الرئيس ، أنه لمن المؤسف حقاً ان يبقى هؤلاء الأولاد يهيمنون في الشوارع لأجل خطأ حصل في الآلة الطابعة مقصوداً كان أو غير مقصود ، المجلس ليس مسؤولاً عن هذا الخطأ ، فماذا فعلت الحكومة في ذلك ، هل أجرت تحقيقاً لمعرفة مصدره؟ وهل هنالك نية سيئة في حصول هذا الخطأ ، وماذا فعلت الحكومة منذ شهر ونصف لتصحيح هذا الخطأ ، ولا أدري ما هو ذنب الأهلين إذا كان هنالك خطأ اداري وقع من قبل الحكومة بشأن اعتمادات فتحت لتعيين معلمين وقد أقرها هذا المجلس كي يتمكن التلامذة من متابعة علمهم ، نحن نتغنى بانعاش القرية ، إنما يبقى ذلك تغنياً فقط ، لأن القرية تطلب منا قبل كل شيء تخصيص معلمين لها ، لا ان نترك القرويين الفقراء يهاجرون إلى الساحل والمدن من أجل أولادهم ، ومنذ ابتدأت السنة الدراسية ونحن نراجع المسؤولين يومياً فكانت النتيجة : كلمة تكرم ، تكرم ، ولم نر أي فعل اطلاقاً ، أما حان لهذه الحالة أن تنتهي؟

لا أعلم الذنب الذي ارتكبه المواطن اللبناني في حصول هذا الخطأ ، حتى ينتظر تصديق الموازنة ليرسل إليه المعلم من أجل أولاده الهائمين في الشوارع وذلك بعد مضي سبعة اشهر من السنة الدراسية .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الأعور .

بشير الأعور : عطوفة الرئيس .

لقد درجت وزارة التربية ، واعني بوزارة التربية كمؤسسة حكومية ولا اعني اشخاصا معينين ، درجت هذه الوزارة على ان لا تفتن إلى النقص في عدد المعلمين ووجوب فتح المدارس في القرى إلا بعد بداية السنة المدرسية ، فكان يحصل من جراء هذا الإهمال ان تعيين المعلمين لا يجري إلا في أواخر السنة المدرسية ويبقى قسم كبير من الطلبة مشردين في الشوارع والنشء اللبناني هو الذي يدفع الثمن ، والضرر الثاني هو ان المعلم الذي تعينه وزارة التربية في آخر السنة المدرسية يعلم شهراً واحداً ثم يتقاضى راتب أربعة اشهر ، مدة فصل الصيف ، وهو في بيته ، إننا نأمل أن تنتهي هذه الحالة وان تعمد وزارة التربية إلى درس المطلوب منها عن سنة ١٩٦٢ في سنة ١٩٦١ ، وان تجرى الامتحانات والترتيبات اللازمة لتعيين المعلمين قبل بدء السنة الدراسية بشهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل .

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية المحترم .

وزير التربية : توضيحاً للأمور أقول ان القانون نشر في ٢١ كانون الأول ، ولم يبلغ إلينا إلا منذ عشرة أيام تقريباً ، وجواباً على ما ذكره الأستاذ بشير الأعور أقول اننا كنا حريصين في المشروع الجديد

الخماسي الذي يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي الرسمي في لبنان، كنا حريصين على ان نصنع في المستقبل حداً لمثل هذه التأخيرات، لأن السنة الدراسية لا تتوافق مع السنة المالية، فعندما توضع الميزانية توضع لسنة تبدأ في أول السنة المعهودة وتنتهي في نهايتها ولذلك كان من المتوجب ان يوضع قانون لكي يجاز لمدى خمس سنوات، لوزارة التربية ان تعين أثناء فصل الصيف عدداً من المدرسين الذين تحتاجهم لأجل تعميم التعليم الابتدائي الرسمي، فهذه نقطة نلفت إليها نظر المجلس الكريم عندما يقدم لحضرتكم مشروع القانون للدرس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ شارل سعد.

شارل سعد: عطوفة الرئيس.

بصفتي رئيساً للجنة التربية أريد ان أسأل عطوفتكم، لماذا تأخر ارسال المشروع القاضي بتعيين اربعمئة معلم لغاية نهاية تشرين الثاني؟ إذ سمعنا من معالي وزير التربية أنه أرسل هذا المشروع منذ أربعة أشهر أي قبل افتتاح المدارس، واذكر أنني عندما تسلمت هذا المشروع، دعوت إلى اجتماع اللجنة، ولم يبق في اللجنة إلا ثلاثة أيام ومن بعده أرسلناه للمجلس، ارجو أن يهتم رئيس المجلس لمعرفة سبب تأخر هذا المشروع.

الرئيس: حضرة الزميل، لقد درست لجنة المالية هذا المشروع كما يظهر من تقرير مقرر لجنة المالية والموازنة، في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٦٠ وقد أقره هذا المجلس في ٢٩ تشرين الثاني وبعدها أرسل إلى الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس، أننا نريد ان نوجه الشكر إلى معالي وزير التربية للاهتمام والجهود التي يبذلها من أجل رفع مستوى التعليم وتعميمه في هذا البلد، ونحن ان كنا نشكو واقعاً بالنسبة للحالة التي هي عليها المدارس الرسمية في هذا الطرف بالذات، فإنما نفعل ذلك غيرة على الناشئة اللبنانية، لأننا نريد من معالي الوزير ان يتمكن من وضع الخطط التي تمكنه من تنفيذ سياسته التربوية في هذا البلد، ذلك لأننا نريد ان نستفيد من هذا المجهود المشكور، قبل ان تفوت الفرصة، لأن الأيام تمر والفصل الدراسي إنما أصبح في منتصفه، لذلك فأنا أتساءل ما فائدة المدارس من المعلمين الجدد، بل الطلاب الذين انقضى عليهم من الفصل الدراسي ما يقارب نصفه، ونتساءل كذلك، لماذا لم ترسل وزارة التربية هذا المشروع الذي اسقطت منه تلك الفقرة التي تجعل تعيين الأربعمئة معلم متعذراً عليها بينما السرعة تتطلب بأن يدرس هذا المشروع وبأسرع وقت، لأنني لا أعتقد بأن نائباً في هذا المجلس يتأخر عن تصديقه، وقد لفت نظري كذلك قول الوزير بأن هناك ما يزيد على المئتي مدرسة مقفلة لأن هناك سياسة واعتبارات لوزراء سبقوا، قضت بنقل

معلميها إلى جهات مختلفة، انني أسأل وأرجو معالي الوزير ان يتخذ التدابير الفعالة، وأن يصارحنا فيما إذا كان هناك من عراقيل تقام في وجهه ونحن لا نعتقد بأن هناك عراقيل من أية جهة لأننا جميعاً نغار على مصلحة الناشئة اللبنانية ونريد ان نسهل مهمة وزارة التربية حتى تتمكن من تحقيق الأعمال التي تكفل حسن سير مصلحة هذا البلد، ولكن نريد من جهة ثانية ان نلفت نظر معالي الوزير إلى ضرورة الاسراع بوضع الترتيبات من أجل التمكن من الاستفادة منها وتطبيقها ولو في السنة المقبلة، أي في مطلع الفصل الدراسي لا في نصفه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية المحترم.

أكرر ان مشروع القانون الذي صدقتم عليه نشر في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٦٠، وتبلغته وزارة التربية في أواخر السنة المذكورة، وعند ذلك لفتنا نظر المسؤولين إلى هذه القضية، أما فيما ورد بكلمة دولة الرئيس رشيد كرامي وتوضيحاً لما ورد من بنود في هذه الميزانية أقول ان ميزانية التربية لهذه السنة تبلغ ٣٧٦٥٥٣٠٠ ليرة أي زادت عن سنة ١٩٦٠ مبلغ ٦٨٣٦٠٨٨ ليرة أي بنسبة تقرب من ١٨٪ وهي نسبة معقولة لبلد كلبان، بالرغم من ان بعض الدول المتخلفة تعليمياً كلبان تقفز نسبة الميزانية فيها إلى ٢٠ و ٢٥٪. ولكن هذا المبلغ أظن انه محترم بالنسبة لامكانية ميزانية هذه السنة، لقد صرف من هذه السبعة ملايين ما يقرب من ١٦٠٠٠٠٠ ليرة لتعزيز الجامعة الوطنية اللبنانية وصرف الباقي لتعزيز التعليم الثانوي والابتدائي والتكميلي، هذا التعزيز يشمل في التعليم العالي تعزيز الجامعة اللبنانية وتزويدها بالمختبرات الضرورية، وإنشاء كلية للدراسات الاجتماعية في فرعها، التقني والتعليمي، إذ سيصبح لنا مؤسسة للبحث في الشؤون الاجتماعية، وكلية لتدريس العلوم الاجتماعية، وإنشاء معهد عال للدراسات الشرقية، مع العلم ان طلاب الجامعة قد ازدادوا هذه السنة إلى ألفي طالب.

أما في حقل التعليم الثانوي فيشمل هذا التعزيز زيادة المدارس الثانوية من الثمانية إلى العشرة أي بنسبة ثمانين بالمائة، ومعظم هذه المدارس لم تتمكن من فتحها حتى الآن لأن هذه الميزانية لم تصدق بعد، والسنة الدراسية أوشكت ان تنقضي، ثم تجهيز المدارس الثانوية بمختبرات، إذ كانت هذه المدارس فيما سبق محرومة من المختبرات، أما في حقل التعليم الابتدائي فهناك زيادة لألف ومئة معلم، أي بنسبة ٢٠٪ تقريباً من عدد المعلمين الموجود حالياً، ثم في التعليم المهني هناك زيادة ٤٤ موظفاً بين معلم ومهني ومدرب وإنشاء مدرسة الدكوانة لتخريج المعلمين وستكلف هذه المدرسة أكثر من أربعة ملايين ليرة، وفي حقل دور المعلمين هناك زيادة ثمانية عشر معلماً ثانوياً، وإنشاء مدرسة جديدة للمعلمين في صيدا، وقد فتحت وجهزت مدرستي زحلة وطرابلس لتخريج المعلمين الجدد. أما في حقل الدورات التدريبية للمعلمين فقد وضع في هذه الميزانية مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ليرة من أجل هذا الغرض.

وفي حقل الكشفية والرياضة هناك زيادة أربعة عشر موظفاً وإنشاء مدرسة رياضية للبنات، وفي حقل التخصص في الخارج فقد زيد هذا البند من مئة الف ليرة إلى مئتي الف ليرة، ووضع بند خاص لأجل الطلاب الإفريقيين ليتمكنوا من متابعة دروسهم في الجامعة الوطنية وذلك لإمكانية التأثير بشكل أوسع على وضع لبنان واقتصاده بالنسبة للدول الإفريقية، كما أن أموالاً أخرى رصدت للمؤتمرات الثقافية الدولية منها دورة المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية التي تقيمها الأونسكو في لبنان، ومنها أيضاً مؤتمر المعلمين العرب علاوة على إنشاء المركز الثقافي الدولي للشرق والغرب التابع لمنظمة الأونسكو،

ونأمل أن يصبح مركز التدريب الدولي للمعلمين في لبنان عما قريب.

هناك أيضاً أمور تتعلق بالإحصاءات وشراء آلات للإحصاء وغيرها. فبهذه الأشياء نأمل تحقيق ما تعهدت الحكومة به في حقل توسيع التعليم الابتدائي والمهني وتوسيع التعليم الثانوي وتعزيز الجامعة الوطنية فلا يبقى من هذا البرنامج إلا قضايا، أساسية طبعاً، وسنبداً بدرسها عما قريب، وهي تتعلق بمناهج التعليم وتوحيد الكتب الدراسية، خصوصاً في المرحلة الابتدائية من التعليم. هذا بعض ما أردت أن أجب على ما ورد في كلمة دولة الرئيس رشيد كرامي وأشكره على ما تفضل به في كل الأحوال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: سيدي الرئيس،

مما لا ريب فيه أن موازنة وزارة التربية لعام ١٩٦١ وضعت بشكل يدعو إلى تهنئة معالي وزير التربية الوطنية عليها، لأنها، بالواقع، ميزانية بناءة، ويشعر من يقرأها، أن هناك عملاً حقيقياً وتحسيناً لأوضاع وزارة التربية شعرنا به جميعنا في لجنة المالية، ولا بد أن هذا المجلس قد شعر به أيضاً، ولمسه لمس اليد.

فيما يتعلق بالملاحظة التي ابداهها الزميل الاستاذ بشير الأعور: أنها ملاحظة في محلها. فنحن جميعنا نشكو من التعصب اللعين الأساسي، في المعلمين. ولا بد من الملاحظة أن هذا التعصب كان مرده هذه السنة إلى هذا الخطأ المادي المؤسف لأن الاعتماد أرسل من الحكومة في وقته، والمجلس صدقه في الوقت الذي ينسجم مع السرعة الواجبة ولكن هذا الخطأ وقع وأمرنا لله. من أجل هذا أرى أن المجلس لن يتأخر عن تصديق الطلب الذي قدمه معالي الوزير.

وبهذه المناسبة لي رجاء أتوجه به إلى الحكومة. لقد ساعدني الحظ بأن اطلعت على المشروع الذي وضعه معالي وزير التربية والذي يمكن أن نسميه مشروع الخمس سنوات. أعتقد أن تحقيق هذا المشروع هو وحده الكفيل لأن يزيل الشاذة التي شكا منها زميلنا الأستاذ بشير الأعور والتي

نشكو منها جميعاً، لأن تحقيق هذا المشروع يؤمن ديمومة العمل وعدم ارتجال تعيين المعلمين، بحيث أننا إذا صادقنا عليه، فإنما نكفل أن لا تبقى مدارس عديدة بدون معلمين كما هي الحال اليوم. أرجو الحكومة ان تسرع بتصديق هذا المشروع وان ترسله إلى المجلس، لأننا نعتبر ان تحقيقه ضرورة وطنية وان من نتيجته ازالة هذه الحالة الشاذة المشكو منها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس.

أعتقد ان القضية التربوية في لبنان هي من أخطر القضايا لأنها تتعلق في الأسس التي يجب ان يتركز عليها النشء، سواء أكانت المدارس خاصة أم حكومية. ويؤسفني، وشيء من الألم يحز في نفسي، هو ان جونية التي تعتبر اليوم المركز الثاني في الجمهورية اللبنانية حسب الترتيب الجامعي، لأن هنالك أكثر من ٣٥ مدرسة بين معاهد خاصة وحكومية تعد آلاف الشباب إلى الشهادات التكميلية وغيرها. يؤسفني أن أقول شيئاً، وأتمنى على معالي وزير التربية الذي نعهد في شخصه كل خير وكل اطمئنان إلى هذه القضية التي بدأ بمعالجتها على أسس واسعة وترتيب محدود، أن يرى، أن في هذا الموضوع امرأ يجب ان تتداركه الوزارة. وهو الأمر الصحي المتعلق بهذه المعاهد. ويؤسفني أن أعطي، على سبيل المثال، أن معهداً في هذا الوسط الجامعي في جونية - يضم أربعمئة فتاة، تنقصه المرافق الصحية. ان هذا الأمر الذي يجب ان لا أتسبط به أكثر من هذا، يجب ان يعالج على المدى الذي يتفق والقابلية الاجتماعية في الرقي.

وهذه الملاحظة التي اردت أن أسجلها اعتبرها بيت القصيد في هذا الموضوع. يجب ان تراعى الضمانات الصحية في هذا الأمر، ويجب ان نعتني بهذه الوجهة الصحية اعتناء يتفق مع الوضع الذي نعيش فيه.

وتبقى لي ملاحظة ثانية. عندما قرأت، ان هذا الرقم الضخم في الموازنة وهو ٣٧ مليون ليرة رأيت ان مبلغاً ضئيلاً جداً أرصد للاختصاص. ان اللبناني، بحكم فطرته وبحكم ميزاته يتمتع بثقافة عامة عالية جداً، وإنما ينقصه، بشكل واضح، التخصص. إننا نشكو، في هذه الندوة وفي الصحف وفي اجتماعاتنا، من اننا نطلب دائماً اختصاصيين من الخارج. وأننا في كثير من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية، على جميع أنواعها وأشكالها. نطلب دائماً اختصاصيين من الخارج، وأننا نقيم الأرض ونقعد لها في كل مناسبة،

ولكن عندما نطلع، في هذا الكتاب الضخم، على أنه لم يرصد للتخصص مبلغاً ينفق وأهمية هذا الموضوع، أرى ان من واجبي كمواطن، وكنائب أيضاً، أن أطلب باصرار من الحكومة، سواء أكان هذا الموضوع من اختصاص وزارة المالية أم من اختصاص وزارة التربية الوطنية فهو أمر

هام، لأنه يتعلق بتصميم الاختصاص اللبناني الذي ما برحنا نسعى لمعالجته بكل الطرق، وهذه الطرق هي اجداها.

هاتان الملاحظتان اللتان أبديتهما على هامش درس ميزانية التربية أتمنى على الحكومة أن تعيرهما الاهتمام الذي يستحقانه وانشاء الله لفاعلة هذه المرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس ابي شرف.

لويس ابي شرف: عطوفة الرئيس.

بين مختلف موازنات الوزارات، تحتل موازنة وزارة التربية المركز الثاني بعد وزارة الدفاع. وهذا أمر لا غضاضة فيه إذ نطلب لها المزيد النافع العادل. إنما لا بد من ملاحظة نديها للمسؤولين عن هذه الوزارة والمشرفين على سائر ادارتها واعمالها هي، قبل تحديد العدد، أن ينتقوا لائناً مدرسين ومعلمين وأساتذة تتوفر فيهم الكفاءات التربوية والعلمية والخلقية والوطنية. ويؤسفنا، ان نستعير أقوال اللواء جميل لحود التي أطلقها أحكاماً قاسية عندما درست موازنة الأمن الداخلي وهي ان وزارة التربية الوطنية، تكاد تكون، في كثير من معلميهها، غير وطنية، أولئك الذين ارتفعت أصوات ضدهم في هذا المجلس، ممن يتنكبون لهذا الوطن اللبناني، في نشأته ومصيره وكيانه، إذ لا يجوز ان تسلم ودائع الغد وآمال المستقبل إلى أيدي من لا يحرصون على الوديعة ولا يؤتمنون على الأمانة. قبل العدد، نسأل الحكومة، وهنا ليسمح لي دولة الرئيس رشيد كرامي، الذي طالب بدوره الحكومة مسائلاً عن سياسة الوزير التربوية. فالسياسة التربوية في هذا البلد، نسأل عنها الحكومة لا وزير مخضوض واحد. فهل الحكومة كلها متفقة على سياسة تربوية واحدة لهذا البلد، بالنظر إلى اختلاف التيارات وتباين النظريات؟

وسمعنا عن توحيد المناهج، ونحن منذ عشر سنوات نسمع هذه المعزوفة، توحيد المناهج، فعلى أي أساس وما هي السياسة التربوية المصححة التي على أساسها يجب ان نسير تربية النشء في هذا البلد الحبيب. اننا نريد ان تكون سياسة تربوية صحيحة، متفقة مع حاجات البلد، ضمن احترام نصوص الدستور الذي ينص على حرية التعليم، غير ناسين ان للمدرسة الخاصة في هذا البلد، الخدمة الكبرى والفضل الكبير، ان لم يكن الفضل الأكبر على ايصال لبنان إلى المستوى والدرجة الذي وصل إليها في حقل الحضارة والمدنية والانسانية.

وإذا لم تنتخب وزارة التربية المعلمين الاكفاء وطنياً وخلقياً وعلمياً وتربوياً، وأن لم تتفق على سياسة موحدة للتربية في هذا البلد، فعبثاً، إن لم ننظر إلى تصميم عام، ترتكز عليه أسس التربية في لبنان، عبثاً نبحت وتبحثون عن وحدة وطنية في بلد ان لم تركز أساساته التربوية على تصميم صحيح مستمد من حاجة لبنان وتراثه ورسالته، ضمن احترام نصوص الدستور، عبثاً تفتشون

عن وحدة وطنية في بلد، ان فقدت فيه هذه الأسس، فهو كالنار تحت الرماد، تشتعل وتستعر عند أول هبة ريح، وعندئذ يكون اللبنانيون، كل اللبنانيين حطباً لها ووقوداً فلا يسلم فريق ويتلاشى فريق بل نكون جميعنا خالدين في جحيم هذا الأتون وهذه النار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: عطوفة الرئيس،

ليس باستطاعتي ان أجاري حضرة الزميل الاستاذ ابي شرف في بلاغته، ولكنني سأقول كلمتي بكل بساطة.

ان المعلمين يصير اختبارهم بنتيجة امتحان، مع اننا نرى انه يجب الاطلاع، قبل كل شيء، على أفكار المعلمين، على اخلاقهم، على مبادئهم. هنالك معلمون، ولسوء الحظ، تجمعوا، بقدرة قادر في بعض المناطق. أرجو من حضرة وزير التربية الوطنية ان ينظر إلى هذا الأمر بعناية. وإذا كان يطلب البراهين الثابتة الأكيدة فعلى الأقل أطلب ان يصار إلى تفريق هؤلاء الذين يزرعون في عقول النشء مبادئ بعيدة عن الفكرة اللبنانية الصحيحة.

نحن نفضل أن يبقى أولادنا بدون تعليم من ان يتعلموا على أيدي معلمين يثون هذه الروح الشريرة في عقولهم. وإننا لمنتظرون، كما أننا لا نزال ننتظر منذ مدة طويلة، أن يقوم حضرة الوزير بما نطلب ونأمل منه في هذا السبيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد تكراراً.

شارل سعد: عطوفة الرئيس،

ارجع إلى المشروع رقم ٥١٨٨ فأقول ان لجنة التربية الوطنية عقدت جلستها في ٢٤ تشرين الأول ووافقت على مشروع فتح الاعتماد بقيمة ٢١٠ آلاف ليرة لأربعمئة معلم لمدة ثلاثة أشهر أي عن تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول، وأرسل مقرر اللجنة تقريره في ٢٥ تشرين الأول ولذلك فإني أعيد للسؤال عن سبب تأخير انجاز هذا المشروع وماذا سيحصل بمبلغ المئتين وعشرة آلاف ليرة إذ أنه كان قد أرصد للثلاثة الأشهر الماضية ولم يعد الآن مجال لتعيين الأساتذة عن ثلاثة أشهر سابقة؟

الرئيس: حضرة الزميل،

عندما ورد المشروع من اللجنة أدرج في جلسة أول تشرين الثاني ولم يتمكن المجلس من درسه إلا في ٢٩ تشرين الثاني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بهيج تقي الدين تكرر .

بهيج تقي الدين: سيدي الرئيس،

لي ملاحظة بسيطة على ما تفضل به الزميل الاستاذ لويس أبو شرف.

إذا كان الزميل الكريم يعتبر أن مناسبة النظر بالميزانية يمكن ان تثير ابحاثاً حول سياسة الحكومة العامة أو سياسة إحدى وزاراتها فكنت أنتظر منه أن يسأل الوزير الذي تكلم باسم الحكومة وقدم مشروع الميزانية، ذلك التقديم التاريخي، ان يسأله مستوضحاً رأي الحكومة في سياسة إحدى الوزارات التي يتكلم باسمها.

ثم انني أوافق الزميل الأستاذ أبا شرف على ما قاله من جهة عامة، يعني، ان المدارس الخاصة تؤدي للبلاد خدمات جلي وانها يجب ان تشجع ويجب ان تلعب الدور الذي أعدت له، وأوقفه على ما قاله من ان اختيار المعلمين يجب ان يجري على أسس تتفق مع المصلحة الوطنية، ولكنني أرجوه ان يعود إلى القانون المعمول به، فيرى ان المراسيم الاشتراعية المتعلقة بتعيين الموظفين، وتعيين المعلمين بصورة خاصة، نصت على ان اختيار المعلمين يجري بموجب امتحان تقوم به لا وزارة التربية، بل يقوم به مجلس الخدمة المدنية. بمعنى اننا لو وقفنا وبكىنا ساعات نطلق عبراً ودروساً تتعلق بالشروط التي يجب ان تتوفر بالمعلمين نصطدم هذه الحكم والعبر التي نطلقها بمفعول القانون الذي يجري الامتحان وهو الذي يختار المعلمين، نحن وإياكم يدأ وحدة يوم ترى ان هنالك مجالاً لتعديل هذا القانون نبحث به، ثم أنني ارجوك يا زميلي، وأنت تشير إلى أمور بدون أن توضح، أرجوك أن تحدد بعض الأسس التي يجب أن تجري عليها اعمال وزارة التربية وان تنتهجها الحكومة في سياستها التربوية، كأن تقول لنا بصراحة، ما هي سياسة وزارة التربية التي توافق عليها أنت؟ وما هي تلك التي تعتبرها متكررة للمباديء التي تبشر بها؟ وإذا كنت توافق على هذه السياسة فقل ذلك. وإذا لم تكن على اتفاق معها فصارحنا بالأمر، ولا يكفي أن تطلق هذا الكلام بصورة غامضة شاملة حتى نفهم الهدف الذي ترمي إليه، خصوصاً، وأنت، يا زميلي ممثل في هذه الحكومة، مثلنا نحن، ولك إذن في هذه الحكومة تسمع النصيح الذي يمكن ان تتقدم به ولك في هذه الحكومة من يمكنهم ان لا يوافقوا على سياسة معينة فيتخذوا الاجراء الذي اتفق عليه العرف الدستوري، أو يبدوا آراءهم ولكن لا نريد، يا زميلي العزيز، وأقول لك هذا بكل اخلاص، أن نشير إلى أن هنالك عدم اتفاق على سياسة لا تحددها لنا ولا نعرف ما هي، وما هو رأيك فيها بالنسبة إليك.

الرئيس: حضرات الزملاء، تلاحظ الرئاسة ان النصاب يكاد يكون مفقوداً ولهذا احببت ان تفسح المجال لحضرات النواب كي يناقشوا موازنة وزارة التربية بصورة عامة حتى نفرغ في الجلسة القادمة إلى دراسة البنود والتصديق عليها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رشيد كرامي .

رشيد كرامي : عطوفة الرئيس ،

انه يبدو لأول وهلة ان هناك اختلافاً مستفيضاً بين أعضاء الوزارة حول ما يتعلق بسياسة الحكومة التربوية . ولكنني اريد ان أسارع إلى القول تطميناً للوزراء بأن هذا الخلاف ليس هو ، كما سمعنا الآن من الأطراف المتصارعة بأنه من الحدة بحيث يستعصي على الإرادة الطيبة والنية الحسنة ان يسوى على صعيد مصلحة هذا البلد الذي نريد جميعاً ، ان نعمل من أجل خدمته . فأنا أريد ان أرجع إلى كلام معالي الوزير وإلى كلام حضرة النائب لأبين بأنه ليس هنالك من خلاف أساسي ، بل ان الخلاف مرده إلى عدم توفر الوقت ربما ، كيما يتداولوا مباشرة بأمر هذه السياسة ويلتقوا على صعيد الحلول التي لا أجد مهرباً من التلاقي عندها خدمة للنشء اللبناني ، فلست أظن أن أحداً منا يخالف حضرة النائب حينما طالب بأن ينتقي المدرسون ممن تتوفر فيهم المبادئ الخلقية والعلمية والوطنية معاً . وأظن بأن معالي وزير التربية يناهز ما تنادي به جميعاً . وأعتقد كذلك بأنه لا يوجد احد منا ينكر على المدارس الخاصة الأعمال المشكورة التي قامت بها وان كان لنا ، في الأساس ، بعض الاعتبارات التي تجعلنا أيضاً نلفت النظر ، رغبة في الوصول إلى الوحدة الوطنية الصحيحة ، الخالية من كل شائبة . انني أرجع إلى كلام معالي الوزير وأقول بأنه من الأصح ان يكون لوزارة التربية ، بل للدولة اللبنانية الممثلة بالحكومة ، نوع من الاشراف على اعمال المدارس الخاصة كما انه من حق الدولة عليها ان تراقب برامجها وان توحد كتبها حتى نصل حقاً إلى ان تكشف تلك النار فنحولها إلى نور يشع في الأفئدة والعقول لأننا جميعاً ، كلبانيين ، نريد أن نتخلص من هذه الخلافات التي تعود إلى السطحية والتي تحول دوننا ودون الولوج إلى المواضيع بالحدية التي تتطلبها مصلحة هذا البلد .

أنا لا أريد أن آخذ ناحية فريق دون الآخر ، وإنما أتكلم كلباني مخلص ، نريد ان نصل بهذا البلد إلى الصحة التامة من الأمراض التي تعتره والتي لا يجوز لأحد منا ان يستغلها أو أن يتاجر بها بل علينا أن نتعاون جميعاً ، من أجل القضاء عليها رحمة بهذا البلد .

ونحن قبل ان نصل إلى هذه المواضيع الأساسية التي هي من الأهمية بمكان عظيم ، إنما نريد ان نلفت نظر معالي وزير التربية إلى ان هناك مسائل ، ثانوية في نظري ، تقتصر على تعيين المعلمين ، وعلى فتح المدارس كي يؤمن للطلبة قبل ان فوات السنة المدرسة ما يمكنهم من الاستفادة ولو ببعض الشيء ، حتى لا يضيع عليهم كل شيء .

هذا ما أردت أن أقوله . وإنني أريد بالنتيجة أن نصل بهذا البحث ، وبالصرحة التامة ، وعن طريق الأسس العلمية الصحيحة ، إلى تحقيق ما ننشده جميعاً ، لأنه لا يمكن ، على مثل صعيد

وزارة التربية، بل التعليم في هذا البلد، أن نختلف، لأن خلافتنا إنما ينقلب علينا جميعاً بأشبع الضرر وأفدح المصائب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبي شرف.

لويس أبي شرف: عطوفة الرئيس.

بالاخلاص عنه ارد على الزميل الكريم الشيخ بهيج تقي الدين موضحاً شيئاً قلته وكان تعليقاً على كلمة وردت في خطاب دولة الرئيس رشيد كرامي عندما سأل معالي الوزير عن سياسته التربوية، فجئت أسأل معالي وزير التربية عن هذه السياسة التربوية، ما هو تصميمها؟ ما هو أساسها؟ ونحن، يا حضرة الزميل الكريم، كلنا، بالتفاهم والتراضي وحسن النية نصل إلى المبتغى الذي ننشده جميعاً في هذا البلد. فليس لي من موقف أصارح فيه، إنما كنت في موقف السائل المتسائل عن هذه السياسة التربوية التي تريد الحكومة انتهاجها. على أساس تصميمي علمي، إذ عندما نعلن ان وزارة التربية عينت اربعمئة معلم. بناء على أي أساس؟ لماذا لا نقول خمسمئة؟ لماذا لا نقول مئتين مثلاً؟

أما فيما يتعلق بكفاءة المعلمين، فأنا معك فيما يتعلق بالقضايا التربوية والتعليمية. أما وقد ألححت وأصررت على الكفاءة السلوكية والوطنية فيكفي ان يكون في كلام الاستاذ فيليب بولس جواب على ذلك، وهو المكتوي بنار الأفكار المسمومة التي تنهش قلب منطقة عزيزة على قلب لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية: ان سياسة وزارة التربية الوطنية مستمدة من وثيقتين أساسيتين لكل وزارة تحترم نفسها. أي من البيان الوزاري الذي صدق باجماع الوزراء وصدق أيضاً بأكثرية كبيرة جداً من هذا المجلس أو ربما باجماع المجلس، وعلى أساس هذه الميزانية التي ستنفذ على الأقل مرحلة ولو كانت صغيرة من هذا الإصلاح المنشود في حقل التربية.

فلو رجعنا إلى البيان الوزاري لرأينا في أحد بنوده: نشر التعليم الابتدائي الرسمي المجاني، توسيع التعليم الثانوي والمهني في المناطق كافة، على أسس تأخذ بعين الاعتبار حاجات المناطق المتخلفة وتوجيه التعليم واعداد الطلاب بما يتلاءم مع الحاجات المعيشية وتطور الاقتصاد والثقافة. وإذا نظرنا إلى ما تقوم به وزارة التربية في هذا الحقل نرى انها تنفذ حرفاً ونصاً وروحاً هذا البند.

البند الثاني يرفع مستوى الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية، وفقاً لمخطط تدريسي، مسلكي،

وتقني. وقسم من هذا المخطط وضع في هذه الميزانية والقسم الآخر مقيد الآن في مشاريع تقدم إلى مجلس الوزراء وستقدم إلى هذا المجلس.

البند الثالث - متابعة درس توحيد المناهج من أجل تنفيذه في المرحلة الابتدائية، وهذا النص صريح جداً جاء في البيان الوزاري، لا يترك لبساً ولا غموضاً.

البند الرابع - زيادة مقدار الاعتمادات لمنح التخصص العالي وتوزيع هذه المنح على أساس انصاف الفئات المتخلفة علمياً واجتماعياً، وقد حصل شيء من ذلك. ونأسف، كما ورد على لسان الاستاذ نهاد بويز، أن لا نكون قد تمكنا من رصد خمسمائة ألف ليرة في هذا المجال عن هذه السنة، لقد خفض هذا المبلغ، هذه السنة من خمسمئة ألف ليرة إلى مئتي ألف ليرة. وهنالك منح كانت محرومة منها الدولة اللبنانية كالمناهج التي تأتينا من العالم الشيوعي تخوفاً من تسرب الشيوعية إلى لبنان، فالتخذنا أيضاً اجراء في هذا الحقل إذ فتحنا الباب أيضاً للافادة منها، فليس للعلم معتقد على الاطلاق. فالأردن الذي هو دولة تكافح الشيوعية أيضاً ويعلم الجميع بأية أساليب تكافحها، ترسل العشرات من طلابها إلى مصر وغيرها لأجل التعلم. فماذا يضير لبنان ان هو أرسل إلى هذه البلاد عشرة أو خمسة عشر فرداً من الذين يريدون التخصص في العالم الشيوعي؟ المناهضة ضد الشيوعية يجب ان نخلقها نحن هنا في الداخل أي في لبنان ذاته، بالتخاذ سياسة تقديمية صحيحة واجتماعية، بكل معنى الكلمة، وأنجراً لأن أقول في هذا الباب، بتطبيق بعض النهج الاشتراكي في الحكم وفي خارجه.

البند الخامس - وضع أسس للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسات التعليم الخاص في ما يتعلق بالاشراف عليها. وقد حاول الكثيرون في بعض الصحف أن يستغلوا هذا البند لجعل وزارة التربية والحكومة تتعكس مع المدارس الخاصة.

أنا لا أستطيع أن أكون ضد المدارس الخاصة لأنني تعلمت في معهد محترم، أشكر، والعاطفة في قلبي الرجل الكبير الذي كان يشرف عليه غيت الأب سارلوت. واعلم ان هذه المدارس لا يستطيع احد ان يحاربها في لبنان، ولكن هناك نوع من المدارس الخاصة، ونحن في الرأي العام أو في نظر الجمهور، نخلط دائماً بين مدارس خاصة صحيحة وسليمة ينقصها طبعاً اشراف الدولة عليها فيما يتعلق بالتوجيه اللبناني الوطني الصحيح ولكن هناك أيضاً مدارس خاصة، في كل مكان، تقريباً، هي اشبه بمتاجر. وهناك مدارس خاصة أدنى من ذلك، هي زرائب للتلامذة وليست مدارس على الاطلاق. يجب ان نقول الحقائق كما هي، فكل ما يتعلق بالمدارس الخاصة التي هي في المستوى التكميلي أو الثانوي فلا شك ان معظم هذه المدارس هي ذات قيمة ثقافية، ان لم تكن جميعها ذات قيمة تربوية.

ففي سبيل ذلك وضع مرسوم سيقدم إلى مجلس الوزراء يصبح بموجبه هذا التعاون وثيقاً لكي نتمكن فعلياً من الاشراف على الف ومئة مدرسة خاصة في البلاد، منها خمس وثمانون مدرسة ثانوية.

وأيضاً في البيان الدراسي ورد ما يلي: تخفيض اسعار الكتب المدرسية. يجب ان نكون حريصين في هذا الموضوع ونقول ان اسعار الكتب لم تخفض قطعاً هذه السنة.

ورد أيضاً: تعزيز الجامعة اللبنانية - وانشاء فروع فيها للعلوم الهندسية والاجتماعية. طبق أول بند وانشاء الله سنطبق الثاني إذا بقينا في هذا المركز.

ثم هناك ذكر لإنشاء متحف للفنون اللبنانية والعربية - إذ لا يجوز أن يأتي الأجنبي إلى لبنان وندله على آثار بعضها من أيام المستعمرين أكانوا يونانيين أم رومانيين، ولا ندله على ما ولدت هذه البلاد من تحف فنية في الحقل العربي واللبناني، إذ اننا، في النهاية، جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية.

لقد أوردنا جميع هذه البنود، ونحن في وزارة التربية نطبق هذا المنهاج نصاً وحرفاً. ولن نقع في الخطأ الذي يراد به ان تكون الحكومة في صف ووزارة التربية الوطنية في صف ضد المدارس الخاصة. ففي نية هذه الوزارة ان تضع بعض القوانين لرفع مستوى هذه المدارس الخاصة أو بعضها الذي يستحق المساعدة. أما، كل مدرسة خاصة أو رسمية لا تستحق المساعدة فيجب ان نقطع عنها المساعدة. مهما كانت الاعتبارات، طائفية أو سياسية التي تجعلنا نمد لها يد المساعدة.

توحيد المناهج - ليس هناك من اختلاف على الاطلاق في ما نحن نريده وفي ما ورد في البرنامج الوزاري. إنما نريد ان نقفز بالبلاد إلى نوع من الوحدة الوطنية، ولا يتم ذلك إلا في السن الابتدائي الذي يكون التلميذ فيه من الست سنوات إلى الأربع عشرة سنة. ولا يتم ذلك إلا إذا استطاع ابني الصغير وابن كل واحد منكم ان يتعلم في المدارس الأجنبية والرسمية والخاصة على السواء تاريخ بلاده وتاريخ وطنه وجغرافية بلاده وجغرافية وطنه قبل ان يتعلم تاريخ وجغرافية الآخرين، وإذ كنا سنحقق ذلك فإنما نكون نعمل بروح أشخاص أعظم ممن هم اليوم في سدة الأحكام مع احترامي لهم، اننا نسترشد في ذلك الأمراء التنوحيين الذين جمعوا البلاد في وحدة وطنية حقيقية، الأمراء المعنيين، وعلى رأسهم فخر الدين الكبير، والشهابيين. ان هذه البلاد ليست وليدة صدفة تاريخية او اتفاق طائفي وضع في سنة معينة إنما هي وليدة واقع لبناني وعربي في آن واحد. إذ ان لبنان لم يتنكر منذ ألف سنة حتى اليوم، لا لعروبيته ولا للبنانيته على الاطلاق. فالأمراء التنوحيون كانوا عرباً وكانوا لبنانيين، والمعنيون كانوا عرباً وكانوا لبنانيين،

والشهابيون كانوا عرباً وكانوا لبنانيين. ولم تطرح، يوماً من الأيام، قضية العروبة، أو التناقض بين العروبة واللبنانية على بساط البحث إطلاقاً، إلا منذ العهد الذي ذرت فيه الحروب الداخلية قرنهما والتي كانت حروباً تحريرية، شاء فريق ان يتحرر من نير الاقطاع في مرحلة معينة، فتدخلت الدول، وحولت هذه الحروب إلى فتن طائفية. وما زالت بعض رواسب هذه الفتن، بعض رواسب الطائفية بعض رواسب الاستعمار الذي غذى هذه البقايا في نفوسنا، ماثلة في مشاعرنا وفي طرق تفكيرنا، ولا يقضي على كل ذلك إلا إذا وحدنا المناهج في المرحلة الابتدائية ووجدنا كذب التاريخ، لا على أساس اتفاق سنة ١٩٤٣ فقط الذي هو تعبير لا أكثر، لارادة جماعية تبدأ منذ ألف سنة من التاريخ على الأقل بل على أساس هذه الألف سنة من التاريخ، على أساس تاريخ لبنان الحقيقي كما نراه لا كما زور بعد سنة ١٨٦٤ .

ولكن في معرض مدحنا المدرسة الخاصة التي تستحق المديح يجب ان لا ننسى أيضاً ان الاستعمار غذى، أبان عهده في البلاد، فكرة سيئة عن المدارس الرسمية يجب أن تزول من الأفكار. فالمدرسة الرسمية يجب ان نوجه لها الانتباه، ولو كانت أحياناً، في بعض اجزائها، لا تستحق هذا الانتباه، لكي نخلق في نفوسنا، وفي نفس هذا المعلم البسيط الذي يعرف بعض الزملاء، بأية ظروف يقوم بواجباته، فليس له بيت يليق به أكثر الأحيان. ثم ان هناك ثلاثمئة أو اربعمئة معلم تكتظ بهم أربع غرف، يدلف المطر عليهم من سقوف الخشب، ليس لديهم مستخدم ينظف المدرسة، اننا نشكر الله ان يكون هؤلاء الذين ليسوا بألهة، أن يقوم من هذا الجيش المؤلف من خمسة آلاف وخمسمئة معلم سبعون أو ثمانون بالمئة منهم بواجباتهم بالرغم من هذه الظروف الصعبة وبالرغم من تأخر الادارة في إرسال المعلمين لمساعدتهم وبالرغم من التشكيلات الحزبية التي حدثت في الماضي البعيد وبالرغم من تعيين وكلاء معلمين يبلغ عددهم ثمانمئة لا يصلحون لأي علم وربما لا يصلحون ان يتعلموا من جديد. وبالرغم من النزعات الحزبية لأكثر من حزب واحد، ويعلم الأستاذ بولس المطالب بذلك، ويبلغ عددهم بضع مئات. فقبل ان تنتظم هذه الدولة ويصبح فيها تفتيش يراقب هؤلاء المعلمين أو من بأن العناية بهذه المدارس الرسمية واجب وطني وخصوصاً جعل هؤلاء يشعرون اننا معهم، أننا نريد ان نشجعهم، أننا نريد ان نرفع من مستواهم، لا ان نظل نردد دائماً، المدرسة الرسمية التي لا تصلح لشيء، المدرسة الرسمية لا تصلح لشيء. بل بالعكس يجب ان نخلق في نفوسهم احياء جديداً لكي يؤمنوا على الأقل ببلادهم وبوطنهم وبرسالتهم التربوية.

الرئيس: حضرة الزملاء:

سبق وأعلنت أننا قد انتهينا من بحث موازنة التربية الوطنية بصورة عامة، وارفع الجلسة الآن على ان تعقد نهار غداً الساعة الخامسة بعد الظهر لدرس الموازنات الواردة في جدول أعمال جلسة اليوم.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الجمعة في العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع

في العشرين من كانون الثاني ١٩٦١

المواضيع المبحوثة :

١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الفصول الاربعة الأولى من الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة : فؤاد بطرس، انطوان صحنائي، احمد اسبر، بشير الاعور، بهيج تقي الدين، ادوار حنين، وارثكس شامليان، كميل شمعون، الامير عبد العزيز شهاب، فليپ بولس، يعقوب الصراف، سعيد طوق، كميل عقل، محمد فتفت، رشدي فخر، يوسف كرم، حبيب كيروز، علي بزي، معروف سعد، جان عزيز، مرشد حبشي، شبلي العريان.

واعتذر السادة : اسعد بيوض، عادل عسيران، يوسف الزين، عدنان الحكيم، جعفر شرف الدين، نايف المصري، محمود عمار، فؤاد البرط، امين الحافظ، هاشم الحسيني، احمد الاسعد، علي عبد الكريم.

وتمثلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد نسيم مجدلاوي وبحضرة كل من الوزراء السادة كمال جنبلاط، الياس الخوري، محمد صفي الدين، سليمان فرنجية، عبد الله المشنوق، بيار الجميل، خاتشيك بابكيان، رفيق شاهين، حسين منصور، وعثمان الدنا.

الرئيس : افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس : المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس : ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي :

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: موسيس دركالوستيان، وارتكس شامليان، كميل شمعون، عبد العزيز شهاب، يعقوب الصراف، سعيد طوق، علي عبد الكريم، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، نقولا سالم، يوسف سالم، جان عزيز، شبلي العريان، وحيب مطران.

واعتذر السادة: يوسف الزين، مرشد حبشي، حبيب كيروز، هاشم الحسيني، جوزف شادر، سالم عبد النور، فؤاد البرط، أمين الحافظ، محمد حمزة، وعادل عسيران.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء السادة: نسيم مجدلافي، كمال جنبلاط، بيار الجميل، عبد الله المشنوق، الياس الخوري، عثمان الدنا، سليمان فرنجية، محمد صفى الدين، خاتشيك بابكيان، رفيق شاهين، حسين منصور.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم باشر المجلس بحث المشروع رقم ٥٦٠٢ بمنع آلات القمار فأقره بعد التعديل، لينتقل فيها بعد إلى متابعة تصديق أبواب الموازنة لعام ١٩٦١ فأقر منها الباب السابع.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر،

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات الزملاء، كنا قد أكملنا، في الجلسة الماضية، مناقشة موازنة وزارة التربية بصورة عامة ونبدأ الآن بتصديق ما تبقى من هذه الموازنة.

الفصل الأول - الوزير - المصلحة الإدارية المشتركة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل. ألخ...

البند ٣٣ - مساعدات ثقافية ٨٥٥٥٢٥ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس،

بحثنا أمر زيادة هذا البند ٨٠ ألف ليرة في اللجنة، واليوم استحصلنا على قرار وزاري بالموافقة

على هذا المبلغ فأرجو تعديل المبلغ وجعله ٩٣٥٥٢٥ ل.ل بدلاً من ٨٥٥٥٢٥ ليرة.

الرئيس:

من يوافق على البند ٣٣ معدلاً أي يصبح ٩٣٥٥٢٥ ليرة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند ٣٣ معدلاً.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

عطوفة الرئيس.

أرى في الفقرة السابعة من البند ٣٣ عشرة الاف ليرة فقط أرصدت مساعدة للأدباء. وإنني أربأ بالحكومة أن تضع مثل هذا المبلغ الهزيل وأنني أقترح زيادته وجعله خمسين ألف ليرة على الأقل، مع الرجاء إبدال كلمة مساعدة بكلمة مكافأة.

الرئيس:

يعلم حضرة الزميل أن المجلس لا يستطيع زيادة الاعتمادات إلا بموافقة الحكومة.

وزير العدلية:

ليس باستطاعة الحكومة زيادة هذه الفقرة إنما لا مانع لديها من استبدال كلمة مساعدة بكلمة مكافأة.

الرئيس:

تستبدل كلمة مساعدة بكلمة مكافأة الواردة في الفقرة ٧ من البند ٣٣ من الفصل الثاني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس

بمناسبة اقتراح زيادة المبلغ في الفقرة ٢٥ من البند ٣٣، يتبين أن الوزارة اشترت حتى اليوم الأربع نسخ الأولى من دائرة المعارف. وهنا أريد أن أسأل الحكومة، هل أن هذه النسخ الأربعة موجودة؟ وأين هي؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية:

يوجد من هذه المجلدات أربع نسخ، والحكومة، حسب التقليد، تشتري كل سنة ألفي نسخة من هذه المجلدات، وهي محفوظة في أحد مستودعات وزارة التربية. والمجلد الرابع سيصدر في سنة ١٩٦١، وقد اتخذت الوزارة تدبيراً جديداً وذلك أنه في المستقبل، وبناء لقرار مجلس الوزراء يحق لوزارة التربية أن تراقب نشر ما يتعلق من قريب أو بعيد بتاريخ لبنان.

وانني شخصياً أفكر في توزيع هذه النسخ على دوائر الدولة للإفادة منها إذ أن خزنها في المستودعات أمر يتنافى مع الغاية الثقافية التي من أجلها تشتري الحكومة هذه الموسوعة، وحتى لا يعثرها التلف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب .

جان حرب: أطلب أن توزع هذه النسخ على النواب وعلى من ترى الحكومة أنه من المناسب أن توزع عليهم .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني .

إميل البستاني: سيدي الرئيس ،

كل من اطلع على دائرة المعارف هذه يؤكد أن هذه الدائرة هي من أفضل دوائر المعارف في العالم بالطريقة التي تصدر فيها . لذلك أرجو الحكومة الموقرة أن لا تهتم فقط بكيفية توزيع النسخ من هذه المجلدات على النواب الكرام وغيرهم بل أن ترسلها إلى الجاليات اللبنانية والعربية في الخارج بواسطة وزارة الخارجية لأن هذه الدائرة هي حقيقة مفخرة في العلم والمعرفة باللغة العربية .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبي شرف .

لويس أبي شرف: المبلغ الذي تكلم عنه زميلنا الأستاذ بويز لا شك أنه مبلغ ضئيل ، ولكن هناك باب لنقل بعض المخصصات من البنود اللاحقة لا سيما فيما يتعلق بلجان الامتحانات الرسمية ومراقبي الامتحانات الرسمية . أنا أفهم أن هؤلاء الموظفين الرسميين عندما ينتقلون إلى تصحيح الامتحانات يتركون عملاً ليقوموا بعمل آخر ، أي أنهم لا يقومون بعمل إضافي لكي يتقاضوا عنه أجراً جديداً . ولهذا ، وقد خصصت وزارة التربية ، مبلغ ٦٥٥٠٠ ليرة للجان الامتحانات الرسمية ولمراقبيها فأنا أتمنى على الحكومة أن تنقل من هذه الفقرات مبلغاً يتناسب مع الحرمة المعنوية للأدباء والفنانين اللبنانيين الذين بهم يتعرف العالم إلى وجه لبنان وإنسانيته وروحانيته . هؤلاء الأدباء الناشرون عيونهم مصابيح تنير طرقاتنا كي لا نعثر ولا تضل ، هؤلاء الفنانون ، ومنهم هذا النحات اللبناني الذي في صرخة أزميله شهقة روح ، وهذا الرسام اللبناني على رأس ريشته زيت من ماء عينه ، هؤلاء الفنانون اللبنانيون ، خير أن يقال أن الأدب والفن في لبنان يعيشان في ظل حكام يعرفون ويقدرّون ، من أن يقال أن الأدب والفن في لبنان يعيشان في ظل حكام لا يقدرّون ولا يعرفون .

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية .

وزير التربية: لو كان هذا النقل لا يضر بالمصلحة العامة لكنا قبلنا به ، لكنه في الواقع ، إذا نقلنا هذه المبالغ التي تخصص للامتحانات في المدارس الرسمية فبأية وسيلة وبأي مال تريدون منا أن نجري هذه الامتحانات ، وخصوصاً أن معظم المدرسين او المعلمين أو المهندسين أو سواهم من أرباب المهن الحرة ، الذين يقومون بمهمة الفحص في مختلف المراحل الابتدائية والتكميلية والثانوية ، أي في مرحلة البكالوريا ، يقومون به خارج الدوام من جهة كما أن بينهم من ليسوا بالموظفين إذا قبلنا بهذا النقل نحدث خللاً في وضع المدارس الرسمية . فأرجو إذا كان هنالك من رغبة في تأييد الفن فقد اتخذ أيضاً مجلس الوزراء في إحدى جلساته أو بالحري وافق على أن تتقدم وزارة

التربية، عما قريب، بمشروع قانون باعتماد مبلغ يتراوح بين ١٥٠ ألف و ٢٠٠ ألف ليرة تخصص بنوده لتشجيع الفن اللبناني، لأنه مما لا شك فيه، أن الفن اللبناني يجب أن يشجع، ويجب علينا أن نمد يد المعونة لبعض المدارس التي تعلم التصوير والنحت وتعني بالمسارح وسواها من الشؤون التي بدأت تتبلور بشكل، كنت أنا لا أتصوره، قبل استلامي هذه الوزارة، فهناك نوابغ بكل ما لهذه الكلمة من معنى، ويجب أن يخصص أيضاً في هذا البرنامج، مساعدات لشراء بعض التحف التي ينبغي في إبداعها هؤلاء الفنانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: لا شك أن موقف وزير التربية ينسجم تماماً مع موقفنا، ونحن نشكر الحكومة على عزمها على تخصيص مبلغ المائتي ألف ليرة في المستقبل للفن، وإنما أحب أن أذكر معالي الوزير أن لا تقتصر هذه المساعدات على الكتاب والأدباء والمصورين والنحاتين، إنما يا سيدي، هنالك أدب آخر رفيع، هو الذي سمي بصوت لبنان إلى النجوم.

هل تعلمون يا سادة، أن جميع الإذاعات في الدول العربية تتعاقد مع فيروز إلا لبنان. فلبنان لم يعقد اتفاقية واحدة مع فيروز. أرجو، ونحن في صدد مساعدة الفن والفنانين أن لا يغيب عن بالنا أن هذا الصوت الذي يتحدث عنه العالم يجب تشجيعه في لبنان قبل البلاد الأخرى.

الرئيس: حضرات الزملاء، ورد إلي اقتراح موقع من حضرات النواب عبده صعب، لويس أبي شرف وشفيق مرتضى هذا نصه: نقترح تحويل مبلغ عشرين ألف ليرة من الفقرة ١ من البند ١٥ من الفصل الثالث - مديرية التعليم الابتدائي إلى البند ٣٣ الفصل الثاني - الباب التاسع. وتحويل ٢٠ ألف ليرة من الفقرة ٢٥ من البند ٣٣.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: يرمي اقتراحنا إلى أخذ مبلغ من الفقرة ٢٥ من البند ٣٣ ومبلغ آخر من الفقرة ١ - البند ١٥ - الفصل الثاني، أي أخذ مبلغ عشرين ألف ليرة من كل من الفقرتين فيصبح المجموع أربعين ألف ليرة يضاف إليها عشرة آلاف ليرة تضاف جميعها إلى الفقرة السابعة من البند ٣٣.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: يرمي الاقتراح إلى أن تصبح الفقرة ٢٥ التي هي في الصفحة ١٣٩ من البند ٣٣، ٦٠ ألف ليرة بدلاً من ٨٠ ألف ويؤخذ من البند ١٥ - الفقرة الأولى من الفصل الثالث ٢٠ ألف ليرة فتصبح هذه الفقرة ١٥ ألف ليرة بدلاً من ٣٥ ألفاً. وهكذا إذا أخذنا عشرين ألفاً من الفقرة ٢٥ من البند ٣٣ وعشرين ألفاً من البند ١٥ من الفصل الثالث وأضفناها إلى عشرة آلاف الموجودة في الفقرة السابعة من البند ٣٣ يصبح مجموع الفقرة خمسين ألف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية: لقد عصرت موازنة وزارة التربية بشكل يصعب معه نقل اعتماد من بند إلى بند آخر لأنه إذا مسسنا المبالغ المخصصة للامتحانات اضطررنا لأن نتقدم فيما بعد بمشروع قانون معجل بفتح اعتمادات لمراقبة الامتحانات، وإذا مس المبلغ المخصص لدائرة المعارف التي بدأنا بها والتي يجب أن نكملها، نكون قد أجبرنا الشخص الذي بدأ يطبع هذه الدائرة منذ سنوات أن يخفض عدد المجلدات التي سيطبعها، مما لا يتناسب مع العمل الذي يقوم به.

الرئيس: الحكومة غير موافقة على هذا الاقتراح، والرئاسة مضطرة لأن تطرح الاقتراح على التصويت، ليتل الاقتراح.

فتلي الاقتراح التالي:

نقترح أن يحول مبلغ ٢٠ ألف ليرة من أصل ما جاء في البند ٣٣ الفقرة ٢٥ و ١٥ ألف ليرة من البند ١٥ الفقرة الأولى صفحة ١٢٤ يضاف إلى المبلغ المرصد في الفقرة السابعة والسادسة من البند ٣٣ فيصبح المبلغ ٤٥ ألف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رنيه معوض.

رينه معوض: سيدي، نحن فهمنا الموضوع. يطلبون أخذ عشرين ألف ليرة من الفقرة ٢٥ المخصصة لدائرة المعارف والتي صوتنا على زيادتها إلى ٨٠ ألف ليرة منذ هنيهة، فالزملاء يريدون أن يأخذوا من هذه الفقرة مبلغ عشرين ألف ليرة. نحن لسنا ضد زيادة الفقرة التي يرغب الزملاء زيادتها. ونحن لو لم نجد أن من الضروري زيادة المبلغ لدائرة المعارف لما كنا صدقنا على هذه الزيادة منذ خمس دقائق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: لاحظ أن الرغبة في زيادة هذا الاعتماد موجودة عند جميع الزملاء الكرام والاحظ أيضاً أن الحكومة الكريمة تريد أن تزيده دون أن تضطر إلى أخذه من بنود وزارة التربية، ففي الموازنة العامة باب خصص لهذه الغاية وهو الباب التاسع عشر المسمى احتياطي لنفقات طارئة، ففي الفقرة الثالثة من البند ٦٢ احتياطي لنفقات طارئة مليون وثلاثمئة ألف ليرة لهذه الغاية يمكن أخذ ٢٥ ألف ليرة من هذا البند وننتهي من الأمر. اقترح أن ينقل المبلغ المقترح من الباب التاسع عشر الذي وضع من أجل هذه الغاية. وأرجو وزارة المالية أن توافق على هذا النقل. وهكذا لا نكون قد زدنا شيئاً على أرقام الموازنة.

الرئيس: من يقبل بالاقتراح كما تلي عليكم يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح

البند ٣٣ - مساعدات ثقافية ٩٣٥٥٢٥ ل.ل.

أكثرية. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: طلب معظم النواب من الحكومة بالأمس تعيين الثلاثمائة معلم الذين لم يعينوا حتى اليوم، والحكومة وافقت على تعيينهم على أساس تسعة أشهر فقط وذلك يقضي بزيادة هذا البند ٣١٥ ألف ليرة.

الرئيس: ما رأي الحكومة بهذا الأمر؟

رئيس الحكومة: الحكومة موافقة على ذلك.

الرئيس: من يقبل بهذا البند معدلاً أي يصبح المبلغ ١٩٢٢٥٥٠٠ ل.ل. يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

والكلمة لحضرة النائب الأستاذ شارل سعد المحترم.

شارل سعد: عطوفة الرئيس،

بعد أن صدق البند لم يبق لي إلا أن أتمنى على الحكومة بعد أن استمعنا إلى أهداف وزارة التربية خاصة في التعليم الابتدائي، لم يبق لي إلا أن أتمنى عليها أن تزيد بسخاء هذه الناحية. ولي كلمة أخرى في هذا الصدد وهي أن المدرسة الابتدائية أساس التعليم ولذلك أرى أن تهتم الحكومة بأجراء تعديل في المستقبل لتأخذ من مال الاحتياط لزيادة ميزانية التعليم الابتدائي.

الرئيس: البند ١٤ - مساعدات ومكافآت للموظفين ٢٥٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

والكلمة لحضرة النائب الأستاذ شارل سعد المحترم.

شارل سعد: عطوفة الرئيس،

لقد طالبنا في لجنة التربية الوطنية، وطالبنا في هذا المجلس أن تهتم الحكومة بناحية التعليم المهني، وأجد أن الميزانية لهذه الناحية ضئيلة جداً فهل بإمكان الحكومة أن تزيد هذه الميزانية حتى تتمكن من إعطاء الأهمية الكبيرة لهذا الباب، خاصة وأن لبنان بعوز كبير إلى التعليم المهني في جميع نواحيه.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية المحترم.

وزير التربية:

أظن أن ما أثارناه بشأن تأسيس مدرسة بمعاونة منظمة الأونسكو لتخريج معلمين مهنيين والتي ستكلف ما لا يقل عن أربعة ملايين من الليرات اللبنانية، وقد ساهمت منظمة الأونسكو بمبلغ ٦٢٧ ألف دولار، أظن أن أفضل جواب على كلمة رئيس لجنة التربية الوطنية هو أنه لا يمكن الآن رفع مستوى التعليم المهني دون أن نتمكن من إنشاء مدرسة مهنية ثانوية لتخريج معلمين باستطاعتهم تدريب غيرهم وإنشاء مدارس مهنية في كل منطقة من المناطق اللبنانية، لأن مستوى التدريس المهني في المدارس الخاصة أو الرسمية ضعيف جداً، وفي المستقبل سيقدم إليكم مشروع بتأسيس عدد من هذه المدارس المهنية التي تخرج مهنيين يعملون في حقول شتى ويكون هذا البرنامج متوازياً مع عدد المعلمين الذين ستخرجهم مدرسة المعلمين الكبرى في الدكوانة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس،

إن معالي الوزير لم يقنعني بما قال ذلك لأننا لا نختلف معه أنه يجب أن نخرج معلمين مهنيين، إنما الحاجة الآن هي لنجارين، لمعماريين، لحدادين هل سنأتي بخبراء أجنبية لتعليم هذه الفنون للبنانيين؟ بإمكانكم يا معالي الوزير أن تنشئوا مدارس مهنية في القرى لتعليم الأهليين هذه الحرف.

إن معلم العمار يتقاضى في اليوم خمس عشرة ليرة لبنانية بينما الذي يحمل شهادة البكالوريا يتقاضى شهرياً مئة وخمسين ليرة وهذه هي المصيبة يا سيدي.

لا نريد أن نلجأ في كل عمل إلى الخبراء إلا عندما نود مثلاً أن ننشئ فرناً ذرياً كإسرائيل ولكن التعليم المهني هو موجود في هذه البلاد، نحن نعلم الأجانب هذه الفنون، لذلك أرجو أن تعير اهتمامك إلى هذه القضية.

إن لبلد البحرين الصغير ميزانية تبلغ سبعة ملايين جنيه وميزانية التعليم وحده مليون جنيه، اقتدوا بغيركم يا سادتي، على الأقل، أنا أريد أن يأخذ معالي الوزير من أية وزارة يريد مبالغ محترمة لإنفاقها على التعليم، شرط أن لا تنفق هذه الأموال لتعزيز التعليم العالي ونحن نشاهد الكثير الكثير منهم عاطلين عن العمل. إن حاملي البكالوريا يتسكعون أمام الأبواب يطلبون منك ومن كل واحد منا أن نجد لهم عملاً براتب لا يتجاوز المئة والخمسين ليرة، آتيني بمعلم بناء أو نجار لا عمل له.

يجب أن نوجه اهتمامنا إلى هذه الناحية، ولذلك لا أقبل بما قاله معالي الوزير.

الرئيس:

الكلمة لحضرة معالي وزير التربية الوطنية المحترم.

وزير التربية:

إذا كان حضرة الزميل يتقن المعارضة فإنني أتقنها مدة سبع عشرة سنة، من حياتي، وأتقن أيضاً فنون الحكم، يجب على حضرة الزميل أن يعلم أولاً أن هذا التهجم على عدد الذين يحوزون في كل سنة هذه البكالوريا هو قليل جداً حتى الآن في لبنان، ويكاد عند بعض الطوائف وأقول بصراحة في هذه السنة، يوجد خمسة عشر طالباً فقط من هذه الطائفة، وآسف أن أذكر هذه الكلمة، يتعلمون في صفّي البكالوريا القسم الثاني، وإن الناجحين في البكالوريا، نكاد لا نصدق أننا لا نستطيع إرسال أحد منهم إلى الخارج، وقد طلب منا بعض بلدان أفريقيا أن نرسل لهم معلمين فلم نجد من له الكفاءة التامة لذلك.

يجب أن لا نخدع أنفسنا في معرفة هذا الجيل، وكما سبق لي وقلت ان التعليم العالي ضروري جداً والتعليم الثانوي ضروري أيضاً، نحن لسنا في الجيل التاسع عشر أيام الاقطاع والعهد الرأسمالي الحديث لكي نقول ان العلم ليس رأسمالاً. العلم رأسمال أكثر من المال بكثير وخاصة في الأجيال القادمة، ولولا ذلك لما رأينا دولاً كبريطانيا وغيرها تريد أن تجعل التعليم الثانوي إجبارياً فنسبة الذين يتخرجون في هذا البلد اليوم هي ٦٥٪ من الذين يدخلون في سلك التعليم الابتدائي ونحن بعيدون جداً، وربما ليس لدينا واحد بالمائة من النسبة التي يجب أن تكون لهذا البلد، وهذا لا يعني أنني من الذين يقولون بعدم تعزيز التعليم المهني، بل بالعكس إنني أقول بضرورة نشر هذه الفنون، ولكن إذا فتننا في بلد الإشعاع من جديد ربما لا نجد شخصاً واحداً يستطيع أن يعمل على آلة ميكانيكية بسيطة في فن من فنون الحدادة مثلاً، أي ليس هنالك من أشخاص يحملون شهادات في هذه الحقول كي يعلموا في الصنائع مثلاً، وهذا هو الواقع، اننا لم نرسل في الماضي إلى الخارج بعثات كافية لكي نجهز أركاناً من المعلمين يستطيعون القيام بواجبهم التعليمي، وأقول بصراحة أن مستوى مدارسنا الصناعية اليوم لا يرضي كثيراً، ففي الامتحانات التي تقدم بها الطلاب للحصول على منح للتخصص في الخارج، لم ينجح واحد منهم.

إذن يجب أولاً إيجاد معلمين ولا تنحصر القضية بإيجاد نجارين ولكن يجب أن يكون النجار حاذقاً يتقن فنه، ولا يكون قد تعلم هذا الفن كما يتعلمه بعض التلامذة تحت سنيديانة الضيعة، وكذلك الحداد يجب أن يتقن فنه تماماً ولا يجوز الارتجال على الإطلاق في مثل هذه الأمور.

وإذا أراد حضرة النائب الكريم الذي يملك من المال المبالغ الكثيرة أن يعزز هذه النواحي، فليشرع في إنشاء بعض المدارس المهنية في المناطق المحرومة ويتعرف إلى الصعوبات التي سيواجهها في هذا السبيل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة الأستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: معاذ الله يا سيدي أن أجاري معالي الوزير في فنون المعارضة، فقد كان أستاذها الكبير ولا يزال يتقنها حتى في الوزارة ولا حاجة له ان يعود إلى كراسي النواب لنشترك معه في هذه الفنون ويلقي علينا هذه الدروس.

ان معارضتي هذه إذ قال معالي الوزير عنها معارضة، هي معارضة بناء.

أنا لم اقل انه يجب ان لا نهتم بالتعليم العالي بل بالعكس يجب تعزيز هذه المدارس بشتى الوسائل، أما إذا كانت بعض المناطق او الطوائف كما يقول معاليه محرومة من التعليم العالي فليخصص معالي الوزير مبلغاً من المال لهذه الطوائف خاصة يعطيها منحاً دراسية لكل طالب يريد التخصص، نحن معه في ذلك ولكن ان يقول انه لا يجوز ان نتعلم النجارة والحدادة «تحت السندانية» فيا سيدي، ان الذين تعلموا النجارة والحدادة تحت السندانية هم الذين بنوا لبنان، هم كبار المعلمين في هذه الفنون، هؤلاء الذين تعلموا «تحت السندانية» هم الذين يعملون في البلاد العربية قاطبة، ان البناء اللبناني الذي يبني حجراً يعلم غيره البناء، قد أصبح ذا شهرة عالمية، أنا لا اقول ان لا تهتموا بالتعليم المهني العالي الذي قلت عنه، ولكن بلد الاشعاع يجب ان لا يبقى بلد الجوع. هنالك اناس جياح يا سيدي فلو كانوا يتقنون النجارة او البناء او احدى هذه الفنون لوجدوا العمل واعتاشوا من ورائه.

لقد قمت بما أملاه علي الواجب في هذا السبيل وأنشأت في هذا البلد العزيز مدرسة لتعليم التلحيم الكهربائي وقد كلفني كل طالب ما يقرب الخمسمئة دينار حتى اتقن هذا الفن وأرسلتهم رسلاً للكهرباء والبناء يضاهون الأجانب ويعملون في جميع البلاد العربية وخاصة الكويت حتى وصلوا إلى حدود بورما أي حدود الهند، تلك البلاد التي تعرفها، وهكذا تجد اننا متفوقون معك ولكنك تهتم بناحية وتهمل أخرى. نرجو ان تأخذ مالا من حيث تريد واعمل لنا مدرسة صغيرة مهنية ليتمكن خريج هذه المدرسة ان يأخذ خمس عشرة ليرة يومياً، وانني مستعد ان أنشر غداً في الصحف دعوة إلى حاملي البكالوريا وآتيك بهم جميعاً لتجد لهم الوظائف، وانشر هذه الدعوة للبنائين والحدادين لتجد أنه لا يأتي احد منهم. أرجو ان تنزل من عليائك، من السماء وتجلس معنا نحن البشر الذين نقابل هؤلاء العاطلين عن العمل أصحاب الشادات، هذه ليست معارضة يا سيدي فنحن نعارضك لا نعارضك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: عطوفة الرئيس،

يظهر اننا دخلنا في صلب موضوع مشاكل التعليم في لبنان. وإذا كنت اريد ان أتكلم في هذا الموضوع لا بد ان أتكلم فيه أكثر من نصف ساعة، أنا لست معارضاً ولا موالياً، إنما بعد ان

سمعت من معالي الوزير كلمة بخصوص التعليم الثانوي والمهني لا بد لي من ان أقول ما يلي خصوصاً وأنه اتخذ انكلترا مثلاً. أقول ان انكلترا تقدمت علمياً أكثر منا بكثير ومع ذلك أقول المدرسة الثانوية في انكلترا تستوعب عشرين بالمئة من الطلاب الابتدائيين فقط وثمانين بالمئة من الذين يتخرجون من المدرسة الابتدائية يذهبون لي مدرسة حديثة أو إلى مدرسة مهنية. وهنا لا بد لي ان اطلب من معالي الوزير ان يتأكد من ان المدرسة الثانوية في لبنان تحد من نشاط الشباب وانها تضر كثيراً بمستقبلهم، وإنني متأكد انه لو وجدت مدارس مهنية محترمة في لبنان لكانت كثرة منهم تذهب إليها وتترك المدرسة الثانوية. انا لا أحد من قيمة المدرسة الثانوية، ولكن أريد ان تهتم الحكومة بالمدرسة المهنية أكثر من هذا الاهتمام وتمنحها ما يلزم من العناية، وخاصة وان لبنان بأسره محروم من هذه المدرسة آملاً ان يعتبر معالي الوزير اننا إذا طالبنا بالمدرسة المهنية فما ذلك إلا لسببين أولاً: لأننا في عوز شديد إليها، وثانياً لأن الكثير من الشباب، عوضاً عن ان يتسكعوا في الشارع أو يتخرجوا من المدرسة الثانوية فلا يجدوا عملاً، يرسلهم إلى المدرسة المهنية ليستفيدوا منها.

الرئيس: أرجو حضرة النواب الذين هم خارج القاعة أن يعودوا إلى أماكنهم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس،

إننا نوافق الزميل شارل سعد على ما قاله بشأن المدارس المهنية ولكننا أيضاً ذكره أننا في أمس القريب تناقشنا بهذا الموضوع وكانت هناك بعض الانتقادات حول المدارس الثانوية التي أنشأها معالي وزير التربية. وإني أذكر الآن كلاماً قيل يومئذ ان مدرسة النبطية التي أنشئت وكان له الفضل الأول بانشائها، سجلت في الصف الأول للبيكالوريا في الأول من تأسيسها سبعة وستين تلميذاً، وأنها، في صف الفلسفة، في الأسبوع الأول سجلت ما يقارب الثلاثين تلميذاً وأما في الصف الثاني فقد سجلت عدداً كبيراً واضطرت أخيراً إلى أن ترفض الطلاب. فإذا كانت المدرسة الثانوية ضرورة فإنها لا تتنافى مع وجود المدرسة المهنية، اننا نقر بضرورة تشجيع وتوسيع المدارس الثانوية ونشكره على ذلك، ونطالب ايضاً بانشاء المدارس المهنية قرب هذه المدارس الثانوية ونوجه شكرنا إلى معالي الوزير على ما قام به من خير للبلاد عامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام.

اختلفت الآراء بين قائل بوجوب تعزيز التعليم الثانوي ومن هؤلاء معالي الوزير، وبين قائل بوجوب تعزيز المهني. والأفضل ان يعزز التعليم الثانوي والتعليم المهني. ان الذي لفت نظري

هو ان معالي الوزير يعترف ان هنالك مناطق محرومة ولا أخاله ينكر ان منطقة بعلبك - الهرمل هي من تلك المناطق المحرومة، ولقد احدث حتى الآن مدارس ثانوية. فأنا اريد ان أسأل معالي الوزير الذي يريد ان يتغنى بالعدل والانصاف، ويتغنى بوجود منع الحرمان. أريد أن أسأل ماذا أعطى؟ وأية مدرسة أسس في منطقة بعلبك الهرمل؟ كنا نود أن نشكره لو أنه حسب حساب الهرمل بمدرسة ثانوية. كنا نود أن نشكر لو أنه حسب حساب بعلبك بمدرسة مهنية. كنا نود أن نشكر لو أنه حسب حساب أية قرية في منطقة بعلبك - الهرمل، ولكنه لم يحسب حساباً لأي شيء، سوى أنه ترك الحزبين يسرحون كما يشاؤون.

ومع ذلك يتغنى ويقول بسياسة تربوية، فهل من السياسة، وهل من حسن السياسة، وهل من الوطنية بشيء أن يعيث الحزبيون فساداً في نفوس الناشئة اللبنانية ويعرفهم معالي الوزير ويسكت عن ذلك؟

سمعتهم يشكو من فقدان الاعتمادات ونقصها، واني أتساءل بالقول، بقول المثل العامي اللبناني: «قبل ما تزين سقف البيت اشترى لأرضه حصيرة».

إنني قرأت في هذه الموازنة التي أشرف على وضعها معالي الوزير، قرأت في الفصل التاسع، الباب التاسع اعتماداً بمئتي ألف ليرة لإنشاء ألحان وأنوار لقلعة بعلبك. في الوقت الذي لا يزال آلاف الطلاب اللبنانيين يتسكعون في الأسواق دون مدارس وكأنهم قطعان، فهل من الوطنية، وهل من حسن التربية أن تنفق وزارة التربية الوطنية مئتي ألف ليرة لبنانية على الألحان وعلى تنوير قلعة بعلبك في الوقت الذي يشاهد الجميع أن مدينة بعلبك لا تزال تسبح في الظلام الدامس؟ هذه الميزانية التي يشرف عليها معالي الوزير، والذي يشكو من فقدان الاعتمادات تبذر مئتي ألف ليرة لبنانية على إنارة قلعة بعلبك، ومع ذلك يقولون اننا في بلد الإشعاع، وآلاف من الطلاب اللبنانيين يدورون في الأسواق. فإن كان هذا هو الإشعاع فأنا براء من هذا الإشعاع، وليسقط هكذا إشعاع

بالأمس عين عدد من المعلمين، وأنا أسأل معالي الوزير بماذا خص المنطقة المحرومة زيادة عن سواها من المعلمين؟

بالأمس القريب أثرت في المجلس الكريم خبر مزرعة تعرف بمعرفة صليبه التي كانت لها مدرستها والتي كان لها مدرستها عندما كان هنالك التباس حول اسمها. وعندما زال الالتباس لم يعد هنالك مدرسة لم يعد هنالك مدرس.

هذا هو الذي يجري في لبنان. كلكم يعلم أننا في بعلبك الهرمل ما زلنا بحاجة إلى ضرورات الحياة، كلكم يعلم أننا ما زلنا بحاجة إلى الطريق، إلى الهاتف وإلى المدرسة وإلى المدارس وإلى الماء

والكهرياء وإلى الطبيب وإلى المستشفى والدواء. وأكاد أقول اننا ما زلنا بحاجة إلى الغذاء ونحن فعلاً بحاجة إلى الغذاء. وهب أن هنالك من هو ساخط على بعلبك؟ ونحن الوحيدون في هذه الجمهورية ممن هم بحاجة إلى ضرورات الحياة؟ فهناك عكار، وهناك البترون، وهناك القرى الشيعية في جبيل، وهناك القرى الشيعية في كسروان، وهناك إقليم الخروب، وهناك مناطق الجنوب، وهناك أسماء شتى لمعنى واحد، هو الحرمان، هو الفقر، هو الاستثثار، هو التعصب، هو سوء التوزيع، هو سوء الحال.

وهناك ميزانية شوهاء، وكدت أقول هناك جزية، كما قال معالي الوزير. جزية لم توضع على أساس، وليس لها بين الناس قياس، تضع لباس الرأس في الرجل، وتضل لباس الرجل في الرأس، كما لا أخالكم قرأتم وستقرأون اعتماداً آخر بمئتي ألف ليرة لبنانية مساعدة للجنة مرجانات بعلبك، اللهم أرزقنا قليلاً من المنطق في هذا البلد. وأرزقنا كثيراً من الصبر.

مثلاً ألف ليرة لبنانية تصرف على الرقص وعلى الطقش والفقش وعلى هز الخصر، وعلى الدبكة والألحان، في الوقت الذي يشكو الناس من الجوع والحرمان. ومع ذلك يقولون اننا في بلد الإشعاع.

لذلك أختصر القول وأعتبر صرختي في وإد، أو نفخة في رماد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: عطوفة الرئيس،

من باب التجني أن نخلط بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

نحن كنا ولا نزال في هذا البلد نطلب ان نبني دولة على اسس صحيحة. وكنا نعتبر ان مرحلة التعليم الابتدائية هي الخطوة الجبارة البناءة في سبيل تكوين وطن. فكنا ناشد الحكومة السابقة ان ترسم سياسة تعليمية ابتدائية تتولاها الدولة لكي تغذي النشء الجديد الصاعد بالتربية الوطنية اللبنانية العربية الصحيحة. هذا ما كنا ننشده، فجاء وزير أمن بهذه السياسة ورسم خطوطها ووضع اساليبها ووسائلها، وجئنا الآن نضع العراقيل في وجهه. اين هي السياسة الحكيمة في هذا نحن طلاب عقيدة، طلاب ايمان، هل ان وضع العصي في الدواليب من شأنه ان يحقق لنا هذه السياسة التي ننشدها؟

سيدي عطوفة الرئيس،

انا انتسب إلى منطقة اعتقد انها ما تزال متخلفة علمياً، كما انها متخلفة في كثير من النواحي، ولكني اقول ان الحرمان الموقت يمكن السكوت عنه بانتظار الفرج. نحن ننتظر أن نقطف ثمار هذه السياسة بعد مدة قصيرة.

ان تعميم التعليم الابتدائي من شأنه ان يخلق في كل قرية مدرسة . واذ كانت هذه السياسة لا تحقق هذه الفكرة، يكون التعليم الابتدائي ناقصاً وتكون السياسة المرسومة فاشلة، هذا ما نشده ولا يمكن ان تتحقق هذه الفكرة بشهر او شهرين اذ لا بد لها من مرحلة ولا بد لهذه المرحلة ان تعطي ثمارها. علينا ان نتظر وان نساعد في تحقيق هذه الافكار التي من شأنها ان تجعل من لبنان بلداً وطنياً صحيحاً بحيث يعم التعليم الابتدائي في جميع انحاء لبنان ويتساوى جميع اللبنانيين في قطف ثماره ويجعلهم صالحين لأن يكونوا شباباً لبنانيين مؤمنين بهذا البلد.

هذا ما نشده، وهذا ما نتوخى ان تحققه وزارة التربية في سياستها الجديدة.

اما من جهة التعليم المهني، فاني اوافق على ما قاله زميلي الاستاذ سميح عسيران لأن التعليم المهني ضرورة وضرورة ماسة. وان الكثيرين في المناطق لا يتمكنون من متابعة التحصيل الثانوي، فعلياً ان نخلق لهم مدارس ثانوية حتى نبقىهم في قراهم لا يأتوا إلى المدينة. علينا ان نساعد اولئك الذين هم في القرية لكي يتعلموا المهن الحرف. ولكن هذا لا يمنع اطلاقاً من ان نعم التعليم الثانوي والجامعي حتى يستطيع ان يجاري لبنان ارقى الدول حضارة وعلماً وثقافة. هذا ما نشده، وعلينا ان نكون دائماً حريصين على المصلحة العامة والا ننجرف وراء التيارات والعواطف الشخصية حتى لا تكون حجرة عثرة في طريق وضع هذه السياسة في موضعها الاساسي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز.

كلمة بسيطة، انا الذي توافقت دوماً وصديقي السيد شفيق مرتضى في كثير من الحقول وشتى المناسبات، انما لا اتوافق وياه في ناحية واحدة وهي الناحية الفنية التي تتعلق بمدينة بعلبك، هذه المدينة القديمة التي هي قسم من شعار لبنان. هذه المدينة التي عرفت الملوك والباطرة، وعلى ما يقال انها عرفت الشمس. وعرفت الشمس بكل ما في هذه الكلمة من معنى جميل.

انا لا اقول لصديقي الاستاذ مرتضى ان لا تنار بعلبك وان لا تنار شوارعها وان لا يعم الرخاء ابناءها وهم خلص لهذا البلد، ولكن، في الوقت نفسه، اقول، يجب ان تنور قلعة بعلبك، ويجب ان تبقى قلعة بعلبك منارة في العالم يؤمها الشرق والغرب، يؤمها المهاجرون، وكل من جاء إلى لبنان فيرى أي تراث من الاقدمية والمجد والعز كان بين جدران تلك القلعة. انا لا اقول بحرمان البعلبكيين من الغذاء ومن الكساء والماء والكهرباء. ولكن، ما بالك يا زميلي، اذ كان كل ذلك متوفراً في بيوتك وفي شوارع مدينتك ومتوفر ايضاً في قلعتك التي هي من رساميلك الكبار في هذا البلد. عفواً والى عفواً. ليست الفرصة مناسبة للبحث في تاريخ بعلبك، ولكن عندما ترصد الحكومة بعض لمئات من الليرات لأنارتها تكون قد اكرمت هذه المنطقة بكاملها

وتكون في الوقت نفسه قد اكرمت الفن والادب والشعاع الذي نعتبره دوماً احد رساميل هذا البلد، الذي يجب علينا لا ان نحافظ عليه فقط بل ان نصدّره إلى الخارج.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق المرتضى.

شفيق مرتضى: اشكر للزميل الاستاذ بوز كلمته الرزينة الهادئة الوطنية واود ان اوضح انني لا اريد ان يفهم من كلامي انني ضد مهرجانات بعلبك او ضد انارة قلعة بعلبك، بل بالعكس.

فأنا اشكر للجنة مهرجانات بعلبك جهودها القيمة واتمنى لها اطراد النجاح. انما اجد من واجبي ان اذكر ان لجنة مهرجانات بعلبك قد تألفت وقامت بمشروعها لا استناداً على مساعدات وزارة التربية الوطنية ولا استناداً على مساعدة وزارة الاقتصاد الوطني وانما استناداً على تبرعات الاعضاء، ولولا ذلك لما كان من مبرر لوجود هؤلاء الاعضاء.

ولقد سمعت وقرأت ان بعض المدن اللبنانية تود لو يقام فيها مثل هذه المهرجانات، ونصيحتي إلى هذه المدن ان تتحاشى وتأبى وتعرض، اذا كانت المهرجانات التي ستقام بها هي في الشروط نفسها وبالروح نفسها التي تقام بها مهرجانات بعلبك. هذه نصيحة.

ومهرجانات بعلبك يا سادة، لا تخرج عن واحد من ثلاثة افتراضات، فأما ان تكون قد انشئت لمصلحة لجنة مهرجانات بعلبك، وعندها لا مبرر لمساعدة اللجنة تجارياً بمبلغ ٤٠٠ الف ليرة لبنانية تكفي لبناء اربعين مدرسة في اربعين قرية لبنانية محرومة.

وام ان تكون المهرجانات قد وجدت في الاصل لمصلحة بعلبك واني اصرح بوصفي مواطناً بعلبكياً واقول ان بعلبك لا تستفيد من مهرجانات بعلبك بشيء بل انها تخسر في كل سنة مئة الف ليرة لبنانية او يزيد. وقبل ان تستغروا هذه الحقيقة ابادر إلى القول ان زائري بعلبك ينزلون من سياراتهم رأساً إلى القلعة ليشاهدوا الحفلات ثم يخرجون مباشرة إلى سياراتهم ليذهبوا إلى شتورة. واذا كان هنالك من فائدة فهي، واسمحوا لي ان اقول، لأوتيل بارك شتورة الذي يملكه عضو بارز في لجنة مهرجانات بعلبك.

هذا من جهة عدم استفادة بعلبك من المهرجانات.

اما من جهة الخسارة التي تتعرض لها بعلبك كل سنة بسبب المهرجانات، فهي بموجب قانون حزيران سنة ١٩٢٨ يتوجب لبلدية بعلبك عن كل زائر نصف ليرة لبنانية. وقد بلغ عدد الزوار، في السنوات السابقة ما يزيد عن المائتي الف ليرة أي انه يصيب بلدية بعلبك مئة الف ليرة تستولي عليها لجنة مهرجانات بعلبك ولا تحاسب البلدية بشيء ولا تشركها بالادارة. وهذه حقيقة واضحة. فضلاً عن ان الآف السيارات التي تؤم بعلبك تؤثر طبعاً على الطرقات وتعرضها للحفر ولا اخاديد وكما تشاهدون، لم يلحظ أي اعتماد اضافي في هذه الميزانية يسدّد هذه الخسارة عن بعلبك.

واما ان تكون مهرجانات بعلبك قد وضعت بالاساس لصالح لبنان، وعند ذلك يتوجب على المسؤولين في لبنان ان يعترفوا للمدينة الخالدة بفضلها على ازدهار لبنان واقتصاد لبنان. وعلى المسؤولين في لبنان ان لا يتركوا البقرة الحلوب التي هي بعلبك تشكو الحرمان. ولا ادري مع ذلك لماذا تدفع الخزينة مبلغ اربعمئة الف ليرة لهيئة غير مسؤولة تنفقها دون رقيب او حسيب. ومهما كانت هذه الهيئة موثوقة وأمينه فأنها ليست أمينة وليست موثوقة اكثر من الحكومة المحترمة نفسها. ومع ذلك فهناك من يراقب الحكومة على الانفاق، وهذا المجلس الكريم يراقب قضية الإنفاق، فلا أدري لماذا ترضون أن تقبلون أن نقبض هيئة غير مسؤولة مبلغ أربعمئة ألف ليرة لبنانية تكفي لبناء أربعين مدرسة كما قلت. وها أني أتقدم باقتراح بهذا المعنى.

الرئيس:

البند ١٣ - رواتب الموظفين غير الدائمين وأجور الأجراء ٣٠٩٠٥٦ ل.ل.
من يوافق على هذا البند كما عدلته اللجنة يرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الفصل الخامس - مديرية التعليم الثانوي.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شارل سعد.

شارل سعد: أعتقد أننا لم نصوت على البند الثاني عشر من الفصل الرابع.

الرئيس: بلى، لقد طرحناه على التصويت وصدقه المجلس.

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٢٠٧٧٣٢٤ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: هناك تعديل على هذا البند حصل بنتيجة القرار الوزاري القاضي بإنشاء أربع مدارس ثانوية جديدة. والتعديل يكون بهذا الشكل: خمسون ألف ليرة إذا وافق المجلس لأربع مدارس ثانوية جديدة غير تلك التي فتحت حتى الآن. و ٤٧ ألف و ٢٥٠ للمعلمين عن ٥ أشهر و ٢٧٥٠ ليرة تعويض عائلي، بحيث يصبح البند ٣٢٤، ١٢٧، ٢ ليرة.

الرئيس: أين ستفتح هذه المدارس؟

رينه معوض: تقرر إنشاء أربع مدارس ثانوية بدون أن يحدد المكان وسيحدد مكانها فيما بعد.

الرئيس: منهم مدرسة للهرمل طبعاً.

رينه معوض: هذا حقك ومن واجباتك أن تطالب بمدرسة للهرمل، شرف إلى هنا وأسأل الحكومة، على كل حال فأية كانت المنطقة التي ستفتح فيها هذه المدارس فهي في لبنان.

الرئيس: حضرة الزميل، بكل الأحوال، إذا لم تكن الهرمل ستحصل على مدرسة من هذه المدارس الثانوية الأربع فأن السيد شفيق مرتضى يقترح زيادتها إلى خمس مدارس، وأرجو معالي وزير المالية أن يقبل بذلك.

جان حرب: أرجو أن يكون الاقتراح بشماني مدارس حتى يلحقنا حصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير.

ألبير مخير: عطوفة الرئيس،

اطلب من الحكومة ومن وزير التربية أن يعدوا المجلس فوراً أنه سيكون للهرمل مدرسة ثانوية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس.

تبين أن المدارس الرسمية في جبيل تضم أكثر من ألف تلميذ مقيدون في سجلات المدارس الرسمية. فهل يستحق هؤلاء مدرسة ثانوية، وهل في نية معالي وزير التربية الوطنية ووزير المالية أن يفتحوا هذه المدرسة في مدينة جبيل؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: ان كلمتي موجهة إلى معالي وزير التربية الوطنية، طالما أن موضوع المناطق المحرومة قد طرح في هذا المجلس بصدد المدارس الابتدائية والثانوية، فأني أذكره بوعده بأنه في العاصمة اللبنانية بالذات يوجد مناطق متخلفة وأني عندما أتكلم عن العاصمة أتكلم عن المناطق المتخلفة فيها. ومعالي الوزير يعرف تماماً احتياجات هذه المناطق المتخلفة إلى المدارس الابتدائية، فهناك محلة عين المريسة، وهو يعرفها تمام المعرفة، أنها بحاجة إلى مدرستين ابتدائيتين، ونحن نكتفي بوعده منه بمدرسة واحدة وأني أرجوه رجاء حاراً أن يحقق لأهالي هذه المنطقة رغبتهم بفتح مدرسة ابتدائية فيها.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية: قضية فتح المدارس الثانوية. إذا كان في هذا المجلس مثل هذا الإجماع أو شبه الإجماع يجب أن تستند إلى بعض أسباب أو مسلتزمات بدائية. أولاً: أن تفتح هذه المدارس بشكل منتظم في البلاد وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن لكي لا ينتقل ابن الأرياف إلى المدينة بهذا الشكل العاجل.

ثانياً - كل مدرسة تنجح، كمدرسة جبيل مثلاً، يصبح بالإمكان أن يؤسس فيها مدرسة ثانوية،

أنني أرجو المجلس، هنالك مشروع لا يمكن أن نؤسس مدارس في جميع المناطق، وأن نرتجل هذا التأسيس. هنالك مشروع سيقدم إلى هذا المجلس على مدى سنوات معينة، لأنه، واقعياً، لا يمكن فتح مدارس ثانوية بعد معدل معين، لا يوجد هناك معلمون لإدارة هذه المدارس الثانوية. أنني أفكر مثلاً بجزين بشكل خاص، أفكر بأنه يجب أن توجد مدرسة ثانوية على الأقل في كل قاتمقامية، إذا لم يكن فيها مدارس ثانوية خاصة وأيضاً يجب أن ننظر إلى عدد السكان في كل قاتمقامية. فهناك قاتمقاميات يبلغ عدد سكانها مئة ألف نسمة، ويجب أيضاً أن لا نضعها في مستوى القاتمقاميات التي لا تعد أكثر من ثلاثين ألفاً. ثم هنالك ظروف، من الأمن وغيره، لا تمكن من فتح مدارس ثانوية ق وأخيراً يجب أن تكون هناك نسبة من المتخرجين من صف البريفه لكي نتمكن من فتح هذه المدارس. وأني أعد المجلس بأننا سنتقدم عما قريب ببرنامج على عدة سنوات نتمكن فيه من إرضاء جميع أخواننا النواب وإرضاء ضميرنا بنوع خاص، في حقل فتح هذه المدارس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: المرسوم الذي صدر من مجلس الوزراء السابق أنشأ ثلاث مدارس.

الرئيس: مقاطعاً - أين هو المرسوم؟

رينه معوض: أريد من عطوفة الرئيس أن يسأل الحكومة عما إذا كان هناك مرسوم بإنشاء ثلاث مدارس أم لا؟

الرئيس: الرئاسة لا تقبل بالكلام من مطلق أي شخص ولا تعترف إلا بما تراه بين أيديها.

رينه معوض: أستغرب موقف الرئاسة في هذا الموضوع بالذات والذي لا ينطبق على مواقفها في المواضيع السابقة.

وزير التربية: هناك قرار وزاري ولا يوجد مرسوم حتى الآن.

الرئيس: هناك قرار وزاري بنقل سراي بعلبك ونحن لا نعترف به، أننا لا نعترف إلا بمرسوم يقترن بإمضاء فخامة رئيس الجمهورية. وطالما أن القرار الوزاري لم يبلغ إلى المجلس ولم يقدم إلى الرئاسة فهي مضطرة أن لا تقبل به.

رينه معوض: لتسمح لي الرئاسة بأن أقول لها: إذا وجد قرار وزاري بزيادة مبلغ على الرئاسة أن تطرحه على المجلس.

الرئيس: أين هو القرار؟

رينه معوض: يا سيدي، قال حضرة وزير التربية بأن هناك قراراً وزارياً بزيادة المبلغ. فاسأل الحكومة إذا كانت

موافقة أم لا، وأنا أطلب من الحكومة زيادة مبلغ خمسين ألف ليرة على هذا البند، هل توافقني الحكومة على ذلك أم لا؟ وأرجو عطفة الرئيس أن يطرح سؤالاً على الحكومة.

أنا أطلب زيادة مبلغ خمسين ألف ليرة على هذا البند وأرجو من وزير المالية أن يجيبني على ذلك، هو يقول بأنه موافق وأرجو عطفة الرئيس أن يسأله.

الرئيس: قدم لي اقتراحاً خطياً كي أطرحه على المجلس.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطفة الرئيس،

أعود إلى الاقتراح القائل بوجوب فتح مدرسة ثانوية في الهرمل، وعندما أطلب فتح مدرسة ثانوية في الهرمل، يكون طلبي هو الحق ولا يقوى أي كان مهماً كان مغرضاً أن يرد هذا الطلب، لذلك فأني أقترح أن يزداد في البند ٢١ مبلغ ستين ألف ليرة لبنانية لإنشاء مدرسة ثانوية في الهرمل وأني أتقدم باقتراح خطي بهذا الشأن. وأني أحمل مسؤولية مقاومة العلم والتعصب ضد المحرومين كل من يرفض هذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبده صعب.

عبده صعب: عطفة الرئيس،

تكلم الزملاء بطلبات أو باقتراحات أو تمنيات بإنشاء مدارس ثانوية في كافة المناطق، فاطلب من صاحب المعالي أن يذكر في هذه اللائحة منطقة المتن الجنوبي، المتن الأعلى، حيث لا يوجد مدرسة ثانوية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبي شرف: انني أؤيد ما ذهب إليه حضرة وزير التربية الوطنية في أن تدرس، في اللجان المختصة، كل الأفضية اللبنانية. هل فيها عدد متوفر من حملة الشهادة الإعدادية والتكميلية، لمتابعة الصفوف الثانوية؟ وعلى ضوء هذه الدراسات، عندئذ ينشأ في كل قضاء مدرسة ثانوية يتوفر فيها العدد اللازم من الطلاب لمتابعة دروسهم.

الرئيس: ورد اقتراح من حضرة النائب الأستاذ رينه معوض يطلب إضافة مبلغ خمسين ألف ليرة لفتح ثلاث مدارس ثانوية، والأستاذ شفيق مرتضى يقترح إضافة مبلغ ٦٠ ألف ليرة على البند ١٢ تحقيقاً لفتح مدرسة في إقليم الخروب وكذلك ورد اقتراح آخر بتخصيص خمسين ألف ليرة لفتح مدرسة في إقليم الخروب. ولما كان النصاب مفقوداً في هذه الجلسة الآن فأني أرفعها على أن تعقد نهار الاثنين الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساءً، بعد أن تقرر يوم الاثنين في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لإنعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة:

١ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٩٩٥ بإجازة دفع النفقات وجباية الواردات عن شهر شباط سنة ١٩٦١ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

٢ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٥٥٠ بفتح اعتماد استثنائي في الجزء الثاني من موازنة ١٩٦١.

٣ - إكمال تصديق فصول موازنة وزارة التربية الوطنية.

٤ - تصديق موازنة الباب العاشر - وزارة الصحة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، أحمد أسير، بشير الأعور، إميل البستاني، كميل شمعون، عبده صعب، كميل عقل، إميل مكرزل، سعيد طوق، محمد مصطفى علم الدين، محمد خضر فتفت، يوسف كرم، حبيب كيروز، أحمد الأسعد، أسعد بيوض، يوسف سالم، جعفر شرف الدين، باسيل عبود وشبلي العريان.

وأعتذر السادة: خليل الخوري، فؤاد البرط، أمين الحافظ، إبراهيم العبدالله، عادل عسيران، هاشم الحسيني، رشيد كرامي، محمود عمار، محمد حمزة، يعقوب الصراف، رشدي فخر، وسعيد فواز.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: الأمير مجيد أرسلان، سليمان فرنجية، فؤاد غصن، الياس الخوري، عثمان الدنا، كمال جنبلاط، بيار الجميل، محمود صفى الدين، سليمان العلي، خاتشيك بابيكان، حسين منصور، جوزف سكاف ورفيق شاهين.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: المتغيبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فؤاد بطرس، انطوان صحنواوي، أحمد أسبر، بشير الأعور، بهيج تقي الدين، إدوار حنين، وارتكس شامليان، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، فيليب بولس، يعقوب الصراف، سعيد طوق، كميل عقل، محمد فتفت، رشدي فخر، يوسف كرم، حبيب كيروز، علي بزي، معروف سعد، جان عزيز. مرشد حبشي، شبلي العريان.

واعتذر السادة: أسعد بيوض، عادل عسيران، يوسف الزين، عدنان الحكيم، جعفر شرف الدين، نايف المصري، محمود عمار، فؤاد البرط، أمين الحافظ، هاشم الحسيني، أحمد الأسعد، علي عبد الكريم.

وتمثلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد سليم مجدلاني وبحضرة كل من الوزراء السادة: كمال حنبلات، الياس الخوري، محمد صفى الدين، سليمان فرنجية، عبدالله المشنوق، بيار الجميل، خاتشيك بابكيان، رفيق شاهين، حسين منصور، وعثمان الدنا.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس التصديق على موازنة عام ١٩٦١ فافر قسماً من موازنة وزارة التربية الوطنية إذ صدق على الفصول الأربعة الأولى من الباب التاسع.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر

حضرات الزملاء، ورد إلى المجلس مشروع قانون معجل مكرر يقضي بصرف النفقات وجباية الواردات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية، ولكي تتمكن وزارة المالية من صرف هذه النفقات في حينها أجد من المناسب تصديق مشروع القانون في أول الجلسة.

ليتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٩٩٥.

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة - يجاز للحكومة دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦١ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: لتتل الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

بما أن الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحققة لسنة ١٩٦١ لم تصدق بعد. وبما أن هذه المشاريع قد لا تصدق قبل آخر شهر كانون الثاني الجاري. وضعت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المربوط الرامي إلى إجازة دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦١ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

الرئيس: من يقبل بإعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده. - أكثرية -

الرئيس: أعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر. من يوافق على المادة الوحيدة التي تليت عليكم يرفع يده. - أكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة. المشروع معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء. فتلي المشروع بومته ونودي حضرات النواب بأسمائهم. - إجماع -

الرئيس: قبل القانون بالإجماع. الرئيس: ننتقل إلى متابعة درس فصول الموازنة والكلمة لحضرة النائب الأستاذ ريمون اده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس،

لم يبق من هذه الدورة الاستثنائية إلا سبعة أيام وأعتقد أن الحكومة لمست لمس اليد بأن المجلس يريد إنهاء درس الموازنة وربما لا يتمكن المجلس من ذلك في المدة المتبقية من هذه الدورة لذلك أسأل الحكومة عما إذا كانت ستتمدد هذه الدورة الاستثنائية أم أنها ستنتشر الموازنة بمرسوم في حال عدم تمكن المجلس من إنهاء درسها وأرجو الحكومة أن تجاوبني على هذا السؤال حرصاً على حرمة المجلس.

الرئيس: ترى الرئاسة بأنه من الممكن جداً أن ينهي المجلس درس الموازنة قبل انتهاء هذه الدورة، وهذا عائد إلى المجلس الكريم لا إلى الحكومة.

الفصل الخامس - مديرية التعليم الثانوي

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٢٠٧٧٣٢٤ ل.ل.

والكلمة لحضر النائب الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: أترح رفع البند ١٢ في الفصل الخامس في الباب التاسع في الجزء الأول من الموازنة من ٢٠٧٧٣٢٤ إلى ٢٠٧٧٣٢٤ ل.ل. بغية إنشاء أربع مدارس ثانوية واحدة في صور والثانية في زغرتا والثالثة في الاشرفية والرابعة في الهرمل.

الرئيس: من يوافق على هذا البند كما عدله الأستاذ رينه معوض يرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

والكلمة لحضرة النائب الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: أود أن أسأل معالي وزير التربية عن كيفية توزيع هذه المساعدات المدرسية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية المحترم.

وزير التربية: توزع هذه المساعدات بموجب مرسوم ويجب على كل مدرسة ثانوية أن تتقدم باسم طالين تتحمل هي مسؤولية اختيارهما من ذوي الحاجة أو الكفاءة، ومن الضروري أن تأخذ وزارة التربية بعين الاعتبار الاقتراحات التي تردّها من المدارس الثانوية.

الرئيس: من يوافق على البند ٣٣ يرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ١٠٣٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

البند ٣٣ - مساعدات ثقافية ٣٧٨٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة الأستاذ لويس أبو شرف المحترم.

لويس أبو شرف: عطوفة الرئيس،

أود أن أسأل وزير التربية عن البند ٣١ وقد ورد فيه ١٠٣٠٠٠ ليرة موزعة على فقرات سبع ولو استثنينا مساعدة اللجنة الأولمبية ب ٥٠٠٠ ليرة ومساعدة نادي برمانا الرياضي ب ١٥٠٠٠ ليرة فيكون المجموع ٢٠٠٠٠ ليرة، فهل لدى وزارة التربية أساس توزع عليه هذه المساعدات وهل بإمكانها أن تصدر بياناً توضح فيه كيفية التوزيع لثلاثين ليرة بسمها ولنادي برمانا وبسمه والباقي خصصت الوزارة للجنة الأولمبية خمسة آلاف سميتها باسمها ولنادي برمانا وبسمته باسمه والباقي للاتحادات الرياضية فهل هناك بيان بأسماء هذه الاتحادات توزع عليه هذه المساعدات وعلى أي أساس.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية المحترم.

وزير التربية: توزع هذه المساعدات على أساس إعانة للاتحادات، كي تتمكن هذه الاتحادات الكشفية من أن تستأجر مكاتب لها، ويوجد أربعة عشر اتحاداً لبناني مسجلين لدى الدوائر الرسمية فيوزع عليهم هذا المبلغ وفق حاجة كل اتحاد وليس هنالك أية اعتبارات في التوزيع ومن الطبيعي أن نأخذ بعين الاعتبار النشاط الذي يبديه الاتحاد.

الرئيس: من يوافق على البند ٣٣ يرفع يده

أكثرية. الخ...

الفصل الثاني عشر - نفقات السنين السابقة

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤

الرئيس: انتهينا من موازنة وزارة التربية الوطنية، وننتقل الى الباب العاشر - وزارة الصحة العامة.

الفصل الاول - مديرية الصحة العامة

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس

جبرائيل جرمانوس : عطوفة الرئيس ،

وزعت مكافآت ومساعدات للمستشفيات ، فعلى أي اساس جرى هذا التوزيع ؟ وهل روعيت حاجات المناطق في هذا التوزيع ؟

ومن هي المصلحة التي ولجت امر هذا التوزيع .

الرئيس : الكلمة لحضرة وزير الصحة

وزير الصحة : كانت هناك توزيعات للمستشفيات في العاصمة فقط وبعض الاماكن النائية ، فزدنا عدد الاسرة

في الاماكن النائية حتى لا يتعذب المرضى ويأتون إلى بيروت ، مثلاً في جبيل ، كان لها ٢٥ سريراً بمعدل خمس ليرات يومياً فأصبح خمس ليرات ونصف بموجب التدبير الجديد . عندنا مستشفى القديسة تريز على طريق الحدث ، يحدث أحياناً حوادث فجائية فينتقل المريض المخطر إلى المستشفى لذلك حجزنا فيه سبعة أسرة كما حجزنا في مستشفى سانت انطوان وفي مستشفى جونية ، يعني عززنا عدد الأسرة في كل مستشفى من المستشفيات الخاصة اما المستشفيات العامة التي ستفتتحها الحكومة فهي تشمل عدة مناطق وقد بدأ العمل فيها منذ اليوم .

ننظر إلى حاجة المنطقة ونعطي الاسرة . اعطينا جبيل ٢٥ سريراً لأن لا مستشفى فيها ، واعطينا الحدث سبعة اسرة الخ . .

الرئيس : كنا قد درسنا الموازنة وناقشناها بصورة عامة وتكلمتم جميعاً بكل المواضيع ، ارجوكم ان تثقيدوا بالبنود وتطلبوا الكلام اذا كان لكم تعليق او تعديل على البنود .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز .

جان عزيز : قررت الحكومة انشاء مستشفيات ريفية وحتى الآن لم تتمكن من فتح هذه المستشفيات لاستقبال المرضى على الرغم من ان المعدات اللازمة قد وصلت اليها ، وقد علمت ان الصعوبة خرجت من يد وزارة الصحة واصبحت في يد الخدمة المدنية فأرجو من الحكومة ان توعز للمسؤولين بفتح هذه المستشفيات لتتمكن من استقبال مرضاها .

الرئيس : الكلمة لحضرة معالي وزير الصحة المحترم .

وزير الصحة : عطوفة الرئيس ،

على الرغم من تأخير المعاملات في مجلس الخدمة المدنية ، فقد قررنا اليوم فتح المستشفيات التالية : جزين ، بيت الدين ، حمانا ، حلبا ومستشفى اخر في شحيم .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب الاستاذ جان عزيز .

جان عزيز : اشكر معالي الوزير على تصريحه هذا ، ولتسمح لي الرئاسة بأن الفت نظر الحكومة إلى شيء اخر

وهو ان في جزين مبنى لوزارة الزراعة مؤلفاً من ست عشرة غرفة وقد عاينه معالي الوزير منذ شهر تقريباً واعجب بهندسته وبكونه كأنه بني ليكون مستشفى، وقد تقدمت للحكومة بطلب جعل هذا البناء تحت تصرف وزارة الصحة ليصبح في المستقبل مستشفى، فأرجو من مجلس الوزراء سرعة البت في هذا الامر لأنه لا ينعش جزين فقط، بل ينعش منطقة برمتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: كلمة عابرة على هامش قضية المستشفيات. ان لكل مستشفى مرضاء ولكل مريض دواء، وكل سكوت عن الدواء اعتبره داء.

مضى علينا ونحن نثير موضوع غلاء الادوية اكثر من ثلاث سنوات، ولم نتوصل إلى نتيجة اللهم الا بعض التعديلات التي قدمت في مشاريع الوزارات المتعاقبة. فرجأؤنا إلى معالي الوزير ان يطلعنا على ما آلت اليه قضية الادوية في لبنان وتسعيرها، وعلى قضية حناجر البنسلين التي من اجلها بحث حناجرنا، فلذلك نسأل معالي الوزير: اين وصلت قضية الادوية في لبنان؟ وما هي الوعود التي سبق لهذه الوزارة وغيرها ان رددتها ولم تعمل حتى الآن، عملاً حسيماً بهذا الموضوع، مع العلم الاكيد أنه اذا مرض اكثر من شخص في عائلة احد العمال اؤكد لكم ان هذا العامل لا يتمكن، براتبه الكامل من دفع ثمن الدواء. ونطلب الجواب من معالي الوزير اذا تكرم علينا بالجواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس

الاحظ ان معالي وزير الصحة كان اريحياً كريماً مع بعض المناطق واغدق عليها النعم وفتح فيها المستشفيات الريفية، فآتمنى على معالي الوزير الكريم ان لا يحرم بلدة النبطية من مستشفى من هذا النوع الريفي لأن هذه البلدة التي تضم ما لا يقل عن ثمانين الف نسمة مع جوارها ليس فيها مستوصف واحد. وقد كررت رجائي إلى معالي وزير الصحة بأن يعطينا مستوصفاً لأن مرض التراخوما، خاصة، في هذه المنطقة قد فتك فيها ولا يوجد فيها طبيب مداوم ليعالج هذا المرض الخطير، فأني اكرر رجائي إلى معالي الوزير واطلب نصيبنا منه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عزيز عون

عزيز عون: عطوفة الرئيس

اننا نطلب من معالي وزير الصحة، وهو الغيور على حالة المرضى ان يضم صوته إلى صوتنا بخصوص جهاز الوزارة لأن هناك اشخاص عديدين يموتون لقلة من يهتم بهم او يدخلهم

المستشفيات ونرجو الحكومة ان تزيد اعتماد الهيئة الصحية لأن هذا الاعتماد المرصود لها غير كاف .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض :

فيما يتعلق بالمستشفيات الريفية، هو امر أقر في موازنة ١٩٦٠ . هناك عشر مستشفيات والمبلغ الاجمالي الموضوع لها هو خمسمئة الف ليرة أي بمعدل خمسين الف ليرة لتجهيز كل مستشفى . ولكننا الآن نسمع معالي الوزير يقول انه سيتم افتتاح خمسة مستشفيات فقط، فاسأل معاليه عن مصير الخمسة الباقية ؟ واحب ايضاً ان اسأل معاليه عن سياسة وزارة الصحة حيال قضية الاطباء الصحيين في المناطق . ان لكل قضاء طبيباً صحياً، ونعرف ان هناك اقضية ليس فيها اطباء، كمنطقتنا مثلاً منذ ثماني سنوات لا يوجد فيها طبيب صحي . قيل لنا ان هناك طبيباً منتدب للأشراف على الحالة، هذا الطبيب يأتي مرة في الاسبوع للأشراف على صحة خمسة واربعين الف شخصاً .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى .

شفيق مرتضى : عطوفة الرئيس ،

انني اغبط المدن اللبنانية التي اعلن معالي الوزير عن انه سيفتح فيها مستشفيات عما قريب . اننا نشكر معالي الوزير على اعلانه هذه الحقيقة . واثنى تمام الثناء على حسن ادارته، وبالمناسبة لا يسعني الا ان اسأل معالي الوزير، ماذا سيكون الوضع في منطقة بعلبك الهرمل . فبعلبك، كما يعلم معالي الوزير، ينشأ فيها مستشفى منذ خمس سنوات، ومن الآن، وبعد عمر طويل، وحتى يتم بناء المستشفى الذي يسير ببطء السلحفاة، ماذا سيكون الحال في هذه المنطقة التعيسة التي لا يوجد فيها طبيب ولا يوجد فيها اية وسيلة من وسائل الاسعاف . ماذا سيكون الحال ؟ وماذا اعد معاليه لهؤلاء البؤساء الذين لا يحول دون المرض ودون الفتك بهم سوى تأخر الأجل المحتوم . فأنا ارجو معالي الوزير، وهو المشهود له بانسانيته، والذي نلمس منه حسن الادارة، وهذه شهادة حق نقولها فيه، ونمنعها عن سواه، نسأل معالي الوزير: ماذا اعد في نفسه الخيرة من مشاوير لاسعاف هذه المنطقة البائسة التعيسة المحرومة بعلبك ؟ ومتى سيتم هذا الاسعاف؟

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد .

معروف سعد :

طالما نحن بصدد موازنة وزارة الصحة العامة، ومع اعترافنا لمعالي وزير الصحة بالجهود التي يقوم بها في جميع أنحاء البلاد، ومن باب لفت النظر، انني اعتقد واؤمن انه عندما يقتنع بشيء ينفذه حالاً . فألفت نظر معاليه إلى سكان صيدا القديمة التي تضم ما يقرب من ثلثي سكان المدينة، أي ما يقارب الاربعة وعشرين ألف نسمة يعيشون في بيوت لا ترى النور منذ ان بنيت . يعيشون في

هذه الاقبية المظلمة التي لا يدخلها الهواء النقي. ومن جراء ذلك أصبح التدرن الرئوي في هذه البلدة مرضاً مستوطناً. فنلفت نظر معاليه إلى الاهتمام بهذه الناحية وإنشاء مستوصف للتدرن الرئوي خوفاً من انتشار هذا الوباء بين باقي سكان المدينة، وأنه لفاعل إن شاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأمير خالد شهاب.

خالد شهاب: في بيان معالي الوزير، سها عن باله أن يذكر مستشفى مرجعيون الذي بني بمال المهاجرين، وهو في الحقيقة، وكما يعلم دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي الوزراء ومعالي الوزير اللذان دشناه هذه السنة يستحق العناية التامة من أجل تشجيع هؤلاء المهاجرين على بذل بعض أموالهم وهكذا أعمال مفيدة ونافعة في هذا الوطن، فأرجو من معاليه أن يبذل العناية التامة لهذا المستشفى الذي هو على حدود لبنان النهائية بين الجمهورية العربية وفلسطين وأن يوليه عنايته المعروفة بكل اهتمام ورعاية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: عطوفة الرئيس

نحن اليوم في عصر الضمان الاجتماعي، في الوقت الذي نطالب فيه بتأمين الأدوية أو بتسجيرها إذن الحياة تتطور، الناس بحاجة إلى علاجات بحاجة إلى طبيب، بحاجة إلى عناية. هناك مناطق، سيدي الرئيس، لا يوجد فيها طبيب، فلو فرضنا أن حالة مرضية طارئة، أوكد لكم أن هذه الحالة تؤدي بصاحبها قبل أن يصل إلى المستشفى، لأن وسائل النقل غير مؤمنة ولأن الطبيب غير موجود.

على الحكومة أن تعتني بهذه الناحية وأن توليها عنايتها التامة، حتى يأمن الفقير والمتوسط الحال وحتى الغني، أنه إذا ما أصيب، لا سمح الله، بحالة طارئة أن يجد إلى جانبه الطبيب الذي يعتني به.

وهناك مثلاً منطقة البقاع الغربي. وأنا أوكد لحضرات الحكومة وبصورة خاصة لمعالي الوزير الذي أحترمه من كل قلبي لأنه يقوم بأعماله على أكمل وجه، أوكد لهم أنه في البقاع الغربي، على تعدد قراه، لا يوجد طبيب، فإذا مرض ابن مشغرة أو ابن سحمر ويحمر فلا يجد طبيباً يعالجه. وكثيراً ما تودي الأمراض بأصحابها فيذهبون إلى القبر بدلاً من أن يذهبون إلى العافية.

لذلك فاني أناشد معالي الوزير أن يعمل على إنشاء مستوصفات صحية، تعالج الأوضاع التي تنشأ في القرى النائية التي ليس فيها طبيب مقيم، والتي لا تصل إليها الطرقات. فينشئ مثلاً في بلدة مشغرة التي تضم حالها أكثر من عشر قرى، هي بحاجة إلى عناية طبية، مستوصفات من

شأنها أن تعالج الحالات المستعجلة وأن تخفف آلام المرضى. أناشد ضميره الحي أن يعمل على إنشاء أكثر من مستوصف في تلك المناطق النائية، فينشئ واحداً في مشغرة يضم إليها وحدة من القرى التي تقع في جوارها، ومستوصفاً آخر في منتصف منطقة البقاع، وكذلك في راشيا. أناشد ضميره الحي بأن يعمل على تلافي هذا النقص.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم وارتكس شاملين.

وارتكس شاملين: عطوفة الرئيس،

طالما نحن بصدد طلبات لفتح مستشفيات فاني ألفت نظر الحكومة المحترمة ومعالي الوزير إلى أن عدد سكان منطقة برج حمود يزيد عن مئة وعشرين ألف ساكن، فاني أطلب، بكل احترام، معالي الوزير، بأن يتخذ التدابير اللازمة لكي يفتح مستشفى في هذه المنطقة أيضاً أسوة بباقي المناطق في لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: انني أشكر معالي وزير الصحة لاهتمامه بمنطقة عكار وفتحه مستشفى ريفي فيها. وألفت نظره إلى أن هذا المستشفى، إذا لم يستكمل عدته كاملة لا يقوم الواجب الملقى عليه. فالمستشفى في وضعه الحاضر لا يستطيع تأمين العمليات الجراحية، بسبب انعدام الكهرباء فاطلب من معاليه أن يزود هذا المستشفى بمولد للكهرباء.

وأرجو من الزميل السيد شفيق مرتضى أن يحسدنا مرة ثانية لأن «الكسرة بيد الشحاذ عجيبة».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ فريد جبران.

فريد جبران: عطوفة الرئيس،

إن معالي وزير الصحة يسعى إلى تخفيض أسعار الأدوية وقد تبين لنا من تصاريحه أن هنالك محاولات عديدة منذ سنة ١٩٤٧ لتخفيض أسعار الأدوية، وكانت كل هذه المحاولات فاشلة وقد قامت لجنة الصحة بدراسة قضية الأدوية وقد تبنت مبدأ التأمين لأنه لا يمكن لمعالي وزير الصحة أن يطبق الربح القانوني الذي نص عليه قانون الربح المشروع وهو أن لا يتجاوز هذا الربح عشرون بالمائة، فالمستورد يربح على الدواء وصاحب المستودع يربح على الدواء والصيدلي يربح على الدواء، ولذلك نلفت نظر معالي وزير الصحة إلى أن يتبنى ما قرره لجنة الصحة، وأن هنالك سبباً أهم من قضية الأسعار التي دائماً تقوم بالتصاريح عليها، وهذا السبب هو حماية المستهلك من الدواء الفاسد وهذا ما أدى بالجمهورية العربية المتحدة أن تتبنى مبدأ التأمين لا قضية الأسعار، فأن هنالك قضية حيوية وهذه القضية هي حماية المستهلك من الدواء الفاسد

الذي تعج به المستودعات، وكان هذا هو السبب الذي أدى بأعضاء لجنة الصحة إلى تبني مبدأ التأمين.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة المحترم.

وزير الصحة: أن توزيع المستشفيات على المناطق خارج عن إرادتي فقد تسلمت الوزارة بعد أن وزعت هذه المستشفيات على الوجه الذي وزعت عليه وأنا سأكملها بقدر ما تسمح لي الميزانية، ذكرني الأستاذ رينه معوض بمستشفى زغرتا وأنا لم ازل بانتظار اللائحة التي تحوي أسماء الأطباء والموظفين الذين يقترحهم لافتتح المستشفى، أما بخصوص أطباء الأقضية فقد وضع نظام لهم ودعوا بالمفارز السيارة سنة ١٩٤٨ وكانت كل مفرزة مخصصة لقضاء قوامها طبيب وقابلة قانونية ومأمور صحي وكانت هذه المفارز تجري أعمالها بكل دقة وتحفظ لكل قرية ملف صحي خاص، وفي وزارة الصحة ما ينوف عن الثمانمئة ملف من هذا النوع أنجزوا في السنين السابقة، ثم جاءت فترة وألغيت جميع هذه المفارز وعوض عنها لمدة ثلاث سنوات بمستوصفات لم تأت بنتيجة وعدنا اليوم أو عاد من سلفنا إلى فكرة أطباء القائمقاميات.

هناك قائممقاميات لم يعين لها بعد لا طبيب ولا ممرضة ولا قابلة قانونية وأنا بانتظار تصديق الموازنة حتى أبدأ بالتعيين، لأنني أرى أن هذه المناطق محرومة، هذا بخصوص الأقضية.

ثانياً بخصوص المستوصفات. اني أدرس بكل دقة قضية المستوصفات في لبنان وأنا لا يهمني أن يكون هناك مستوصف يحتوي على أربع أو خمس غرف وليس إلى قربه طبيب. فماذا ينفع أن يكون لنا مستوصف أو مستشفى وليس هناك طبيب، أن الأطباء يرغبون بالمجيء إلى المدن وقليل منهم من يرغب بالذهاب إلى الجبل، لهذا وضعنا رواتب متفاوتة. فمن كان في بلدة قريبة من بيروت ورغبنا إليه أن يقوم بعمل صحي ندفع لها كذا أجرة. ومن كان في بلدة بعيدة ندفع له كذا أجرة. وفي بعض قائممقاميات الأقضية قسمنا القائمقامية إلى قسمين، مثلاً عكار، حيث لا يوجد طبيب وفيه عشرون أو ثلاثون قرية وقضاء سير الضنية يوجد فيها طبيب دائم ندفع له أجرة لا بأس بها ليتمكن من العيش الكريم، كما أنه لا يمكنني أن أدفع للطبيب الموجود في المتين كما أدفع للطبيب الموجود في الهرمل. فهناك حاجات أكثر سأنظر فيها. والمستشفيات التي لم ننته منها هي، مستشفى الشحار ومستشفى بعلبك ومستشفى راشيا، وهناك بعض معاملات لإكمال بنائها لا تعود لي فقط بل لمختلف الوزارات أسعى أنا لديها وأرجو من حضرات النواب أن يساعدوني على السعي لإكمالها.

أما ما قاله الأستاذ معروف سعد عن صيدا فقد كنت وإياه يوم الجمعة الفائت في مستشفى صيدا ودرسنا جميع حاجات المستشفى وقررنا إكمالها كلها بعد تصديق الموازنة وأنا أعرف أن صيدا

القديمة لا تسكن وسنفتح فيها مستوصفاً ولكن المستوصف لا يرد عنها غائلة السل ولا يرد عنها غائلة المرض، فهناك شوارع يجب أن تفتح بين هذه الأقبية حتى يرى أهلها النور ويتمكنوا من الحصول على صحة جيدة لأن الدواء وحده لا يكفي.

منطقة مرجعيون. مستشفى مرجعيون أسسه المهاجرون وبنوه ولم ترصد له ميزانية في السنة الماضية بل رصدنا له موازنة في هذه السنة، مع ذلك رجونا الأطباء والمرضات الذين سيعينون به أن يبدأوا عملهم منذ الغد وليكون عملهم إذا أرادوا تبرعاً منهم حتى يتمكن من دفع الأجور في آخر آذار أو في أول نيسان وقد رضوا وأرسلت اليوم برقيات للطبيين اميل شديد وكامل جبور للبدء بالعمل وأعتقد أن العمل سيبدأ غداً أو بعد غد إذا زالت الثلوج وسيدهب موظف صحي خاص إلى المستشفيات ليشرف على دور التسليم والتسليم من المواد والأدوية الموجودة. المناطق التي لا يوجد فيها طبيب. هذه مشكلة المشاكل عند وزارة الصحة، نحن كما قلت سابقاً، نرغب في أن يكون لكل منطقة تعد خمس عشرة قرية طبيب. فماذا ينفع فتح مستوصف في زهور الشوير ويذهب إليه الطبيب مرة كل أسبوعين لمدة ساعتين كل مرة. المهم أن يكون الطبيب موجوداً بصورة مستمرة. وحيث لا يمكن إيجاد الطبيب فاني سأرسله من بيروت أو من طرابلس للقيام بأعمال أسبوعية لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات في الأسبوع. هذه هي سياسة الدولة بخصوص المستشفيات والمستوصفات.

وهناك أمر مهم جداً للوقاية، وهو الطرقات، ففي لبنان بعض القرى لا تصلها طرقات. لهذا وضعت الحكومة اعتماداً بأربعة وثمانين مليون ليرة لفتح طرقات للقرى التي ليس لها طرقات. مثلاً، أصيب بالوفاة أهالي قرية بالشمال فلم يتمكن من الوصول إليهم إلا بعد ثلاثة أيام، بعد أن مهدنا الطريق وأرسلنا الأطباء بسيارة جيب إلى تلك القرية فقاموا بواجبهم. أما ما يأتينا من طلبات من القرى الموبوءة فنحن نلبي حالاً هذه الطلبات كما حدث في ترتج.

فإذاً، الطرقات والمياه توفر علينا أمراض كثيرة ووفيات كثيرة، وقد عرفت أن عدد الوفيات في القرى التي لا تصلها الطرقات يبلغ خمس وعشرين بالمئة أكثر من القرى التي تصلها الطرقات، فإذاً، مشروع الأربعين وثمانين مليون ليرة، هو مشروع مفيد وسوف تصادقون عليه.

وفي لبنان ستة آلاف وسبعمائة وخمسة أسرة، أي بمعدل أربعة أسرة لكل ألف نفس، وهو عدد لا بأس به. ولوزارة الصحة ٢٧٤٠ سريراً موزعة في كل الأماكن، وأعتقد أن هذا العدد لا بأس به أيضاً بالنظر لحالة لبنان الصحية وبالنظر للجهود التي تقوم بها الحكومة.

كنت أرغب أن أزور مستشفى صور لأرى أين صار البناء فيه ولكنني لم أتمكن من ذلك وأعتقد أنه سيتم قريباً.

بقيت القضية الأهم والتي يتكلم فيها جميع الناس وهي قضية الأدوية.

قضية الأدوية: يا سيدي، لقد عاجلت قضية الأدوية منذ أربع عشرة سنة في أيام وزارتي الأولى وتوصلت إلى معدل لا بأس به، ومن ثم ترك الحبل على الغارب فازدادت أسعار الأدوية ازدياداً غير معقول، لأنه ترك لكل مستورد أن يضع السعر الذي يريده هو على العلاج. وجاء الوزير الأسبق الشيخ بيار الجميل والوزراء الأطباء قبله فوضعوا قاعدة أرى أنها جيدة. وضع الدكتور ألبير مخير نظاماً أقسى مما وضعه سواه وربما كان يوصل إلى تخفيض سعر العلاج أكثر من أي نظام سواه، ولكن وزير الصحة الأسبق الشيخ بيار الجميل، وضع تسعيرة لا بأس بها، أي أنها تبنى على أساس بيع الدواء في لبنان بالسعر الذي يباع به في بلد المنشأ، أي البلد الذي أنتجه. ولكن هناك شروط ثانوية يجب إكمالها مثلاً، أنا لا يمكنني أن أعتمد فقط سعر الدواء في البلاد المنتجة كما يباع من العموم. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يباع الدواء من العموم بخمس وعشرين دولاراً، أما المعمل فيبيعه بخمسة عشر أو بعشرة دولارات. لذلك على نفس الأسس التي وضعت سابقاً سأبني تعديلاً بسيطاً يمكنه أن يخفف عن المكلف اللبناني.

تقولون بالتأميم. التأميم ليس وارد عندي، ولكنني اتصلت بأكثر سفرائنا في الخارج، فوجدت أن، بعد التسعيرة الأخيرة، توجد أدوية تماثلت عندنا، واليوم وصلتني رسالة من سفيرنا في إيطاليا يقول: البنسلين يباع عندنا بأقل مما يباع في إيطاليا.

لا أقول السعر، لأن هذا النوع معروض للتجارة، فإذا كثر الدواء وقل الطلب نزل سعره إلى ٥٠ غرشاً وإذا قلل المستوردون من الكمية وزاد الطلب زاد السعر أيضاً.

فارماستينا، الدواء الذين يعطى للمصابين بالحميات، يباع هذا الدواء في إيطاليا بخمس ليرات وبيع عندنا بخمس ليرات أيضاً، ولكن ما حيلتي بالأطباء الذي لا يصفون بعض الأحيان إلا الدواء الغالي إذا أن هناك دواء يشفي مرض التيفوئيد يباع بخمس ليرات ودواء آخر يباع بعشر ليرات فإذا وصف الطبيب الدواء الذي ثمنه عشر ليرات فلا يجوز للصيدي إلا أن يعطيه. وكذلك عن مركبات الكورزون وهي تستعمل اليوم بكثرة، هذه المركبات تباع في إيطاليا بنفس السعر الذي تباع به في لبنان وكذلك الـ A.C.T.H.

أما فيما قاله الأستاذ فريد جبران عن الجمهورية العربية المتحدة فهو صحيح، فالأدوية هناك لا تخضع لمشتري أو مستورد، فالحكومة تستجلب الدواء وعوضاً عن أن يكون الدولار بسعر ٣١٦ قرشاً كما هو عندنا في السوق الحر تعطيه الحكومة بـ ٢١٠ غروش، وأنا أذكر ذلك جواباً على سؤال الأستاذ فريد جبران حول قضية التأميم. فإذا كان الدواء يباع في مصر بسعر ثلاث ليرات يباع في لبنان بخمس ليرات أي بزيادة ٤٠٪ وذلك لأن الدواء في الجمهورية العربية المتحدة لا

يدفع رسوم جمركية، والمستورد لا يدفع وسعر الدولار فيها ٢١٠ غروش بدلاً من ٣١٦ غرشاً، وفي الجمهورية العربية المتحدة نقص في الأدوية أما نحن فنعيش في بحبوحه من الدواء، تقولون لي ان الدواء غالي، وسأبين لكم أن بعض الأدوية غير غالية، عندما نضع لائحة بأسعار الأدوية سنضع كذلك دليلاً صيدلياً، إذ اننا سنقول إن هذه الأدوية الثلاثمائة أو الأربعمائة التي يحتاجها المريض سعرها هكذا، وسنرسل لكل صيدلية قائمة في هذه الأدوية.

لقد وصلني تقرير من سفيرنا في إيطاليا يقول فيه إن «الستربتوميسين» يباع في إيطاليا بـ ١٢٠ غرشاً بينما يباع في لبنان بمئة غرش فقط، وأن البنسلين يباع بـ ١٢٥ غرشاً وهنا يباع بليرة واحدة.

ولو انتظر الزملاء الكرام صدور القرار الذي وضع قديماً وتمشى عليه وزراء الصحة قبلي، لوجدوا أن العلاج الذي يكلف عشرين غرشاً لا يباع بأكثر من ست وثلاثين غرشاً، فإذا أعطيتهموني الوقت لأدرس هذه الأمور لا شك في أن الأسعار ستتهبط، ومنذ وضع القرار والأسعار في هبوط ولكن يجب أن نعلم أن هناك بعض الأدوية التي لا يمكن تخفيض أسعارها.

لقد زرت أحد أصدقائي وهو يعاني سكرات الموت فوجدت عنده علاجاً ثمنه ٥٩,٥٠ ليرة، فأرسلت وسألت السوق فقالوا: إن هذا العلاج يباع في أميركا بـ ٢٥ دولار ونحن نبيعه في لبنان بستين ليرة، فالذنب ليس ذنب المستورد أو المريض. فيجب أن يساعدنا الأطباء وأنا أشكو نفسي عندما أشكوهم، على وصف العلاج المفيد والذي يكون ثمنه أخف ما يمكن ولا أطيل عليكم الشرح ولكن عن قريب سأصدر الدليل الصيدلي الذي يحوي القسم الأهم من المستحضرات وبذلك نكون قد وصلنا إلى نتيجة لا بأس بها.

الرئيس: قبل البند ١١ - ٢٨٢٨٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١١ -

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٢١٩٥٣٤٠ ل.ل

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان.

جان عزيز: تعقيباً على البيان المستفيض الذي نشكر معالي الوزير عليه. لماذا لا تعتمد الحكومة أولاً، إلى النظر بقضية جمركة الدواء أو عدمها. لماذا لا تنظر بمد المستوردين في حال الإبقاء على هذه العقدة، بين المريض ومعمل الأدوية بكمية من الدولارات بسعر معقول ومخفض على غرار ما عملت

بعض الدول ومن ضمنها الجمهورية العربية المتحدة كما قال معالي الوزير. هذه الحلول الجزئية، إذا كانت الحكومة غير مؤمنة بالتأميم، لماذا لا تنهجهما الحكومة توصلًا إلى تخفيض سعر الدواء. ثم لماذا لا تعتمد الدوائر الصحية المختصة إلى استيراد، أقله، الأدوية التي ظلت في ارتفاع، كالدواء الذي عولج به صديق معالي الوزير. أنا لا أفهم، إذا أصيب شخص من الطبقة المتواضعة الفقيرة، فماذا يعمل، إذا كان هذا المريض تمكن من جلب دواء ثمنه خمسون أو ستون ليرة فماذا يصنع الفقير، العتال مثلاً. أعتقدون أن الضمان الاجتماعي سيصبح قيد التنفيذ بسرعة يمكننا من أن نضرب صفحاً عن كل هذه الاعتبارات. متى يمكنك أن تقول إن الضمان الصحي سيطبق في هذا البلد. فمن الآن حتى يصبح هذا المشروع نافذ المفعول، نفوس بشرية كثيرة تهدد يومياً.

الرئيس: من يوافق على البند ١٢ يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١٢. أ.خ. . .

البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ١٨٠١٧٠١٥ ل.

وورد اقتراح من حضرة النائب المحترم جبرائيل جرمانوس يقول فيه:

أقترح زيادة الرقم الوارد في البند ٣١ تحت فقرة ٣ - «مساعدات اجتماعية للنقابات» وقدرة عشرة آلاف ليرة لبنانية مساعدة لصندوق تقاعد أطباء لبنان إلى ثلاثين ألف ليرة لبنانية وزيادة المبلغ الوارد في الفقرة الثالثة مساعدة لصندوق تقاعد أطباء شمال لبنان من خمسة آلاف إلى خمسة عشر ألف ليرة لبنانية.

جبرائيل جرمانوس

فما هو رأي الحكومة؟

الكلمة لحضرة وزير الصحة.

وزير الصحة: كان لنقابة أطباء طرابلس أربعة آلاف ليرة هذه السنة فزادتها وزارة الصحة إلى تسعة آلاف. وكان

لنقابة أطباء لبنان عشرون ألفاً، فأعطتها الوزارة عشرين ألفاً للمستقبل. وبما أن جميع هذه الهبات والمساعدات ستعود في المستقبل إلى الانعاش الاجتماعي فعلى حضرة النواب عند درس مشروع الانعاش الاجتماعي أن يطلبوا زيادة ما يريدون للأطباء وأنا أوافقهم. أما فيما يختص بوزارة الصحة فقد قامت بواجبها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مصطفى الرفاعي.

مصطفى الرفاعي: اسأل معالي الوزير ماذا يمنع وزارة الصحة أن تعطي مساعدة لنقابة أطباء لبنان - بيروت وأطباء الشمال. عندنا أكثر من أربعمئة طبيب يموتون جوعاً، وأطباء آخرين ماتوا ولا معاش تقاعد لهم.

لماذا لا يعاملوا أسوة بسائر النقابات أسوة بنقابة المحامين، أسوة بالموظفين. لماذا تريد وزارة الصحة أن تحيل أمر هذه المساعدة على الشؤون الاجتماعية.

وزير الصحة: أعطيتهم مثلما أخذوا سنة ١٩٦٠.

مصطفى الرفاعي: ان الأطباء هم بحاجة إلى المساعدة أشد من حاجة أصحاب المهن الأخرى.

هناك ٢٥٠ مستوصفاً بعين فيها الأطباء ١٢ مليون مريضاً. فإذا فرضنا أنهم تقاضوا غرساً عن كل مريض يتجمع لهم ٢١٠ ألف ليرة. فلماذا نحرّمهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس،

من الذي يستفيد من هذه الإعانة؟ هو الطبيب الفقير المسن، لذلك إعطاء صندوق التقاعد عشرة آلاف ليرة لبنانية هو شيء مذل. كيف تتمكن نقابة الأطباء من إعطاء الأطباء المسنين العاجزين ما يكفي لأن يسدوا رمقهم. لذلك انني أرى أن هذا المبلغ ضئيل جداً وأطلب من معالي الوزير ومن الزملاء الكرام أن يوافقوا معي على هذه الزيادة.

الرئيس: حضرات الزملاء،

لقد اقترح حضرة النائب زيادة هذا البند والحكومة لم توافق فلا يمكن والحالة هذه طرح الاقتراح على التصويت.

من يوافق على البند الحادي والثلاثين البالغ ٥٦١٧٠١٨ كما عدلته اللجنة يرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند ٥٤

انتهينا من وزارة الصحة وننتقل إلى وزارة الزراعة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس،

سبق لي أن أبديت ملاحظات على موازنة قوى الأمن الداخلي، وهذه الملاحظات ذاتها تنطبق، على مدى أوسع، على وزارة الزراعة. إذ أنه إذا كان لتلك القوى من عذر لجهة، فلنا منها بعض

الترضية من جهة أخرى. العذر، أنها في بعض المناسبات قد لا تتمكن من القيام بوظيفتها لاعتبارات سياسية داخلية، ولنا منها بعض الترضية إذ نرى عناصرها، من ضباط وأفراد في قاماتهم المديدة وبنزاتهم البراقة اللمعة والمخاف في الأرياف مما يلفت النظر ويعود علينا ببعض الترضية.

أما وزارة الزراعة، لا أقصد وزيراً معيناً، ولا ما نحن بصده اليوم بالذات. لا بل منذ ما أنشئت هذه الوزارة حتى اليوم، هذه الوزارة المفروض فيها أن تزرع. فهل تزرع؟

المفروض فيها على الأقل أن تساعد المزارع بالإرشاد، فهل أن هذه الوزارة ترشد المزارع اللبناني؟ منذ أن يبدأ في المرحلة الأولى من حرث أرضه وتهيئتها للزراعة، فهل، في هذه الحقبة، قامت أو تقوم وزارة الزراعة بإرشاد المزارع حتى يعرف كيف يحرق أرضه ولأي نوع من الغرس تصلح؟ وهل تضع تحت تصرفه المعدات والآليات اللازمة لحراثة هذه الأرض؟ ثم هل تمكنه، بعد أن يكون قلب أرضه، من مشتري الأغراس بأسعار معقولة؟ أتعلمون أيها السادة، وهذا ما سمعته من فلاحين صغار في الجبل، أنه يشتري اليوم غرسة الكرز بأربع ليرات وغرسة التفاح بثلاث ليرات ونصف، وغرسة الأجاس بثلاث ليرات وربع وهلم جرا.

هل عمدت الحكومة إلى تحضير مشاتل لهذه الأغراس التي يعني بها المزارع اللبناني بالدرجة الأولى منذ سنين حتى الآن؟

ثم هل أن وزارة الزراعة تعنى بإرشاد المزارع كيف يعامل نصوبه؟ وكيف يسمد أرضه؟ وكيف يشذبها ويعنى بها؟ وكيف يؤمن لها العلاجات اللازمة بالأسعار الملائمة حتى لا تثقل كاهله بالمصارفات وبالنتيجة بزيادة الأسعار وبالنهاية أن لا يوفق إلى تصدير إنتاجه لأنها غالية الثمن بالنسبة للأسعار العالمية.

ثم، بعد هذه الاستفهامات، التي يفترض أن تقوم بها وزارة الزراعة، هل أنها تهتم بالتصدير وإيجاد أسواق خارجية للفاكهة وللمنتوجات اللبنانية؟ لا أعلم. كل ما نعلمه عن هذه الوزارة حتى الآن - وقد أكون مخطئاً - أن هنالك آليات للحراثة وللرش ولغير ذلك، توضع دائماً تحت تصرف كبير النفوذ وكبار الملاكين لا صغارهم، مع الأسف، هذا هو الواقع، وهذا ما نأخذه على وزارة الزراعة منذ أن أنشئت حتى اليوم، ونأمل من الوزارة الحالية أن تعدل نهجها في المستقبل، إذا تمكنت، أو أن تنقل لمن سيخلفها ما نتمنى عليها أن تعمل في سبيل مساعدة الفلاح والمزارع اللبناني لا سيما الصغير والفقير.

حضرات النواب، أنا آسف لعدم وجود النصاب.

الرئيس:

متابعاً - بقي لي كلمة وجيزة.

جميل لحود:

المرّة الوحيدة التي عرف فيها أن وزارة الزراعة ساعدت التعاونيات الزراعية في هذا البلد هي عندما أعطتها في الماضي آلة لفرز التفاح، فكانت النتيجة أن عطلت هذه الآلة التفاح.

الرئيس: ما ينفع الكلام وقد فقد النصاب. أرفع الجلسة احتجاجاً على فقدان النصاب، على أن تعقد نهار غد الثلاثاء لمتابعة درس أبواب الموازنة مبدئين بوزارة الزراعة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حماده

امينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع البحوث:

١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - مناقشة بعض الشؤون الزراعية

٣ - متابعة تصديق أبواب الموازنة

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: شارل سعد، عصام الحجار، كميل شمعون، اميل مكرزل، كميل عقل، محمد مصطفى علم الدين، محمد خضر فتفت، يوسف كرم، ابراهيم العبدلله، ناظم القادري، شفيق مرتضى، ونايف المصري. واعتذر السادة: يوسف الزين، علي بزي، امين الحافظ، هاشم الحسيني، عادل عسيان، وشبلي العريان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة نسيم مجدلافي، ييار الجميل، الياس الحوري، محمد صفي الدين، الأمير مجيد أرسلان، سليمان فرنجية، رفيق شاهين، حسين منصور، خاتنيك بابكيان، عبد الله المشنوق، فؤاد غصن، وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة

المعتدرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: المتغيبون تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، أحمد اسبر، بشير الأعور، اميل البستاني، كميل شمعون، عبده صعب، كميل عقل، اميل مكرزل، سعيد طوق، محمد مصطفى علم الدين، محمد خضر فتفت، يوسف كرم، حبيب كيروز، أحمد الأسعد، أسعد بيوض، يوسف سالم، جعفر شرف الدين، باسيل عبود، وشبلي العريان. واعتذر السادة: خليل الخوري، فؤاد البرط، امين الحافظ، ابراهيم العبد الله، عادل عسيران، هاشم الحسيني، رشيد كرامي، محمود عمار، محمد حمزة، يعقوب الصراف، رشدي فخر، وسعيد فواز.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: الأمير مجيد أرسلان، سليمان فرنجية، فؤاد غصن، الياس الخوري، عثمان الدنا، كمال جنبلاط، بيار الجميل، محمد صفى الدين، سليمان العلي، خاتشيك بابكيان، حسين منصور، جوزف سكاف ورفيق شاهين.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم بادر المجلس إلى تصديق المشروع رقم ٥٩٩٥ باجازة دفع النفقات وجباية الواردات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية فصدقه بالإجماع، ثم صدق المشروع رقم ٥٥٥٠ بفتح اعتماد استثنائي في الجزء الثاني من موازنة ١٩٦١، ثم انتقل إلى متابعة التصويت على موازنة عام ١٩٦١ فأقر منها ما تبقى من فصول موازنة وزارة التربية الوطنية الواردة في الباب التاسع، ثم صدق موازنة وزارة الصحة العامة الواردة في الباب العاشر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

اميل البستاني: لقد عودتنا الرئاسة الكريمة بأن ترسل إلينا برقيات تحدد موعد انعقاد الجلسة ومع الأسف هذه البرقيات لم ترسل عن جلسة الاثنين والبعض لم يكن حاضراً في نهاية الجلسة السابقة لكي يعرف ان المجلس سيعقد جلسة نهار الاثنين والبعض لم يكن حاضراً في نهاية الجلسة الخطة القديمة في ارسال برقيات تحدد موعد انعقاد الجلسات.

الرئيس: حضرات الزملاء،

من الآن فصاعداً سترسل برقيات إلى جميع النواب، والآن أعود فأسأل هل من اعتراض على صحة المحضر؟

- سكوت -

الرئيس:

إذا لم يكن من اعتراض صدق المحضر.

كنا وصلنا إلى الباب الرابع عشر أي موازنة وزارة الزراعة وستابع درس ميزانية هذه الوزارة.
والكلمة لحضرة النائب الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

عطوفة الرئيس

لقد أثرتنا امس قضية المساعدين القضائيين ولم نعرف ماذا حصل صبيحة هذا النهار في هذا الصدد، والمجلس برمته قلق على مصير المساعدين القضائيين، لذلك نرجو الحكومة ان تطلعنا على تطورات هذه القضية لتتعاون معها على إيجاد الحل العادل لها.

الرئيس:

حضرة الزملاء، نحن الآن بصدد درس موازنة الزراعة ويمكن لحضرة النواب الكرام ان يتكلموا في هذا الموضوع عندما نتقل إلى مواد تتعلق بهذه الأمور.
والكلمة لحضرة النائب الكريم الأستاذ جميل لحود.

جميل لحود:

عطوفة الرئيس،

كنت في جلسة سابقة قد أبديت بعض الملاحظات حول نشاط وزارة الزراعة ثم بسبب فقدان النصاب لم يتسن لنا ان نسمع رد الوزير المختص على هذه الملاحظات، ولذلك أسأل عما إذا كان معالي الوزير يريد ان يرد على هذه الملاحظات أم أنه سيتناساها؟ ولكن نرجو ان نعرف ما إذا كانت هذه الملاحظات مصيبة أم لا، وما هي السبل والطرق التي تعتمد عليها الحكومة لمحاجتها.

الرئيس:

حضرة الزملاء، لقد بحثتم جميع فصول الموازنة، بصورة عامة فإذا شئتم ان تعيدوا البحث، فيعني ذلك اننا قد لا يمكن ان ننهي درس الموازنة في الوقت المحدد لها.
والكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: أحب ان أعلق بكلمة صغيرة على ما تفضل به النائب الكريم وهي ان الحكومة لا تتغاضى عن أي شيء يصدر عن النواب الكرام بل هي تأخذه دائماً بكامل الاعتبار.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار -

محمود عمار: عطوفة الرئيس، لما كان بعض المساعدين القضائيين منهم أو من أهليهم من يتعاطى الزراعة فإني أجد مناسبة بأن أثير هذا الموضوع بطريقة غير مباشرة.

فك المساعدون القضائيون اليوم اضربهم وعلمت ان الحكومة ما زالت مصرة على فصل البعض منهم فنود نحن ان نطمئن على مصير هؤلاء ونسأل الحكومة عما إذا كانت فعلاً مصرة على فصل

بعض المساعدين القضائيين بعد ان فكوا اضرابهم واطهروا بادرة يتبين منها انهم يتحسسون بالمصلحة العامة .

الرئيس : حضرات الزملاء ، أكرر بأن من الواجب ان لا نخرج عن موضوع درس موازنة الزراعة .

والكلمة لحضرة معالي وزير الزراعة المحترم .

وزير الزراعة :

اني اقر حضرة الزميل الاستاذ لحود على كثير من الانتقادات التي وجهها إلى وزارة الزراعة ، وقد كنت في السابق مثله تماماً أتساءل عن الدور الذي تقوم به هذه الوزارة في بعض الحقول وخاصة في حقل الارشاد الذي هو من أولى مهمات وزارة الزراعة إنما لا يمكنني أن أقره على القول : ان وزارة الزراعة لا تقوم بدورها كاملاً فهي في حقول أخرى تقوم بمهمتها على أكمل وجه سواء لجهة مشاريع التحريج أم لجهة تنمية الثروة الحيوانية أم لجهة تحقيق مشاريع أخرى داخلية ضمن اختصاصها . اما فيما يعود إلى أمر الإرشاد وهو من أولى مهمات وزارة الزراعة فقد لمست عندما توليت شؤون هذه الوزارة ان السبب في عدم قيامها بهذه المهمة هو نقص في الفنيين وجلهم يتولى رئاسة مصالح او دوائر إنما المهندسون الذين يمكنهم القيام بوظيفة الارشاد ليسوا بالعدد الكافي ، وأما الذين كانوا يسمونهم موظفي ارشاد فهم ليسوا على اطلاع تام بهذه المهمة وعلى هذا الأساس درست الموضوع ملياً ووجدنا من المناسب ان نستعين بغيرنا ممن سبقنا في هذا الحقل ، فطلبنا من منظمة التغذية والزراعة الدولية ان تمدنا بالخبراء فأرسلت لنا خيرين ، وقد فتحنا دورة تدريبية للمرشدين تحت اشراف هذين الخيرين و قريباً ستنتهي هذه الدورة وسنرسل المرشدين إلى كل منطقة وكل قرية من القرى اللبنانية كي يكونوا على اتصال دائم بالمزارعين ويرشدوهم إلى احدث الطرق الزراعية ويدلوهم على حلول المشاكل الزراعية ويزودوهم بنشرات تشرح لهم هذه الأمور ويشرحوها لهم عملياً وآمل ان نوفق في هذا الحقل . أما فيما يعود للشتول والنصب وتوزيعها فأقول ان وزارة الزراعة تتولى توزيع شتول ونصب حرجية وغيرها من النصب غير الموجود في المشاتل الخاصة ، لأنه كما يعلم حضرة الزميل يوجد في البلاد مشاتل خاصة ووزارة الزراعة تشجع هذه المشاتل لكي تتمكن من انتاج ما يكفي البلاد ويصدر إلى الخارج لأن هذا عمل تجاري لا يمكن لوزارة الزراعة أن تقوم به .

الرئيس : حضرات الزملاء ، إذا شئتم ان تتكلموا في موضوع ما فالرئاسة تعطىكم حق الكلام وهذا حق لكم ولكن يجب ان تعدوا الرئاسة بأن لا يفقد النصاب مع العلم ان لدينا بعد خمس وزارات يجب ان تنتهي من تصديق موازنتها .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض : عطوفة الرئيس ، نحن نشكر الزميل اللواء جميل لحود على اثارته موضوع الزراعة بشكل دقيق كما

فعل واني آسف ان ألفت نظر الوزير ولا احملة مسؤولية ذلك، إلى أن الأعمال تحصل في هذه الوزارة بصورة روتينية حتى الآن، أي ان هنالك تقاليد جعلت بعض المناطق تستفيد من خبرة فرع الارشاد في هذه الوزارة اما المناطق الأخرى فلا تعلم ولا تشعر بوجود هذه الوزارة إلا عند درس موازنتها. لذلك أسأل معالي الوزير عن هذه المشاريع، هل تخصص للمناطق ذاتها أم أنها ستعم جميع المناطق اللبنانية؟ هذا من جهة ومن جهة ثانية أقول بأن البذار وزع في مناطق وحرمت منه مناطق أخرى فأرجو معالي الوزير ان يبيّنني على الأسس التي اتخذتها الوزارة لتوزيع البذار على المناطق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: عطوفة الرئيس، جميل جداً قول معالي الوزير بأنه استحضر خبيرين بواسطة المنظمة العالمية للزراعة. إنما أريد أن أسأله، ونحن في زمن التخصص وموسم الزيتون هو الموسم الأساسي في البلاد، قبل ان نسمع بالتفاح والليمون كان الاعتماد على موسم الزيتون، ونحن منذ سنوات لم نشاهد مهندساً زراعياً واحداً، يرشد الفلاح أو يزور القرى ليتفاهم مع الفلاحين حول ما يجب عليهم ان يعملوه.

فهل ان بين هذين الخبيرين اللذين سيحضران قريباً من هو متخصص بالزيتون؟ هذا ما نصر عليه لا سيما قد مرت سنوات عديدة ومواسم الزيتون في محل تام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: عطوفة الرئيس، إذا كنا قد طلبنا فتح باب البحث بهذا الموضوع على مصراعيه فذلك لأننا نعتقد بأن الزراعة في لبنان هي الشيء الأهم الذي يجب أن توجه إليه جميع الجهود بالدرجة الأولى. يحز في نفسي أن أقول لمعالي الوزير انه إذا كان في لبنان شيء من التحسينات الزراعية فهذه التحسينات قائمة على جهود فردية، ان في حقل تربية الدواجن أم في حقل الزراعة الحديثة، أم في كل ما هو حديث ودخل إلى هذه البلاد.

سمعت ان الدولة، غيرة منها على مصلحة البلاد الزراعية ولكي تقف سداً منيعاً بوجه الجفاف الذي كاد ان يقضي على البلاد زراعياً استحضرت حفارتين لتفجير المياه الجوفية، فأنا أسأل معالي الوزير هل يعلم أين توجد تلك الحفارتان، احدهما عملت، على ما أعتقد، في البقاع، والأخرى ما زالت في صناديقها، وما أقوله عن الحفارات أقوله عن الجرارات.

اسمع ان في البلاد سبعاً وثمانين جرارة أي تراكتوراً للفلاحة، والشمال منطقة زراعية بشهادة الوزير، وهي إذا لم تكن تحتل الرتبة الأولى في لبنان فهي تكاد تحتلها. لبنان، منذ حوادث سنة ١٩٥٨، لم تعد لديه جرارة واحدة، والأنكى من ذلك ان الجرارات التي كانت في عكار موجودة في مكان ما ولم تسع الوزارة إلى استردادها حتى الآن.

وما عساي ان أقول عن الاحراج؟ كان من واجب وزارة الزراعة ان تعني بحراستها وان تحطم كل يد تعيث فيها فساداً وقطعاً أفضل من أن تأتي وتخصص المبالغ الطائلة لإنشاء احراج جديدة، جميل ان تنشئ الوزارة احراجاً، ولكن الأجل من ذلك ان تحافظ على الإحراج الموجودة. فقد علمت مؤخراً ان آلافاً من شجرات الصنوبر يكاد يفتك بها مرض ذريع، وهذا المرض سببه حشرة، وما زالت وزارة الزراعة، حتى الآن، متغاضية عنها. وما أقوله عن حرج بيروت التاريخي باستطاعتي ان أقوله عن حرج الصنوبر في بكفيا.

في عكار مئة وعشرون بئراً حفرها افراد، بعد أن ملأوا الدينا صراحاً في وزارة الزراعة، وكان الجواب في كل مرة ان لا حفارات لدى وزارة الزراعة. مع ان هناك حفارتين احدهما تعمل او كانت تعمل وقد شاهدها بأم عيني، ولم يزل حتى الآن لدى الدولة في كل مناطق لبنان، ما عدا عكار والجنوب تركتورات تعمل. وقد يح صوتنا ونحن نطالب بالتركتورات ولا من يجيب.

قال معالي الوزير ان صناعة الأغراس متروكة للأفراد، أنا أقر معالي الوزير ان بعض الأفراد يتقنون هذه الصناعة كل الانتقان ولكن الا يقر معالي الوزير ان صناعة الاغراس والمشاتل بحاجة إلى فن اكثر منه إلى زراعة. هناك اغراس موبوءة، نأخذها إلى حقولنا، وبين ليلة وضحاها ينتشر المرض ويكاد يأتي على كل ما نملك. أقول هذا بمناسبة وجود وتكاثر مرض النمشة في أشجار الليمون المنتشرة في الشمال وأقول ذلك أيضاً بمناسبة المرض الذي يفتك بأشجار التفاح. فكيف تريدون ان نأخذ أغراساً من أفراد ونحن جاهلون تمام الجهل عما إذا كانت تلك الأغراس سليمة أم لا؟

أنا أقر ان معالي الوزير ملتهب غيرة على الزراعة، وأقر ان امكاناته فيما مضى، كانت ضئيلة جداً، ولكنني أحب ان أعتقد انه سوف يشمر عن ساعديه وانه سوف لا يترك هذا الباب مفتوحاً على مصراعيه لكي يتناوله النواب من أية جهة شاؤوا.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

الرئيس:

كنت أود ان أتكلم أمس عن الزراعة، وأريد أن أخص كلمتي بالتفاح اللبناني الذي بإمكانه ان يفوق تفاح العالم بأجمعه جودة شرط ان يكون هناك توجيه صحيح في زراعة التفاح، لأن التفاح يتطلب مناخات جردية عالية وقاسية، والاثمار التي تنتج لا يمكن ان يباريها تفاح في العالم.

جان حرب:

لذلك ألفت نظر معالي الوزير إلى هذا الأمر الهام، باعتبار انه يجب ان يكون هناك مناطق محددة للزراعة، ان كان من أجل التفاح، أو الاجاص أو الزيتون، إلى ما هنالك من أشجار مثمرة، كما أنني ألفت نظر معالي الوزير إلى أمور ثانية، ان هذه المناطق الجردية التي يتعذر وجود العمال فيها نظراً لأن طبيعة الأراضي الجردية القاحلة جعلت أهلها ينزحون إلى المدينة، فإذا كان بإمكان

وزارة الزراعة ان تخصص بعض الآلات فتكون القضية متوافقة مع رغبة الأهالي الذين نزحوا عن قراهم اذ يعودون إليها عندما تتوفر لهم أسباب العمل .

انني أعير هذه الأمور أهمية كبرى، وأعتقد ان معالي الوزير سيهتم بهذه الأمور لأنها واقعية ومفيدة ولأنها تعطي النتائج المرجوة .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس .

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس، انني أقدر تقديراً صافياً معالي وزير الزراعة، ولكنني آسف اسفأ عميقاً لوجوده في مثل هذه الوزارة لأن وزارة الزراعة منذ ان خلقت كانت اسماً لغير مسمى، ان وزارة الزراعة وجدت لأسباب عينتها القوانين ونص عليها صراحة في القوانين، من أهم واجبات هذه الوزارة درس التربة اللبنانية وتقسيمها إلى مناطق، وارشاد الأهالي إلى ما يجب أن يزرعوا في كل منطقة من تلك المناطق بهذا الواجب الأولي لم نهم به وزارة الزراعة منذ ان وجدت، وقد قالت وزارة الزراعة بأنه يجب زرع التفاح في الأماكن العالية بينما تجدر زراعة الليمون والموز والزيتون في المناطق الساحلية، إنما المناطق المتوسطة، أيها السادة، ماذا أعطت لها وزارة الزراعة من معلومات؟ لقد لفت نظر وزراء الزراعة السابقين ونظر معالي وزير الزراعة الحالي للاهتمام بهذه المناطق الوسطى وضرورة تنصيبها بشجر اللوز والكرمة . تعلمون أيها السادة أن المناطق الوسطى بإمكانها ان تنتج من اللوز ما يكفي ان يسد قسماً كبيراً من عجزنا التجاري، والتصدير مفتوح على مصراعيه لهذا النوع من الثمر . لماذا لا تخصص وزارة الزراعة لكل قضاء من الأفضية تركتوراً أو اثنين لمساعدة المزارع في التنقيب والفلاحة وبذلك تكون قد أدت واجباتها الزراعية تجاه هذه المنطقة وبالتالي تجاه الوطن . ان الملايين في هذه المناطق الوسطى بالذات لا يملكون الثروة النقدية الكافية كي يقوموا بنقب رزقهم، وعلى الدولة مساعدتهم على الأقل بتزويدهم بالتراكتورات .

ومن جهة أخرى أقول بأنه في بلدان العالم الزراعية الراقية يرشدون المزارع إلى توارخ الرش أما في لبنان فالرش يحصل بصورة اعتباطية . في بلجيكا مثلاً، يستغني عن رشات عديدة للاشجار إذ انهم يعرفون تاريخ تفقيس الحشرات، فلماذا لا تهتم وزارة الزراعة بتوفير الرش على الأهالي كي لا يتكبدوا كلفة متزايدة في الانتاج، لأنه لا يمكننا ان نزاحم الأسواق الخارجية إذا لم نتمكن من تخفيض كلفة الانتاج . ان الادوية الزراعية تباع دون مراقبة، هناك أدوية غير صالحة للاستعمال توضع في الأسواق وتباع دون أية مراقبة وعندئذ يضطر المزارع ان يدفع ثمن الدواء مرتين، المرة الأولى للدواء الفاسد الفاشل، وعندما يرى ان الحشرات لا تزال تفتك بجنائه يشتري الدواء مرة ثانية، وهذا ما يحصل مع أكثر المزارعين وما حصل معي شخصياً . ثم النقطة

التي أشرت إليها وهي كلفة الانتاج، هذه الكلفة تقوم بتخفيض أسعار الصناديق المعدة لتعبئة الفواكه، ولدى لبنان مصانع بإمكانها ان تنتج صناديق بثمانين يساوي نصف الثمن الذي يباع به الصندوق حالياً وعلى سبيل المثال اذكر شركة «لوكار» التي بإمكانها ان تباع الصندوق بثمانين غرشاً لبنانياً وإنما لا تجرؤ على ذلك لأنها تريد ان تباع أبواباً وشبابيك وإذا ما باعت الصناديق بهذه الأثمان يقاطعها أصحاب المعامل ولا يشترون منها.

هذا ما قاله لي مدير وأعضاء شركة لوكار: ثم البرادات المعدة للتعبئة تتقاضى من المزارع أو التجار ما متوسطه ثلاث ليرات لبنانية للصندوق الواحد، أتعلمون أيها السادة ما هي كلفة الصندوق في التبريد من ثمن أرض وموتورات واستهلاك وغيرها؟ يتكلف صاحب البراد ما لا يزيد عن ثلاث ليرات ونصف فإذا ما قدرنا أنه يجب ان يربح ٢٠٪ يجب على صاحب البراد ان لا يأخذ من التاجر أو من المزارع أكثر من ستين إلى سبعين غرشاً، فكيف يستوفي من المزارع أو التاجر ما معدله ثلاث ليرات لبنانية وكيف يتمكن إذ ذاك المزارع اللبناني والمصدر اللبناني إلى مزاحمة الأسواق الخارجية وإلى مزاحمة اسرائيل بالذات؟ ثم من واجبات وزارة الزراعة ان تطلب من وزارة الخارجية للاتصال بالسفراء والقنصليات اللبنانية في الخارج ليعقدوا اتفاقيات تجارية خصوصاً مع البلدان الافريقية وهي بلدان استقلت وتستقل حديثاً ويجب ان نكون نحن السابقين إلى عقد هذه الاتفاقيات التجارية قبل سوانا، ومن فائده عجلة الزمن فقد اضمحل، نترك الحل في هذه الأمور لغيرنا ولاسرائيل بالذات فتسبقنا إلى التعاقد مع هذه البلدان وعندما تأتي نحن من أجل التعاقد معها نرى ان الاتفاقيات قد انتهت ولا يعد بالامكان التعاقد مع أحد اطلاقاً إلا مع أنفسنا.

إنني أسأل معالي وزير الزراعة عن الآلات الموجودة لديه، ما عدد هذه الآلات، ولأية غاية تخصص؟ وهل صحيح ان معظم هذه الآلات مكسر في كاراج وزارة الزراعة ولا تجد الوزارة الاعتمادات اللازمة لأجل هذه الآلات؟ أرجو من معالي وزير الزراعة وهو الحديث في تولي هذه الوزارة ان يكشف عن آلات وزارة الزراعة ويعطينا بياناً دقيقاً عن الآلات التي لا تصلح للاستعمال والتي تصلح.

وهل صحيح أيضاً ان هنالك آلات زراعية جعلتها قوة القاهرة خارج البلاد ووزارة الزراعة حتى الآن لم تطالب بهذه الآلات، ولماذا لا تطالب بتلك الآلات وهي قدمت لنا ولحكومتنا ولبلدنا؟ وأخيراً أرجو من معالي الوزير ان يكون دقيقاً وينعش هذه الوزارة الميتة كي تصبح آلة فعالة لاهياء لبنان لأن الخبراء قد أجمعوا على ان ثروة لبنان الأولى هي الثروة الزراعية، فإذا لم يعتن بهذه الثروة عبثاً نعتني بباقي الثروات.

الرئيس:

الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

الفصل الأول - الدوائر الادارية والفنية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه. أ.خ. . .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده:

طالما ان المجلس يثابر على درس الموازنة، وطالما ان عطوفة الرئيس يصرح ان هناك عدة موازنات لم ينته المجلس من درسها بعد، لذلك أود ان أسأل دولة رئيس الحكومة فيما إذا كانت الحكومة تنوي ان تمدد الدورة الاستثنائية الحالية لكي يتمكن المجلس من اكمال درس الموازنة، إذ أنه لم يبق من هذه الدورة إلا خمسة أو ستة أيام.

الرئيس:

أرجو دولة الرئيس ان لا يجيب على هذا السؤال. فالرئاسة مستعدة ان تعقد جلسة كل يوم حتى ينهي المجلس درس الموازنة، وإذا كنت قد طلبت من دولة الرئيس بأن لا يجيب على سؤال الاستاذ اده فذلك خوفاً من أن يعرف النواب بتمديد الدورة فيهملون الحضور إلى الجلسات. وأنا متأكد من ان درس الموازنة سينتهي قبل آخر هذا الشهر.

الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف

الفصل الأول - المصلحة الإدارية المشتركة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه. أ.خ. . .

انتهينا من درس موازنة البريد والبرق والهاتف وننتقل إلى درس موازنة وزارة التصميم العام

الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام

الفصل الأول - وزارة التصميم العام

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه. أ.خ. . .

انتهينا من درس موازنة وزارة التصميم العام ننتقل إلى درس موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

الفصل الأول - الاقتصاد الوطني

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثرية. أَلخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: هل من الممكن ان نسأل الحكومة عن البرنامج الجديد للسنة السياحية المقبلة، وما هي نتائج

المؤتمرات الدولية والمنافع التي تعود على لبنان منها؟ هل يريد دولة رئيس الحكومة الاجابة على

هذا السؤال لكي نطلع على سياسة حكومته السياحية هذه السنة؟

رئيس الحكومة: سنغتنم أول فرصة يحضر فيها الوزير المختص فيدلي بالمعلومات المطلوبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني

اميل البستاني: عطوفة الرئيس.

نحن مع الرئاسة عندما تريد ان نسرع بتصديق الموازنة، ولكن حتى يكون القول مطابقاً حقيقية

للفعل، أرجو الرئاسة الكريمة ان تقول، من لا يقبل بالبند يرفع يده لأن الأعضاء الكرام لا

يرفعون أيديهم علامة الموافقة، عندئذ تكون الرئاسة حقيقة قد أيدت القول بالفعل.

الرئيس: لا يمكن للرئاسة ان تطرح التصويت السلبي قبل الايجابي.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بوز.

نهاد بوز: عطوفة الرئيس.

من حظ لبنان ان يكون في كل بقعة من بقاعه رمز: فهناك آثار بعلبك، وآثار صيدا وصور،

وآثار بيلوس الفينيقية القديم.

ومن حظ لبنان أيضاً أن يكون هنالك أيضاً مغارة اكتشافها السياح والفنانون، وهي مغارة جعيتا،

وقد أصبحت تمت إلى السياحة في لبنان بكثير من العلاقة وغدت منبع ثروة لهذا الوطن، إذ ان

آلاف السياح من مواطنين وغيرهم يؤمون هذه الغارة التي أصبحت مركزاً تاريخياً ومزاراً سياحياً

في لبنان. إنني أربأ بالحكومة وبأي شخص ان يتمكن من الوصول إلى هذه المغارة. ان طريق

جعيتا تعد طريقاً سياحية وان دائرة السياحة والاصطيفات تتقاضى في موسم الزيارات ما لا يقل

عن مئة وخمسين الف ليرة في الشهر، وموسم الزيارات يمتد لستة أشهر من السنة.

ان هذه المغارة التي تعطي الدولة هذا الانتاج العظيم لا يمكن الوصول إليها إلا بشق النفس .
فعلى الحكومة، أما أن تقفل المغارة لأن أكثر من حادث سيارة حصل على طريقها، واضطربنا
نحن أبناء المنطقة لأن نذهب إلى محل الحادث ونسهل الطريق، ولو ان تلك المغارة لا تعطي
الدولة ايراداً لكننا أول من طلب من الحكومة أن تدور هذا الشق إلى موازنة الأشغال العامة . أما
وأنة يتعلق بصميم السياحة اللبنانية فإننا نطلب ان نسرع في أقرب وقت إلى معالجة هذا الموضوع
الذي يتعلق بطريق مغارة جعيتا حفاظاً على هذه الثروة السياحية في لبنان اليت أنتم مؤتمنون
عليها .

رئيس الحكومة: لقد خصصنا اعتماداً لهذه الطريق وستنجز الدروس وسيباشر بالعمل فيها بوقت قريب .

الرئيس: من يقبل بالبند ٢٤ كما تلي عليكم يرفع يده .

اكثرية

الرئيس: قبل البند ٢٥ . ألخ . . .

البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ٣٧٥٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده: عطوفة الرئيس،

اريد أن أسأل الحكومة عما إذا كانت توافق على اضافة كلمة «بيبلوس» على الفقرة ٣ من البند
٣١، إذ قد يمكن ان نبدأ هذه السنة بمهرجات ببيلوس بالاتفاق مع لجنة مهرجانات بعلبك .
اطلب فقط اضافة كلمة ببيلوس دون ان اطلب زيادة او نقصاناً للاعتماد، وقد تقدمت باقتراح
إلى الرئاسة بهذا الصدد .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم

حبيب مطران: عطوفة الرئيس،

إنني لا أوافق على اقتراح الاستاذ اده لأن هذه الفقرة ربما أدت إلى المطالبة بعدئذ بقسم من
الاعتماد او الاحتفالات لبيلوس، فليتقدم حضرة الزميل باقتراح لتأليف لجنة لمهرجانات ببيلوس
وعندما تتألف هذه اللجنة توضع لها الاعتمادات اللازمة، ولست أوافق قطعياً ان تضم بعلبك
إلى منطقة أخرى ولا ان تضم أية منطقة أخرى إلى بعلبك .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب .

جان حرب: عطوفة الرئيس -

كنت أتمنى ان لا ينتقد الزميل حبيب المطران هذا الاقتراح الذي تقدم به الزميل الاستاذ ريمون اده، فليست بيبيلوس إلا مكاناً له أثره التاريخي وله مكانته السياحية، فإذا كانت بعلبك أو قلعتها معدة للسياحة والاصطياف فليس ما يمنع أن تكون بيبيلوس معدة للسياحة أيضاً. والمال الذي أرصد لهذه الغاية يمكن ان يكفي للمركزين ويعطى فائدة أكثر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد

معروف سعد: لقد بحث اصواتنا ونحن نطالب بتخصيص بعض الأموال لمهرجانات الربيع في صيدا، وهي بلدة الازدهار وبلدة التاريخ، وبلدة الاثمار والفاكهة. نحن نؤيد جبيل، ولكن نريد أن يكون لصيدا حصة من هذه المهرجانات.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: اغتنم هذه المناسبة لأعلن للنائب الكريم معرف سعد بأن لجنة تألفت من أجل هذه الغاية لدراسة ووضع تصميم خاص لمهرجانات الربيع في صيدا برئاسة المحافظ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران

سميح عسيران: طالما ان دولة الرئيس أعلن عن تأليف لجنة لمهرجانات الربيع في صيدا فإنني أطلب من دولته زيادة على هذا العطف وتأكيداً لهذا العطف أيضاً أن يقتطع مبلغ خمسين ألف ليرة من باب النفقات الطارئة من أجل تخصيصها لمهرجان الزهور في صيدا.

الرئيس: يقترح الاستاذ ريمون اده زيادة كلمة «بيبيلوس» أي جبيل على الفقرة ٣ من البند ٣١، وبما ان كلمة بيبيلوس هي غير رسمية استبدالها بكلمة جبيل لأنه ليس في لبنان بلدة تدعى بيبيلوس، ومن المعلوم أن أسماء القرى تضعها الحكومة بموجب قانون، وبما انه لا يوجد قانون يعطي هذه التسمية لجبيل فلا يمكن للرئاسة ان تخالف القانون.

الحكومة لا توافق على اقتراح الاستاذ اده، من يقبل بزيادة كلمة «جبيل» على الفقرة الثالثة يرفع يده

- أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح

من يوافق إذن على البند ٣١ كما عدلته اللجنة أي يصبح ٣٧٥٠٠٠ ل.ل. يرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند ٣١ معدلاً. أ.خ. . .

انتهينا من درس موازنة الاقتصاد الوطني وننتقل إلى الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء.

الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء

الفصل الأول - التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة

البند ٥١ - معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة ١٢٥٢٤٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس.

لقد تعودنا ان نذكر في الموازنة سنوياً مبلغاً معيناً لتسديد عجز مضمون من الدولة. والمراد بهذه العبارة عجز سكة الحديد ش.ح.ت. التي استردتها الحكومة، ونظراً لوجود مشروع ينظم ادارة السكك الحديدية، ش.ح.ت، ن.ب.ط. وإعطاء هذه المصلحة الاستقلال المالي والاداري، فمن المستحسن ان نحذف هذا الاعتماد من الموازنة. وبهذه الطريقة نخفض من نفقات الموازنة لأنه اثناء الدرس في اللجنة قبلت الحكومة ان تواد أرقام الموازنة أكثر من مليونين ليرة، فبحذف هذا المبلغ نكون قد رجعنا بالموازنة إلى الرقم الاساسي، تنظيم مصلحة السكك الحديدية يمكن ان يطلب له الاعتماد اللازم بموجب اعتماد اضافي يصدق عليه هذا المجلس. وإذ حصل عجز بهذه المصلحة الجديدة يمكن تسديده فيما بعد من مال الاحتياط، إذ لا يمكن الابقاء على بند عجز مضمون من الدولة بعد زوال الشركة واسترداد الامتياز.

هناك عجز يحصل في المصالح المستقلة الأخرى كمصلحة المياه والكهرباء وغيرها والحكومة تسدد هذا العجز باعتمادات اضافية، فلماذا لا تسدد عجز هذه المصلحة الجديدة بهذه الطريقة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: من المعلوم انه عندما استحصلت شركة سكة الحديد على امتيازها لم تقبل بالقيام بإنشاء الخطوط وتشير القطارات ما لم تضمن الحكومة العجز الكيلومتري، وهذا ما اصطالحوا على تسميته بالضمانة الكيلومترية. أعني إذا أظهرت حسابات الشركة في آخر كل سنة عجزاً أو خسارة فعلى الدولة ان تسدد هذا العجز لكي تتمكن هذه الشركة من متابعة عملها. لهذا ورد في الموازنة بند تحت تسمية «عجز مضمون من الدولة». أما الآن وقد استردت الحكومة هذا المشروع فلا يجوز ان تبقى هنالك تسمية من هذا النوع «تسديد عجز مضمون من الدولة»، وبما ان الحكومة الآن تعد مشروعاً يرمي إلى جعل هذه المصلحة مصلحة مستقلة فمن المعقول والحكمة أن يحذف هذا

الاعتماد وعندما تتقدم الحكومة بمشروع القانون إلى المجلس تطلب فتح الاعتماد اللازم لانشاء هذه المصلحة المستقلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس، هذه الخمسة ملايين متوجبة على الدولة، من اجل تغطية استثمار شركة سكة الحديد وفي أثناء درس هذا الموضوع في اللجنة بحضور وزير المالية طلبنا منه ان تنظر الحكومة في أمر تخفيف هذا العجز

السنوي الذي بلغ منذ خمس او ست سنوات خمسة ملايين ليرة، ووعدت الحكومة بلسان معالي وزير المالية بأنها ستؤلف لجنة لذلك، والمهم هو تخفيف المبلغ كي لا تدفع الحكومة هذه المبالغ الكبيرة للنفقات الإدارية.

الرئيس: حضرات الزملاء، لقد صوت المجلس على البند ٥٤ - تسديد عجز مضمون من الدولة - كما ورد من لجنة المالية والرئاسة تعتبر بأن المجلس قد بحث فيه، أما إذا كان المجلس يطلب إعادة التصويت فالرئاسة لا تمنع في ذلك.

رئيس الحكومة: عبارة «مضمون من الدولة» لا لزوم لها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس،

عندما نذكر خمسة ملايين ليرة في الموازنة في باب النفقات نضطر إلى زيادة الواردات فنزيد واردات الجمرك مثلاً إلى مئة وخمسة ملايين ليرة وهذا لا يجوز لأن الواردات بلغت سنة ١٩٦٠ مئة واحد عشر مليوناً والقاعدة ان نأخذ معدل واردات سنة ٥٨ - ٥٩، فلا يجوز في هذه الموازنة ان نذكر واردات من الجمارك مئة وخمسة ملايين ليرة متجاوزين الحد الأقصى الذي يجب اعتماده قانوناً، فعندما نحذف هذا الرقم من باب النفقات بإمكاننا ان نرجع إلى موازنة معقولة ب ٢٦٧ مليون ليرة كما وردت إلى هذا المجلس وأضيف ان جميع المصالح المستقلة ليس لها ذكراً فيما يتعلق بعجزها في هذه الموازنة.

هذه هي المصلحة الوحيدة التي لم تنشأ بعد، ولا نعلم مقدار عجزها لتذكر خمسة ملايين، الحكومة قادمة على اجراء دروس من أجل تخفيض العجز، لذلك أطلب حذف هذا المبلغ لوروده في هذه الموازنة لصورة غير معقولة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس،

زادت واردات الجمارك مليوني ليرة فأصبحت ١٠٣ ملايين تقريباً، وهذا مبلغ معقول بالنسبة لسنة ١٩٦٠ التي زادت فيها النسبة ١٢ مليوناً، ولا يمكن أخذ معدل سنتي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أما لماذا وضعنا مبلغ خمسة ملايين فذلك لأننا نعلم انه حتى الآن لم يحدث شيء جديد في موضوع تنظيم هذه المصلحة ولهذا فقد وضعنا هذا الرقم ريثما يصدر تنظيم جديد. وإذا زاد شيء من هذا الرقم فيمكن تحويله إلى مال الاحتياط.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

كل ما يمكن علمه في الوقت الحاضر هو حذف عبارة «مضمون من الدولة» ويبقى البند تحت تسمية «تسديد عجز» فقط، أي تسديد عجز السكك الحديدية، التي هي في طور الانتقال إلى مصلحة خاصة وعندئذ ومتى يتم التنظيم نضع لهذا البند في موازنة مقبلة المبلغ الذي يتوافق مع الحاجة.

الرئيس: لقد صدق المجلس البند ٥٤، إنما الحكومة تقترح حذف عبارة «مضمون من الدولة»، فمن يقبل بحذف هذه العبارة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: حذفت العبارة وأصبحت تسمية البند كما يلي: «تسديد عجز».

البند ٥٥ - فوائد القروض واستهلاكها ٢٤٠٤٥٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس.

لا أريد أن أعود إلى بحث فوائد سندات الخزينة، إنما أريد أن أقترح حذف الفقرة الثانية من هذا البند التي وضع لها ٤٥٤٥٠٠ ل.ل. وحجة الحكومة والزملاء الوحيدة هي أننا ندفع هذا المبلغ منذ اثني عشر سنة فيجب أن نداوم على دفعه.

منذ سنة ١٩٥٣ لم يقل لنا أحد ولم يرد أي تقرير لا من خبير اقتصادي ولا من وزير المالية يبين لنا أن هذا المبلغ يتوجب دفعه قانوناً وعلماً واقتصاداً. وفي كل سنة ندفع هذا المبلغ لمجرد أنه ذكر في الموازنة.

ان وزيراً من وزراء المال في عام ١٩٥٥ قال من على هذا المنبر ان تقرير الخبير الدولي الذي انتدب خاصة لهذا الأمر لم يتمكن من أن يبت في تقريره فيما إذا كانت هذه الفوائد متوجبة أم لا.

اطلب حذف هذه الفقرة من البند.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: سيدي الرئيس

وهذا موضوع مزمن وعويص، وما زلنا نتخبط فيه منذ ثلاث عشرة سنة، وفي اثناء درسه في اللجنة المالية، طلب معالي الوزير ان يدرس هذا الموضوع درساً جدياً إذ لا يمكن ان يحذف بمثل هذه السهولة، فألفنا لجنة فرعية من الزملاء السادة انطوان صحنوي، وسعيد فواز، وابراهيم العبد الله، ومهمة هذه اللجنة ان تذهب إلى وزارة المالية وتجتمع بالدوائر المختصة فيها لتطلع على تاريخ هذه القضية.

هناك نظريتان أثارهما المرحوم اميل لحود تقولان بعدم دفع هذا المبلغ ولكن المجلس قرر يومئذ دفعها ولا زال الدفع يجري منذ ذلك الحين. كانت القيمة بالأساس ستين مليوناً، ندفع منها سنوياً ١,٩٥٠,٠٠٠ ل.ل، والفائدة تتدنى كلما سددنا قسطاً من الأقساط السنوية. المهم الآن أن يصار إلى درس هذا الموضوع بكل دقة وروية لأنه لا يجوز ان يبت فيه بمثل هذه السرعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم،

أرى نفسي مضطراً لأن أشرح هذه القضية لأنني أعتقد أنها جديدة بالنسبة لبعض الزملاء الكرام.

الموضوع يتلخص بما يلي: حسب اتفاقية النقد الحاصلة بين لبنان وفرنسا سنة ١٩٤٨، أخذت الحكومة على عاتقها الخسارة التي يمكن ان تقع على قسم من الفرنكات التي كانت موجودة في حساب تغطية النقد اللبناني في مؤسسة الاصدار، وكانت القيمة في ذلك الحين ١٢ مليار فرنك. أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها الخسارة الناتجة عن ثلثي هذا المبلغ أي عن ثمانية مليارات، وبقي الثلث الأخير على عاتق الحكومة، فتدنى الفرنك في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩، فحصل من جراء ذلك خسارة على الأربعة مليارات قيمتها ستة وخمسين مليون ليرة لبنانية، أما الخسارة الواقعة على الثمانية مليارات فقد دفعتها الحكومة الفرنسية من مالها الخاص، أي ضعف الستة وخمسين مليون ليرة وقد دفعتها بكاملها.

ولما تم الانفصال بين سوريا ولبنان، تذكرون ان البنك طلب من حاملي الليرات السورية اعادتها إلى البنك فبلغت قيمة الليرات السورية التي دفعت إلى البنك واستبدلت بليرات لبنانية أربعة

وأربعين مليون ليرة، وسنة ١٩٥٢ تقرر في اتفاق شتورا ان تدفع لنا سوريا ٢٥ مليون ليرة فقط بدلاً من اربعة وأربعين مليوناً، فكانت الخسارة على لبنان ١٩ مليون ليرة، أضيفت إلى مبلغ الستة والخمسين مليوناً فأصبح مجموع الخسارة ٧٨ مليون ليرة تقريباً، جاء البنك يطالب الدولة بهذه الخسارة بموجب اتفاقية النقد وبموجب مسؤولية البنك فيما يتعلق بتحويل الليرات السورية إلى ليرات لبنانية، فتم الاتفاق يومذاك، أن تصدر الدولة سندات الخزينة بفائدة واحد ونصف بالمئة للبعض وبفائدة واحد بالمئة للبعض الآخر، وربما ان هذه السندات كان يجب ان تطرح على العموم ليكتتب بها، ونظراً لضالة الفائدة لم يتقدم للاكتتاب بها احد. فقبلها البنك كلها لحسابه واتفق مع الدولة بموجب مرسوم صدر في ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ بتقسيط المال أصلاً وفائدة على ٣٣ سنة ويذكر في الموازنة سنوياً اعتباراً من سنة ١٩٥٠ مبلغ مليوني ليرة تقريباً تساوي الفائدة المستحقة بمعدل واحد ونصف، وواحد بالمئة.

ومنذ ثلاث سنوات طلب إلى البنك بأن يخفض الفائدة على جميع السندات إلى واحد بالمئة، وهذه هي الفائدة المذكورة هنا في هذا البند، فهذه الفائدة المترتبة على الخزينة ندفعها منذ عشر سنوات تقريباً وإنها متوجبة الدفع بموجب مرسوم جمهوري صدر في الجريدة الرسمية، ولا يجوز عند درس الموازنة ان نحذف اعتماداً متوجباً على الدولة بموجب مرسوم قانوني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده: لا أفهم بعمليات الحساب، ولكن بعد الشرح الذي تفضل به الاستاذ شادر أجد ان هنالك مبلغ ١٩٥,٠٠٠ ليرة، وهناك فوائد بنصف مليون ليرة تقريباً، فكيف نعلل وجوب هذه الفوائد لهذه القيمة.

الرئيس: يقترح السيد جورج هراوي حذف البند ٥٥ من الباب الثامن عشر. من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح

ريمون اده: مقاطعاً - لم يصوت احد ولا يمكن ان نصوت دون أن نفهم الاقتراح

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس

لم أשא أن أشرح هذا الأمر أولاً، إنما وقد دخل المجلس بالتفاصيل فعلي ان أشرح الموضوع قبل ان تتكلم الحكومة.

قال حضرة رئيس اللجنة المالية ان لجنة فرعية انبثقت من اللجنة المالية وهذا صحيح، وكنا ننتظر ان تجتمع اللجنة الفرعية بالدوائر المختصة في وزارة المالية وتبت في هذا الأمر قبل أن يطرح على التصويت، واللجنة لم تعقد أي اجتماع لهذه الغاية، فقد طلبت الكلام في هذا الموضوع

ثانياً: الأمر الذي شرحه الأستاذ جوزف شادر كان واضحاً تماماً ويلخص بكلمتين، ان اداة التغطية عندنا في لبنان مؤلفة من ذهب ومن نقد نادر ومن فرنكات، وقد تدنت قيمة الفرنكات فأصبح في التغطية ثغرة يجب ان تسد. وفي سنة ١٩٥٣ تألفت لجنة فرعية من اللجنة المالية واجتمعت بمكتب وزير المالية الذي كان في ذلك الوقت معالي الاستاذ بيار اده واستدعت جميع مدراء بنك سوريا ولبنان وبحث هذا الأمر.

أما ما أعترض عليه أنا فهو قضية سندات الخزينة، انها قضية قانونية أي اقترنت بقانون، وصدرت السندات وأخذها البنك بكاملها. أنا لا أقول بأن القسم المتعلق باستهلاك راس المال لا يتوجب إنما أريد أن أصل إلى الفائدة. سألنا مدراء البنك في مكتب وزير المالية: هل أخذتم هذه السندات أجابوا نعم. أخذوا السندات ولم يدفعوا مالاً. سئلوا، هل دفعتم مالاً مقابل تلك السندات؟ أجابوا كلا لم ندفع. قلنا، إذا كنتم لم تدفعوا مالاً، وإذا كان الشعب اللبناني قبل ذلك لأنه يثق بحكومة وبتوقيع وزير المالية، فلماذا ندفع فائدة عن هذا المبلغ؟ وقلت أنا لمدير البنك يومئذ، لنفرض أننا عثرنا على تمثال من ذهب في إحدى الحفريات الأثرية وقدمنا لكم هذا التمثال الذهبي من أجل سد هذه الثغرة الموجودة في التغطية ألا تأخذونه، قال بلى، قلت وهل تأخذون فائدة على المبلغ فاكتفى به كتفيته، ولم يجب.

ليس الأمر هيناً لهذه الدرجة. ففي نهاية كل ثلاثة أشهر وفي نهاية كل سنة ينشر بنك الاصدار بياناً في الصحف يقول فيه: التغطية ٩٢ بالمئة، سبعون بالمئة ذهباً عشرة بالمئة دولارات، خمسة بالمئة استرليني وسبعة بالمئة سندات خزينة، يستعمل امضاء وزير المالية وثقة الشعب اللبناني به للتغطية وبأخذون منا فائدة على السندات.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: انني أقدر تماماً الأسباب التي دفعت بالنائب الكريم إلى تقديم اقتراحه وبالنسبة لأهمية الموضوع فإنني أقترح، بما أنه ليس من السهل ان نحذف من الموازنة مبلغاً كهذا، خصص بعد دراسة لأوضاع قائمة، ليس من السهل ان نحذفه بصورة عابرة وبدون دراسة أنا أطلب إلى النائب الكريم ان يتنازل عن اقتراحه فيسحبه، وأعده بأنه بالرغم من مصادقة المجلس على هذا البند فإن الحكومة لن تتصرف به إلا بعد ان تنهي اللجنة المالية، بواسطة اللجنة الفرعية التي انتدبتها، دراسة هذا الأمر، وتقدم تقريرها إلى اللجنة.

الرئيس: البند ٥٥ - فوائد القروض واستهلاكها ٥٠٠،٤٠٤،٢ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثرية. أ.خ. . .

انتهينا من دراسة فصول الجزء الأول، بقي علينا ان ندرس الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والنقل

ليتل تقرير لجنة الأشغال على هذا الباب.

فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة الأشغال العامة والنقل

عن موازنة ١٩٦١

درست لجنة الأشغال العامة والنقل مشروع موازنة الأشغال العامة والنقل الذي أحيل إليها.

في الجزء الأول:

أرصدت في هذا الجزء نفقات الوزارة الادارية وقد كان على اللجنة ان تقوم بمقارنة هذه النفقات مع الاعتمادات المرصدة في الجزء الثاني للأشغال من المعلوم ان تنفيذ الأشغال سواء كان لحساب الأفراد أو الدولة يخضع لنسبة مئوية فيما يعود للنفقات غير المنتجة.

لذلك عمدت اللجنة إلى تحديد هذه النسبة على ضوء الاعتمادات المرصدة في الجزء الثاني فتبين لها ان اعتمادات النفقات الادارية في الجزء الأول من موازنة المديرية العامة للطرق والمباني والتنظيم المدني تبلغ ١٩٪. بينما هذه السنة في سنة ١٩٦٠ بلغت ١٢،٥٪ كما هو مفصل بالجدول المرفق، فطلبت اللجنة من الحكومة بيان أسباب الزيادة فأجابت الحكومة على طلب اللجنة بما يلي:

ان الزيادة في النفقات الادارية غير المنتجة سببها:

- نقل رواتب موظفي التنظيم المدني من وزارة الداخلية إلى وزارة الأشغال العامة والنقل الذي قضت به المراسيم الاشتراعية الأخيرة.
- زيادة نفقات المحرومات المخصصة لمختلف ادارات الدولة.

- زيادة مخصصات النقل والانتقال لمراقبة تنفيذ الأشغال.

فإذا حذفت هذه الزيادات من مشروع الموازنة في الجزء الأول أصبحت نسبة النفقات الادارية معادلة لما كانت عليه في سنة ١٩٦٠.

مع أخذ اللجنة جواب الحكومة بعين الاعتبار قد يبدو لأول نظرة ان النفقات الادارية لأشغال الطرق لم تزل مرتفعة ولكن سبب الزيادة على ما يظهر عائدة لكثرة عدد المشاريع التي يتوجب على المديرية العامة المذكورة القيام بها، وهذا العدد الكبير من المشاريع عائد إلى التقدم العمراني الذي تمر به البلاد الآن من جهة وإلى الامكانيات المحدودة التي تخصص لأعمال الطرق من جهة ثانية حيث يتوجب تجزئة الاعتمادات إلى مشاريع كثيرة لتأمين طلبات وحاجات البلاد قدر المستطاع.

لذلك ترى اللجنة انه من الضروري تخصيص اعتماد بالدروس حتى تتمكن المديرية العامة المذكورة من اعداد دراسات شاملة وتحضير برامج الأعمال للسنوات القادمة وبذلك يصبح بالامكان اختصار النفقات الادارية والتعجيل في تنفيذ المشاريع.

أما ما يعود لأشغال المياه والكهرباء، فإن الاعتمادات المرصدة للنفقات الادارية تعادل ١٢,٥٪ من الاعتمادات المرصدة للأشغال وهذه النسبة معقولة مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب المشار إليها أعلاه والتي تنطبق أيضاً على أعمال المياه والكهرباء.

وأما ما يعود للمديرية العامة للنقل، فإن واردات المطار والمنائر تفوق أو تعادل قيمة الأكلاف، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تدر على البلاد واردات كبيرة.

وفيما يعود للمديرية العامة لمراقبة الامتيازات فإن اعمال المديرية العامة المذكورة تعود لأعمال المراقبة على الامتيازات والوصاية على المصالح المستقلة، والواردات التي تدخل الخزينة من الشركات الخاضعة للمراقبة تغطي نفقات المديرية العامة المذكورة.

في الجزء الثاني من موازنة الاشغال:

ارصد في هذا الجزء الاعتمادات التالية:

- المديرية العامة للطرق والمباني والتنظيم المدني ٤١٩ ٠٠٠ ٢٢ ل.ل.

- المديرية العامة للمياه والكهرباء ٧٠٦٥٠٠٠

- المديرية العامة للنقل ١٠٧٧٠٠٠

من مقارنة الاعتمادات المرصدة في موازنة ١٩٦٠ مع الملحوظ في مشروع موازنة سنة ١٩٦١ يتبين انه رصد لأشغال الطرق والمباني والتنظيم المدني في موازنة ١٩٦٠ اعتماد قدره ٢٥٥٢٢٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٢٤١٩٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة ١٩٦١ فيكون النقص ٣١٠٣٠٠٠ ل.ل.

ومن البحث الذي دار بين اللجنة وممثلي الحكومة مع من حضر من السادة النواب تبين ان أسباب النقص في اعتمادات الطرق يعود إلى ان الحكومة قد أعدت مشروع قانون لشق طرق إلى كافة القرى اللبنانية التي لا يوجد لها طريق تربطها بالطرق الرئيسية أو الدولية قدرت أكلافه بمبلغ ٨٤ مليون ليرة ويشمل ستمائة قرية تقريباً. وهذا المشروع حسب ما جاء في تصريح الحكومة سي طرح للتزيم خلال عام ١٩٦١ وتدعى للاشتراك فيه الشركات العالمية والوطنية حيث يجري تمويل المشروع من الشركة التي تفوز بالتزيم وتتقاضى الأكلاف على أقساط سنوية لا تقل عن العشر سنوات، لذلك عمدت الحكومة إلى تخفيض اعتمادات الطرق المحلية والداخلية إلى الثلث بالنسبة إلى اعتمادات عام ١٩٦٠، وخصصته في مشروع موازنة ١٩٦١ لأعمال الحدالة والتزيمات فقط، وقد أضافت الحكومة ان المشروع قد أقره مجلس الوزراء وهو في طريقه إلى المجلس النيابي.

ومن البحث الذي دار في اللجنة تبين ان تلزيم مشروع طرق القرى والبدء بتنفيذه قد يستغرق سنة ١٩٦١ بكاملها فتبقى القرى اللبنانية خلال السنة القادمة محرومة من أي نشاط فيما يتعلق بشق الطرق. لذلك طلبت اللجنة وقد شاركها في ذلك القسم الأكبر من النواب الكرام الذين كانوا قد اشتركوا في أبحاث لجنة الأشغال وتمنوا على الحكومة زيادة اعتمادات الطرق المحلية والداخلية لتأمين الفترة الواقعة ما بين نهاية عام ١٩٦٠ والبدء بتنفيذ مشروع طرق القرى.

وبعد مناقشة استغرقت أكثر من جلسة اشترك بها معظم حضرات النواب الكرام نزلت الحكومة عند رغبتهم ووافقت على تخصيص مبلغ ٢٧٠٠٠٠٠٠ مليونين وسبعمائة الف ليرة للأشغال بالتفصيل حيث كشف لها ذلك عن وجود اخطاء مادية في توزيع اعتمادات الطرق والمياه والكهرباء فتم الاتفاق بين اللجنة والحكومة على اعادة النظر في التوزيع وتصحيح الأخطاء إذا وجدت. فقامت اللجنة بالاتفاق مع الدوائر الفنية في وزارة الاشغال العامة بهذه المهمة أخذت بعين الاعتبار ملاحظات حضرات السادة النواب ووضعت لائحة بتوزيع الاعتمادات المرصدة في مشروع الموازنة مع الزيادة التي وافقت عليها الحكومة وذلك حسب حاجات المناطق وعدد السكان، تم توزيعها وفقاً للجدول المرفقة.

قد يتبين ان الاعتمادات قد وزعت على مشاريع كثيرة كان من الأفضل اختصار البعض منها فنياً ولكن حاجات البلاد العمرانية من جهة وضالة الاعتمادات المتوفرة لدينا قد حالت دون تحقيق تلك الرغبة.

فلجنة الأشغال العامة والنقل التي كانت ترغب ان تتقدم من المجلس الكريم بلائحة كاملة لكل ما تتطلبه البلاد من مشاريع انشائية وعمرانية وجدت نفسها أمام اعتمادات محدودة لا تمكن من تلبية كامل الرغبات فقامت

بتوزيع ما توفر لديها من الاعتمادات على المشاريع الضرورية المستعجلة بالاتفاق مع الدوائر الفنية في الوزارة وترجو الموافقة على المشروع كما ورد بعد التعديلات الضرورية التي أدخلت عليه.

بيروت في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٦٠

رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل

فضل الله دندش

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: عطوفة الرئيس

سبق لي ان تشرفت وتوليت مهام وزارة الأشغال العامة مرتين، وكان المدير العام المرحوم ابراهيم عبد العال وحده يقوم على رأس أعمال المديرية العامة للطرق والكهرباء والمياه وما شابه. اما الآن فأجد أننا غارقون في بحر من المديرين العامين، بحيث ضاعت المسؤولية وضاعت الأعمال، نحن في قضاء الكورة مثلاً، منذ ستة أشهر، راجعت معالي وزير الأشغال العامة ومدير الكهرباء، وقلنا، العواميد مركبة، وكل ما يؤخر الأعمال هو استملاك قطعة صغيرة لإقامة محول كهربائي في قرية اسمها دده. منذ ستة أشهر تماماً ذهبت بنفسي وطالبت ولا أزال أطلب، أطلب من المدير العام فيحيلي على المدير عدنان فتوح. أطلب من عدنان فتوح فيحيلي على الحسيني. ولا أعلم كيف أنكم، تتضايقون من مراجعة النواب، وإذا لم يراجع النائب، فاني متأكد ان الأشغال لا تسير على الإطلاق، ان هذه الفوضى الضاربة أطنابها في وزارة الأشغال العامة يجب ان يوضع حد لها. لا يجوز ان تبقى منطقة بكاملها محرومة من الكهرباء، مع أنه لا ينقصها سوى ستة أو سبعة آلاف ليرة لاستملاك قطعة أرض صغيرة.

هذا هو مثل على هذه الفوضى، ولي عودة على هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: في كل مرة تقدم موازنة الأشغال العامة إلى هذا المجلس، وفي كل مرة تقوم الصرخة من جميع الزملاء النواب يطالبون بالانشاءات وبتحسين الأحوال في المناطق، ولسوء الحظ نبقى على ما كنا عليه. ها ان منطقة الكورة تشكو، وجاراتها منطقة البترون تشكو أيضاً، لأن منطقة البترون لا تزال محرومة من المياه مع ان مشروع المياه تقرر منذ ثلاث سنوات، وحفرت الأقنية ووضعت فيها القساطل وبنيت المستودعات ولأن لم يدفع تعويض المياه لأصحابها حتى توزع على الأهالي الذين يموتون عطشاً.

هذا من ناحية المياه. أما من ناحية الكهرباء فإني أقول بأن الأعمال لزمّت لمنطقة تضم عشرين

قرية، وأن قسماً من العواميد لا يزال مرمياً على جوانب الطرقات والقسم الآخر منتصباً كالخوازيق.

فيجب وضع حد لجميع هذه الأمور. لماذا هذا التقاعس؟ المال موجود ولكن الحكومة لا تدرس ولا تعمل. والشعب يطالب بحقوقه، فلا يجوز أن تعمر مناطق وتبقى مناطق أخرى محرومة من هذا العمران.

هذا فيما يختص بالماء والكهرباء، أما فيما يختص بالطرقات فلا نزال في الهوة.

اننا نطالب وزارة الأشغال العامة بتحقيق جميع المطالب التي نقدمها والتي نحن بحاجة ماسة إليها، ونلفت نظر معالي الوزير إلى هذه الناحية الهامة حتى تتساوى مع باقي المناطق، وإذا كانت الحال ستبقى على ما هي عليه، فإني لا أهنئ الحكومة وأحجب ثقتي عنها في كل مناسبة وفي كل فرصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس،

ابدأ كلمتي بإعطاء مثل على بعض الإهمال الذي يجري في وزارة الأشغال العامة. كنت في يوم من الأيام انتمي إلى بلدية صيدا، فوردت إلى البلدية فاتورة تطلب فيها أن ندفع ثمانين ألف ليرة لبنانية بدل كورنيش صيدا، فقلنا لهم أين هو الكورنيش؟ وكان أن غمرت هذا الكورنيش موجة من البحر جرفته إليه، وكان هذا نتيجة فقدان التفيتش، لأن الأعمال في هذا الكورنيش لم يوضع فيها المواد الحديدية اللازمة. واضطررنا أن ندفع هذا المبلغ. ولماذا دفعنا هذا المبلغ؟ دفعناه لأن الدولة تسلمت هذا المشروع ومضت سنة على تسلمها إياه، فسقط حق الدولة بمطالبة المتعهد.

نحن يا سيدي نشكو أكثر ما نشكو من المتعهدين، ومن المماطلات التي يقوم بها هؤلاء. تعطونهم القرض اللازمة من أجل الاحتيايل على القانون، ومن أجل سرقة أموال الدولة. أن جميع هؤلاء المتعهدين هم الذين يؤخرون الانتاج الصحيح وهم الذين يسودون وجه الحكومة ووجه كل نائب.

هناك اعتمادات نفرح بها نحن النواب، تعطينا إياها الحكومة بكل كرم، انما تتدور هذه الاعتمادات سنة فسنة ولا مجال لتنفيذها، لأنه ليس لدى الوزارة الاجهزة الكافية للتخطيط والدرس. وهذا اعتراف ادلى به وزير الاشغال العامة في لجنة الاشغال العامة. فنسأل معاليه ما هو المخطط؟ وما هي السياسة التي سيعتمدها من أجل انصاف هذا البلد من فساد المتعهدين وسرقتهم أموال الدولة ومن أجل الاسراع في انجاز المشاريع العمرانية في البلاد.

لا يسعنا ان نرضى بهذا الامر. هناك حفر بسيطة تحدث في الطرقات فتبقى سنوات بدون اصلاح، وهناك اعتمادات طائلة تدور سنة فسنة ولا يمكن لأحد ان ينفذها، أطلب من معالي الوزير ان يسعى جاهداً إلى تبسيط التعقيد الموجود في اتمام المعاملات، وإلى وضع مخطط رقابي صالح من اجل تحقيق ما تريده الدولة وما يريده الشعب.

الرئيس:

ارجو حضرات النواب ان لا يتركوا الجلسة قبل ان ننتهي من التصويت على هذا الباب الذي بتصديقه يكتمل التصديق على الجزء الأول من الموازنة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد.

معروف سعد:

مهما سمعنا من انتقادات توجه إلى وزارة الاشغال العامة فلا نستطيع ان ندافع عنها مع كل رغبتنا في الدفاع عنها، ولكن الحقيقة كل الحقيقة في كل ما قاله حضرة النواب. اضرب مثلاً على الاستهتار الناتج عن تساهل موظفي هذه الوزارة. هناك طريق - بولفار جرين صيدا - يجب ان يسلم منذ شهرين ولآن لا تزال الطريق مقطوعة، وعلى هذا الطريق تقوم ثلاث مدارس للصبيان وللبنات. ومنذ ثلاثة أسابيع لم يتمكن الطلاب من الوصول إلى مدارسهم، والسيارات لا تسير على هذه الطريق مع العلم ان هناك احياء تقع على جانبي الطريق.

وهناك أيضاً مشروع القاسمية، هذا المشروع الحيوي الذي يروي عشرات الألوف من الدونمات، وقد انتهت دروسه منذ عشر سنوات، وحتى اليوم، وهذا العدد الهائل من الموظفين في مصلحة المياه لم يتمكنوا من تنفيذ هذا المشروع. ففي فصل الصيف لا تصل المياه إلى المناطق البعيدة أي قرب صيدا، ولا تصل المياه من هذا المشروع إلى صيدا، ولماذا؟ لأنهم لم ينظموا المشروع، بالرغم من وجود المياه الكافية

أنا أسأل. ماذا يعمل هذا الجيش من الموظفين في مصلحة المياه؟

نعود إلى قضية الكهرباء. منذ ثلاث سنوات ونحن في صيدا مضربون عن دفع ثمن الكهرباء لأنها لا تصل إلى بيوتنا وخاصة إلى صيدا القديمة فلا يمكن بالتيار الحالي ان تدير براداً أو غسالة أو مكواة، فنرفع الصوت وكأن شيئاً لم يكن، فنحن لا ندفع للشركة والشركة لا تدفع للحكومة والمشترون مدينون بما يقارب المليون ونصف المليون والشركة مديونة بأكثر من هذا المبلغ للحكومة، ومع هذا كله، لا أرى في وزارة الأشغال أي اعتماد لمشروع كهربائي في صيدا، مع العلم ان هناك مشروع استرداد لامتياز الكهرباء وهناك اصلاحات تكلف أكثر من مليوني ليرة.

وأنا أتساءل من أين ستدفع الحكومة بدل استرداد هذا المشروع طالما انها لم ترصد في الموازنة أي مبلغ لمشروع كهربائي في صيدا؟ وكيف يمكنها استبدال واصلاح الشبكة التي مضى على انشائها أكثر من ثلاثين سنة، والتي هي مسؤولة عن اضاءة أكثر من ٦٧ بالمئة من قوة التيار الكهربائي.

الرئيس: أتمنى على وزارة الأشغال أن تكون أكثر جدية في معالجة مثل هذه الأمور لأنها هامة جداً. ان طالبي الكلام بعد هم السادة جان عزيز، جميل لحود، محمد حمزة، والدكتور مخير، وأوشك النصاب أن يفقد لذلك أرجوكم الاختصار، ولم يبق لنا سوى أربعة ايام من الدورة الحالية. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس

عطفاً على ما ورد على لسان بعض الزملاء فيما يتعلق بوزارة الأشغال العامة. لما رأينا ما آلت إليه حالة الأوتستراد الذي يمر في منطقة المتن إلى المعاملتين ولما تبين انه بعد مضي فترة قصيرة من تسليمه إلى المصالح المختصة بوزارة الأشغال العامة لم يعد صالحاً للاستعمال لدرجة ان وزارة الأشغال قررت ان تخرب ما كان قد صنع وإعادة صنعه، مما جعلنا نعتقد ان إعادة هذا الصنع سيكلف الخزينة مبالغ طائلة. وكنا وجهنا سؤالاً للحكومة نستوضح فيه عن هذا الأمر. فأجابت الحكومة في حينه ان لجنة تألفت للتحقيق بالأمر، وحتى الآن لم نعلم شيئاً عن نتيجة هذا التحقيق. وعليه، فإننا نتمنى على الوزارة المحترمة، ان تعلمنا عن أسماء أعضاء هذه اللجنة واين صار التحقيق الذي تجريه بقضية الأوتستراد سن الفيل - المعاملتين. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس،

لن أدخل في التفاصيل، هناك شكاوى عديدة أدلى بها الزملاء الكرام، بامكاني ان أعقب عليها وأزيد. ولكن هناك قضيتان عامتان، يمكن أن تؤكد ما سبق لي وقلته بصدد هما، قضية تمكين اللامركزية. وقضية تحديد الصلاحيات بين المدراء الاقليميين والمدراء المركزيين هاتان النقطتان، إذا استقام الأمر فيهما، بامكان وزارة الأشغال العامة ان تؤدي عملاً مفيداً منتجاً وإلا فإن الحال ستبقى على ما هي عليه وفي السنة المقبلة سنسمع النواب يوجهون الانتقادات ذاتها التي نسمعها هذه الليلة.

يا سيدي، قالوا لنا انهم يريدون ان يركزوا اللامركزية، على أسس، وقالت البلاد وقلنا معها اننا معهم في ذلك.

ومنذ ان صدرت المراسيم الاشتراعية إلى يومنا هذا واللامركزية تتخبط في بحران من الأوهام والغموض والعرقلات والشكليات بحيث اننا نكاد نكون في المحل الذي انطلقنا منه.

أرسلوا الموظفين إلى المناطق يمثلون المياه في شقيها الري والشفة ويمثلون الكهرباء ويمثلون الطرقات، ولكن بخلوا على هؤلاء الرؤساء بالعدد الكافي من الاختصاصيين وبالعدد الكافي من

المساعدين وضنوا عليهم كذلك بالمال، بالنزر القليل من المال الكافي لسد حاجات المناطق في هذه الأبواب الثلاثة.

كل غرش يجب ان يصرف، ولو كان هذا الغرش يجب ان يصرف بعجلة حتى يؤتي ثماره، يجب ان يرجع فيه إلى بيروت وخذ على معاملات وشكليات وديوان محاسبة من هنا، وكلمة وردت وكان يجب ان لا ترد، كما حصل في الطرقات الداخلية.

يا سيدي، بسطوا المعاملات، وأتوجه بهذا الكلام خصوصاً إلى الوزير بابكيان. بسطوا المعاملات ثم أوضحوا لهؤلاء الموظفين ما هو الحقل الذي يمكنهم ان يشتغلوا به. عرفوهم إلى صلاحياتهم والقضية بين المرجع الاقليمي والمرجع المركزي لا تزال تتخبط منذ أشهر ولأن نساء المدير الاقليمي، ما هي امكانياتك فيجب، لا أعرف. ما هي حقوقك؟ فيقول: لا أعرف. ما هي واجباتك؟ يقول لا أعرف. وهكذا دواليك والعجلة واقفة.

فإذن، ودون ان أدخل بالجزئيات، الفت نظر الحكومة، وخصوصاً معالي الوزير الشاب المتفهم المتفقه الأستاذ بابكيان ان يعمل مع وزير الأشغال العامة على تحديد الصلاحيات. ثم أرجو الحكومة برمتها ان تتجراً وتخطو الخطوة اللازمة لتكبير اللامركزية على أسس معقولة وسليمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس.

في وزارة تعتبر من أهم وزارات الدولة، وفي وزارة هي بمثابة العصب الحساس بالنسبة إلى اقتصاد البلاد وإلى عيش اللبنانيين ببحبوحة، لأن هذه الوزارة بالذات هي التي تنفق الأموال التي تتجمع من الضرائب، وتنشئ السوق التجاري. مثل هذه الوزارة لا يسعنا ان نمر بها دون ان نذكر بعض المساوئ وبعض التغاضي في صرف هذه الاعتمادات ولا أجعل وزيرها الحالي مسؤولاً عن ذلك، أو مسؤولاً عن كل ما يحصل من ذلك.

ان الطرقات التي توضع لها الاعتمادات يجب ان تمر بطريق حتى تنتهي إلى التنفيذ، لا يقل عن السنة، يوضع الاعتماد، فنخطط الطريق، فنذهب إلى المشاريع ثم تنتقل إلى الاستملاك، ثم من الاستملاك يصدر بها مرسوم اعتبارها من المنافع العامة، ثم تعود إلى المشاريع، ثم تنشر مع معاملات أخرى كي يلتزمها الملتزم وبياسر بشق الطريق. لماذا كل هذه المعاملات؟ وإذا اقتضى وضع هذه المعاملات كي يصبح المشروع مشروعاً قانونياً، فهل لي أن أطلب من معالي الوزير، وزير هذه الوزارة، الصديق الحميم. هل لي ان أطلب منه ان يحدد مهلة لكل دائرة من هذه الدوائر، بحيث ان المشروع لا يمكن ان يبقى في كل دائرة أكثر من مهلة معينة؟ وأضرب له مثلاً

بسيطاً، طريق في منطقتي يقتضي لها أن تربط بالطريق العام. منذ حزيران والاعتماد موضوع لهذه الطريق، وهي طريق كفرشلة، ومنذ حزيران وأنا أراجع كي يحققوا لي الخريطة اللازمة لهذا الربط، وحتى اليوم لم يحققوا شيئاً من ذلك.

ثم، هنالك القمح الأميركي، لقد وزعت أثمان قسم منه على بعض الطرقات، ومع الضرورة الملحة بصرف هذه الاعتمادات في حينها نرى ان الطرقات المخصصة لها هذه الأموال لم تدرس بعد، ولم يوضع لها تخطيط وليس بإمكاننا ان ننفذ شيئاً منها.

لذلك أرجو من معالي الوزير ان يشرح للمجلس النيابي المشاكل التي تعترض تنفيذ هذه الطرقات وهذه المشاريع، وما هي الحلول التي يرتئها هو وزميله معالي الأستاذ بابكيان لهذه الأزمة المستعصية.

ثم لقد انشأت المديريات الاقليمية، وقد تكلم بهذا الموضوع زميلي الأستاذ عزيز، فأين هي الاعتمادات التي خصصتموها في هذه الموازنة تمكيناً للمدراء الاقليميين من ممارسة صلاحياتهم التي اعطتهم اياها المراسيم الاشتراعية؟

انني لا أرى أثراً لهذه الاعتمادات، كان الأفضل أن يبقى هؤلاء المهندسون في المركز الرئيسي، لا أن يوزعوا على المناطق وان تشل أعمالهم فلا تستفيد منهم الدولة شيئاً.

ثم أرجو أن يفيدنا معالي وزير الأشغال العامة، هل ان الوزارة بحاجة إلى آليات تسهل الأعمال وتنفذها بسرعة؟ أم أنه يمكن الاستغناء عن هذه الآليات؟ ولماذا؟ وما هي الأسباب؟ وطالما ان البحث تناول الموضوع بصورة عامة.

هنالك مواد في هذه الموازنة لم ترصد لها اعتمادات كافية، وعلى سبيل المثال، الكهرباء، وسنعود إلى ذلك في حينه، لم يرصد للكهرباء إلا مليون ليرة لبنانية فقط لا غير في كافة الجمهورية اللبنانية. فهل بالإمكان ان نحقق انارة لبنان بمليون ليرة لبنانية توزع على كافة المناطق؟ أرجو من معالي الوزير ان يجيبني على النقاط التي أثرتها، وبصورة خاصة السرعة في انجاز المعاملات والحلول التي يرتأها في سبيل تنفيذ الاعتمادات التي توضع بأسرع وقت ممكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمد حمزة.

محمد حمزة: عطوفة الرئيس،

انني أشكر حضرة الزميل سميح عسيان على الملاحظة التي أبدها بشأن المتعهدين.

انني كنت تاجراً ومتعهداً قبل أن أصبح نائباً. وقد التزمت بناء سراي طرابلس، وانتهت الأشغال التي تعهدت بها وبقيت بعض الأشغال التي يجب تلزيمها. فتأخرت الادارة عن التلزيم حتى

الشهر الماضي، وتأخر بالنتيجة، اكمال السراي، بما لا يقل عن السنة، فالمسؤول عن هذا التأخير هو وزارة الأشغال العامة لا المتعهدون.

كذلك فإن نهر أبي علي لزم منذ ستين، وطول المجرور اربعمئة متر وعرضه ثلاثون متراً وعمقه ستة أمتار. ومضى على هذا الالتزام أكثر من ستين، ونحن في طرابلس نشكو من الأحوال والحشرات ومن ازدحام السير، ولم نزل حتى هذه الساعة، على ما نحن عليه.

نرجو من وزارة الأشغال العامة ان تعير هذه الناحية الاهتمام اللازم فتتخلص من نقمة الثواب والشعب، كما وانني أرجو من الأخ عسيان ان لا يتعرض للمتعهدين بل عليه ان يتعرض للمسؤولين فالمتعهد تفرض عليه مراقبة من الحكومة.

ان وزارة الأشغال العامة مسؤولة عن الفساد الموجود فيها وما على المتعهد إلا ان ينفذ. لذلك أقول، ان تعرضه للمتعهدين كان في غير محله، وبدون حق وإنصاف، وعليه ان يتعرض لمن يراقب الأعمال لأنهم هم المسؤولون عن كل اهمال وعن الاعمال التي لا تتناسب مع شروط التلزم.

وأسال معالي الوزير هل انه حقق بمشروع نهر ابي علي وهل يريد ان تبقى الحالة في طرابلس على ما هي عليه؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس ابي شرف.

لويس ابي شرف: عطوفة الرئيس،

ليسمح لي معالي وزير الأشغال ان الفت نظره إلى نقطة هامة نأبى أن تشكل فضيحة في وزارة الأشغال وهي عملية الدراسات بالتراضي وقد ورد ذكرها في الموازنة: دراسات في مكاتب خاصة.

يا سيدي، أتراجع عن كلامي إذا كانت عملية التراضي قد ألغيت وأبدلت بالتلزم، انما لا يمنع ان أشير إلى عملية جرت ومرت ١٨٠ كيلو متراً بالتراضي، نعم يا معالي الوزير كلفت ٢٣ الف ليرة، درس وتخطيط نهائي. و ٤٧ كيلو متراً تخطيط مبدئي حتى يصبح كاملاً تاماً ناجزاً يكلف لا أقل من ستين الف ليرة، فإذا الخمسة وستون كيلو متراً تكلف ٨٤ الف ليرة. في حين ان فرقة التخطيط الواحدة في وزارة الأشغال بوسعها ان تنجز سنوياً ستين كيلو متراً، والفرقة الواحدة تكلف وزارة الأشغال من صندوق الدولة اربعة آلاف ليرة، فإذا كانت الأربعة آلاف ليرة تنجز ستين كيلو متراً فلماذا تنجزون الستين كيلو متراً بالتراضي بأربعة وثمانين الف ليرة.

ان فرقة التخطيط تكلف حسب ما ورد في الموازنة ثلاثة آلاف ليرة. هذه هي الموازنة، انظروا

إليها تجدون الحقيقة، ولنفترض ان الفرقة الواحدة تكلف الدولة ١٥ ألف ليرة وتنجز ستين ألف ليرة. وفي الوزارة ست فرق، وعلى كل حال ألقت نظر معالي وزير الأشغال إلى هذه النقطة الهامة، وهي الغاء الدراسات عن طريق التراضي، لئلا يشاع ويذاع ويملاً الاسماع كثير من الشائعات. واننا ننزه معالي وزير الأشغال عن كل هذه الشائعات وهو العين يقضى على ما يحدث في وزارته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس،

رغبنا جميعاً في هذا المجلس، عندما نضع الاعتمادات المخصصة لوزارة الأشغال في الجزء الانشائي ان تصرف هذه الاعتمادات خلال السنة المالية، ولكن هنالك عقبة تمشت وزارة المالية عليها أيضاً وهذه العقبة تقول بأنه لا يجوز درس طريق إلا إذا وجد اعتماد، ولا يجوز صرف اعتماد إلا إذا درس الطريق. يضع النائب الاعتماد لطريق ما لمنطقته فيأتي موظفو وزارة الأشغال فيجدون ان هذا الطريق غير مخطط. تحال الأوراق إلى الدرس وهناك المشكلة الكبرى، وانا لا أقول ان الموظفين الذين يتولون الدروس هم مسؤولون عن هذا العمل. عاجلنا هذه القضية مراراً في السنة الماضية ونعالجها الآن. ان جهاز مكتب الدروس غير كاف لدرس امكانية تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية، وكل ما نرجوه هو ان نحل المشكلة بإعطاء الامكانية اللازمة، وبإيجاد جهاز يمكن الادارة من درس الطرقات المرصدة لها اعتمادات في موازنة ١٩٦١، فعندما تحل هذه المشكلة تشق وتعبد الطرق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب المطران.

حبيب مطران: عطوفة الرئيس،

كنت في أمس في سراي بعبداء لمقابلة المستنطق، وقد وردت أوراق مرسلة إلى بعلبك لتبليغ بعض المطلوبين او بعض الشهود. اعيدت أوراق التبليغ بعد ان شرح عليها: منطقة مقفلة لا يمكن التبليغ. فمنطقة مقفلة، أهي مقفلة بسبب الثلوج، أو بسبب عدم وجود طرقات، لم توضح المذكرة عن سبب وجود هذه المنطقة مقفلة. وكنت قد طلبت من معالي وزير الأشغال العامة اجراء بعض الترميمات البسيطة من أجل تسهيل وصول صهاريج المياه إلى المنطقة، ولم نتوقف إلى تحقيق أي عمل في منطقة بعلبك حتى الآن. والسبب هو تلك المعاملات التي تستوجبها هذه الترميمات.

الرئيس: أرجو من النواب عدم مبارحة القاعة لئلا يفقد النصاب، والرئاسة مستعدة لأن تتابع الجلسة

حتى منتصف الليل، وإذا كان أحد النواب يريد الخروج فإني أرفع الجلسة احتجاجاً، وسأظل اسجل الاحتجاج حتى آخر الدورة واحمل المجلس مسؤولياته.

حبيب مطران: متابعاً - فأرجو معالي وزير الأشغال العامة بأن يأمر بانتهاء اعمال الترميمات في منطقة هي بحاجة للطرقاات وذلك بأسرع ما يمكن، خصوصاً وان هنالك مبالغ مدورة لهذه الأعمال، وأما المعاملات التي تستوجبها هذه الترميمات فهي بسيطة جداً، ولكن عدم وجود مهندسين وموظفين يقومون بالعمل يؤخر تنفيذ هذه الترميمات. وآمل ان لا تعاد أوراق التبليغ مرة أخرى مذيلة بكلمة منطقة مقفلة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: احب ان اقول كلمة بصدد ما تفضل به حضرة رئيس اللجنة المالية فالحق معي تماماً في ان العمل كان يتأخر أحياناً كثيرة بسبب القاعدة التي تمشت عليها، او بالأحرى تمشى عليها واضعو الميزانية إلى اليوم، ولتلافي هذا، فقد قررت الحكومة ان ترصد اعتماد ثلاثمائة الف ليرة من اجل القيام بالدروس حتى تتوفر الدروس عند توفر الاعتماد للتنفيذ، وقد قررنا ان نأتي بمشروع معجل لهذا المجلس واتفقنا مع رئيس اللجنة ان يدرسه بأيام قليلة لنصده خلال هذه الدورة، وأما بصدد تلزيم الدروس أو عدم تلزيمها، فأرجو المجلس الكريم ان يدرك معنا بأن تلزيم الدروس هو واجب وضروري من أجل القيام بالأعمال على أكمل وجه ولا بد لنا من اللجوء إليه، ولو كان بإمكان الحكومة تهيئة فرص فنية كافية للقيام بالأعمال اللازمة، لما تأخرنا عن زيادتها إلى ما لا نهاية له، ولكن وجدنا بالخبرة والدراسة اننا مضطرون لتلزيم الدروس، فأرجو المجلس الكريم أن يوافق على ذلك.

الرئيس: البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤

انتهينا من تصديق الباب الثالث عشر من الجزء الأول - وزارة الاشغال العامة، وأرفع الجلسة على

ان تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس الموازنات المستقلة في الجزء الثالث.
ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الاربعاء في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦١ الساعة
الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة:

١ - بحث موضوع إضراب المساعدين القضائيين.

٢ - متابعة تصديق موازنة عام ١٩٦١.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: ادوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، نقولا سالم، كاظم الصلح، ونايف المصري.

واعتذر السادة: جورج هراوي، يوسف الزين، شبلي العريان، أمين الحافظ، علي عبد الكريم، سليمان عرب، محسن سليم، ألبيير نخبير، عدنان الحكيم، فؤاد نفاع، فؤاد البرط، عادل عسيران، هاشم الحسيني، وامييل مكرزل.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: الأمير مجيد ارسلان، بيار الجميل، محمد صفى الدين، عثمان الدنا، حسين منصور، خاتشيك بابكيان، وعبد الله المشنوق.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: شارل سعد، عصام الحجار، كميل شمعون، اميل مكرزل، كميل عقل، محمد مصطفى علم الدين، محمد خضر فتفت، يوسف كرم، ابراهيم العبد الله، ناظم القادري، شفيق مرتضى ونايف المصري.

واعتذر السادة: يوسف الزين، علي بزي، امين الحافظ، هاشم الحسيني، عادل عسيران وشيبي العريان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاوي، ييار الجميل، الياس الخوري، محمد صفى الدين، الأمير مجيد أرسلان سليمان فرنجية، رفيق شاهين، حسين منصور، خاتشيك بابكيان، عبد الله المشنوق، فؤاد غصن، وجوزف اسكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم باشر المجلس اعماله بمناقشة بعض الشؤون الزراعية، لينتقل من ثم إلى متابعة تصديق أبواب الموازنة، فأقر منها الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة، والباب السادس عشر وزارة البريد والبرق والهاتف، والباب السابع عشر، - وزارة التصميم العام، والباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة، والباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الاداء.

ثم تلي تقرير حضرة رئيس لجنة الأشغال العامة بصدد موازنة الأشغال، وبعد المناقشة أقر الباب الثالث عشر - الديون المتوجبة الاداء.

ثم تلي تقرير حضرة رئيس لجنة الأشغال العامة بصدد موازنة الأشغال، وبعد المناقشة أقر الباب الثالث عشر من موازنة عام ١٩٦١.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساءً بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: إذن صدق المحضر.

لقد أعلننا في الجلسة السابقة، بأننا سنبدأ بدرس الجزء الثالث أي الموازنات المستقلة. ونبدأ اليوم بموازنة مديرية الهاتف.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس .

أود أن أقول أن اللجنة المالية درست هذه الموازنات المستقلة .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز

جان عزيز: أريد أن أسأل عما آلت إليه قضية المساعدين القضائيين .

الرئيس: مقاطعاً - قد أوفر عليك الكلام .

دولة الرئيس - شاء كثير من النواب أن يتكلموا في هذه الجلسة ليستفسروا من الحكومة عما آلت إليه قضية الاضراب . وقد وعدتهم بأنني سأقوم شخصياً بهذه المهمة وأسأل دولة الرئيس عن هذه القضية، فهل لدولة الرئيس أن يفيدنا عن التحقيق في هذه القضية؟

رئيس الحكومة: لقد أدليت في جلسة سابقة باسم الحكومة بكل ما عندي وليس لي ما أريد عليه اطلاقاً .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز .

جان عزيز: كنا تميننا على الرئاسة، وكنا جمهوراً غفيراً من النواب أن نسأل الحكومة عما آلت قضية المساعدين القضائيين وإذا بالرئاسة تيجينا هذا الجواب المختصر الذي لا يروي غليلاً وهو ان الحكومة أدلت بكل ما عندها ونحن أجبن يومئذ الحكومة بأن ما قالت لا نوافق عليه لأنه ورد على لسان دولة الرئيس بأن الحكومة مستعدة ان تصرف كل من اشترك في الاضراب وكل من حرض عليه . وقلنا للحكومة تلك الليلة بأن في البلاد جواً مسموماً وكان يجب على الحكومة ان تظهر هذا الجو قبل ان يصبح المساعدون القضائيون كبش المحرقة، ذلك أن اللبناني أصبح مؤمناً وقد يكون مؤمناً على خطأ، ولكن يجب أن يدل على أنه مخطئ، أصبح اللبناني يعتقد أنه لا يتوصل إلى حقه إلا إذا أعلن الإضراب . أنا أعرف من أوثق المصادر بأن وزير العدلية اتصل بالمراجع القضائية وقال لها أن تتصل بدورها باللجنة التي تشرف على حركة المساعدين القضائيين لكي يوقفوا الإضراب أو ما أسموه بالإضراب على أن تقف القضية عند هذا الحد، وبناء على هذا الوعد المقطوع من وزير مسؤول حصل التدخل ووقف الإضراب، وإذا بمفتشية العدلية تتولى التحقيق في هذه القضية وتتواتر الإشاعات بأن ما يربو على المئة مساعد قضائي قد صرفوا، نحن نسأل الحكومة إذا كانت مستعدة أن تصرف هذا الجيش من المساعدين القضائيين أم لا؟ وعلى ضوء جوابها لنا موقف تجاهها وتجاه المساعدين القضائيين .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار .

محمود عمار: عطوفة الرئيس، لا بد لنا من أن نسلم قبل كل شيء بمبدأ معين، وأرجو من دولة الرئيس أن يسمعي، نحن لا نقبل بشكل من الاشكال ان تمتد حركة الاضراب إلى الموظفين ولا يجوز لنا

أبدأ أن نسمح لأي موظف أن يفكر بحركة الاضراب، هذا أمر لا بد لنا ان نسلم به حفاظاً على المصلحة العامة، وإذا كانت حركة الاضراب يسمح بها في المؤسسات العمالية وفي غيرها فلا يجوز لنا أن نسمح بحركة اضراب بين موظفي الدولة، ولكن الأمر هنا يتلخص في أن هؤلاء المساعدين القضائيين طالبوا مراراً وطالبوا في أثناء وضع مشروع التنظيم القضائي، وكان لا بد للحكومة ان تعير مطالبهم بعض الاهتمام، وكان لا بد ان تأخذ بهذه المطالب التي هي حق وعدل، وانني أعتقد يا سادة، ان الاضراب لم يحصل وهذا ثابت ببلاغ الحكومة نفسه، طالما ان الاضراب لم يحصل وان الحكومة قالت بأنه ليس ثمة اضراب.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - لم تقل ذلك.

محمود عمار: متابعاً - كنا نرجو من الحكومة يا عطوفة الرئيس، ان يتسع صدرها لهذه البادرة التي حصلت وان تعامل هؤلاء الموظفين معاملة حسنة فلا تخرج منهم من كان حسن النية وطالب بتحسين أوضاعه على الشكل الذي حصل ونحن نرجو ان تعامل الحكومة هؤلاء بما يجب ان تعامل به خصوصاً وان جلهم من بين الموظفين الذين يحملون شهادات عالية ويستحقون عطف الدولة ومساعدتها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين

بهيج تقي الدين: عطوفة الرئيس، أنا شخصياً ضد المساعدين القضائيين في لجوئهم إلى الاضراب، ولم أشأ أن أتكلم في هذا الموضوع لأنني لم أكن دقيقة واحدة موافقاً على التذبير العنيف ووسيلة الضغط التي لجأوا إليها، وكنت أفهم ان تصل الحكومة إلى النهاية على حد تعبير دولة الرئيس وان تتخذ الاجراءات القانونية التي يمكن ان تصل إلى صرف المضربين، ولكن مالا أفهمه هو أن تكرر الحكومة من جهة تطبيق القانون وتعتبر حركة الاضراب تديراً مخالفاً للقانون، لا يجوز للموظف أن يلجأ له وأن تلجأ من جهة ثانية سواء بصورة مباشرة أو بواسطة الرئيس الأول والنائب العام التمييزي إلى مفاوضة المساعدين القضائيين. ولا يرد على هذا بأن الحكومة لم تتعهد بشيء، ولا يرد على هذا بأن الرئيس الأول اتخذ مبادرة شخصية. ما نفهمه هو انه إذا كانت الحكومة تعتبر ان حركة المساعدين لا يجوز ان تصدر عن موظفين وتستحق تطبيق القانون بحذافيره وبممتهى شدته فكان على الرئيس الأول وعلى الحكومة ان يرفضوا التعرف إلى شيء اسمه لجنة الاضراب، وكان على الحكومة أو رئيسها أو وزير العدل أو الرئيس الأول ان لا يستقبلوا أحداً من لجنة الاضراب، أما وقد استقبلت لجنة الاضراب وفافوضتها المراجع القضائية العليا التي لا يمكن في امور كهذه ان تفصل عن الحكومة بل يجب ان يعتبر انها تتكلم باسم الحكومة أما وقد اعتبرت هذه اللجنة لجنة للمفاوضة واعتبر بالنتيجة المساعدون فريقاً ثانياً، وقطعت لهم الوعود ضمن قضيتهم ووعدوا بأن ينظر بعين العطف إلى مطالبهم، وطلب إليهم ان يعودوا عن الاضراب، ورجعوا إلى العمل بعد أن أصدروا بياناً قالوا فيه:

اننا واثقون بالكلمة التي قطعت لنا من قبل المراجع القضائية العليا، بعد كل هذا وبعد ان
اعتبرت لجنة الاضراب فريقاً ثانياً لا أصدق ان التدبير الذي سمعنا به يمكن ان يكون واقعياً
واريد ان أؤكد واعتقد ان جواب دولة الرئيس إذا كان فيه شيء من التحفظ فإنه لا يمكن ان
ينطوي على نية متخذة أو تصميم مقرر باتخاذ التدابير أي طرد الموظفين، الذين سمعنا به، هذا ما
أردت أن أقوله وأرجو الحكومة أن تعمل على ضوء هذه الرغبة الاجتماعية من قبل المجلس وان
تعتبر ان القضية منتهية، مع العلم اننا لا نريد ان يفهم المساعدون القضائيون اننا لا بالأمر ولا
اليوم ولا غداً مع استعدادنا لمساعدتهم نرضى بأن يلجأوا إلى التدبير الذي لجأوا إليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم وارتكس شاملين.

وارتكس شاملين: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام.

المشكلة التي تشغل الرأي العام اليوم، كما قال زملائي، هي اضراب المساعدين القضائيين الذي
عطل سير العدالة في هذا البلد. لهذا الاضراب، ايها السادة، اسبابه المحسوسة، وهي مطالب
المساعدين القضائيين برفع مستوى معيشتهم.

بالأمس نشرت الجرائد ان مساعداً قضائياً اختلس الأموال الموجودة في عهده، فأحيل إلى
المحاكمة وتبين اثناء المحاكمة بأن السبب في ذلك كان حاجته إلى دفع اجور المستشفى. كانت
زوجته مريضة، وراتبه ضئيل، وأمامه الأموال. ماذا فعل؟ امتدت يده إلى هذه الأموال ليدفع
عن زوجته وأولاده خطر الموت والمرض، على أمل أن يعيد هذه المبالغ إلى مصدرها. وبالفعل
قام بما كان ينوي ودفع ضئيلاً من هذا المال.

الناس يشكون من بطء المعاملات في القضاء، في قصر العدل، وكثيراً ما نسمع القضية
ينصحون أصحاب العلاقة بالاهتمام بالتبليغ عند العجلة، والاهتمام بالتبليغ معناه بأن يراجع
صاحب العلاقة القلم، والمساعد القضائي، والمباشر وبأن يدفع له مبلغاً من المال للاهتمام
بالتبليغ. وهذا، كما هو معلوم في الاصطلاح الشرعي، يعني رشوة. وإذا كان المساعد
القضائي قد قبلها فلا أن راتبه ضئيل لا يكفيه.

أيها السادة، اننا إذ نهىء الحكومة المحترمة على موقفها الجيد من الاضراب وحله بصورة موقته،
ونشاركها الرغبة بأن لا تحل هذه المشاكل تحت التهديد والضغط، واننا نتمنى على الحكومة
المحترمة بأن ترفق بالمساعدين القضائيين، وهم من خيرة الشباب المثقف كما لا يخفى على
زملائي، إذ ان أكثرهم يتردد على معهد الحقوق، وبأن تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم المادية،
واقترح على الحكومة المحترمة بأن تنشئ لهم صندوقاً مستقلاً لمساعدتهم عند الحاجة وان تساهم
بهذا الصندوق بالقسط الأوفر كما تساهم في الصناديق المماثلة.

أيها السادة، هناك مثل في اللغة الأرمنية يقول:

الأمهات لا يرضعن أولادهن إلا إذا بكوا. فالمساعدون القضائيون هم اولادكم وأولادنا أيها السادة، وهم سيكونون، وقد حان الوقت لارضاعهم. فإلى معونتهم ندعوكم أيها السادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطرس.

فؤاد بطرس:

ما كنت لأتكلم في هذا الموضوع، لو ان القضية نشأت فجأة، ولو أن الحكومة حزمت أمرها واتخذت حيال المساعدين القضائيين منذ الدفعة الأولى، موقفاً حازماً معلوماً، أندرهم فيه بتطبيق القانون، ورفضت ان تتعرف إليهم، ليس بعد الاضراب فحسب، بل قبل الاضراب. إذ نعلم جميعاً ان مفاوضات جرت بين السلطات الحكومية وبين المساعدين القضائيين استمرت زهاء اسبوعين أو أكثر.

كنت أنتظر الموقف الذي ستتخذه الحكومة من هذه القضية التي تشكل، بنظري، محكاً جديداً لقدرة الحكومة على السيطرة على الأمور، أما وقد تطورت الأمور على الشكل الذي نعلمه، كما أشار إلى ذلك الزميل الأستاذ بهيج تقي الدين، أما وقد انتهى على أساس المساومة فلا أفهم كيف يمكن بالوقت ذاته، مد يد المساومة والتفاوض، ومن جهة أخرى، التهديد بتطبيق القانون بحذافيره. هناك الخيار بين حلين لا ثالث لهما، فاما أن تعتمد الحكومة منذ البدء إلى تطبيق القانون دون هوادة وقد أخذنا على أنفسنا نحن أعضاء هذه الكتلة، أن لا نعقلل مساعي الحكومة في هذا القبيل، وأما أن تأتي وتفاوض وتساوم، سواء تحت تأثير الرحمة والانسانية أو تحت أي تأثير آخر، وفي هذه الحالة الأخيرة، ندرك أن الانسانية لا تجزأ ومتى سلكت الحكومة مسلك الانسانية والمساومة والتفاوض فلا أرى أنه يوجد هناك قاعدة أو مبدأ عام يمكن المحافظة عليه بصدد هذه القضية، وعندئذ لا يبقى من مبرر لعدم السير بالمساومة إلى نهايتها.

لذلك أرى أنه لا يمكن للحكومة، بعد الموقف الذي وقفته، وبعد التشجيع الذي أبدته للمساعدين القضائيين، بالنظر لموقفها من مطالبها، الذي أبدته للمساعدين القضائيين، بالنظر لموقفها من مطالبهم، قبل نشوء الاضراب، وبالنظر لمواقفها من شتى العضلات التي تعترضها وهي في كرسى الحكم، سواء كانت هذه العضلات ناتجة عن موظفين، أم عن اناس غرباء عن الحكم، عندما يرى الموظفون ان الحكومة تتقاعس عن تطبيق القانون على المخالفين فيجب ان نفهم انه من الطبيعي ان يعتقدوا انه يمكنهم ان يتطاولوا على حرمة القانون. ولا يمكن، وفي هذه الحال، ان نعتبرهم وحدهم مسؤولين عن هذا التفاوت. لذلك أرى أنه، تمشياً على القاعدة التي تمشت عليها الحكومة، بكل أسف، لم يبق من مبرر إلا حل القضية على الصعيد ذاته الذي اعتمدته الحكومة في هذه القضية اسوة بالقضايا الأخرى، وهو صعيد المساومة، وقد نسميه هذه المرة، صعيد الانسانية والرحمة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، لقد اجبت النائب الكريم السائل بجواب مختصر لا رغبة مني بعدم الاهتمام بالسؤال والاجابة عليه، بل لأنني أعتقد ان فيما أدليت به في جلسة سابقة كل الكفاية. والجواب الذي ادليت به هو أمامي الآن، ولن استنفد صبر المجلس الكريم باعادة قراءته، ان ما أدليت به كان يعبر عن رأي الحكومة وموقفها ولم يتبدل، وليست بوضع أن تبدل الموقف الذي اتخذته. وكنت أود، على عادتي، أن أترك النواب الكرام إلى نهاية النقاش فيبدوا آراءهم جميعاً لأجيب عليها في النهاية، بعد أن أكون قد سمعت ما سمعت. ولكنني وقد سمعت أشياء لا يمكن أن نسترسل في النقاش قبل اجلائها، فليسمح لي المجلس الكريم ان اجليها، لأن ما بني على الخطأ فهو خطأ.

سمعت ان الكومة اتخذت، في هذا الصدد، موقفين. أحب أن ابين للمجلس الكريم ان الحكومة لم تتخذ، في هذا الصدد، موقفين. هناك موقف اشير إليه قبل ان وقع الاضراب، وموقف بعد وقوعه. لم يكن من قبل الحكومة أي تعنت أو تشدد تجاه هؤلاء الموظفين، قبل ان وقع الاضراب. بل كان ما ذكرته في جلسة سابقة، من أننا استقبلناهم، وأنا شخصياً استقبلتهم، واستمعت إليهم بصدر رحب، وأذن صاغية، وعطف حميم، لأنني اعتقدت ان ما يصدر عنهم، انما يصدر عن شعور متألم لهم ملء الحق به. واعتقدت أنهم يستحقون الانصاف، وقلت لهم ما رددته دائماً ولا زلت عند قولي فيه، اننا، بالدرجة الأولى نعمل من تنظيم قضائي إنما نعمل من أجل انصاف القضاة ثم الجسم القضائي جميعاً بالتسلسل إلى هؤلاء الموظفين الذي نسميهم المساعدين القضائيين، وهم الطبقات الدنيا في الترتيب والتي لها الحق ان تتألم من ضالة معاشها أكثر من الطبقات الأخرى.

إذاً، لم يكن عند الحكومة يوماً، قبل الاضراب أية نية إلا نية انصافهم، وقلت لهم بأن الموضوع لا يزال تحت الدرس، وأنني شخصياً أدرسه وأنا سنناقشه وندرسه في مجلس الوزراء. وأني أؤكد لكم، أي للمساعدين القضائيين، أننا سنعمل لما فيه انصافكم. ولكنني أحب ان أغتنم هذه الفرصة، إذ اجتمع بكلم فأقول، أرجو أن لا تفكروا بما سمعنا من طنين الأجواء من ان هنالك تفكيراً بالاضراب، لأن الاضراب إذا قبل من أحد الناس، فلا يجوز ان يقبل من موظف، عليه مسؤولية الموظف وأنه يعرض الموظف إلى تطبيق القانون، فقالوا بصوت واحد، وكانوا سبعة أو ثمانية، نؤكد لك اننا لم نفكر بالاضراب ولن نفكر بالاضراب. وكانت المسألة في هذا الطور، ولم أكن قد اتخذت فيها موقفاً بعد، سوى اعلان رغبتني في انصاف هؤلاء، ولم يتخذ مجلس الوزراء موقفاً إلا ما لمستته عند جميع الوزراء، وعند الحكومة مجتمعة، من رغبة في انصاف هؤلاء الموظفين. ففوجئنا بأن البعض أعلن الاضراب، إذاً، مرحلة ما قبل الاضراب لم يكن فيها إلا رغبة صريحة بالانصاف، ولم يكن فيها أية مساومة، اشير إليها.

أعلن الاضراب، فكان أول ما عملته الحكومة ان أذاعت، بالاذاعة وبالصحف تكراراً، بلاغاً واضحاً محدداً يشير إلى الاضراب ولا يقول أنه قد وقع اضراب، وكان ذلك قبل الاضراب بيوم، إذ يكون قد اتصل بوزارة العدل ان هناك من يفكر بالاضراب، وهناك من يحرض على الاضراب، وهناك من سيقوم بالاضراب. فوزارة العدل تحب ان تذكر الجميع بأنها، مع رغبتها بانصاف هؤلاء الموظفين، ومع استعدادها للعمل على انصافهم، فهي تحب ان تذكرهم وتذكر الجميع بان اضراب الموظف يقع تحت طائلة القانون. وكنا نفعل هذا ليس بصدد هؤلاء الموظفين فحسب، بل بصدد المسؤولية الحكومية التي نحن حريصون عليها والتي نعلم أنها، لو امتد لهيبتها إلى طرف من أطراف هيئات الموظفين في الدولة، لالتهمت الموظفين جميعاً. فأنا متأكد من ان المجلس الكريم يقدر لنا هذا الحرص، ويقدر لنا هذا الموقف الحاسم الذي لم يكن فيه مساومة ولم يكن فيه أي محل لأية مساومة.

أعلننا هذا واذعناه، على عرضه وطوله، في الصحف وبالأذاعة، وعلمنا انه لقي استجابة عند كثير من أصحاب العقول والذين يشعرون بمسؤولية الوظيفة، وان في اليوم التالي، اتصل بنا ان المحرضين على الاضراب ازدادوا تحريضاً، أي أنهم، وأرجو أن يأخذ المجلس الكريم علماً بذلك، أي أنهم أرادوا أن يقاوموا الحكومة بما حوصت عليه في تطبيق القانون، وأنا واثق ان هذا المجلس الكريم، لا يسمح للحكومة بأن تقف هذا الموقف ثم تخالف القانون تحت أي ضغط كان.

اتصل بنا في اليوم الثاني ان هنالك اضراباً فكانت الحكومة وما زالت على موقفها، لم تساوم ولم تفاوض، وأبلغت رؤساء هؤلاء. القضية، أيها السادة، ليست قضية قضاة وقضاء في هذا السبيل، فالموظف موظف حيث كان، له مسؤوليته، ولرئيس الرئيس مسؤوليته أيضاً. ورئيس الجمع المسؤول هو الحكومة، وكنت أنا رئيس الحكومة، وبالاشتراك مع وزير العدل نقوم باشراف كامل مستمر على هذا الوضع. وكانت كل تعليماتنا منطبقة على ما اذعننا من قبل وأبلغنا جميع رؤساء العدلية المسؤولين بأننا، وليس من المفروض بنا أن نعلم نحن من أضرب ومن لم يضرب، اننا نحن نحملهم مسؤولية معرفة من اضرب ومن لم يضرب. وبالتالي من خالف القانون وقع تحت طائلة، ومن لم يخالف القانون فليس عليه أي حرج.

أتانا أول تقرير يقول بأن هنالك مئة وعشرين موظفاً تغيبوا عن وظائفهم في اليوم التالي، ربما لم يكن الواقع صحيحاً، ولكنني أروي لكم حقيقة التقرير، وأذعننا، زيادة في الحرص، وبنية صالحة في المحافظة على القوانين، أذعننا حرفية القوانين، وأذعننا على الجميع، وأشرنا إلى ما يصيب الموظف المضرب من عقاب وما يترتب عليه من مسؤولية، بحذفها ونصها القانوني.

ورد التقرير يقول ان مئة وعشرين موظفاً تغيبوا عن وظائفهم في ذلك النهار. ولو اننا لم نكن حريصين على هؤلاء، ولو أننا لم نكن حريصين على تطبيق القانون على حقيقته، ولو اننا أخذنا بأي تسرع لكننا حاسبنا هؤلاء المحاسبة التي ينص عليها القانون. ولكن قلنا، ربما كان الذي تغيب عن وظيفته قد تغيب بعذر مشروع، ربما كان مريضاً، أو ربما ان السيارة تأخرت عن ميعاد ايصاله إلى مقر وظيفته. فهذا عذر مشروع ولا يمكن أن نعتمد على مجرد تغيبه. فعدنا إلى رؤساء هؤلاء الموظفين وقلنا لهم نرجو أن تعطونا بياناً بمن اضرب اضرباً مقصوداً عن العمل كموظف لكي نحمله مسؤوليته. سرت شائعات بأنه جرت مفاوضات، وأنا أسمعها تتردد في هذا المجلس الكريم، فأنا آمل من النواب الكرام ان يساعدونا على التثبت من هذه الشائعات، ويقولوا معنا، إذا ثبت، أنه جدير بمن يثبت عليه ترويحها أن ينال عقابه أيضاً على ما فعل، لأن ذلك لم يكن موقف رئيس الحكومة ولا موقف وزير العدل، ويتنافى مع ما تعمل له الحكومة. فالقانون صريح، واني أؤكد لكم انني لست بجلاد واني لست حاقداً على شخص من الأشخاص، فكيف بمجموعة من الناس لا أعرف وجوه الأكثرية منهم، وليس لي عليهم إلا ان يحافظوا على النظام والقانون، وأن يطبقوا قوانين الدولة ويكونوا مسؤولين عنها.

نحن لا نريد أن نظلم أحداً، أننا نريد ان نصف هؤلاء الناس قبل كل الفئات لأنهم من أصحاب المعاشات الضئيلة وأنهم جديرون بالانصاف. ولكن نحن، ايها السادة، ونحن نمثلكم في كرسي الحكم، مسؤولون عن القانون. فقد كفى هذا البلد استهتاراً. ليس من الحجة بشيء ان يقال لقد استهتر بالقانون في السابق، وعلينا أن نستعثر به الآن. أرجو أن لا تسري هذه الحجة، أرجوكم ان تبصروا بالأمر، أرجوكم أن تتخذوا الموقف الحق الذي يمليه عليكم واجبكم في المحافظة على هذا البلد.

أعود فأقول، لو لم نعلن أننا سنطبق القانون، ونضحي بما عندنا من أجل تطبيق القانون، والآن نبدي استعدادنا لكل شيء من أجل تطبيق القانون، أؤكد لكم، أن الشرارة التي انطلقت في ذلك المكان الصغير، كانت ستلتهم الأخضر واليابس في جميع دوائر الدولة. أرجو أيها السادة، أن تتذكروا هذا وان تتذكروه جيداً، وأن تتذكروا ان ما نتحملة من مسؤولية، ليس عن لذة أو طرب، بل إنه ما يؤلم الفؤاد ان يطبق الانسان القانون، كل قاض يطبق القانون يتألم فؤاده وضميره الحي عندما يطبق القانون. ونحن الآن في هذا الموقف، واعتقد أننا سننال تأييدكم في تطبيق القانون على من خالف القانون، حتى لا تتعرض هذه البلاد إلى فوضى والعياذ بالله منها.

حضرات الزملاء.

الرئيس:

لقد عرفتم من جواب دولة الرئيس ما كنتم تريدون معرفته، أن من واجبات الرئاسة توضيح

الأمر. لقد صرح دولة الرئيس، في هذا المجلس بأن القضية لم تزل قيد التحقيق، ولم تتخذ الحكومة، حتى الآن، تدبيراً نهائياً في القضية، وهذا ما كنتم تريدون معرفته.

رئيس الحكومة: أرجو أن لا يفهم من كلامي لانه لن يتخذ تدبير في المستقبل.

الرئيس: لقد اتفقنا، قبل الجلسة على ان نسأل الحكومة عن هذه القضية ونكتفي بجوابها.

جان عزيز: هناك وقائع نريد أن نعلم شيئاً عنها

الرئيس: حضرات الزملاء، نحن الآن بصدد درس موازنة الهاتف الجزء الثالث والتقارير عندكم.

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٥٤٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١٢. أليخ...

البند ٤٢ - انشاءات جديدة ٤٥١٠٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: هل يمكن للحكومة ان تفيدينا عن هذه الانشاءات.

رئيس الحكومة: بما أن وزير الهاتف مريض فأرجو ان يوافقتني حضرة الاستاذ اده على التفاهم بهذه القضية مع رئيس اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: هناك بعض القرى ليس فيها هاتف لذا وضع هذا البند تحت تسمية انشاءات جديدة لكي تستفيد

هذه القرى من انشاء شبكات للهاتف فيها. وقد جرى البحث في هذا الموضوع في اللجنة وأفاد حضرة الوزير بأن هذا البند وضع من أجل القرى التي لم تستفيد من المشروع الانشائي.

ريمون اده: كيف ستوزع هذه المبالغ على القرى؟

رينه معوض: سئل الوزير عن هذا الامر بالذات وصرح بأنه يرجو ان يحضر النواب الذين يهمهم الأمر إلى مكتبه ويعلمونه بأسماء القرى التي يريدون انشاء شبكات هاتف فيها وهو مستعد لأن يتفاهم معهم على هذا الأمر.

الرئيس: حضرات الزملاء. طالما انه يوجد من لا يريد الموافقة على هذا البند فإني اطرحه على التصويت

بالطريقة السلبية.

من لا يوافق على هذا البند يقف

- أقلية - . أَلخ . . .

انتهينا من موازنة الجامعة اللبنانية وننتقل إلى الجزء الأول من مكتب القمح .
والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده .

ريمون إده : عطوفة الرئيس ،

متى يتم التصويت على مشروع قانون موازنة الجامعة اللبنانية ؟

الرئيس : حضرة الزميل ،

الخطبة المتبعة هي ان نصوت اولاً على النفقات ومن ثم على الواردات واخيراً على مشاريع قوانين الموازنة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض : عطوفة الرئيس ،

اعلنا في بدء الجلسة بأن اللجنة المالية لم تتمكن من درس مشروع القانون بسبب المادة السابعة وانتظرنا التصويت من قبل المجلس .

الرئيس : حضرة الزميل ،

والأصول المتبعة هي ان يصوت على مشروع القانون بعد نهاية التصويت على الواردات والنفقات .

الجزء الأول

الفصل الأول - مكتب القمح

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٩١٣٠٠ ل.ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

اكثرية . أَلخ . . .

حضرات الزملاء ،

ننتقل إلى الجزء الثاني من الموازنة ونبقي الواردات ومشروع القانون إلى بعد أن ننتهي من درس النفقات

رينه معوض : أرجو من الرئاسة أن تبدأ بالتصويت على باب الواردات واسأل ما اذا حصل أي تعديل في باب المصالح المستقلة .

الرئيس: لا يمكن التصديق على الواردات قبل معرفة النفقات التي يصدق عليها المجلس وكل التعديلات التي صوت عليها المجلس لا دخل للجنة المالية بها، وهذه الاصول متبعة في كل مجالس العالم النيابية فلا يجوز التصديق على الواردات ما لم يصدق على النفقات.

الباب الثاني - مجلس النواب

الفصل الأول - مجلس النواب

البند ٤١ - تجهيزات وادوات جديدة ١٢٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند معدلاً يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤١

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس،

نحن كمجلس نواب بحاجة إلى مكتبة، فمن سيتولى شؤون هذه المكتبة ؟

الرئيس: لقد ارسد مبلغ ٤٧ الف ليرة لشراء كتب خاصة للمجلس.

الفصل الثاني - احكام قضائية ومصالحات

البند ٥٣ - احكام قضائية ومصالحات للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ٣٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٣١

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس، هنالك مبلغ ٣٠٠ الف ليرة لبنانية مساعدات اجتماعية لانعاش القرى التي ليس

لها بلديات فأرجو أن أعرف الأسس التي توزع عليها هذه المساعدات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: ليس لدي الجواب المحدد الآن، إنما أوكد انني مستعد في كل لحظة ان أجيبك عليه بكامله لأن هنالك اسساً وتفصيل لا أستطيع أن أدلي بها ارتجالاً.

ريمون اده: أنا أسأل عن كيفية توزيع هذه المساعدات ضمن المحافظات ففي قائممقامية جبيل مثلاً يوجد خمسون قرية وهنالك ثلاث بلديات فقط فكيف سيوزع هذا الاعتماد ضمن المحافظة؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، أنا أفهم صحة السؤال الذي يوجهه النائب الكريم وهكذا سؤال، أعتقد أنه كان من الأسهل الإجابة عليه في اللجنة، وهذا لا يعني انني أنتقص من حقه في السؤال الآن، فمن كامل حقه أن يسأل وعلينا أن نجيب، إنما بما أنه ليس لدي الآن الايضاحات الكافية فأنا على استعداد تام ان أعطى لحضرة النائب الايضاحات اللازمة في أي وقت يريده، وهنا أحب أن أنبه لأمر وهو ان النائب الكريم يقول بأنه إذا صوت الآن فيكون قد أقر هذا الاعتماد ولا يعود بإمكانه المراقبة، فمع كل احترامي لمراقبة المجلس أحب أن أذكره بأنه إذا سأل هذا السؤال بعد اقرار الموازنة وأبدت له كيفية التوزيع فيمكنه في كل وقت، هو أم سواه ان يدلي بملاحظاته وأن يمنع عنا صوته إذا شاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: عطوفة الرئيس.

أود ان ألفت نظر الكومة المحترمة إلى ضالة هذا المبلغ، فإذا أخذنا الجنوب مثلاً وقد خصص له ستون الف ليرة فيكون لكل قرية ما يقارب الخمسمئة ليرة لبنانية وهذا مبلغ ضئيل جداً لا يؤدي أي نفع للقرية لذلك أقترح إلغاء هذا المبلغ أو زيادته.

الرئيس: حضرات الزملاء، أرجوكم المحافظة على النظام، وطالبو الكلام بالتتابع هم السادة: سميح عسيران، جان عزيز، شفيق مرتضى، منير أبو فاضل، ناظم القادري، واحمد اسبر.

وطالما نحن الآن بصدد درس الجزء الثاني من موازنة وزارة الداخلية وبما ان دولة رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص لهذه الوزارة لذلك أرجو من حضرات النواب بأن يؤجلوا حديثهم معه إلى وقت آخر.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس.

اسأل الحكومة الكريمة عن كيفية توزيع الخمسة والسبعين الف ليرة على محافظة الجنوب مثلاً، وما هي الأسس التي... انني أسكت عن الكلام احتجاجاً على دولة رئيس الحكومة الذي لا يريد ان يستمع لما أقول.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس.

ليسمح لي النائب الكريم أن أدلي ببعض ملاحظات اضطر معها لأن أتعاطى أموراً لا بد لرئيس الحكومة أن يتعاطاها وأرجو أن يقدر لي جلوسي هنا الساعات الطوال استمع لحضرات النواب، وهم يتكلمون مع بعضهم وأنا اعير سمعي إلى جميع النواب بدون تمييز.

سميح عسيران: متابعاً.

ما هي الأعمال التي ستقوم بها المحافظة بمبلغ الخمسة والسبعين الف ليرة؟. هناك بعض الجوامع والكنائس والمدافن والتصوينات، هل هذه تدخل ضمن الأعمال التي ستقوم بها المحافظة؟ أريد ايضاحاً عن هذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: مبلغ ثلاثمائة الف ليرة يوزع على مئات القرى، هذه خرافة. هناك مشاريع اجدى وأنفع، خصوصاً وان هناك مشروع الانعاش الريفي، بإمكانه أن يسد هذه الثغرة التي ستركها حذف مشروع الثلاثمئة الف ليرة. إذا بنينا عشر مدارس في المناطق بهذا المبلغ يكون ذلك اجدى وأنفع للمصلحة اللبنانية من توزيعه على هذه المجموعة الطائلة من من القرى. أنا أقترح، أن ينقل هذا المبلغ إلى تغذية الصندوق المستقل في المعارف ليفتح به ما لا يقل عن العشر مدارس، نفعها مثمر ودائم، بينما الخمسمئة ليرة التي ستوزع على القرية لا تأتي بأية فائدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: تعليقاً على ما قاله زميلي الأستاذ جان عزيز أقول: ان اسمى ما يعمل لانعاش القرى هو ايجاد المدرسة والمدرسين. وان مبلغ ثلاثمئة الف ليرة يوزع على جميع مناطق لبنان لا يؤدي إلى انعاش اية قرية. ويكون عملنا كمن يلقي بكيло من السكر في البحر المتوسط يريد تحليته. انني أؤيد الاقتراح الذي قدمه الزميل الأستاذ جان عزيز، وألفت في الوقت نفسه، نظر الحكومة المحترمة إلى أن التقسيم الذي حصل لمبلغ الثلاثمئة الف ليرة لبنانية هو تقسيم مغموط جائر، فهناك مناطق لبنانية معمورة بالبلديات، وقراها التي ليس فيها بلديات، هي جد ضئيلة، في حين أن مناطق أخرى ليس فيها بلديات، وأعطي على ذلك دليلاً، كما هي الحال في عكار وفي الشوف وفي بعلبك والهرمل، لذلك فإنني أؤيد الاقتراح الرامي إلى تحويل المبلغ إلى الصندوق المستقل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: سيدي الرئيس.

أعتقد ان زملائي النواب غفلوا عن شيء مهم في هذه الناحية. الحكومة أصدرت مرسوماً اشتراعياً نص على انشاء مجلس اداري في كل محافظة، على أن ينتخب كل قضاء عضوين. فمجموع الأعضاء يدعي بمجلس المحافظة، هذا ما نص عليه المرسوم الاشتراعي وكان معالي العميد ريمون اده من أعضاء الحكومة التي أصدرته ووافق عليه. وقد ورد في صلب هذا المرسوم ان على الحكومة ان تضع تحت تصرف هذا المجلس مبلغاً من المال يصرف في سبيل انعاش القرى التي ليس فيها بلديات، وهذا المجلس يشكل برلماناً في المحافظة، ويتمثل كل قضاء بعضوين في مجلس المحافظة.

جاءت وزارة الداخلية فوزعت مبلغاً على كل محافظة، يوضع تحت تصرف مجلس المحافظة، ويجتمع هذا المجلس دورياً ويقرر صرف المبلغ الموضوع تحت يده بحسب الحاجة الملحة والضرورة المستعجلة، فعندما يحصل مثلاً، وباء طارئ في احدى التي لا يوجد فيها بلديات، يستطيع مجلس المحافظة ان ينجذ تلك القرية ويرحل إليها الدواء.

المهم في الموضوع هو انه لا يجوز الغاء هذا المبلغ المخصص لكل محافظة لأن المرسوم الاشتراعي أوجب على الحكومة أن تضع تحت تصرف مجلس المحافظة مبلغاً من المال ليصرف في سبيل انعاش القرى التي لا بلديات فيها. فإذا الفينا هذا المبلغ نكون قد شللنا أعمال مجلس المحافظة وقد تمثلت فيه المناطق برمتها. وعلى هذا المجلس ان يقرر هو لا نحن، كيفية انفاق المبالغ بالنسبة إلى حاجة القرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أحمد اسبر.

احمد اسبر: سيدي الرئيس.

كان بالامكان ان نأخذ بعين الاعتبار الكلي اقترح الزملاء الذين ارادوا حذف هذا الاعتماد إلحاقه ببند آخر، لولا أنه سها عن بالهم ان الحكومة، في بدء هذا العهد الكريم الميمون الذي نرجو له كل نجاح وفلاح، قد عمدت إلى اعتماد مبدأ اللامركزية أساساً له. وقد خطت الخطوات الأولى عندما شرعت لذلك، وسنت القوانين التي تقول، ان لكل محافظة، بموجب هذا التشريع الجديد مجلس محافظة، كما تفضل وذكر ذلك الزميل الأستاذ قادري.

على ان هذه المجالس كانت منشأة قبل هذا العهد، وقبل هذا التشريع الجديد، وكانت تخصص لهذه المجالس التي لو اعتمدت الحكومة أمرها واعطتها ما يجب ان يعطى لها، لكان الانعاش أصلح والاصلاح أوسع، ولكننا مع الأسف نجد ان هذه المجالس التي نرغب ان تكون الادارة الصالحة لانعاش المحافظة، بما لها من اتصال سريع ومباشر، وقد كنت في الماضي قائمقاماً، وكنت بحكم وظيفتي عضواً في بعض مجالس هذه المحافظة، وكنت أعلم ان خمسمئة ليرة كانت

ضرورية للقرية، عندما يسرع مجلس المحافظة على ضالة هذا المبلغ فيفتت صخراً كبيراً قد قطع الطريق على أهل القرية، أو يبني عبارة تمكن أهل القرية من الوصول إلى قراهم. لقد قيل، لا تستحي من اعطاء القليل لأن الحرمان أقل منه،

نعم أيها السادة، ان هذا المبلغ هو ضئيل، ولكن الحرمان أقل من هذا المبلغ. ان خمسة وسبعين الف ليرة توضع بين يدي مجلس المحافظة المؤلف من المحافظة ومن قائمقامي محافظته، ومن عضوين يمثلان كل قضاء، أن هذا المبلغ ضئيل، ولكنه على كل حال قد يسد شيئاً ضرورياً بالنسبة للقرية اللبنانية، التي لها الحق الشرعي في ان يكون لها هذا المبلغ لأن الحكومة اعتمدت في بعض قوانينها أن تقتطع نسبة معينة من رسوم المواد الملتهبة ومن المحروقات تعطيتها للبلديات، وقد ذكرت ان للقرى التي ليس فيها بلديات جزءاً من هذه الرسوم. ان المبلغ ضئيل ولا شك، ولكنني أرجو زملائي الكرام ان لا يحملهم القول بضالة هذا المبلغ إلى إلغائه. أنه يجب ان يكون خيرة فتربو هذه الخميرة وتتضخم بحيث تصبح في المستقبل، إذا شئتم أن تحققوا اللامركزية، مبلغاً يناهز المليون ليرة، وإنني لا أقر الزملاء على إلغاء هذا المبلغ بل أطلب الابقاء عليه واققراره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: اذكر دولة رئيس مجلس الوزراء، بوصفه وزيراً للداخلية بالمادة ٦٧ من الدستور التي تجيز له ان يستعين بمن يرى من عمال ادارته لبيان الأسس التي يجب ان يوزع بموجبها مبلغ الثلاثمئة الف ليرة المدرجة في هذا البند، كان بالامكان أن يستحضر أحد موظفي وزارته المطلعين على الأسس الواجب اعتمادها في هذا التوزيع، لذلك يجب ان لا يفهم من كلامنا نحن اننا ضد هذا الاعتماد، بل بالعكس، نحن مع هذا الاعتماد، إنما نريد أن نفهم ما هي الأسس التي يجب اعتمادها في توزيع هذا الاعتماد، ونرجو من الحكومة إذا كان بالامكان، زيادة هذا الاعتماد الضئيل، لأن هناك كما اعتقد في محافظة جبل لبنان ست قائمقاميات، يوزع عليها مئة الف ليرة فيصيب كل قائمقامية ثمانية عشر الف ليرة فقط. ثمانية عشر الف ليرة لمئة قرية ويصيب القرية الف ليرة. لذلك أرجو الحكومة لجاء خاصاً، إذا كان بالامكان، أن ترفع هذا الاعتماد إلى المليون ليرة، وان تحدد لنا الأسس التي يجب اعتمادها في توزيع هذا الاعتماد.

الرئيس: الرئاسة تطرح على حضراتكم اقتراحاً ورد عليها من حضرة النائبين السيدين خليل الخوري وشفيق مرتضى هذا نصه: «نقترح تحويل هذا المبلغ إلى الصندوق المستقبل في المعارف». من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

- أقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: أنشأت الحكومة مخفراً في العاقورة ورصدت في هذا البند مبلغ ستين ألف ليرة وتقول في التفاصيل لاتمام ثكنة العاقورة. يد ان يضاف إلى ذلك ايضاً عبارة وشراء ماء، وأنا متأكد من ان هذا المبلغ يكفي لاتمام المخفر ولكنني أعلم جيداً أنه لا يزال بحاجة إلى المياه
رئيس الحكومة: يكفي ان يقال «وتأمين المياه».

ريمون اده: نحن لا نريد تأمين المياه مؤقتاً، بل نريده لشراء المياه، فتصبح مؤمنة بشكل دائم.
انني لم اطلب زيادة هذا الاعتماد، إنما اريد ان أزيد عبارة واحدة وهي «شراء مياه أو تأمين مياه»
وهنا أحب ان اسأل معالي وزير النافعة هل ان كلمة تأمين تؤمن الحاجتين أي شراء المياه والقساطل؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: بما ان الماء هو من متممات البناء لذلك لم يتوجب ذكر الماء في تفاصيل هذا البند.
ريمون اده: ان معنى كلمة التأمين هي غير معنى الشراء، فالعاقورة ليست بيروت حتى تستأجر مخفراً وتقول ان الماء هو متمم للبناء. في اقترح اضافة عبارة «وتأمين المياه»
الرئيس: على أية وزارة تقترح؟

ريمون اده: اقترح على وزارة الداخلية في البند ٤١ قوى الأمن.

الرئيس: لقد صدقنا على فصول الباب السادس ونحن الآن ندرس فصول الباب السابع - وزارة المالية، ولا يمكن أن اعيد البحث بهذا البند بعد ان صدق عليه المجلس

ريمون اده: يا سيدي، أرجوكم ان تفسحوا لنا مجال مجال الاطلاع على البنود وقرأتها والتعليق عليها، فعطوفتكم تسرعون بطرحها والتصويت عليها وفي هذه الحالة بالذات أرجو الرئاسة الكريمة ان تستشير المجلس بإعادة التصويت على البند الذي أتكلم به، الحكومة وافقت على اضافة هذه العبارة، ولا أعتقد ان في الأمر مخالفة الدستور

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد احمد اسبر.

احمد اسبر: عطفة الرئيس، نحن نكتفي بأن يسجل في المحضر بأن الحكومة قبلت بإضافة عبارة «وتأمين المياه»

الرئيس: الفصل الثالث - ادارة الجمارك. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الامير خالد شهاب.

خالد شهاب: عطوفة الرئيس،

بمناسبة درسنا وزارة المالية، وفيها فرع يسمى حارس املاك العدو..

لم يرفع صوت، في هذا المجلس ولا في المجالس السابقة، منذ نكبة فلسطين، يدافع عن سبعة الاف لبناني منكوبين بأموالهم في اسرائيل.

فهؤلاء المنكوبون يملكون ما لا يقل عن مئة مليون ليرة استرلينية، املاكاً اغتصبها اسرائيل حاولنا عدة مرات لنقنع الحكومة بالدفاع عن حقنا هذا، ولكن هنالك مناسبات دولية كانت تجول دون هذا العمل.

فهؤلاء المنكوبون لا يستطيعون هم ايجاد محام يدافع عنهم، ولا يستطيعون هم ان يتقدموا إلى محكمة ليدافعوا عن حقهم ويثبتوا هذا الحق. فالآن، وبهذه المناسبة، اود ان ألفت نظر الحكومة المحترمة إلى ايجاد، على الاقل، طريقة فعالة يرتفع فيها صوت لنقول ان سبعة الاف لبناني يملكون حسب الاحصاءات، املاكاً بمئة مليون ليرة استرلينية، ولهم الحق بان يطالبوا بحقوقهم هذا ويدافعوا عنه، حتى اذا حلت هذه القضية، في المستقبل، في فلسطين كما نحب ونرغب، يكون لهم الحق بأن يطالبوا بهذ الاملاك او بالتعويض عنها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: عطوفة الرئيس،

ذكرتني كلمة الامير خالد شهاب بشيء اريد ان الفت اليه نظر دولة الرئيس

لدينا حارس لأموال الاعداء. اسأل المرجع الصالح في وزارة المالية، ما هو مبرر وجوده؟ فيقول: لم تعقد معاهدة صلح مع المانيا، أي بين لبنان والمانيا، ونحن لم نعرف متى اشهرنا الحرب على المانيا ولا متى يجب ان نضع معاهدة صلح معها. بينما بيننا وبين المانيا تمثيل دبلوماسي، فلنا في بون سفير ولألمانيا سفير عندنا. وانا اتساءل، هل يمكن التوفيق بين هذين الواقعين وجود حارس على الاملاك من جهة، ووجود تمثيل دبلوماسي من جهة ثانية؟. أريد من دولة الرئيس ايضاحاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: انا أفهم موقف الاستاذ بهيج تقي الدين من هذا الموضوع، وانا أقر معه بأن هذا الموضوع يتعذر فهمه. اما متى اشهرنا الحرب على المانيا فإني اذكر اننا شهرناه هنا في المجلس قبل ان ننظم إلى الامم المتحدة، واما ما تطور الامر بعد ذلك فقصته طويلة، واصبح من الواجب ايضاحه ووضع الامور في نصابها وهذا ما يجب ان نعمل اليه ونعلنه ايضاً.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس:

اود ان الفت نظر معالي وزير المالية إلى مسألة الدوائر العقارية وكم يكون جميلاً لو يتكرم معاليه بزيارة إلى هذه الدوائر حيث يجد الملفات ملقاة على الارض لا خزائن ولا طاولات وحتى المحامون عندما يحضرون لمراجعة ملف يجلبون من الحالة، اذ لا يوجد كرسي او مقعد يجلسون عليه. انني ارغب ان تكون محفوظات الدوائر العقارية كالمكتبة الوطنية يجب ان تكون هناك طاولات يجلس اليها المحامي وصاحب المصلحة. يجلسون بكل هدوء ويراجعون الملف امامهم. حالة هذه الدوائر حالة ذرية للغاية ومبلغ الخمسة وثلاثين الف ليرة لا يكفي لتحسين حالة هذه الدوائر. على كل يمكن بهذه المبالغ تحسين الحالة نوعاً ما، عما هي عليه الان.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس

الشيء بالشيء يذكر، وما دام دولة الرئيس قد صرح بأنه يريد ان يعيد الأمور إلى نصابها بشأن معاهدة أو حرب أو صلح، آمل منه ان يعيد الأمور إلى نصابها فيما يتعلق بما سموه بمشروع ايزنهاور لأن الأمين العام لوزارة الخارجية صرح، كما قرأنا في الصحف، تصريحاً تاماً، ان الحكومة لا تزال مرتبطة بمشروع ايزنهاور، فنرجو من دولة الرئيس أن يأخذ هذا أيضاً بعين الاعتبار وان يعدل الأمور ويعيدها إلى نصابها

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

كنا في صدد بحث وزارة المالية، فورد ما يتصل بما ذكر في موازنة وزارة المالية، وما كان لنا أن نثير هذا الموضوع الذي أثاره النائب الكريم اميل البستاني الآن، أما وقد أثاره، فأصبح علي أن أبين موقف الحكومة منه وموقفي أيضاً.

ان مشروع ايزنهاور، أيها السادة، في نظرنا، قد مات ودفن ولن يحيا مرة أخرى، ان مشروع ايزنهاور، لن تتمكن أية قوة في العالم، مهما كانت الحذقات القانونية، من احياؤه وهو رميم.

ان مشروع ايزنهاور دفن بارادة الشعب اللبناني، ومشروع ايزنهاور، تعتبره الحكومة اللبنانية قد دفن إلى الأبد، فلا مجال لاثارته. وأما الحذقات القانونية فيمكن أن تبقى فيها إلى دهر الداهرين

اميل البستاني:

هناك وثائق متبادلة يجب ان تلغى. وان ما صرح به دولة الرئيس الآن لا يتفق مع موقف امين عام وزارة الخارجية. فأرجو دولة الرئيس ان يكتب له ويعلن له ان مشروع ايزنهاور قد دفن

الرئيس:

قال لي بعض الزملاء بأن النقاش يدور خارج الموضوع فأجيبهم بأننا لم نزل في صميم الموضوع واننا ندرس موازنة وزارة المالية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب .

جان حرب : بمناسبة درس موازنة وزارة المالية ووجود معالي وزير المال والاشغال العامة لا بد ان أذكرهما بأن هنالك مشروعاً لمياه الشفة في البترون .

الرئيس : مقاطعاً - أرجو حضرة النائب ان يترك هذا الموضوع إلى حين درس موازنة وزارة الأشغال العامة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده .

ريمون اده : لأول مرة اتفق مع زميلي الأستاذ بستاني . هنالك تبادل رسائل بين وزارة الخارجية والسيد ريتشاردز بخصوص مبدأ ايزنهاور . فعندما نسمع جواب دولة رئيس الحكومة نعتقد اننا أصبحنا من جمعية دفن الموتى . دفنا مشروع ايزنهاور ودفنا .

إذا كان دولة الرئيس يعتقد ان مبدأ ايزنهاور قد ألغي بإمكانه ان يكتب إلى السيد ريتشاردز ويقول فيه ، اننا ألغينا الاتفاق القائم بيننا بشأن مشروع ايزنهاور ، خصوصاً وان في الولايات المتحدة رئيساً جديداً غير السيد ايزنهاور ، وقد يريد السيد كندي إلغاء مشروع ايزنهاور .

لذلك نريد ان يحدد دولة الرئيس ، جواب الرجل المسؤول ، إذ ليست القضية قضية دفن موتى ، بل هي قضية مبدئية يجب ان تلغى باتفاقية . كما ان هناك رسائل متبادلة يجب ان ترسل الحكومة كتاباً تلغي فيه كتابها السابق عندئذ يكون الإلغاء قانونياً .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزيز .

نهاد بوزيز : كنت أود بادىء ذي بدء ، ان لا أتصدى إلى موضوع مشروع ايزنهاور ونحن بصدد دراسة موازنة المالية ، ولكن انتقل الزملاء من بحث إلى آخر ، فرأيت نفسي مضطراً لأن اخوض في مبدأ ايزنهاور ودالس وريتشاردز وفي مبدأ كندي الرئيس الأميركي الحالي الذي يقول على أنه سيدافع عن الحرية ويقضي على الجوع . فاسأل الحكومة أولاً ما هو مفهومها لمبدأ ايزنهاور؟ وكيف ان الحكومة انتقلت منه بالطريقة العملية فدفعته دفناً وهو لا يزال حياً ، وأنا أعتقد انه بعث حياً لأننا نتنقل من فصل إلى فصل ومن موضوع إلى موضوع فنقول لا نقبل بمبدأ ايزنهاور ومن جهة ثانية نرى في الضفة الثانية النقطة الرابعة والقمح الأميركي ولهذا أرى أنه يجب ان يطالع المجلس على كافة التفاصيل المتعلقة بهذه المواضيع لكي يتمكن من معرفة مفهوم نظرية ايزنهاور وعلى أساس هذا التفهم يمكن لكل نائب ان يبدي رأيه . فإذا رفضنا مبدأ ايزنهاور اعتنقنا مبدأ دالس وإذا رفضنا هذا اعتنقنا مبدأ ريتشاردز ، وإذا رفضنا مبدأ هؤلاء الثلاثة سنعتقد بعد مدة وان تكن وجيزة ، مبدأ كندي الذي يقول بالحرية ودفع المجاعة ، هذا هو معرض الحديث . ولكن رغبتني كانت بأن أتصدى إلى موضوع التخمين في جباية الضرائب المفروضة على العقارات المبنية في جبل لبنان .

الرئيس: أرجو من حضرة النائب ان يؤجل كلمته في هذا الموضوع إلى أن نصل إلى البند المختص في باب الواردات. ألخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده

ريمون اده: عطوفة الرئيس،

لقد أنشأت الحكومة مدرسة في جيبيل بلغت نفقاتها ما يقارب الثلاثمئة ألف ليرة ولا يزال الطلاب يجلسون على الأرض لعدم وجود الكراسي والطاولات، وعندما نطلب هذه الأمور من وزارة التربية تجيب بأنه ليس هنالك من اعتماد لذلك أسأل عما إذا كانت هذه الفقرة من البند ٤١ تعني تجهيز المدارس بالطاولات والكراسي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: عطوفة الرئيس،

انني مقتنع بأن هذه الاعتمادات مخصصة لتجهيز المدارس، ولكن هل لي ان أسأل الحكومة لماذا هذه المبالغ تختص ببعض المدارس وخاصة في القرى التي ليست لها بلديات ولماذا تحرم منها مدارس الملحقات؟ مثلاً عندما نطالب بمقاعد للمدرسة تجهينا وزارة التربية بأن على البلدية أو القرية أن تحضر هذه المقاعد بينما تنفق هذه الوزارة الأموال بمئات الألوف لاستئجار الغرف وتجهيزها بالمعدات اللازمة، فهل للدولة الرئيس أن يوعز إلى وزارة التربية بأنه آن الوقت لأن تنصف هذه القرى؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: أعتقد ان الحكومة جادة في العناية بمدارس القرى أكثر منها بمدارس المدن لأن القرى بحاجة لذلك، وإذا كان هناك من تقصير في الماضي فعلياً ان نتلافاه في المستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس،

حتى لا تضطر الحكومة للتدخل في كل مشكلة تحصل في المستقبل اقترح أن يضاف إلى الفقرة الثالثة من البند ٤١ الفصل الثالث العبارة التالية: تجهيز الصفوف المدرسية في القرى التي ليس فيها بلديات، أو تجهيز مدارس جميع المحافظات كافة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: المدن موجودة في المحافظات

جان عزيز: قد يأتي ظرف ودولتكم غير موجود في الحكم لذلك يجب توضيح هذه الأمور كي لا يقع أي التباس .

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

اذكر النائب الكريم مرة أخرى بأن الحكومات مستمرة وان رقابة المجلس ومحاسبته للحكومة مستمرة أيضاً فليس من عمل يمكن ان نتوقعه ولا يمكن للمجلس ان يحاسب عليه . أرجو ان يكون هذا في تمام الموضوع، إنما أرجو ان لا نتسرع ونحصر الأمر بمكان ما، فترك الى حيث تدعو الحاجة وأنا أقول معكم اننا نحن حكومة ونوابا مدركون بأن القرى بحاجة الى هذه الأمور واننا زدنا المخصصات في الميزانية من تسعين الف الى الف إلى مائة وخمسة وثلاثين الف ليرة وذلك من أجل تحقيق هذه الغاية المهمة، وإذا كان هناك من تقصير في المستقبل فالحكومة موجودة وأنتم موجودون للإشارة إلى ذلك .

الرئيس: حضرات الزملاء، لقد فقد النصاب ولذلك أرفع الجلسة على ان تعقد نهار غد الساعة الخامسة مساءً لمتابعة در الموازنة .

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساءً بعد ان تقرر يوم الخميس في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

امين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة :

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - بحث قضية اضراب المساعدين القضائيين.
- ٣ - متابعة التصديق على أبواب موازنة عام ١٩٦١ .

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة .

تغيب السادة : اميل بستاني، بهيج تقي الدين، عصام الحجار، ادوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، قبالان قبالان، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، باسيل عبود، جان عزيز، كاظم الصلح، ونايف المصري .

واعتذر السادة : يوسف الزين، أمين الحافظ، فضل الله دندش، مرشد حبشي، اميل مكرزل، فؤاد البرط، أحمد الأسعد، عادل عسيان، شبلي العريان، وارثكس شمليان، وسليمان عرب .

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة : نسيم مجدلاي، الأمير مجيد أرسلان، بيار الجميل، محمد صفى الدين، سليمان فرنجية، عثمان الدنا، خاتشيك بابكيان، الياس الخوري، رفيق شاهين، جوزف اسكاف، وحسين منصور .

الرئيس : افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين .

الغائبون، تتلى أسماؤهم .

تليت

الرئيس : المعتذرون، تتلى اسماءهم .

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: ادوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، نقولا سالم، كاظم الصلح ونايف المصري.

واعتذر السادة: جورج هراوي، أمين الحافظ، يوسف الزين، شبلي العريان، علي عبد الكريم، سليمان عرب، محسن سليم، البير نخير، عدنان الحكيم، فؤاد نفاع، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، عادل عسيان واميل مكرزل.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: الأمير مجيد ارسلان، بيار الجميل، محمد صفى الدين، عثمان الدنا، حسين منصور، خاتشيك بابكيان وعبد الله المشنوق.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد موضوع اضراب المساعدين القضائيين والاستماع إلى جواب حضرة رئيس مجلس الوزراء انتقل المجلس إلى متابعة التصديق على موازنة عام ١٩٦١ فأقر النفقات لكل من ميزانية الهاتف والجامعة اللبنانية ومكتب القمح واليانصيب الوطني، ثم انتقل إلى التصويت على الجزء الثاني من الموازنة، فصدق منه الباب الثاني والباب الثالث ثم الخامس فالسادس فالسابع وقسماً من الباب التاسع.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: إذن صدق المحضر

كنا قد انتهينا في جلسة الأمس من التصويت على البند ٤١ من الفصل الثاني الباب التاسع، الجزء الثاني - وزارة التربية الوطنية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس.

لقد استنتجنا من أقوال الصحف اليوم ان قضية المساعدين القضائيين تطورت بشكل لا يتفق والواقع. وإذا كنت أقول الواقع، فذلك لأن تلك الفئة من الموظفين اللبنانيين، هم من حملة الشهادات العالية ومن ذوي الكفاءات العلمية الواسعة، ويعتبرون بحكم عملهم، مساعدين قضائيين أي انهم في بعض الأحيان يشتركون، إن لم اقل في نص الحكم، ففي نص الديباجة، وتبيان الفكرة ووضعها في المخرج القانوني، بالعبارة القانونية

ان تلك الفئة من الموظفين لجديرة بأن نعيها كل اهتمامنا، قامت هذه الفئة بالاضراب، فهل كانت على حق بعملها أم لا؟ قد لا يكون القانون في صالحهم.

ونحن، وقد تمرسنا في المحاماة مدة تقارب الخمس والعشرين سنة لا نقرهم على هذا العمل، والاضراب كان نتيجة تفاعل نفسي، لم تتخذ الحكومة تجاه الأمر وقتئذ سوى تدبير المساومة فجمعتهم، على ما أعلم ويعلم كل منا في بيت أحد كبار القضاة الذي يمثل مجلس القضاء الأعلى وتشاور وإياهم، من ند إلى ند، ورجل علم إلى رجل علم، فاقعوه بما يتوجب لهم على الدولة واقنعهم هو بدوره بما يتوجب للدولة على المواطن وعلى الموظف، وكانت نتيجة ذلك التوافق بأن نزل المساعدون القضائيون عند رغبة تلك الشخصية العالية من رؤسائهم، وهي بادرة حميلة، فإذا من ذكرت يجب ان تذكر بالامتنان. وقد قيل لي وقتئذ انهم كانوا على كثير من التفهم إلا أننا فوجئنا بعدئذ ان الحكومة مزمنة على اتخاذ تدابير بحقهم.

يحق لك يا سيدي الرئيس ويا معالي وزير العدل أن يتخذ مطلق تدبير، وهو حق من حقوقك وأنت تمثل السلطة في هذا الموضوع، ولكن لا يحق لك أن تتخذ مطلق تدبير بعد أن لجأت إلى مبدأ التفاهم معهم وجمعتهم لبدأ إلى ند، في بيت أحد كبار مجلس القضاء الأعلى. ان هذه الطريقة التي اتبعت لا يمكن ان تتلوها تلك الطريقة المزمع اتباعها كأن يحال هؤلاء مثلاً إلى مجالس التأديب أو أن يتخذ بحقهم مطلق تدبير.

هذا هو الموضوع الذي أردت أن أبحثه معكم أولاً بصفتي مواطناً وثانياً بصفتي محامياً، وثالثاً بصفتي نائباً فعلى ضوء جوابكم يكون لنا نحن رأي وموقف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس، كنت أريد أن أتكلم في هذا الموضوع في جلسة أمس وأود في هذه المناسبة أن ألفت نظر الحكومة الكريمة وخاصة وزير العدلية إلى نقطة قانونية في هذا الموضوع. أنا أعتقد، والتحقيقات جارية وستجلي هذه النقطة، ان الوقائع التي حصلت في قصر العدلية والمحاكم لا تسمح للحكومة ان تعتبر ان المساعدين القضائيين اضربوا اضرباً تنطبق شروطه على الشروط الواجب توفرها في المرسوم الاشتراعي لينال هذا المساعد القضائي جزاء الفصل عن الخدمة،

عندما نتكلم عن الاضراب وجميعنا تكلمنا عنه، يجب ان نعرف أنه توجد وقائع وشروطه قانونية للاضراب، حتى نتمكن من فرض العقوبة المنصوص عليها في المراسيم الاشتراعية.

أنا أعتقد أنه عندما يأتي المساعد القضائي إلى مكان عمله، ولا يشتغل، أو لا يسجل وقائع جلسة المحاكمة وبالتالي لا يصدر عنه أي عمل آخر، أعتقد عند ذلك أن الشروط القانونية غير متوفرة بكاملها لنقول ان هذا المساعد القضائي قد أضرب، ومن المعلوم قانونياً أن هنالك عدة شروط يجب ان تتوفر في المضرب لفرض العقوبة عليه، ولكن عندما لا تتوفر جميع هذه الشروط فلا يجوز عندئذ فرض العقوبة بحق المخالف، لذلك ألفت نظر الحكومة الكريمة وبنوع خاص نظر معالي وزير العدلية إلى هذه النقطة الهامة. يجب ان نتأكد مما إذا كان هناك اضراب المعنى القانوني، أي انه إذا كانت جميع الشروط المطلوبة للاضراب متوفرة أم لا؟ فإذا كانت هذه الشروط متوفرة فلا بأس من تطبيق القانون بحذافيره، أما إذا كان شرط واحد من هذه الشروط غير متوفر فلا يجوز تطبيق العقوبة الصارمة، أي الصرف من الخدمة بحق هؤلاء المساعدين القضائيين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور:

عطوفة الرئيس، بالإضافة إلى ما تفضل به الاستاذ جوزف شادر أرى من واجبي أن الفت نظر الحكومة إلى النقطة القانونية في هذه القضية. من مراجعة المراسيم الاشتراعية يتبين ان هناك بعض التناقض في النصوص، إذ إنه ورد في إحدى هذه النصوص عند ذكر المجلس التأديبي عن قضية الاضراب ما يختصر بأن الموظف الذي يضرب يحال إلى المجلس التأديبي، ثم ورد نص آخر يقول بأن الموظف المضرب يعتبر مستقيلاً فإذا افترضنا أن الحكومة لم تأخذ بالنظرية التي أدلى بها الزميل جوزف شادر، فإنني أرى أن لا تعتمد الحكومة إلى استعمال النص الذي يقول بأن الموظف المضرب يعتبر مستقيلاً، بل أن تطبق النصوص المتعلقة بمادة التأديب.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد اسبر.

أحمد اسبر:

عطوفة الرئيس،

ألمي الآن المرسوم الاشتراعي ١١٢ الذي بموجبه حددت واجبات الموظفين وحددت الطرق التي يجب ان يعاملوا بها من جهة الترقية والتعيين والصرف واعتبارهم مستقيلين.

ان هذا المرسوم الاشتراعي، إذا أرادت الحكومة المحترمة ان تنظر إلى هذه الفئة من الموظفين، أعني بهم المساعدين القضائيين، الذين إذا شئنا أن نقول أن عملهم كان عملاً غير انضباطي لا يتفق مع واجبات لموظف ولا مع ما نصت عليه القوانين المرعية، لا بد إذا شئنا أن نعتبرهم كذلك من أن ننظر إلى ناحية أخرى تكون ولا شك كسبب مخفف لهذه الهفوة التي ارتكبوها.

قال علي بن ابي طالب: عجبت لامرئ جائع كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه، ان هؤلاء لم يخرجوا على الناس، ولم يشهروا سيوفهم، انهم عمدوا ولو لوقت قليل، إلى اعماد اقلامهم التي هي سلاحهم في سبيل الدفاع عن حقهم، انهم اضربوا وكان اضراهم كناية عن انهم لم يستعملوا اقلامهم، وأعني بذلك أنهم لم يكتبوا بأقلامهم التي عينوا من أجلها، نعم هذا هو اضراهم، قد حضروا إلى دوائرهم وحضروا إلى محاكمهم ولكنهم لم يستعملوا اقلامهم، هذا هو الاضراب الذي أعنيه، وأعتقد أنه لا يشكل اضرباً بالمعنى الكامل لا يمكن ان يسمى اضرباً بمفهوم الاضراب لأنني أعلم أنهم حضروا إلى دوائرهم، وإلى وزارة العدلية ولكنهم اضربوا عن استعمال اقلامهم فقط. وهذا حق قد يكون مشروعاً طالما ان علي بن ابي طالب قد قال: عجبت لامرئ جائع لا يخرج على الناس شاهراً سيفه، وهم لم يشهروا اقلامهم بل اغمدوها.

دولة الرئيس،

اننا مع استنكارنا لكل عمل من شأنه أن يوقف عجلة الدولة، اننا مع عدم رغبتنا في مساعدة أية فئة من الموظفين تحاول أن تشق عصا الطاعة على حكومة شرعية نتوسم منها ان تكون منصفة عادلة، اننا مع هذا كله لا بد أن نرجو هذه الحكومة بأن تنظر لهذه الفئة من الموظفين وجلهم كما تفضل وقال بعض الزملاء، من أصحاب الكفاءات العلمية ومن أصحاب الأخلاق ويضاف إلى ذلك أنهم قد تمارنوا ومارسوا مهنتهم ويصعب على هذه الدولة ان تهيب مساعدين قضائيين فيما لو سمح الله، صرفت البعض منهم، لأنه لا يكفي لمن يحمل شهادة بأن يكون مساعداً قضائياً بل على الدولة ان تهيئه بضع سنوات يتمرس خلالها بعمله القضائي ليتمكن من أن يكون مساعداً قضائياً، يضاف إلى ذلك ان من بين هؤلاء من نتعهدهم وتعهدهم الدولة لكي يصبحوا قضاة في المستقبل سيما وان أكثرهم من حملة شهادة الليسانس في الحقوق، فلا يجوز والحالة هذه ان نستغني عنهم بالسهولة التي يقال ان الحكومة تزمع على الاستغناء عنهم.

ان من جملة دوافع الاصلاح يا دولة الرئيس أن نهيب الموظفين الصالحين وأعتقد ان هذه الفئة قد مارس عملها وهيأت وأصبحت تتقنه فلا يجوز والحالة هذه ان يستغني عنها، يضاف إلى ذلك ان اضرابات قد حصلت في مصلحة الهاتف وفي غيرها، وكانت الحكومة حليلة، عطوفة، غفورة، ويضاف إلى ذلك كله ان القانون نفسه الذي تتمسكون به يا دولة الرئيس، ونحن معكم إذا شئتم أن تحيلوا المخالفين أو المحرضين إلى مجلس التأديب ليفرض العقوبة التي يشاؤها، والتي نعتقد أنها ستكون عادلة، أما ان يلجأ إلى بعض المواد التي تعتبر ان الموظف المضرب مستقيلاً فإننا نعتقد أن في هذا تجنياً صرفاً، لأن الاضراب بمفهومه الصحيح لم يحصل، ان الذي حصل هو اضراب بضعة أقلام عن الكتابة خوفاً من جوع وتطلعاً إلى مستقبل، فإذا شئتم أن يكون القصاص فيه الحياة، فليكن قصاصكم احالة البعض منهم إلى مجلس التأديب، أما

اعتباركم مستقيليين ففي ذلك افتتات على العدالة وافتتات على الحق وعلى مصلحة الدولة بالذات لأنه ليس من السهل ان نهىء مساعدين قضائيين متمرسين لمهنتهم، فاهمين لوظيفتهم بالسهولة التي تشدونها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

ان هذه القضية لم تكن الأولى من نوعها انما هناك أمور عديدة من هذا النوع حصلت في هذه الفترة واصلحت بطرق معقولة، ولذلك نلفت نظر دولة الرئيس ان يكون واسع الصدر ويأخذ هذه الأمور بعين الروية، وان لا يخرب بيوت الناس، لأن في خراب البيوت مسؤولية كبرى، مع العلم أن هنالك أموراً عديدة غير قانونية تطبق في هذا الوقت بالذات والحكومة تسعى في سبيل تصحيحها. اني أرجو الحكومة الكريمة ان تبعد عن الموظفين القضائيين الضرر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: عطوفة الرئيس،

أظن ان الزملاء لخصوا بشيء من التوسع رغبة المجلس ونظرتة إلى التدابير التي ستتخذها الحكومة والتي أعلن عنها دولة الرئيس بالأمس عندما قال بأنه صارم في تطبيق القانون ولكن ليس بالجلاد، فليسمح لنا ان نقول ان لا هو ولا زملاؤه الكرام بالجلادين، بل هم الأب العطوف السموح نحو هؤلاء الموظفين الذين صح القول بأنه يجب ان يضرب على ايديهم بيد من حديد لأنها المرة الأولى التي نرى في هذه البلاد فكرة اضراب بين صفوف الموظفين نقول ان هذه الحجة هي سلاح ذو حدين بمعنى انه طالما ان فكرة الاضراب كانت لأول مرة فيكفي للأب الرحوم العطوف ان يقول للولد الضار بأنه أدبه مؤقتاً الآن، دون ان يلجأ، وهذا ما لا نشك به، إلى اعتباره مستقبلاً لأن ذلك يكون حكم اعدام على هذا الموظف وعلى عائلته من حيث نتائج تعويضه وصرفه، ونكون قد عاملنا هذا الموظف الذي اضرب عن خطأ أو تسرع أكثر مما نعامل به الموظف الذي يختلس أموال الدولة أو الموظف الذي يقوم بثورة على الدولة فيحال إلى المجلس التأديبي، ليرى المجلس التأديبي من خلال دفاعه ما يسمح له بأن يؤنبه وينبئه مع حسم من راتبه إلى آخر ما هنالك من عقوبات، وبعدما تفضل به دولة الرئيس من أنه سيطبق القانون، وهذا ما نريده لأننا نحن مع الذين يقولون بأنه لا يجوز في لبنان أن يلجأ الموظف إلى الإضراب، ولكننا نقول بأن الموظف الذي اضرب عن تسرع ولا شك في ذلك، هذا الموظف يستحق عطف الحكومة، والحكومة ليست بالجلاد بل بالأب العطوف وعلى هذا الأساس أرى بأننا إذا عدنا إلى درس الموازنة نكون قد ساهمنا في انعاش حالة هؤلاء الموظفين لأن في الموازنة ما يسمح للحكومة بأن تعزز حالتهم المادية حتى لا يعودون إلى الاضراب.

الرئيس:

حضرات الزملاء،

إذا اعتبرنا هذا النقاش ضمن النصف الساعة الأولى فقد انتهت ولكن سأعطي الكلام لآخر مرة لحضرة الأستاذ محسن سليم ومن ثم لدولة رئيس الحكومة.

محسن سليم:

عطوفة الرئيس،

لقد استمعت إلى أقوال زميلي الأستاذ جوزف شادر وكان محامياً في هذه القضية عن الحكومة أكثر مما كان محامياً عن المساعدين القضائيين، وأرى ان الفتوة التي أعطاها للحكومة هي الفتوة التي يجب أن تأخذ بها بالنتيجة، ونحن واثقون بأن فتوى الاستاذ شادر التي أدلى بها في هذه الجلسة هي كافية لتعبيد الطريق أمام وزير العدل وأمام الحكومة لانهاء هذه القضية، ونحن مطمئنون إلى أن لا أحد من المساعدين القضائيين سيحال إلى المجالس التأديبية ولا أحد منهم سيصيبه أذى من جراء الحادث الذي حصل بينه وبين الحكومة، وأرى ان الحكومة إذا كانت مصممة على اتخاذ أي تدبير في هذا الموضوع فإنها تكون متناقضة مع أقوال رئيس الحكومة نفسه لأن رئيس الحكومة صرح على لسان الحكومة وعلى مسؤوليتها بأن مطالب المساعدين القضائيين هي مطالب حقة فكيف تكون هذه المطالب حقة، وكيف لا يكون الاضراب مشروعاً إذا سلمنا بأن هناك اضراباً وليس في الأمر اضراب، ثم ايها السادة، لم أحضر الجلسة الماضية ولكنني قرأت تصريحات رئيس الحكومة الذي قال، بأنه باسم الحكومة يريد ان يطبق القانون على الموظفين فنحن معه في تطبيق القانون ولكن تطبيق القانون لا يكون على فئة المساعدين القضائيين فقط، بل يكون على جميع الموظفين وفقاً للمادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ وإذا كنت أقول ذلك فلأنني أطلب من الحكومة أن تطبق المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٢ على الوزارة أنفسهم وهذا هو النص الذي أرجو من الحكومة نفسها أن تطبقه على أعضائها، تقول المادة ١٥ ما يلي: يحظر على الموظف أولاً وثانياً وثالثاً الخ، ثم يحظر على الموظف رابعاً أن لا يمارس أية مهنة تجارية أو صناعية أو أية حرفة أو مهنة مأجورة أخرى فيما عدا الحالات التي تنص عليها صراحة القوانين الخاصة، أو أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مغفلة أو شركة توصية مساهمة أو أن تكون له مصلحة مادية مباشرة أو بواسطة الغير في مؤسسة خاضعة لرقابة الادارة التي ينتمي إليها، إنني أقرأ وأقول بأنه عملاً بالاجتهاد وبالمبادئ الدستورية ان الوزير هو موظف وموظف كبير وتطبق عليه القوانين المرعية الاجراء فإذا أردتم تطبيق هذا النص، فعليكم تطبيقه على الوزراء قبل تطبيقه على المساعدين القضائيين، ولكنني أعدكم وأعد الحكومة نفسها بأن لا أحد من المساعدين القضائيين سيحال على المجلس التأديبي، لأن الحكومة لا يمكنها ولا يحق لها بعد التصريحات التي دونت على لسان رئيس الحكومة، احالة المساعدين القضائيين إلى المجالس التأديبية، لأن من كانت مطالبتهم حقة وعادلة لا يحالون إلى المجالس التأديبية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس،

القول ان المساعدين القضائيين قد اضربوا قول يدعو إلى الدهشة والاستغراب وإلى كثير من التساؤل، فليس للموظف ان يضرب ما دام قد أجر نفسه لخدمة الدولة التي تعهدت بتقديم ما يكفيه وعليه ان يقوم بتعهداته نحو الدولة ما دامت قائمة بتعهداته نحوه ولكن هناك سؤالاً مهماً دامت قائمة بتعهداته نحوه ولكن هنالك سؤالاً مهماً وهو هل ان المساعدين القضائيين كانوا على حق ام انهم جائرون فيما عملوا، وإذا كانوا جائرين فيما عملوا وكانت مطالبتهم بغير عادلة فلا نكتفي لهم بالاقالة بل على الدولة ان تضعهم في السجون، وأما إذا كانت مطالبتهم عادلة ومشروعة فالأمر يختلف، ويقتضي ان دولة رئيس مجلس الوزراء قد اعترف لهم في جلسة سابقة بمشروعية مطالبتهم وما دام ان مطالب المساعدين القضائيين مشروعة كان ينبغي على المسؤولين ان ينصفوهم قبل ان يضطروهم إلى التفكير بالاضراب. ولقد جرت العادة في لبنان ان لا يصل محروم إلى حقه، وان لا يصل ذو حق إلى حقه إلا بالاضراب، ولقد اعتاد المسؤولون واعتادت الحكومة ان لا تعطي الحق لصاحبه إلا إذا اضرب ولدينا أكثر من شاهد ودليل.

فالمساعدون القضائيون على فرض انهم قد اضربوا، وأنا أقول انهم لم يضربوا، فلقد كانوا على حق في اضربهم، والحكومة نفسها تعترف بهذا الحق، أنهم حضروا إلى أماكن عملهم وقد راجعوا رؤساءهم وطلبوا من الرؤساء انصافهم وكل ما يؤخذ عليهم أنهم في ذلك اليوم لم ينتجوا وإني أسألكم واسأل ضباطكم، ألا ترون معي ان جميع الموظفين في جميع مؤسسات الدولة لا ينتجون؟ إني أسألكم ضباط الوزراء، هل هم أنفسهم ينتجون؟

بالأمس القريب قيل ان الأطباء قد أضربوا وهم رسل الانسانية واليوم يقال ان المساعدين القضائيين قد اضربوا وهم رسل العدالة، فالذي نرجوه من دولة الرئيس ومن معالي وزير العدالة ان ينظر إلى قضية المساعدين القضائيين على أنها قضية عادلة وحق وأن يعاملوهم بالحسنة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

ما كان يجب أن أقول شيئاً لأنني أعتقد ان ما قلته بالأمس فيه الكفاية، وإذا كان للنواب الكرام ان يبدو حرصاً على مصلحة هؤلاء الموظفين فاعتقد انهم قد ابدوه كاملاً بالأمس ونزل منا منزلاً كريماً وإني لأقدر للنواب الكرام الذين تكلموا اليوم واطهروا هذا الحرص أيضاً كما أقر للنواب الكرام الذين لم يتكلموا وعندهم نفس الحرص في هذا الموضوع، ونحن لسنا أقل حرصاً من جميع النواب في هذا المجلس الكريم على مصلحة هؤلاء الموظفين، ومصلحة هؤلاء تقتضي

حمايتهم كما تقتضي تطبيق القانون، والقانون فيه العدالة وفيه الرحمة، فأرجو أن نكون عند حسن ظنكم في تطبيق القانون بعدالة وبرحمة.

الرئيس: كنا قد وصلنا إلى الفصل الرابع - مديرية التعليم المهني والتقني من الباب التاسع لوزارة التربية الوطنية

البند ٢٨ - نفقات متنوعة ٥٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ يعقوب صراف.

يعقوب الصراف: سبق للحكومة الكريمة وخاصة لوزارة التربية الوطنية ان أعلن عن وجود امتحان لمن يرغبون الدخول في مدرسة التربية البدنية. فقد تقدم كثيرات من الأوانس اللواتي نلن الشهادة التي تؤهلهم لدخول المباراة ونجح منهن ما يفوق على الخمسين معلمة، وفوجئنا بالأمس، أن الحكومة، حتى اليوم، لم تستطع تهيئة تلك المدرسة أو إيجاد المعلمات المتخصصة بالتربية البدنية. فنطب من الحكومة ان تفيدنا عن الأسباب التي حالت دون إيجاد معلمات للتربية البدنية حتى اليوم. كنت أعلم ان الوزير طلب بواسطة وزارة الخارجية استحضار معلمات متخصصات من دول عربية مجاورة.

انني أعتقد ان هناك ضرورة ملحة لإيجاد مثل أولئك المعلمات لا سيما وليس لدينا من المعلمات المتخصصة سوى خمس أو ست معلمات لم المعلمات المتخصصة سوى خمس أو ست معلمات يكملن بعد دورة التخصص في الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا. فلا يوجد في لبنان سوى متخصصة واحدة وهي فلسطينية. لذلك أرغب إلى دولة رئيس مجلس الوزراء أن يسعى بما لديه من قوة لدى وزارة الخارجية من أجل استحضار معلمات ولا فرق عندنا من أية جهة يأتين، لا سيما وقد قيل «اطلب العلم ولو في الصين».

الرئيس: البند ٤١ - تجهيزات وأدوات جديدة ٢٤٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب مطران

حبيب مطران: عطوفة الرئيس

أرى في هذا البند فقرة تضمنت خمسة عشر الف ليرة لمفروشات قصر بيت الدين. وقد علمت ان

دعوى اقيمت من أجل ملكية هذا القصر، أتساءل كيف ان الحكومة تنفق هذه المبالغ على مفروشات هذا القصر قبل ان تثبت من ملكيته؟

وعلى سبيل المقارنة نجد ان مديرية الآثار العامة لم ترصد أي مبلغ لصيانة وترميم قلعة بعلبك بينما رصدت مبلغ ثمانين ألف ليرة لقصر بيت الدين

إنني أرى ان الحكومة ترصد كل سنة في موازنتها اعتمادات لقصر بيت الدين دون ان يكون لهذا القصر أي استعمال اثري، ودون ان يستعمل كمركز اصطياف، لذلك أرى ان هذه المبالغ تصرف بدون طائلة والأفضل ان تخصص لتحسين وصيانة الأماكن الأثرية التي لا خلاف على ملكيتها بين الحكومة وأصحاب الحقوق.

لذلك فانني أطلب شطب هذا المبلغ من هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: انني اقدر لنائب بعلبك الكريم اهتمامه بقلعة بعلبك، وصحيح انه ليس في الموازنة أي مبلغ لهذه القلعة، وقد وجد اننا خصصنا مبلغاً لقصر بيت الدين، واعتنم هذه المناسبة لكي أعلن أننا في الأسبوع الماضي قررنا في مجلس الوزراء تخصيص مئة وثلاثين ألف ليرة من مال القمح الأميركي لقلعة بعلبك ولبيبلوس ولغيرها من الآثار.

الرئيس: من يقبل بالبند ٤١ - كما تلي عليكم برفع يده.

اكثريه. أالخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى

شفيق مرتضى: ان الفقرة الثالثة من البند ٤٤ من الفصل التاسع تقول: مساعدة لانشاء الحان وأنوار في قلعة بعلبك. هذا الاعتماد يذكرني بما قلته في جلسة سابقة من انه يتوجب على الحكومة قبل ان تزين السقف ان تؤمن الحصيرة للأرض. فبعلبك لم تكتف من المدارس والمدرسين ولم تكتف من الطرقات والماء والكهرباء حتى يرصد لها مئتا ألف ليرة لبنانية. لماذا؟ لانشاء الألمان والأنوار. أنا لست ضد الفن ولكنني ضد المتفنيين. أطلب إلى الحكومة ان تشجع الفن، وأهل الفن الصحيح، ولكنني لن أقبل بأن يعطى مبلغ أربعمئة ألف ليرة لهيئة غير مسؤولة دون أن يطلب منها حساب عما تصرفه.

الشيء المعروف ان لجنة مهرجانات بعلبك تقوم حتى الآن بعمل تجاري يدر عليها أرباحاً كثيرة، ولا أدري لماذا لا تحاسب. فنحن بحاجة ماسة لمئتي ألف ليرة لبنانية، فبدلاً من أن تصرف على الألمان والأنوار فلتصرف على المدارس وعلى الكهرباء وعلى الماء وعلى الغذاء أيضاً.

ثم لماذا تنفرد لجنة مهرجانات بعلبك بمساعدة ما دام هناك رغبة بتشجيع الفن؟ فهناك فرقة أخرى تقوم بالعمل نفسه الذي تقوم به لجنة مهرجانات بعلبك، فلماذا تخصص المساعدة للجنة مهرجانات بعلبك، وتمنع هذه المساعدة عن مثيلتها بالعمل والتي لا تقل عنها كفاءة؟ إذا هنالك تفضيل وتميز لا قاعدة لهما، وهنالك ميل وغرض، على المجلس الكريم ان يقف دونه.

سيدي الرئيس،

أنا لم أطلب بانصاف محروم فمطالبتني وطلباتي السابقة كانت صرخة في واد تقابلها أذان صماء، وأنا على ثقة تامة بأن الحق يؤخذ ولا يعطى، وإنما الذي يهمني أن أنبه إليه أنكم تبدرون بذور الحقد والضغينة عندما تنشئون ألحاناً وأنواراً في بلد بحاجة إلى الماء والكهرباء والغذاء والكساء. أنكم تفككون الوحدة الوطنية - يمكنكم ان تضجوا وتضربوا على الطاولات، ولكن هذا هو الواقع - عندما تعرون الناس وتجوعون الناس وتقومون بأعمال الكماليات أمامهم.

لذلك فإني كنت تقدمت باقتراح أرجو من الرئاسة المحترمة ان تتلو هذا الاقتراح طالباً فيه ان يحول هذا المبلغ إلى بناء المدارس في كل الانحاء اللبنانية، ولكم ان تقبلوا هذا الاقتراح ولكم ان ترفضوه على مسؤوليتكم، وأمام التاريخ والرأي العام وأمامكم ضمائرهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: سيدي، يظهر ان الزميل شفيق مرتضى لم ينتبه إلى الفارق بين البندين، ففي البند الأول وضع اعتماد لتتوير قلعة بعلبك ولا علاقة لهذا البند بلجنة مهرجانات بعلبك. ولكن المساعدة تتعلق بفرق المهرجانات من أجل السفر إلى الخارج وقد صوت المجلس على هذه المساعدة كما صوت أيضاً على الفقرة المماثلة. أما الفقرة الثالثة من البند ٤٤ فهي تتعلق بقلعة بعلبك وليس بلجنة مهرجانات بعلبك وهذا الباب هو باب انشائي ويرمي اعتماد الموضوع إلى تحسين قلعة بعلبك. أما ان تكون الوحدة الوطنية مرتبطة بقلعة بعلبك وألحانها وأنوارها فهذا شيء مستبعد جداً فالوحدة: اسخة في هذا البلد ولا يمكن لقلعة بعلبك ولا لبعلبك ان تفككها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: استغرب ان يتهم احد الزملاء على لجنة مهرجانات بعلبك بهذا الشكل وهذه اللجنة مؤلفة من نخبة من الناس يضحون بأموالهم وأوقاتهم في سبيل انعاش الفنون الجميلة في هذا البلد، وإني أعتقد أنهم جديرون بثقة الحكومة والمجلس بكل معنى الكلمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: لا بد لي من كلمة في هذا الموضوع.

أنا أفهم ما يرمي إليه حضرة النائب عندما يأخذه الحماس، وإن ما يقوله منبثق عن شعور حسي يحس به هو ويحس به الكثيرون من المواطنين كما نشعر نحن معهم. ولكن إن نقول أننا في هذا البلد يمكن أن نهمل بعض الأشياء لنقوم بالأشياء الأخرى الضرورية، فلا أظن أن هذا هو السبيل القويم، وإنما علينا أن نجد ونسعى لمنع الحرمان عن الفئات المحرومة والمناطق المحرومة.

لقد قلت وما زلت أعلن أننا نسعى جميعاً، وكل لبناني يجعل ذلك شعاره، أن لبنان واحد لا لبنانين. ليس في الطائفية فقط كما فهمه البعض بل، وقبل ذلك، في توزيع العدالة الاجتماعية بين الجميع، إنما أرجو أن يكون مفهوماً أن هذا ليس معناه أنه بإمكان أي بشر أن يحقق ذلك بين عشية وضحاها، فعلياً أن نجد ونسعى ونحن حاضرون دائماً لتقبل الارشادات من أي نائب كريم أو أي لبناني مخلص، وعلينا جميعاً، حكومة ونواباً، أن نسعى إلى هذا، وبدلاً من أن يشط بنا الشعور فتعرض إلى الوحدة الوطنية يجب أن نركز تفكيرنا وعواطفنا على توحيد هذا البلد في جميع مناطقهم وجميع فئاته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس،

تحسناً منا بروح الانصاف والعدل وغيره منا على أن يسود العدل والمساواة جميع المواطنين وأن لا نترك عند البعض من المواطنين شعور عدم المساواة، إنني أقر ما تقدم به الزميل الأستاذ شفيق مرتضى من أنه قد يترك في نفس البعلبكيين والجوار أثراً سيئاً للغاية أن يروا أن مبالغ ضخمة ترصد للمهرجانات وللأعياد والتزيين بينما هم محرومون من الغذاء والماء والكساء والكهرباء. وعليه، اعتبر، أنه من روح العدالة والمساواة ولكي نجعل كل مواطن لبناني يشعر أنه هو مثل غيره موضوع عناية الدولة، وقبل أن نعلم إلى تشجيع مهرجانات بعلبك من الناحية الفنية والسياحية والاقتصادية، أن نعمل على إعطاء المواطن اللبناني وخاصة المواطن البعلبكي ما هو حق له من ماء وغذاء وكساء وكهرباء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم

كما قال حضرة اللواء لحود، نحن نشعر شعور الزميل الكريم شفيق مرتضى عندما يقول أن الإنسان المحروم من الأوليات لا يمكنه أن ينعم بالمسائل الكمالية، إنما مزج الزميل بين أمرين، بين المشاريع الانشائية الواجب تحقيقها لجميع اللبنانيين في جميع المناطق اللبنانية لا سيما المتخلفة منها وبين ما درجنا عليه في هذا البلد من سياسة ترمي إلى تشجيع السياحة والاصطياف وهو مورد عظيم للبنان كما يعلم الجميع، ولنوفق بين مصلحة السياحة ومصلحة الشعب اللبناني

الذي يطالب بالمشاريع الانشائية، نطلب من الحكومة ونصر أن تأتينا بمشروع انشائي عام في أقرب وقت ممكن لأن البلاد ولا سيما بعض المناطق المتخلفة والتي اسميناها في هذا المجلس بالمناطق المحرومة منذ خمس سنوات وأرصدنا لها الاعتمادات الإضافية في هذه الموازنة ومن جملة هذه المناطق منطقة الهرمل - بعلبك لا يجوز ان تبقى محرومة إلى الأبد، لذلك نطلب من الحكومة ونصر في ان تسرع في تقديم هذه المشاريع الانشائية لانعاش جميع المناطق اللبنانية واعطاء كل لبناني حقه كي يتساوى الجميع في الحقوق.

أما ما قاله الزميل شفيق مرتضى بحق لجنة مهرجانات بعلبك فأعتقد تمام الاعتقاد أنه خاطيء فيما قاله، ان هذه اللجنة على علم الجميع تقوم بواجباتها على أكمل وجه وهي تصحي بمالها وبوقتها، كما قال الشيخ خليل الخوري، في سبيل رسالتها، وبامكان الحكومة ان تحاسب هذه اللجنة ولكن لا أريد ان تسدد العجز الذي تقع فيه سنوياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حبيب المطران.

حبيب مطران: عطوفة الرئيس،

إني أوافق السيد شفيق مرتضى على ان بعلبك بحاجة ماسة إلى طرقات وكهرباء وماء وحاجات أخرى كثيرة، أما ما جاء في قوله من أنه يفضل تحويل المبلغ المخصص لهذه المنطقة إلى مناطق أخرى، فأعتقد ان هذه العبارة كانت نتيجة حماس نسي أثناءها أنه يمثل بعلبك وان هذه المنطقة بحاجة إلى المال أكثر من المناطق الأخرى، فإذا كان هنالك ضرورة لتحويل مبلغ ما فليكن ذلك لصالح بعلبك.

أما ما ذكر من ان هناك تهديداً بتفكك الوحدة، فأنا لا أرى في بعلبك أي انقسام من ناحية سياسية او اقتصادية كي يتوجب المحافظة على هذه الوحدة. الوحدة كانت وهي باقية ولا شيء يهدد اية وحدة في لبنان، وأنا كنائب بعلبك محض بدون ان أذهب إلى غير مناطق، أقول ان في بعلبك وحدة لم تتفكك أبداً، وآمل من الزملاء عدم المتاجرة بالتهديد في تفكك الوحدة في لبنان، نحن لبنانيون قبل كل شيء ولا نهدد قطعياً بتفكك الوحدة. هذا ما لا أقبله كما لا أقبل من أي فرد من بعلبك أن يهدد الوحدة أو يدعيها أو يدعي الوطنية، فنحن وطنيون قبل كل شيء بدون متاجرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مصطفى الرفاعي.

مصطفى الرفاعي: عطوفة الرئيس،

ما جاء على لسان الزملاء من جهة احتياجات بعلبك صحيح، أما ما يختص بمهرجانات بعلبك والمبلغ المخصص لها، فإني أؤمن بوجود اجراء هذه المهرجانات في بعلبك، وبأن قلعتها يجب

ان تصان، أعرف تمام المعرفة منذ كنت رئيساً للبلدية، ان الكثير من الأموال تدخل إلى لبنان باسم قلعة بعلبك.

أما حالة المهرجانات حالياً فقد أصبحت على شيء من المتاجرة، لذلك أطلب من الحكومة وضع رقابة على أعمال هذه اللجنة لأن هذه اللجنة تدعي منذ ثلاث سنوات انها تقع تحت خسارة ولكنني لا أرى كيف تقع هذه الخسارة، لذلك أرجو الحكومة ان تعين لجنة للإشراف على لجنة مهرجانات بعلبك، وان تقر هذه المهرجانات وتقدم المساعدات اللازمة لهذه اللجنة في سبيل انعاش بعلبك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس،

لقد كنت أعتقد انني أتكلم العربية لمن يفهم، لقد كنت أعتقد انني أخطب من يفهم ويدرك ولقد اسمعت لو ناديت حياً، ولكن لسوء الحظ هنالك من لا يفهم ومن لا يدرك وهذا ما لا أعنيه بالقول.

يهمني أن أؤكد إنني أحمل كل احترام لأعضاء لجنة مهرجانات بعلبك الذي لا أعلم منهم أحداً اللهم إلا واحداً، ومع ذلك فإني أحترمهم، وأؤكد إنني لست ضد مهرجانات بعلبك ولكنني أؤمن بأننا قبل ان نشتغل بالفن، علينا ان نؤمن بالقوت للجياح، وهذا ما لا يمكن لحكومتنا المحترمة ان تتجاهله، فإن هنالك بين اللبنانيين جياً. إني أصر على القول بأنه قبل تزيين السقف علينا أن نفتش عن الحصيرة، تتغنون بأنكم جادون لانصاف المناطق المحرومة فأنا اتحداكم وقد وضعت الميزانية، باي اعتماد إضافي؟ هذه عكار وهذه بعلبك وهذا الجنوب وهذا اقليم الخروب، فأني مبلغ خصصتم لهذه المناطق؟ تظهرون الغيرة على مهرجانات بعلبك، وأخص بالذكر الأستاذ خوري، هذه المدينة التي يأتي إليها أثناء المهرجانات آلاف من السيارات، قد زال الزفت عن طرقاتها ولم يبق إلا الأخاديد وما ذلك إلا بسبب هذه السيارات، فأني مبلغ خصصت لهذه الطرقات يا معالي وزير الأشغال العامة؟ لقد انصفتُمونا بالكلام حتى الآن.

أما ما قاله أحد الزملاء عن تفكيك بعلبك، فإني أذكركم أيها السادة بالامراتين اللتين أتينا إلى سليمان الحكيم تحتكمان في الطفل، وكل منهما تدعي أنها أمه وعندما أمر سليمان الجلاد في ان يقطع الطفل.

حبيب مطران: مقاطعاً - أنا لا يمكنني أن أتفوه بأقوال من هذا النوع ولا يمكن للمجلس ان يقبل بمثل هذا الكلام.

- مشادة كلامية بين حبيب مطران وشفيق مرتضى - النواب يطلبون من السيد شفيق مرتضى ان يتم قصته.

شفيق مرتضى: متابعاً - عندما هم الجلاذ بقتل الطفل قالت الأم الزائفة اقتله، كما قال حبيب مطران.
الرئيس: حضرة الزملاء،

أرجو ان تنتهي من هذا النقاش، وبصفتي نائباً لبعليك أقول بأن السيدين المحترمين يمثلان بعليك بحق ويمثلان جميع المناطق اللبنانية.

والاستاذ شفيق مرتضى يطلب حذف هذا المبلغ من الفقرة الثالثة ووضعه في الصندوق المستقل ليصرف على المدارس.

الاستاذ شفيق مرتضى يسحب الاقتراح.

من يوافق على البند ٤٤ ومبلغه ٢٣٢٠٠٠ ليرة يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جميل لحود.

جميل لحود: اود ان أسأل معالي وزير الصحة عن البندين ٤٣ و ٤٤ من الباب العاشر لوزارة الصحة العامة، من اين يؤخذ العمال والناظرون والمستخدمون واين يعملون وبأي شكل وارجو ان اعلم ما هي التدابير التي اتخذت لمكافحة السل الرئوي والملاريا والحشرات.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة المحترم

وزير الصحة: ان هؤلاء الاشخاص يعملون لمكافحة السل والملاريا وسائر الامراض الاخرى وهم يعملون في جميع الانحاء اللبنانية لاستئصال هذه الامراض الفتاكة.

الرئيس: من يوافق على البند ٤٣ يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤٣. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس،

ارجو ان لا يؤخذ كلامي على محمل التشويش لا بل للايضاح، ورغبة منا للعمل للمصلحة العامة والتعاون مع الحكومة للعمل المثمر، قبل ان نبدأ بدرس ميزانية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اقول بان هذه الوزارة عليها الاعتناء بالعمل والعمال ويجاد الاعمال للعاطلين عن العمل، ولما كنت وزملائي الكرام يؤم بيوتنا ومكاتبنا المئات من طالبي العمل في كل يوم، الشيء الذي حدا بي لأن اوجه سؤالي إلى الحكومة بهذا الصدد، اذ طلبت من الحكومة الكريمة

سابقاً احصاء العاطلين عن العمل في لبنان واحصاء الاجانب الذين يعملون فيه ، كما انني ارجو ان اعرف التدابير التي ستتخذها الحكومة للحد من موجة البطالة في هذا البلد .

الرئيس : الفصل الأول - الشؤون الاجتماعية

البند ٤٤ - نفقات متنوعة ٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبل البند ٤٤

الفصل الثاني - معهد اصلاح الاحداث

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جميل لحود .

جميل لحود : عطوفة الرئيس ، معهد الاصلاح ، هذا المعهد الذي يقوم في اجمل بقعة اصطياف في لبنان . هل

يعلم معالي الوزير ان معهد الاصلاح هذا اصبح بسبب عدم قيام الموكلين بادارته ادارة صحيحة ، اصبح مفسدة للاخلاق من داخله وخارجه وقد وصل الي هذا الامر من سكان المنطقة نفسها ، وهناك لجنة تشرف على هذا المعهد وتتحقق من سير اعماله ، في الداخل والخارج ، لذلك ارجو من معالي الوزير ان يعتني بهذا المعهد العناية اللازمة كي لا يكون هناك أي شكاوى منه ، واذا لزم الامر ابعاده إلى مكان اخر بعيد عن السكان حتى يكون بعزلة تامة :

الرئيس : البند ٤١ - تجهيزات وادوات جديدة ١١٥٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبل البند ٤١

الكلمة للدولة رئيس الحكومة المحترم .

رئيس الحكومة : اعتقد ان النواب الكرام يلاحظون اننا نختصر في الاجابة على الاسئلة فنأخذ منها ما يجب ان نعمل ونسترشد به ونترك المجال لاتمام الموازنة .

الرئيس : الفصل الثالث - احكام قضائية ومصالحات

البند ٥٣ - احكام قضائية ومصالحات للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية . ألخ . . .

الرئيس: قبل البند ٤٤

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اسعد بيوض .

اسعد بيوض: عطوفة الرئيس،

اقترح تعديل البند ٤٢ من الباب الثالث عشر

الفصل الثاني - انشاءات جديدة - الطرق الدولية كما يلي : في الصفحة ٢٨٤ وردت عبارة الزهراني - بانياس - تحت عنوان اسم الطريق، وزفتا - المروانية - النبطية - تحت عنوان موقع الاشغال لذلك اقترح ابدالها بالنبطية - مرجعيون، ورد تحت عنوان اسم الطريق - الزهراني بانياس، وتحويره كفرنبتيت تحت اسم موقع الاشغال، اقترح تغيير موقع الاعمال وتسميتها بوليفار مرجعيون، واليكم الأسباب التي جعلتني أقدم هذا الاقتراح .

ان هذه الطريق الدولية المسماة طريق الزهراني - النبطية - مرجعيون - بانياس هي جزء كامل لا يتجزأ، وان هذه الطريق بحالتها الحاضرة، وقد مر عليها دولة الرئيس أثناء زيارته لمرجعيون ويعرف ما هي عليه من الخراب وأنها لا تصلح أبداً، ان هذا الطريق قد لزم قسم منها عام ١٩٦٠ بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ ليرة لتزفيت وتوسيع وتقويم القسم الواقع بين الزهراني والنبطية، كما انه لحظ لهذا القسم بالذات مبلغ ٨٧٥٠٠٠ ليرة في المشروع الانشائي، إلا ان القسم الباقي من هذه الطريق وهو النبطية - مرجعيون قد أهمل اهمالاً تاماً ولم يرصد له أي اعتماد، ان هذا القسم بحالة سيئة جداً وهذه الطريق هي طريق دولية تسير عليها كافة السيارات، خاصة عندما تسد طريق ظهر البيدر .

ان هذه الطريق لا يمكن ان تبقى على حالتها حالة هذه الطريق، فإذا كانت العملية هي عملية حالة هذا الطريق، فإذا كانت العملية هي عملية احتكار أو مسيطرة لشخص ما، فإننا لا نقبل وأنت أول من لا يقبل بهذه المسيرة، لذلك أرجو دولة الرئيس، ومعالي وزير الاشغال العامة وهو المقتنع بما أطالب به، كما ان ادارة الأشغال العامة مقتنعة بطلبي لأنه لا يجوز ان تلزم طريق ثلاث مرات ويبقى القسم الآخر من الطريق نفسها مهملاً، فرجائي الموافقة على اقتراحي وخاصة فيما يتعلق ببوليفار مرجعيون ولكم الشكر .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض: عطوفة الرئيس

نحن في هذا المجلس لا نصوت إلا على البنود أما الموضوع الذي تكلم عنه الاستاذ أسعد بيوض فيتعلق بالطرق الدولية، وقد تركنا أمر هذه الطرق للإدارة، وقد راجعني الأستاذ بيوض في هذا الموضوع وقلت له اننا نوافق على اقتراحه إذا وافقت عليه الإدارة .

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

الحقيقة يجب ان تقال، ونحن نقول اننا مستعدون ان نضيف كلمة مرجعيون.

الرئيس: حضرات الزملاء،

الاستاذ أسعد بيوض قد تلا عليكم اقتراحه، والحكومة وافقت على اضافة كلمة مرجعيون. من يوافق على اضافة هذه الكلمة على الفقرة الخامسة يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: اذن تضاف كلمة مرجعيون

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: عطوفة الرئيس،

أنا آسف جداً إذ ان معالي وزير الأشغال العامة لم يفتح تحقيقاً مع المهندسين أو المسؤولين الذين وضعوا أسماء الطرق الدولية، أنا آسف أن أقول ان التحشية التي وردت في أسماء الطرق الدولية، كانت لتحقيق مصالح معينة وان المسؤولين اهملوا طرقاً دولية مهمة، مثلاً لقد اهملوا طريق المصنع - مرجعيون - النبطية - صيدا - بيروت، هذه الطريق التي كانت ولا تزال طريقاً دولية منذ ان استقل لبنان ومنذ ان بوشر بتعزيز الطرق الدولية. لماذا سميت هذه الطريق طريقاً دولية؟ سميت كذلك لأن عندما تقفل طريق زهر البيدر تبقى هذه الطريق صالحة للاستعمال، وهذه الطريق كانت ولا تزال موضع عناية في الموازنة بحيث يرصد لها في كل سنة مبلغ من المال، والآن لا أرى أي اسم لهذه الطريق.

ان الاستاذ أسعد بيوض على حق فيما قاله. فطريق مرجعيون تتصل بدمشق عن طريق راشيا - المصنع -

أنا أفضل أن نصوت على الطرق الدولية اجمالاً وان نترك للوزارة المختصة تصنيف هذه الطرق.

هناك طريق أخرى دولية وهي طريق حلب - رياق - شتورة - مرجعيون، لا يجوز ان تبقى هذه الطريق مهملة، لا يجوز أن تبقى غير متطورين يجب ان ننظر إلى الأمور بالمنظار الحقيقي وان ننفق الأموال في محلها.

هذا ما قلناه لك سابقاً يا معالي الوزير وقد اعترفت بأن ما قلناه هو عين الصواب

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة المحترم.

وزير الأشغال العامة: إني أشكر للنائب الكريم على تحمسه لمنطقته وأصرح بأن وزارة الأشغال العامة لحظت الأموال الكافية لاتمام الطرقات بعد درس وتدقيق وتصميم، واذكر النائب الكريم بحديث جرى بيني وبينه اثناء اجتماعنا في اللجنة وقد وعدته بأني سأدور له من اعتمادات الطرق الدولية والأموال المتبقية من سنة ١٩٦٠ لتعزيز الطريق التي أشار إليها.

لدينا بقايا من ميزانية ١٩٦٠ وهذه البقايا يمكن انفاقها على الطرق التي بدىء بشقها وبتعبيدها، والطريق التي أشار إليها الزميل الكريم هي من الطرق الدولية المهمة التي يجب ان ننهجها بالسرعة الممكنة.

أما الاعتمادات التي رصدت لطريق النبطية - مرجعيون - فهي اعتمادات لتكملة طريق بدىء بشقها وبتعبيدها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم جميل لحود.

جميل لحود:

عطوفة الرئيس،

أود أن أسأل أولاً ما هو الداعي للتفريق في المعاملة في هذا المجلس إذ عندما توجهت ببعض الأسئلة للحكومة الكريمة وأبدى أحد الوزراء الرغبة في الجواب أتت اشارة من دولة رئيس مجلس الوزراء بأنه سيأخذ بعين الاعتبار ما يجب ان يؤخذ وان من الواجب ان ننصرف إلى درس الموازنة، وكنت أعتقد أننا سنسير على هذه القاعدة وإذا بالجدل يطول ويسمح لبعض الوزراء بالرد على النواب وكأننا نحن لا نستحق أن نجابو على أسئلتنا، ثم تعليقاً على موازنة الأشغال العامة أقول بأنه مما يدل دلالة صريحة على ان هذه الموازنة لم تدرس درساً صحيحاً، وان الذي وضعها، أعتقد أنه يجهل جغرافية البلاد، هو ما يلي: إذا نظرنا في الصفحة ٢٨٦ نجد تحت عنوان اسم الطريق في المتن الشمالي كلمات: المدير - قرنايل المتين، هل تعلمون يا سادة اين تقع مديرج وقرنايل.

ثم نقراً بحمدون القرية - حمانا، تحت عنوان المتن الشمالي، بينما بسكتنا - زحلة - تل الزعتر - بيت مري هي تحت عنوان المتن الجنوبي. هذا إذا دل على شيء فإنما يدل على ان وزارة الأشغال العامة لم تدرس المناطق دراسة صحيحة وأنها تجهل جغرافية البلد.

وزير الأشغال العامة: هذا خطأ مطبعي.

الرئيس:

الفصل الثالث - المديرية العامة للانشاءات المائية والكهربائية

البند ٢٢ - نقل وانتقال ١٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

حضرة الزملاء، مقرر اللجنة المالية الأستاذ جورج هراوي يقترح اضافة مبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة تحت تسمية اصلاح نبع بركة عنجر، وذلك على الفقرة الرابعة من البند ٤٢ الباب الثالث عشر والحكومة موافقة على ذلك. من يوافق على الاقتراح يرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل الاقتراح. أ.خ. . .

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند ٥٤

انتهينا من موازنة وزارة الأشغال العامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض

رينه معوض: عطوفة الرئيس،

صوتنا الآن على البنود، وهذه البنود تتضمن فقرات قد عدلت في اللجنة المالية بموافقة النواب،

فعلى وزارة المالية ان تأخذ اللوائح كما عدلت في اللجنة.

الرئيس:

من يوافق على اقتراح رئيس اللجنة المالية يرفع يده.

- اجماع -

الرئيس:

قبل الاقتراح

الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

الفصل الأول - الدوائر الإدارية والفنية

البند ٢٣ - مساعدات اقتصادية ٩٩٥٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية. أ.خ. . .

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤

ارفع الجلسة على ان تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الجمعة في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع

في السابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة :

١ - معالجة بعض الشؤون الاقتصادية

٢ - تصديق الابواب الواردة في الجزء الثاني من موازنة عام ١٩٦١

٣ - بحث وتصديق البند الحادي والستين من الباب التاسع عشر (احتياطي لنفقات طارئة)

٤ - بحث البند ٦٢

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦١ ، برئاسة حضرة الرئيس صبري حمادة .

تغيب السادة : شارلي سعد ، بهيج تقي الدين ، عصام الحجار ، كميل شمعون ، الامير عبد العزيز شهاب ، سالم عبد النور ، عزيز عون ، قبالان قبالان ، كميل عقل ، محمد خضر فتفت ، يوسف سالم ، حبيب كيروز ، نقولا سالم .

واعتذر السادة : يوسف الزين ، علي بري ، ابراهيم العبد الله ، باسيل عبود ، محمد حمزة ، جان حرب ، محمد مصطفى علم الدين ، امين الحافظ ، عبدو صعب ، محمود عمار ، اميل مكرزل ، فؤاد البرط ، هاشم الحسيني ، رشدي فخر ، احمد الاسعد ، وشبلي العريان .

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة الياس الخوري ، عبد الله المشنوق ، بيير الجميل ، محمد صفى الدين .

خاتشيك بابكيان ، حسين منصور ، رفيق شاهين ، عثمان الدنا ، سليمان العلي .

الرئيس : افتتحت الجلسة

الغائبون ، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس : المعتذرون ، تتلى اسمائهم

- تلتي -

الرئيس: ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي :

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة : اميل البستاني، بهيج تقي الدين، عصام الحجار، ادوار حنين، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، قبالان قبالان، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، باسل عبود، جان عزيز، كاظم الصلح، ونايف المصري.

واعتذر السادة : يوسف الزين، امين الحافظ، فضل الله دندش، مرشد حمشي، اميل مكرزل، فؤاد البرط، احمد الاسعد، عادل عسيان، شبلي العريان، وارثكس شاملان، وسليمان عرب.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاوي، الامير مجيد ارسلان، بيارالجميل،

محمد صفني الدين، سليمان فرنجية، عثمان الدنا، خاتشيك بابكيان، الياس الخوري، ورفيق شاهين، جوزف السكاف وحسين منصور.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تناول بعض النواب السادة مجدداً قضية اضراب المساعدين القضائيين وبعد الاستماع إلى جواب حضرة رئيس مجلس الوزراء انتقل المجلس إلى متابعة التصديق على الجزء الثاني من الموازنة، فأكمل اقرار ما تبقى من البنود الواردة في الباب التاسع، وصدق الباب العاشر ثم الباب الحادي عشر فالثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الجمعة في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة المحضر ؟

- سكوت -

الرئيس: اذن، صدق المحضر

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سعيد طوق.

سعيد طوق: عطوفة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين.

لقد لاحظت انني لم اتكلم ابداً اثناء درس الموازنة وقد ناقشها الكثير من الزملاء الكرام ولكن لا بد للمظلوم او المغبون من ان يقول كلمة يشكو فيها ظلمه او الغبن الذي لحق به، ولكن هذا الظلم لم يلحقني شخصياً بل هو يتعلق بالمصلحة العامة.

ايها السادة،

لا يخفى عليكم، كما انه لا يخفى على اللبنانيين والعالم قاطبة ان في لبنان اثنتين شهرين لا ثالث لهما لا في لبنان فحسب، بل في العالم بأسره، وهما الارز وخرائب بعلبك.

لقد تجولت في العالم وعرفت اثناء رحلاتي بأن الاجنبي يسأل عن الجنسية ولا يسأل عن الدين لأن الدين لله وليس هناك من موجب لهذا السؤال، وعندما كانوا يسألونني عن جنسيتي كنت اجيبهم بأنني لبناني فلا يعرفون ما هو لبنان، واحياناً كثيرة اجيبهم بأنني من ارز لبنان فتأخذهم الدهشة والاعجاب لأنهم جميعاً يعرفون ارز لبنان، ان هذه الموازنة ايها السادة، بعد مراجعة دقيقة لها نجد انه ليس فيها أي اعتماد بالمعنى الصحيح لا للارز ولا لمنطقة بعلبك، كيف تريدوننا ان نسكت وان لا نطالب بهذا الحق؟ ان أثري بعلبك والارز لهما الفضل الكبير على هذا البلد لأن اكثر موارده تأتي عن طريق السياحة والاصطياف، وان السائح يأتي من الاماكن البعيدة جداً ليزور بعلبك والارز، لذلك احتج على هذه الموازنة نظراً لاهمال هاتين المنطقتين وآمل من الحكومة الكريمة بأن تعيد النظر في هذه الموازنة وتضع الاعتمادات الاضافية اللازمة لتعزيز هاتين المنطقتين بالنسبة إلى اهميتهما ولها شكرنا، وارجو من دولة الرئيس ان يجيبني على ما اقترحت في هذا السبيل وله الشكر.

الرئيس:

رئيس الحكومة: ان المرح الذي رافق كلمة النائب الكريم لم يفقد شيئاً من اهمية الموضوع الذي اشار اليه، وانا وافقه تماماً بأن الارز وهو شعار لبنان وفي وسط علمه يجب ان لا ينال أي اهمال لا من الحكومة ولا من المجلس النيابي، والحكومة جادة بالاهتمام بالمواقع الاثرية في لبنان وقد خصصت اخيراً مبالغ محترمة من مال القمح لعدة امكنة اثرية وهي تعدكم بأنها ستعتني بالارز العناية اللازمة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس،

جرى حادث بالامس أرى من الواجب ان ألفت نظر الحكومة والمجلس الكريم اليه. بالامس مات لبناني، وهذا امر طبيعي لا يمكن المفر منه، وقد مات هذا اللبناني غرقاً وهذا أيضاً امر طبيعي، طبيعي جداً ان يغرق احد الاشخاص في البحر وهو يستحم، اما ان يموت غرقاً على طريق عام فهذا مستغرب جداً، الحادثة حصلت على جسر سن الفيل، هذا الجسر الذي يعتبر مدخلاً للعاصمة ويربطها بالجبل.

هذا الجسر ايها السادة، لم يرصد له أي اعتماد في الموازنة، وقد قررت الحكومة سنة ١٩٤٧ شق طريق رئيسية اخرى يستعاض بها عن هذا الجسر ولكن لم يتحقق ذلك، وبما ان الامر سيطول السنين الكثيرة، وهذا الجسر باق تمر عليه السيارات والناس، فقد وجب على الحكومة ان لا تتركه على وضعة الحالي، مع العلم ان الحادثة التي ذكرتها لم تكن الحادثة الأولى من نوعها التي وقعت على هذا الجسر، ولذلك الفت نظر الحكومة الكريمة إلى هذا الامر وكنت اتمنى ان يكون وزير الاشغال العامة حاضراً كي يدرس هذا الامر ويرصد المبلغ اللازم لدرء الخطر الذي يحمله هذا الجسر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزيز.

نهاد بوزيز: عطوفة الرئيس،

اوشكت سمفونية زميلنا الاستاذ سعيد طوق ان تكون مغلوطة ولكن نباهة دولة الرئيس اعطتها اللحن اللائق واقعدتها صدر المكان من حيث الفكرة والرأي، وطالما نحن بصدد درس الموازنة اردت ان ننقل من هذا الموضوع الذي اثاره الاستاذ طوق إلى موضوع اخر يتعلق بالموازنة وهو على كثير من الاهمية بالنسبة للتجارة في لبنان.

بين يدي ايها الزملاء قصاصة أخذتها من احدي جرائد العاصمة هذا الصباح، وهذه القصاصة هي كناية عن تصريح لأحد رجال الاقتصاد المعروفين وهو رئيس غرفة التجارة في بيروت ورئيس اتحاد الصناعة والزراعة في البلاد العربية الشقيقة، ولا ادري اذا كنتم تعلمون من هي هذه الشخصية، هذه الشخصية اللبنانية التجارية تقول بأنه يحق لجميع الرعايا العرب ان يعملوا في لبنان وذلك فيما يختص بالشركات ولا يجوز للبنانيين ان يلقوا معاملة بالمثل، وكدت ان لا اصدق هذا الموضوع لو انني لم اتعرف إلى القرار الرسمي رقم ٦ سنة ١٩٥٩ الصادر عن رئيس الجمهورية العربية المتحدة والذي يفيد صراحة في أحد بنوده انه : يجب ان يكون الوكيل شخصاً طبيعياً من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مقيماً فعلاً في مركز الوكالة في الاقليم السوري ومسجلاً في السجل التجاري التابع له.

من المقارنة بين القوانين التي نحن نعمل بها والتي هي الركيزة وبيت القصيد للاقتصاد اللبناني، نرى ان هنالك تفاوتاً على ابعد مدى، اذ انه يحق لكل عربي من البلدان المجاورة الشقيقة ان يعمل في لبنان وان يكون مديراً او رئيساً لشركة ولا يحق في مطلق الاحوال، لأي لبناني ان يعمل هناك الا بصفته مساهماً عادياً بسيطاً. هذه الفكرة يا سيدي قد اقتبستها من مجمل ما اطلعت عليه وهذا التصريح ورد على لسان رجل لا نشك بخبرته التجارية او قوميته، فهو يقول : ان جميع حكومات الدول العربية باستثناء لبنان اوجبت على كل شخص من غير رعاياها يريد انشاء

مؤسسة صناعية او تجارية او مالية ان يكون له شريك من رعايا البلد يملك اكثر من خمسين بالمئة من رأس مال المؤسسة التي يراد انشاؤها، ولذلك اصبح جميع ارباب الاعمال من اللبنانيين العاملين في الدول العربية بمثابة شركاء فقط، ولا يوجد لبناني واحد يملك مؤسسة كاملة في أي بلد عربي.

اذا كنت اقول هذا يا سيدي الرئيس، فانما اقوله حفاظاً على الاقتصاد اللبناني او بالاحرى تنبهاً للتفريق بين الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر ولا ارى في الطريقة التي نتبعها الا حرصاً وصيانة للاقتصاد اللبناني، فرجائي اليكم ان تتنبهوا لهذا الموضوع لأنه يتعلق بصميم اقتصادنا ولا اخالكم الا الحريصون عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس،

في هذا البلد اللبناني تمسكنا ونتمسك بمبدأ الحرية في نظامنا الاقتصادي، ولعمري ان النتائج التي ترتبت على ذلك انما تجعلنا كل يوم نزداد تمسكاً بهذه الحرية التي كانت نتيجتها خيراً وبركة على لبنان. انني لا اريد ان اناقش الان الحدود التي يجب ان نحد بها هذه الحرية لأنه لا توجد حرية في هذه الدنيا لا تحدها حدود المصلحة العامة، فهذا موضوع اخر لا اريد أن أخوض به لأننا حتى في نظامنا الاقتصادي الحر نرى ان هنالك كثيراً من الاجراءات التي تلجأ اليها السلطة كلما دعت مصلحة البلد إلى ذلك غير أخذة بالمساس بمبدأ الحرية بالذات، ولكن الذي أريد أن أخلص اليه هو ان هذه الحرية لا يمكن ان تتجزأ بالنسبة لأي بلد غير لبنان، هذا من جهة ومن جهة ثانية، انا لا اريد ان أخلص من وراء ذلك إلى القول بأنه ليس على الدول العربية ان تعامل لبنان على قدم المساواة وبالمثل، ولكن اذا كانت هناك سياسة مرسومة في أي بلد يتبع انظمة موجهة، فانني أسأل هل من مصلحة لبنان ان يعامل أي بلد من هذه البلدان معاملة المثل؟ ذلك لأنني اعلم بان لبنان انما يجني فوائد كثيرة من جراء تعامله الحر مع أي بلد من البلدان، ومع ذلك فإنني أقول بأنه من حق لبنان على أي بلد عربي ان يطلب اليه معاملة الأخ لأخيه ذلك تيسيراً لأموره، كما نسهر نحن على العمل لكل ما يؤدي إلى تيسير امورهم، وان الحكومات اللبنانية المتعاقبة انما بذلت الكثير في هذا السبيل، لذلك أكرر القول بأننا اذا لم نستطع لأسباب لست ادري ما هي، الوصول إلى ما يريد كل واحد منا، فهذا لا يقتضينا بأن نغير انظمتنا القائمة لأنها كانت وستظل دائماً مصدر خير على هذا البلد وخاصة بالنسبة للدول العربية الشقيقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شاد.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس،

نحن مع دولة الرئيس رشيد كرامي فيما وصل إليه في كلمته، نحن في هذا البلد طبقنا ويجب ان نطبق دائماً مبدأ الاقتصاد الحر وهذا من مصلحة لبنان، ويجب في هذا الخصوص أي في علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة ان نطالب دائماً بتطبيق مبدأ التعاون المخلص بين جميع البلدان العربية. عندما اتخذت سوريا بعض التدابير الاستثنائية بحق لبنان رفضنا حينذاك ان نتخذ الحكومة اللبنانية اجراءات ضد سوريا وفقاً لمبدأ التعامل بالمثل. نحن بقينا على مبدأ الاقتصاد الحر ولم نقبل بأن يفرض لبنان نفس التدابير الاستثنائية بحق سوريا، والان نقول ذلك ايضاً فيما يتعلق بمسألة البلدان العربية.

عندما، لا سمح الله، تتخذ بعض التدابير بحق لبنان وذلك كما قال دولة الرئيس رشيد كرامي تطبيقاً لمبدأ الاقتصاد الحر الذي يجب ان نتمشى عليه دائماً، هذا لا يعني انه اثناء المفاوضات التي تجري من حين إلى آخر وستجري في وقت قريب في بغداد، ان يسكت المفاوض اللبناني عن هذه الامور بل عليه ان يشير إلى هذا الموضوع الخطير الحساس الا وهو مبدأ التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية، هذا المبدأ الذي طالبنا به مراراً اكثر من التعاون السياسي والثقافي، لأن التعاون الاقتصادي هو لمنفعة جميع البلدان العربية ولكننا نجد اننا انهم بهذا التعاون الاقتصادي واقتصر اهتمامنا على النواحي السياسية فحسب.

يجب في هذه المناسبة اعطاء التعليمات اللازمة للوفد اللبناني الذي سيسافر قريباً إلى بغداد لاثارة هذه القضية، نحن نفهم بأن يكون لكل بلد عربي انظمته الاقتصادية وليس من حقنا ان نطلب تغيير هذه الانظمة ولكن يمكن ويجب على كل بلد عربي، تطبيقاً لمبدأ التعاون المخلص بيننا جميعاً ان يستثنى الرعايا اللبنانيين من احكامه الخاصة التي لا توافق مصلحتنا ولا بالحقيقة مصلحتهم، هذا ما يجب ان نطلبه وان يبقى دائماً ضمن اطار الاقتصاد الحر الذي تمسشنا عليه والذي يجب ان نتمشى عليه دائماً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد يوسف سالم.

يوسف سالم: عطوفة الرئيس،

اذا كان الاقتصاد الحر مجموعة لا تتجزأ فإن حرية التعامل في الأخذ والعطاء يمكنه ان يتجزأ وفقاً للمصلحة.

انا لا انكر بأن على جميع الدول العربية ان تسير اقتصادها كما تشاء ولا اعتب على ذلك، ولكن اذا كانت هذه الدول تريد ان تسير اقتصادها بالنسبة لمصلحتها، فعلينا نحن ايضاً ان نسير اقتصادنا وفقاً لمصلحتنا، فإذا كانت مصلحة لبنان تقضي بأن نسكت ونكتفي بالاقتصاد الحر فنوافق على ذلك، اما اذا كانت مصلحة لبنان في ان تجزأ هذه الحرية وان يعمل منها اعمالاً تتناسب مع مصلحته فلا مانع من تجزئة هذه الحرية.

ان البلاد العربية الشقيقة تسير اقتصادها بالنسبة لمصلحتها اما نحن فنسير

اقتصادنا بالنسبة لعاطفتنا، اذا كان دولة الرئيس كرامي يعتقد ان هذه الحرية اعطت لبنان الثروة والازدهار، فأعتقد انه كان يمكن لهذه الحرية ان تضاعف هذا الازدهار لو سعينا إلى تدبير بعض النواحي من الاقتصاد اللبناني، وعلى كل فإن هذا الموضوع شائك صعب لا يمكن ان ندرسه بالكلام المرتجل، لذلك اطلب من الحكومة ان تدرسه درساً عميقاً مفصلاً وتسعى لإيجاد حل لهذه القضية يناسب مصلحتنا قبل كل شيء، مع العلم بأنه يمكننا التوفيق بين المصلحة والعاطفة في آن واحد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

لقد استمعت إلى مجمل الاراء التي وردت من زملائنا في هذا الصدد، ولكنني عندما استهللت كلمتي استندت على من اعتقده ركيزة من ركائز الاقتصاد في لبنان واستعنت برأيه واوردت كلماته حرفياً، ومنعا لكل التباس اقرأ مقطعاً آخر له يقول فيه :

«وإذا قيل ان حرية التجارة توجب التغاضي عن وضع مثل هكذا قوانين من شأنها تنشيط رؤوس الاموال الاجنبية، فليسمح لنا اصحاب هذه النظرية ان نرد عليها بالقول بأننا نعتبر هذه النظرية نوعاً من التأمر على لبنان وابنائهم ولكن بطريقة متعرجة».

هذا الذي نعتبره مرجعاً من مراجع الاقتصاد بحكم الوظيفة التي يشغلها عملياً لا نظرياً، وقد يكون لنا نظرية في هذا الموضوع نعتمد عليها، ونقول بأنه إذا كان هنالك من قانون في البلاد العربية مححف بحق لبنان فعلى لبنان ان يعيد النظر في قوانينه كي لا يحصل هذا التفاوت الذي اشرت إليه مع احترامني للاراء القيمة التي ابداهها حضرة الزملاء وخاصة الرأي الأخير الذي ابداه الاستاذ سالم لأن له من الاختبارات الكثيرة ما يجعله يعرف هذه المواضيع معرفة عميقة كافية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ معروف سعد.

معروف سعد: عطوفة الرئيس،

أقول نتيجة لما سمعت بأننا كلبانيين لا يمكننا ان نغير السياسة الاقتصادية في أي بلد عربي او غير عربي، اما إذا كانت السياسة التي تتبعها الجمهورية العربية المتحدة او غيرها سياسة تضر بمصلحتنا فعلياً نحن كلبانيين وكأسياد توجيه السياسة الاقتصادية ان نفعل ما نجده مناسباً لمصلحة بلدنا، اما ان نطلب من الدول الأخرى تغيير سياستها الاقتصادية فأعتقد ان طلبنا لن يستجاب، فما علينا الا ان نرد على الاساءة بالمثل إذا كان هنالك من اساءة، ولكن كما عرفت

وسمعت ممن تكلموا بأن عدم معاملة الغير بالمثل هو لخير لبنان ومما انعش الحالة الاقتصادية في لبنان، ولذلك لا ارى من موجب للمبادلة بالمثل ابداً.

حضرات الزملاء،

الرئيس:

كان يجب ان يدرس هذا الموضوع اثناء المناقشة العامة، أما واننا الان بصدد درس بنود الموازنة فالبحث في هذه المواضيع كما اعتقد خارج عن نطاق ما ندرسه، ولكن بما ان هذا الموضوع له أهمية كبيرة فسأعطي الكلام لحضرات النواب السادة: أميل البستاني، رفيق نجا، ورسيد كرامي.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اميل البستاني.

الرئيس:

اميل البستاني:

عطوفة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

كان بالامكان ان نكتفي بما قل ودل وجاء على لسان الزميل السيد معروف سعد لأنه هو الحقيقة والواقع بعينه، انما أريد ان أشرح الوضع الاقتصادي الحالي في لبنان.

هنالك يا سيدي في لبنان حرية في نقل الاموال وبيع وشراء الاراضي. لكل دولة من الدول العربية نظامها في هذا الشأن، فإذا وافقنا في ان تكون تجارتنا حرة منا والينا فهذا من شأننا، وإذا رأى غيرنا غير ذلك فهو من شأنه، شرط ان لا يفرق اخواننا العرب بيننا وبين الاجنبي، أي انه إذا كان هنالك من سلعة يمكن ان تأتي من لبنان لا يجوز ان تتخذ اجراءات حتى تمنع هذه السلعة من الوصول إلى الاراضي العربية الأخرى وان يسمح بشرائها من غير الدول العربية أي من دولة اجنبية، هذه الحالات يا سيدي أشرنا إليها مراراً وهنا أمل من دولة الرئيس الكريم ان يعير هذه القضية اهتمامه. هنالك أمثال كثيرة يمكن ان نعطيها في هذا الشأن ولا أريد أن اخوض في هذا البحث الان ولكن بإمكان غيري من الزملاء ان نروي هذه القصص لدولة الرئيس حتى يطلب من إخواننا في بعض الاراضي العربية ان يعاملونا على الأقل معاملتهم للاجنبي.

وفي هذه المناسبة اريد ان أشير إلى حسن موقف الكثير من الدول العربية منها الكويت وامارات الخليج التي فتحت ابوابها على مصاريعها للبنانيين، فاللبنانيون يعملون فيها بكل حرية ويؤمنونها بدون تأشيرة للسفر ولذلك لا يسعنا ان نقول مثلاً: إذا كان هنالك بعض التضييق في شراء الاراضي مثلاً في بلد صغير كالكويت ان نقول يجب ان نعاملهم بالمثل وان لا نسمح لهم بشراء اراضي في لبنان.

هنالك امور كثيرة يجب ان ننظر إليها بالمنظار العام، نحن نوافق تماماً على ما قاله الاستاذ معروف سعد ولكننا نبه الحكومة بأنه يجب ان ننذر اخواننا العرب عندما يفضلون الاجنبي علينا، عليهم ان يعاملونا على الأقل معاملتهم للاجنبي، ومهما حصل فيجب ان يبقى هذا البلد حراً في

اقتصاده فاتحاً ابوابه للجميع لا يفرق بين احد، اهلاً بهم يؤسسون مؤسسات تجارية، يشتركون
أبنية، اهلاً بهم جميعاً، ولن نضيق على احد حتى وان لم يبادلونا بالمثل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رفيق نجا.

رفيق نجا: عطوفة الرئيس،

أشار احد الزملاء إلى قضية التجزئة في السياسة الاقتصادية، ومع رغبتني بأن لا يثار موضوع
جوهري بعيد عن كل عاطفة في جلسة مثل هذه الجلسة، ومع اني كنت أود ان تدرس مواضيعنا
الاقتصادية دراسة علمية غير مستندة إلى اقاصيص جرائد بل تستند إلى مصلحة لبنان ومصلحة
لبنان فحسب، مع رغبتني هذه، لا يسعني إلا أن أقول كلمة مختصرة في هذا الموضوع وهي انه
لا يمكننا ان نجمع بين الازدواج في سياستنا الاقتصادية، فاما ان نتبع سياسة الباب المفتوح واما
ان نتبع سياسة الاقتصاد الموجه. اما ان نغلق الباب من ناحية ونفتحه من ناحية أخرى فهذا سم
قاتل لتجارتنا واقتصادنا عموماً.

أقول على سبيل المثل بأننا نستورد من المانيا كل سنة بسبعين مليون ليرة سلعاً وبضائع فماذا
تستورد المانيا من انتاجنا؟ وماذا نستفيد من المانيا؟ إذا كنا نحاول أن نطبق تجزئة النظام فلنبدأ من
هذه الأبواب الكبيرة التي تستنفد ثروتنا ولا نستفيد عن طريقها شيئاً وإما أن نقول بأن هنالك
بعض جيراننا وإخواننا من الدول العربية تطبق أنظمة فيها شيء من الحرمان بحق بعض المواطنين
اللبنانيين فإن هذا يجب أن يدرس، فإن كان حالة خاصة فلكل حالة علاج، وإن كان وضعاً عاماً
فيدرس على نطاق عام.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

أنا أشعر مع الرئاسة الكريمة بوجوب الإسراع بالانتقال لدرس مواضيع الموازنة، ولكن قد أثر
هذا الموضوع المهم فلا بد للحكومة من كلمة مختصرة.

إن الحكومة وقد استمعت إلى أقوال النواب الكرام وجدت أن الآراء التي قيلت تمثل الواقع
الاقتصادي اللبناني اليوم، إن هذه الآراء تشعرنا جميعاً بوجوب اللجوء بصورة جدية إلى وضع
أسس علمية صحيحة سليمة لاقتصادنا في الصناعة والتجارة والزراعة وكل ما يتصل بالاقتصاد
من قريب أو بعيد، وذلك على ضوء المصلحة اللبنانية المحض التي تتطلب منا العناية بها كما
تتطلب من غيرنا العناية بمصالحه، وأرجو أن يكون واضحاً، مع احترامي للآراء التي أبدتها
حضرة النواب الكرام، إننا يجب أن نعترف بالحقيقة بأنه ليس منا من يستطيع الآن أن يحدد المعالم
العلمية الصحيحة لبرنامج اقتصادنا، وأصبح من الواجب أن نضع هذا البرنامج مدروساً مدققاً

محددًا بمعاونة أرباب الاختصاص الحقيقيين الذين يمكن أن يدلونا على الطريق الصالح القويم .
أما القول بمبدأ الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه على غرار فلان أو علان من الدولة ، فاسمحوا
لي أن أقول إن هذا ليس بالواقع ، نحن اليوم نسير على ما يسمى اقتصاداً حراً ولكن كلكم
تعلمون أن هنالك قيوداً وقيوداً ، فما كان في مصلحة هذا البلد يجب أن يقيد ضمن حريتنا وما
كان في غير مصلحة هذا البلد يجب أن يغلق .

الرئيس : الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة

الفصل الأول - الاقتصاد الوطني

البند ٤١ - تجهيزات وأدوات جديدة ٥٥٨٠٠ ل.ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية . الخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران .

سميح عسيران : عطوفة الرئيس ،

صادف أن وزعت اللجنة المالية الكريمة مبلغ مئتين وثمانين ألف ليرة كانت مخصصة لبلدة النبطية
لاسترداد مشروع نبع الطاسة فقررت اللجنة المالية توزيع هذا المبلغ المخصص من قبل الحكومة
الكريمة في البند ٤٢ من الباب الثالث عشر ، على عدد نواب منطقة الجنوب ، فقسمت هذا المبلغ
على ثمانية عشر نائباً فنال كل واحد خمسة عشر ألفاً ، فقمنا نحن نواب القضاء باحتجاج ولكن لم
يؤخذ برأينا ، أما وكأننا اليوم نمثل خزانة الدولة في منطقة النبطية فأقول انهم أخذوا من المال
المخصص لبلدة النبطية ووزع على الجميع كأننا نحن خزانة الدولة ، لهذه الأسباب فإني أطلب من
الحكومة إما أن تعيد لنا المبلغ المخصص وقدره مئتان وثمانون ألف ليرة من الباب الاحتياطي ، أو
أن تدافع عن مشروعها الذي صدق عليه المجلس أمس ، أو أن تعطينا المبلغ من الباب التاسع
عشر ، وإني سأقدم باقتراح في هذا الشأن ، مع العلم بأن نواب المنطقة رفضوا توزيع المبلغ
الآنف الذكر ، وأطلب من دولة الرئيس أن يستمع إلي .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم .

رئيس الحكومة : أرجو أن يتسع صدر الزميل الكريم ، وهذا ما أحب أن أعلنه للمرة الأولى والأخيرة ، هل يعقل
بان لا يسمح لرئيس الحكومة بأن يتفوه بكلمة مع زميل لأجل مصلحة عامة وأن يستمع خمس
ساعات مستمرة . لعمرى ان هذا غير معقول ، فالحكومة حاضرة ومستمعة .

الرئيس : حضرة الزملاء ،

الكلمة توجه لرئيس المجلس أو للمجلس، وهذا لا يعني بأن النائب لا يمكنه أن يطلب من الحكومة أن تستمع إليه.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: مع احترامي وتقديري الكلي لشعور الزميل الأستاذ سميح عسيان نحو مشروع حيوي في منطقته أريد أن أصحح واقعاً حول هذا المبلغ، درج هذا المبلغ في البند ٤٢ من موازنة الأشغال العامة المتعلقة بالمياه تحت فقرة إنشاءات جديدة، وجاءت كلمة استرداد امتياز، فأسأل هل أن كلمة استرداد تعني إنشاءً جديداً؟

طرح هذا السؤال على أعضاء اللجنة المالية بعد أن تداولنا طيلة أكثر من جلسة في الموضوع فرأينا أن العادة درجت على أن تسترد الامتيازات بقوانين على حدة، وتفتح اعتمادات إضافية لهذا الغرض، لا أن تأتي بموازنة عادية ومن حصة جميع منطقة الجنوب وفي بند إنشاء جديد لذلك فصلنا موضوع الاسترداد وتمنينا في اللجنة المالية على الحكومة أن تأتينا بمشروع استرداد على حدة ونحن نرجو الحكومة أن تتجاوب معنا في هذا الصدد.

الرئيس: حضرة الزملاء،

بما أن المبلغ الذي نوه عنه حضرة رئيس لجنة المالية وزع على جميع منطقة الجنوب، فالأستاذ سميح عسيان يطلب زيادة في النفقات مبلغ ٢٨. ألف ليرة تؤخذ من البند الاحتياطي وهذا أمر عائد عند درس الموازنة للحكومة. فهل توافق الحكومة على ذلك؟

رئيس الحكومة: لا نوافق

الرئيس: حضرة الزميل، إذن لا يمكن لي أن أطرح اقتراحك على التصويت.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جميل لحود

جميل لحود: عطوفة الرئيس، سبق لي منذ برهة أن لفت نظر الحكومة الكريمة إلى الضرورة الملحة لإصلاح جسر من الفيل، وعليه فإني أستفيد من هذه المناسبة وأسأل عما إذا كان بالإمكان تخصيص مبلغ من مال الاحتياط لإصلاح الجسر الآنف الذكر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خليل الحوري.

خليل الحوري: عطوفة الرئيس،

أريد أن ألفت نظر الحكومة الكريمة بمناسبة درس بند الاحتياط إلى أن قضاء عاليه قد حرم من الماء أكثر من عشرة أيام بسبب انفجار أنابيب المياه، فأطلب من الحكومة أن تخصص مبلغاً من الأموال لإصلاح هذه الأنابيب التي تحرم عشرات الآلاف من الشرب.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس،

الحق مع الزميل، ذلك أن هنالك عطلاً وقد وقع فحرم بعض أجزاء عاليه من مياه الشفة وقد اهتمت الحكومة لذلك وأرسل فريق لإصلاح الأنابيب، إنما الثلوج وقد أنعم الله بها على لبنان هذه السنة قد عطلت عمل هذا الفريق، ولكن هذا لا يعني بأن التصليح سيهمل، بل بالعكس ستصلح الأنابيب في أسرع وقت ممكن لتصل المياه إلى أصحابها.

الرئيس: من يوافق على البند ٦١ يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٦١

البند ٦٢ - احتياطي لنفقات طارئة ٤٨٠١٧٧٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس،

أود أن ألفت نظر دولة الرئيس ونظر معالي وزير المالية إلى أمر وهو أن هناك اعتماداً بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠ ل.ل. رصد لزيادة رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد، إن المجلس له حق المراقبة، فهل لنا أن نعرف كيفية توزيع هذه الزيادة على فئات الموظفين.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي الوزير خاتشيك بابيكيان.

خاتشيك بابيكيان: عطوفة الرئيس،

إن الموضوع الذي طرقة الأستاذ ريمون اده بحث في اللجنة المالية وكان حضرة الأستاذ اده حاضراً واعتقدت بأنه اكتفى بما أعطي في هذا السبيل.

في الموازنة مبلغ خصص لرفع سلسلة رواتب ومعاشات الموظفين، هذا المبلغ يقره المجلس بما لديه من سلطة وبما يسمح من اتفاق أما كيفية التوزيع فيسرنى ان أعلن بأن الحكومة اجابت على سؤال وردها من النائب الاستاذ عدنان الحكيم بالمعنى نفسه، يسأل عما إذا كان من زيادة ملحوظة في الموازنة، وفي حال وجودها كيف توزع.

وأجابت الحكومة رسمية على هذا السؤال وأظن أنه أبلغ إلى المجلس الكريم منذ اسبوع وارده الان رسمياً فأقول ان التوزيع يحصل بحيث يصيب صغار الموظفين حصة اكثر مما يصيب الكبار منهم، أما التحديد بالضبط فبالنظر إلى تعدد الملاكات في الدولة ونظراً لتعدد الفئات ضمن

الملاكات، والدرجات ضمن الفئات والملاكات، فاني أقول بأنه يستحيل على المجلس الكريم وعلى الحكومة برمتها ان تنظر في تفاصيل هذا التوزيع، لأن توزيع هكذا مبلغ على ما يزيد على اربعة عشر ألف موظف مقسمين على ملاكات ودرجات ورواتب ورتب وفئات مختلفة إنما هو ما سميناه في اللجنة المالية بال Casse tete chunoise

ان دوائر المالية تعمل لإنجاز هذا العمل منذ شهرين ولم تتوصل حتى الآن إلى توزيع مفصل يؤدي مجموعه إلى سبعة عشر مليوناً بالضبط. أما المبدأ الذي تبنته الحكومة فهو اعطاء الصغار من الموظفين أكثر من الموظفين الكبار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس،

استغرب كيف ان الحكومة التي قررت زيادة رواتب الموظفين بسبب غلاء المعيشة لا تعرف حتى الان النسبة المئوية التي ستحصل عليها كل فئة من الموظفين، أنا أسأل المجلس الكريم كيف يمكن ان يصوت دون ان يطلع على مبدأ توزيع اعتماد بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠٠ ليرة.

ربما يريد المجلس ان يزداد للموظف الكبير اكثر من الصغير وربما يريد عكس ذلك، وعلى كل فانه من المفروض ان تكون الحكومة قد درست هذا الموضوع درساً وافياً طالما أنها وضعت هذا المبلغ المحدد، اما ان يجيني معالي الوزير بأن الإدارة لم تدرس هذا الموضوع منذ شهرين ولم تتوصل إلى نتيجة فيمكن القول انه بسبب ال Casse tete chunoise

قد تبقى الحكومة ما يقارب السنة دون الوصول إلى نتيجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي الوزير خاتشيك بابيكيان.

خاتشيك بابيكيان: عطوفة الرئيس،

أما وقد صرحت عما صممت الحكومة فعله في هذا الشأن فقد احببت ان اطلع المجلس على الاسس التي تراها الحكومة عادلة وتنطبق على قواعد الانصاف، فما من شك بأن الامر في النتيجة يعود للمجلس فاما ان يقر هذا المبدأ واما ان يعرض مبدأ اخر تعمل الحكومة بموجبه ولكن للحكومة رأي وهي تعتقد أنه رأي المجلس أيضاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خليل الخوري.

خليل الخوري: عطوفة الرئيس،

مع رغبتنا الملحة في تحسين حالة الموظفين في هذا البلد ومع ثقتنا بأن الحكومة ستسعى إلى صرف هذه المبالغ المطلوبة بشكل عاجل اعتقد انه لا يجوز ان يتنازل المجلس عن حقه بالاطلاع على

كيفية صرف هذا المبلغ، خصوصاً وأنه مبلغ ضخّم وضخم جداً، فعلى الدوائر المختصة ان تسرع في درس هذا التوزيع والنسبة المئوية التي ستعطى لكل فئة وتعرض هذا المشروع بتفاصيله على المجلس النيابي كي لا تنتقص شيئاً من حقه الشرعي في الاطلاع على مثل هذه الامور. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس،

كانت الفقرة الثانية من البند ٢٦ تقول بزيادة رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد وبعد التعديل اصبحت هذه الفقرة تقول برفع سلسلة رواتب الموظفين، هناك فرق بين عبارة زيادة الرواتب ورفع سلسلة الرواتب، رفع السلسلة سيتبع كقاعدة في هذا الموضوع أي ان الموظفين جميعاً سيستفيدون من حيث السلسلة. وقد صرح لنا الاستاذ ببيكيان بوضوح اكثر في اللجنة وقال آنذاك بان السلسلة ستزداد بنسبة اكبر لصغار الموظفين وتتحف تدريجياً، على ان الزيادة المئوية تتراوح على حد التقريب بين خمسة عشرة بالمئة، واربعة بالمئة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: ارجو ان يكون واضحاً للنواب الكرام بأن هذا التخصيص سوف لا يكون بأي حال شخصياً، وإذا قلنا بسلسلة الرواتب فيعني ذلك انها لا تصيب شخصاً دون اخر، والقاعدة فيها ان تصيب صغار الموظفين بأكثر من كبارهم متدرجة من اعلى إلى ادنى بزيادة مستمرة، أما النسبة المئوية فلا يمكن تحديدها الان بالضبط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس،

ارى انه من الحق ان يشدد المجلس في صلاحياته بعد ان سبق له ومنح الحكومة المحترمة كامل الثقة إلى ابعد مدى، وطالما ان المشاريع ستعرض على المجلس ارى بأن تمنح الثقة للحكومة أيضاً فيما يتعلق بهذه الناحية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: اعتقد بان الحكومة ابتدأت من حيث كان يجب ان تنتهي، اذ قد ينقضي وقت طويل قبل ان تنتهي من الدرس، فكان عليها ان لا تضع هذا المبلغ ارتجالاً، بل كان عليها ان تدرس اولاً درساً تاماً ثم تتقدم إلى المجلس بمشروع تبين فيه المبالغ المحددة التي يقتضيها هذا الاصلاح او هذه الزيادات، اما ان تدخله في هذا الشكل في الميزانية فاعتقد ان ذلك لا يجوز.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده : عطوفة الرئيس ،

اعتقد بان دولة رئيس الحكومة لم يفهمني لأنني اسيء التعبير . انني بالطبع اوافق على زيادة معاشات الموظفين ، ولكن ربما تعطي الحكومة للموظفين الصغار زيادة قدرها عشرة بالمئة مثلاً وقد يرى المجلس ان يعطي الموظف الصغير اكثر من ذلك اذ يجب على المجلس ان يقرر ذلك لا الحكومة لأن للمجلس الحق في مراقبة طرق الانفاق والتوزيع ، وقد يرى المجلس ضرورة زيادة هذا المبلغ إذا كانت النسبة المئوية ضئيلة لا تغني من فقر ، واشكر الاستاذ فيليب بولس لأنه اوضح هذا الامر جلياً .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز .

نهاد بويز : عطوفة الرئيس ،

إذا كان من شكر للحكومة على انها رصدت هذا المبلغ بعد الطلبات المتوالية ، عتباً عليها أيضاً بأن تكون رصدت هذا المبلغ بدون اعطائه توجيه التوزيع ، لذلك اقترح بان يرسل أنموذج التوزيع إلى المجلس ، وان لا يصدق هذا البند قبل ان ترسل الحكومة أنموذج التوزيع لكي يتمكن المجلس على ضوءه ابداء رأيه .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر .

جوزف شادر : عطوفة الرئيس ،

عندما قررت الحكومة مبدأ زيادة رواتب الموظفين نظراً لغلاء المعيشة ، وعندما وصلت إلى وضع مجموع موازنة الدولة وارسلته إلى المجلس كان عليها ان تقرر تقريباً المبلغ الواجب رصده في الموازنة لهذه الغاية ، وذلك عملاً بمبدأ وضع كل نفقة لا سيما الهامة منها في هذا المشروع لتأتي الموازنة صورة حقيقية عن الوضع المالي فيما يتعلق بالواردات والنفقات ، لذلك حسناً فعلت الحكومة في وضعها مبلغاً قدرته بثلاثة عشر مليون ليرة ونصف المليون ، والان بعد الدروس التي حصلت والتي هي غير كاملة ، وجد ان هذا المبلغ لا يكفي للغاية المطلوبة واعتقد ان دولة الرئيس سيطلب من المجلس الكريم زيادته إلى خمسة عشر مليوناً لذلك يجب على الحكومة بموجب المادة السابعة التي اصبحت تاسعة ان ترفع سلسلة رواتب الموظفين وزيادة معاشات التقاعد ، وهذا لا يمكن عمله الا بموجب مراسيم لأنه عمل شاق معجل ، فلا يجوز ان تطلب من الحكومة ان تأتي بمشروع قانون يتعلق برفع سلسلة رواتب الموظفين وبتعديل ملاكات الادارات . .

لو قلنا انه يحق للحكومة ان تزيد رواتب الموظفين ، عندها يمكن ان نخشى الاستئساب فيما يتعلق بالزيادة لهذه الفئة او لغيرها ، اما عندما نعطي الحكومة الصلاحية في ان ترفع سلسلة

الرواتب فلا يكون عند ذلك أي استنساب في الموضوع، بل احكام تطبق بموجب المادة التي ذكرها معالي الوزير بابيكيان عندما قال : سنعطي الصغار اكثر من الكبار، وهذا يجب ان نكتفي به، اما ان يقال بان الزيادة التي ستقرها الحكومة للموظفين هي قليلة فبامكان كل نائب ان يطالب الحكومة باعطاء زيادة اضافية اخرى إذا اعتبر ان الزيادة المعطاة غير كافية، والاساس هو قضية ثقة بالحكومة، فطالما ان الثقة موجودة فلا ارى من مانع ان تعطى الحكومة الصلاحية الكافية لدرس وانهاء هذا الموضوع.

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة : اعتقد ان الاستاذ جوزف شادر قد اوضح الموضوع بصورة جلية جداً وبقي سؤال لا يمكن الاجابة عليه بالتدقيق، فقد قلنا بان المبدأ الذي سيتبع، هو عند رفع سلسلة المعاشات للموظفين ستتقيد بنسبة معينة بحيث تكون في اعلاها عن صغار الموظفين وفي ادناها عن كبارهم، ولا يمكن ان نحدد الان النسبة بالضبط لأن القضية لا تزال تحت الدرس، ولكن من اجل اطمئنان المجلس نحو هذا الموضوع فهمت ممن يدرسون هذه القضية بان النسبة ستكون تقريباً ولا ترتبط بذلك بين خمسة عشر بالمئة وبين خمسة او اربعة بالمئة، ولم نقل بأن انتهاء هذا الموضوع سيأخذ وقتاً طويلاً بل اظن بان اللجنة المختصة ستنتهي من تحديد النسب بين الشهر والشهرين على الاكثر.

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم ناظم القادري.

ناظم القادري : اعتقد بانه ليس هناك من خلاف بين الحكومة والنواب على مبدأ. يريد النواب من صميم قلوبهم ان تعتمد الحكومة إلى زيادة رواتب الموظفين وخاصة الصغار منهم، والحكومة بالطبع موافقة على ذلك، اما الخلاف فهو ان النواب يعتقدون بان هذا المبلغ قد وضع بصورة ارتجالية دون درس، بدليل انه لو كان هذا الدرس منتهياً لكانت قالت الحكومة بان مبدأ الزيادة قد قرر وفقاً للمادة التالية، ولكن الحكومة لم تحدد ولم يرتبط دولة رئيس مجلس الوزراء بأي ارتباط من شأنه ان يقيد امام المجلس.

يريد المجلس ان يعرف مبدأ توزيع هذا المبلغ من المال، ويريد بالتالي ان يوجه الحكومة إلى كيفية انفاقه وتوزيعه على الموظفين، فإذا كان المجلس سيصدق على المادة السابعة التي اصبحت تاسعة فيجب ان يصدق على هذا البند كي لا يبقى العمل مشلولاً، لذلك نطلب من الحكومة ان توضح لنا قريباً المبدأ الذي ستخذه في توزيع هذا المبلغ وعند ذلك يمكن مناقشة هذا الامر.

الرئيس : حضرات الزملاء.

إذا خرج نائب منكم يفقد النصاب، لذلك ارجو عدم الخروج من القاعة ثم ان النائب الاستاذ نهاد بويز اقترح تأجيل البحث في هذا البند.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

لا اريد ان تبقى قضية الموظفين معلقة بهذا الشكل لأنني اعتبرها قضية هامة وهم ينتظرون هذه الزيادة بفارغ الصبر لذلك لذلك اقترح تأجيل البحث في هذه القضية الى نهار الاثنين القادم لأننا الان لا نزال بصدد درس الموازنة.

الرئيس: حضرات الزملاء،

الاستاذ نهاد بويز يقترح تأجيل البحث في هذا البند الى جلسة الاثنين القادم.
من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده

اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: عطوفة الرئيس،

لقد مضى ما يقارب الأربعة الأشهر والحكومة لا تزال تقول بأن اللجان المختصة تدرس هذا الموضوع ولم تنته منه بعد، فكيف يمكن أن تنهي الحكومة هذا الموضوع في غضون شهر واحد؟
الرئيس: ارفع الجلسة على أن تعقد نهار الاثنين القادم الساعة العاشرة قبل الظهر وجلسة أخرى تعقد في الساعة الخامسة من مساء النهار نفسه.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر بوم الاثنين في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاثنين

الواقع في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة :

- ١ - متابعة التصديق على أبواب موازنة عام ١٩٦١
 - ٢ - تصديق مشروع قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٥٩ لكل من مديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح .
 - ٣ - تصديق قانون موازنة ١٩٦١ .
 - ٤ - بحث المشروع رقم ٦٠٤٧ باعطاء الحكومة بعض السلطات الاستثنائية .
- عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ يوم الاثنين الواقع في الثلاثين من كانون الثاني في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاثنين برئاسة الرئيس السيد صبري حمادة .
- تغيب السادة : انطوان صحنوي، بشير الأعور، كميل شمعون، كميل عقل، أحمد الأسعد، علي بزي، سميح عسيران، شبلي العريان .
- واعتذر السادة : نايف المصري، يوسف الزين، أمين الحافظ، هاشم الحسيني وعادل عسيران .
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة : نسيم مجدلاي، عبد الله المشنوق، سليمان فرنجية، فؤاد غصن، الياس الخوري، محمد صفي الدين، رفيق شاهين، بيار الجميل، خاتشيك بابكيان، جوزف اسكاف، سليمان العلي، الأمير مجيد أرسلان، وحسين منصور .

الرئيس : افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين .

الغائبون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس : المعتذرون تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦١، برئاسة حضرة الرئيس صبري حمادة.

تغيب السادة: شارلي سعد، بهيج تقي الدين، عصام الحجار، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، سالم عبد النور، عزيز عون، قبالان قبالان، كميل عقل، محمد خضر فتفت، يوسف سالم، حبيب كيروز، نقولا سالم.

واعتذر السادة: يوسف الزين، علي بزي، ابراهيم العبد الله، باسيل عبود، محمد حمزة، جان حرب، محمد مصطفى علم الدين، امين الحافظ، عبدو صعب، محمود عمار، اميل مكرزل، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، رشدي فخر، احمد الأسعد، وشلي العريان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة الياس الخوري، عبد الله المشنوق، بيار الجميل، محمد صفي الدين، خاتشيك بابكيان، حسين منصور، رفيق شاهين، عثمان الدنا، سليمان العلي.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم اقبل المجلس على معالجة بعض الشؤون الاقتصادية، ينتقل منها إلى متابعة التصديق على موازنة عام ١٩٦١ فأكمل اقرار ما تبقى من الأبواب الواردة في الجزء الثاني، كما صدق البند الحادي والستين من الباب التاسع عشر (احتياطي لنفقات طارئة) ويبحث البند ٦٢.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الاثنين في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

البند ٦٢ - احتياطي لنفقات طارئة كما عدلته اللجنة فأصبح ١٧،٧٠٠،٤٨٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: عطوفة الرئيس،

كانت الرئاسة قد اعطتني حق الكلام في نهاية الجلسة الماضية وكنت أود انئذ ان أستحصل على توضيح من معالي الوزير الاستاذ بابكيان حول ما قاله بأن الموظفين الصغار ستصيبهم حصة الأسد من توزيع الخمسة عشر مليوناً، ثم عقبه حضرة رئيس اللجنة المالية فقال ان الشق الأول

من المادة السابعة والتي أصبحت المادة التاسعة، يعطي الحكومة الصلاحية بأن تعدل سلسلة ملاكات الموظفين. أنا أفهم بأن هذا المبلغ لن يكون منحة او هبة، فهل للوزير المختص ان يقول لنا كيف يمكن في تعديل سلسلة الرواتب ان يحظى الموظفون الصغار بحصة الأسد، وكيف ان الموظف بعد ان يترقى سيقبض أقل من الموظف عندما كان على رتبة أقل.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: أرجو من حضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده ان يأخذنا بحلمه، واعتقد ان لي باستطاعة الزميل ان يدعي بأن الحكومة لا تجيب على أسئلة حضرات النواب.

ليست الحكومة مجبرة على اجابة كل سؤال بمفرده. الحكومة تمشت على قاعدة وهي انها تستمع إلى أقوال النواب وتجييبهم اجابة وافية ولذلك سكتنا الآن عن الجواب، فأرجو من حضرته ان لا يحاول اظهار موقف الحكومة على انه موقف امتهان لحرمة النواب.

قلت في الماضي ان الزيادة المطلوبة، كما يعلم الجميع، هي لرفع سلسلة رواتب الموظفين وقلت ان الدراسة التي نتج عنها تقدير هذا المبلغ وهو لا يزال مبلغاً تقديرياً. كانت بنية على أساس ان الزيادة يجب ان تلحق الموظفين الصغار اكثر من الكبار. وأمامي الآن لائحة بسلسلة الرواتب، تدل، خلافاً لما قلت في الجلسة الماضية ان الزيادة تبدأ بخمسة عشرة بالمئة تقريباً بل انها تبدأ بسبعة عشرة وستين بالمئة (٦٠، ١٧٪) وتنتهي بأربعة وستة وعشرين بالمئة (٢٦، ٤٪) واتلو عليكم الأرقام التي تضمنتها هذه اللائحة: . . . الخ . . .

نتنقل إلى باب الواردات،

الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الأول - الضرائب المباشرة

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

قبل ان تنتقل إلى درس الواردات هنالك المرسوم رقم ١١٧ المتعلق بالمحاسبة العامة، تقول المادة ١٩ منه: تقسم موازنة النفقات إلى أربعة أجزاء. الجزء الأول ويحتوي على النفقات الادارية.

والجزء الثاني، ويحتوي على نفقات التجهيز،

والجزء الثالث، ويحتوي على نفقات العسكريين.

والجزء الرابع، ويحتوي على النفقات الانشائية

أود ان أسأل الحكومة عن الجزء الرابع، فإني لا أجده في الموازنة. وهذا ما يشكل مخالفة قانونية، وأرجو الحكومة ان تجيبني على سؤال.

الرئيس: الكلمة لحضرة الوزير خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس:

ان سؤال حضرة الاستاذ ريمون اده ينطبق على كيفية تقسيم الموازنة عند عرضها على المجلس الكريم، وبالنظر لكون الحكومة وضعت نفقات التجهيز في قوانين خاصة وهي تحضر لها أجهزة خاضعة لصرفها، وبما ان الحكومة ستقدم إلى المجلس الكريم بمشروع لانشاء هذا الجهاز الخاص لصرف هذه النفقات التجهيزية، فقد تركت هذا الجزء على حدة لأن تمويله وصرفه يخضعان لقواعد سوف تعرض عليكم وتأمل الحكومة ان تنال موافقة المجلس عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده تكراراً.

ريمون اده: عطوفة الرئيس.

انني أود ان أسجل على الحكومة مخالفة المادة ١٩ من قانون المحاسبة العامة، لأن المشتري عندما وضع هذه المادة كان يفهم تماماً ماذا يفعل. هنالك نص في القانون على الجزء الرابع أي النفقات الانشائية، ويوجد في البلاد نفقات انشائية، كان من واجب الحكومة ان تضع هذا الجزء أي الجزء الرابع في صلب مشروع الموازنة العامة وفقاً للمادة ١٩ المذكورة. وهدفنا الوحيد من هذه الكلمة ان أسجل على الحكومة مخالفة قانونية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس

جبرائيل جرمانوس: لقد اتبعت وزارة المالية في وضع ضريبة الأملاك المبنية القانون المعمول به منذ عشرات السنين، فقد أوفدت اللجان للتخمين، فحصل من جراء ذلك حيف تكاد ان لا تتحمله البلاد. وبدأت الاضرابات، وبالأخص، شهدنا اضراباً في جبيل، وربما تبعته اضرابات اخرى. فإذا كنا نعلم ان واجبات الحكومة في ان تتدارك الأمر قبل وقوع الضرر، وقبل أن تقع الواقعة، فإننا نلفت نظر الحكومة إلى أن التخمينات التي حصلت، هي تخمينات جائرة، وان الفلاحين الذين يجمعون الألف كيرة مثلاً، بكد عرقهم لبناء غرفة واحدة، لا يجوز ان تفرض الضريبة على هذه الفئة من الناس، وان العامل الذي يتقاضى راتباً يومياً لا يكاد يبلغ المئة ليرة في الشهر، فيجمع من هذا الرقم ما يمكنه من بناء غرفة واحدة لا يجوز أيضاً ان تفرض الضريبة على هذه الغرفة، فكما يوجد في قانون ضريبة الدخل استثناء في الأساس، بمعنى ان الذي يكون دخله مبلغاً محدوداً لا تفرض عليه الضريبة، هكذا، من الأملاك المبنية يجب ان يستثنى الملاكون الصغار بالأساس وان تكون الضريبة تصاعدية على ما زاد عن ذلك.

لذلك فإنني أسأل الحكومة، ما هي سياستها في المستقبل، بشأن ضريبة الأملاك المبنية؟ وهل في نيتها ان تعدل هذه الضريبة بقانون تقدمه إلى هذا المجلس؟ وضمن أية مهلة ستقدمه؟ كي لا يحصل الضرر ونجد أنفسنا أمام اضرابات جديدة البلاد في غنى عنها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض:

سيدي الرئيس، عندما درسنا قطع الحساب في اللجنة لفت نظرنا مبلغ أحد عشر مليون ليرة سقط بمرور الزمن، فسألنا رئيس مصلحة الواردات في وزارة المالية عن الجهاز القانوني الذي تتشكل منه مصلحة الواردات الموكول إليها هذه المهمة الضخمة في جميع الأنحاء اللبنانية من اقليمية ومركزية، فقبل لنا انه يتألفت من ١٤٩ موظفاً، ويطلب من هذا الجهاز أن يجبي كل واردات الدولة. والجهاز العامل حالياً يتكون من مئة موظف. واضطرت المصلحة إلى الاستعانة بموظفين مؤقتين حتى يتفادوا قدر الامكان، سقوط بعض الديون بمرور الزمن.

اريد ان أخلص إلى النقطة التالية: ألقت نظر وزارة المالية إلى وجوب تحسين هذا الجهاز لأن جباية واردات الدولة تتوقف عليه وحده، خاصة فيما يتعلق بضريبة الدخل. هذه الضريبة التي ان جمعت على الوجه الصحيح، يمكن ان تبلغ الأربعة وعشرين مليوناً أو أكثر، المهم هو ان نجعل من هذا الجهاز جهازاً قادراً على جباية حاصلات وواردات الدولة بشكل عملي مجرد وكامل.

ان فيما يتعلق بضريبة الأملاك المبنية، فقد عرفنا من رئيس مصلحة الواردات ان هذه المصلحة قد تجبي، السنة، ثلاثة وعشرين مليوناً، واضرنا لأن نزيد على هذا المبلغ مليونين من أجل التوازن. وقد تبين لنا من أقوال رئيس المصلحة ان هناك ابنية مكتومة في المناطق، وقد تبين للمصلحة ان هناك ثمانية ابنية من أصل عشرة مكتومة في المناطق، وهذه ستصرف كلها وتفرض عليها غرامة، إنما نريد من الحكومة ان تضع تشريعاً يعفي المكلف من الغرامة التي قد تفوق مبلغ التكاليف.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس.

هنالك ناحيتان في قضية ضريبة الأملاك المبنية في الناحية الأولى هي احصاء العقارات التي تتوجب عليها هذه الضريبة، والناحية الأخرى هي فرض الضريبة. وفي هذه الناحية الأخيرة أي ناحية فرض الضريبة يوجد أيضاً ناحيتان: ناحية الضريبة الأساسية والغرامة التي تتوجب على من لا يدفع الضريبة ضمن مدة معينة.

أما الناحية الأولى أي ناحية الاحصاء، فقد تبين ان هنالك حوالي مئة وخمسين ألف عقار في الجمهورية اللبنانية غير محصاة وبالتالي لم توضع عليها ضريبة. وبالطبع، وبموجب القانون المعمول به يجب ان توضع عليها هذه الضريبة، ونحن بصدد ذلك الآن. وقد وضعت الضرائب على بعض الأملاك التي لم تدفع حتى الآن وأضيف عليها مبلغ الغرامة. إذا، يجب أن نفترض ان ما فرض على المكلف هو ضعفاً الضريبة. والحكومة تعمل على وضع مشروع قانون معجل

ستقدمه إلى المجلس الكريم لاعفاء جميع المكتومين من هذه الغرامة. وهي جادة بتحقيق الاحصاء ووضع جدول كامل بمن تتوجب عليه هذه الضريبة. وهي أيضاً جادة في وضع مشروع لتمديد مهلة اللجان المكلفة بالاحصاء وفرض الضريبة لأنها وجدت ان اللجنة لن تتمكن من اتمام عملها ضمن المهلة القانونية المحددة.

وهناك مجال الاعتراض مفتوح أمام الجميع حتى لا يقع الاجحاف على أحد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: عطوفة الرئيس - كنت قد فهمت قبلاً من دوائر وزارة المالية ما تفضل به دولة الرئيس.

انني لا أتعرض لقضية العقارات المكتومة وللحكومة ان تطبق القانون او ان تتقدم بمشروع قانون لاعفاء المكلف من الغرامة. ولكن الذي يهمني من هذا الموضوع هو الاحصاء الجديد أو بالأحرى التخمين الجديد الذي حصل على البيوت وخصوصاً بيوت العمال والفقراء والفلاحين. وألاحظ ان سبعة ملايين ليرة زيدت هذه السنة في تقديرات واردات هذه الضريبة.

فهمت من معالي الوزير ان الحكومة جادة اليوم بأن تقوم بوضع مشروع جديد من شأنه ان يرفع الحيف بحيث ينظر إلى الواردات التي يحصل عليها المكلف بما فيها بدل السكن حتى إذا تجاوزت الحد المعين تلحقها الضريبة.

هذا حسن جداً، ولكن يلزمه بعض الوقت. والشئ الذي لا أتفق عليه مع الحكومة المحترمة هو انني قد تقدمت قبلاً باقتراح مشروع قانون طلبت فيه تأجيل فرض الضريبة على اساس التخمينات الجديدة مدة ثلاث سنوات، اسوة بما كان قد جرى بموجب مرسوم اشتراعي، إذ مددت المهلة لسنة واحدة في عام ١٩٥٩.

فإذا كانت الحكومة تكتفي اليوم بتأجيل وضع الضريبة على اساس التخمين الجديد لمدة سنة واحدة، ريثما تتمكن خلالها من وضع القانون الجديد، فلا بأس، حتى لا يلحق الحيف بالعمال والفلاحين الفقراء. وقد سبق للحكومة ان أجلت استيفاء هذه الضريبة مرات بمرسوم أو بقانون لمدة سنة واحدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار: عطوفة الرئيس.

الاعتراض من قبلنا، ليس وارداً فقط على الغرامة على الابنية المكتومة، بل ان الاعتراض كما تفضل حضرة الزميل الأستاذ فيليب بولس، يتناول التخمين بحد ذاته. لقد كان التخمين الذي وضعه رجال الاحصاء فاحشاً في جميع المناطق اللبنانية. والغريب في هذا التخمين انه عندما

اجري الاحصاء، يا عطوفة الرئيس، بتاريخ سنة ١٩٥٧ في منطقة ما مثلاً وضع تخمين جائر في هذه المنطقة. وجاءت السلطة تحصل هذا المبلغ ليس فقط عن سنة ١٩٦٠ مثلاً، بل حصلت عن السنوات ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠ أي ان المبلغ الأساسي كان مبالغاً فيه، وجاءت الغرامة فوقه تثقل كاهل المواطن بحيث لم يعد باستطاعته ان ينهض من تحت هذا العبء.

ثم أود ان الفت نظر معالي وزير المالية إلى أمر هام. ان المحاسبين في جميع الأنحاء اللبنانية، يا معالي الوزير، إنما يستوفون اليوم الضرائب ويضعون التخمينات على أساس الإحصاء الخاطيء الفاسد الذي أجروه. بمعنى ان كل معاملة بيع لا تحصل اليوم إلا على أساس التخمين الاحصائي الذي وضعوه وهو تخمين خاطيء. ولقد اضطرت لأن اتصل بكبار موظفي المالية وبينهم من يجلس هنا قرب الحكومة حتى امنع عن المواطنين دفع الضريبة مضاعفة، لا لسبب، إلا لأن الموظف متعلق بتحصيل الضريبة على أساس احصاء سنة ١٩٥٧ الذي هو احصاء خاطيء وفادح كما قلت، فكل ما أرجوه من الحكومة ان تعطي تعليماتها إلى الموظفين ان لا يستوفوا هذه الضريبة ضريبة الأملاك المبنية إلا على أساس التخمينات القديمة، إلى أن يبت بأمر التخمينات الجديد الطارئة.

ثم أرجوكم أيضاً ان تهتموا باللجان التي تنظر في الافتراضات هذه اللجان موجودة في القوانين فقط وليس لها وجود بالواقع. أؤكد لكم انه ما من اعتراض قدم على هذه الضريبة ونظرت به اللجنة. وهذه الاعتراضات موجودة في دوائر المالية وبامكانكم ان تراجعوها. ليس هناك لجنة. فاللجنة المالية لا تجتمع ولا تنظر ولا تقرر، وتعتبر ان هذا الطلب أو الاعتراض مردود بدون النظر فيه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: عطوفة الرئيس.

أريد أن أخلص بكلامي اللجان، بالدرجة الأولى، فأنا من الذين رافق هذه اللجان في عكار، ولا أقول في غيرها، لأن عكار منطقتي وأنا أدري الناس بها. ان تلك اللجان التي شكلت بصورة كيفية، لا تأخذ أي شيء بعين الاعتبار، والقانون صريح، سبق ان قدمت اعتراضات قانونية تعد بالعشرات ضمن المهل القانونية، وقد مضى على تقديم هذه الاعتراضات ما يزيد على السنة وحتى الان لم ينظر بها. فأنا مع الزملاء الذين طالبوا بأن تكون تلك اللجان مؤلفة من أصحاب الاختصاص فتتنظر إلى حالة القرى بالدرجة الأولى. أنا لن امانع في أن يكون هنالك ضريبة رمزية لأن من يشترك في الغنم يجب ان يشترك بالغرم، إنما أطلب بالحاح ان تنظم تلك الضرائب على أساس فيه شيء من الحق، فلا تعمل القرى، وخاصة القرى الزراعية، معاملة

قرى الاصطياف مثلاً، أو كما تعامل المدن حيث يوجد أبواب عديدة للدخل، وأن يجري استيفاء الضريبة على أساس إعفاء سكن الفلاح منها، فإذا كان الإيجار السنوي لبیت السكن في مدينة بيروت ألف ليرة يجب أن يحسم من هذا الألف ما يقارب الخمسين بالمئة في القرى، وأن توزع هذه الضريبة، بالدرجة الأولى، على قرى الاصطياف.

نحن في القرى، ليس لنا من إيراد سوى ما تجود به علينا الأرض وخاصة عندما تكون وزارة الزراعة على شيء من الحنو والعطف على تلك الأرض. هذا هو إيرادنا الوحيد، وبالرغم من أن إيرادنا هذا يكاد لا يقوم بأودنا، نرى أن الحكومة الموقرة تفرض علينا ضرائب الأملاك المبنية ولا تفرضها على المدن.

لذلك اطلب أولاً: أن ينظر في جباية هذه الضريبة على أساس قدرة المكلف. ثانياً: أن يصار إلى تأليف لجان تخمين مشتركة من الحكومة والملاكين. ثالثاً: أن يكون شيء من الرحمة عند تلك اللجان، فلا تخمن البيت الذي في عكار كما تخمن البيت الذي في بيروت، ولا تخمن البيت الذي في البقاع كما تخمنه في عاليه وبحمدون.

هذا رجاء أتقدم به إلى الحكومة، لأنني من القائلين، وسأبقى على قولي: إذا أردت أن تطاع فسل المستطاع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد.

معروف سعد: تكلم الكثيرون في هذا الموضوع وكلهم على حق فيما تكلموا به، بخصوص الضرائب الموضوعة على الأملاك المبنية، ورب قائل يقول أن هذه الضجة لا بد منها بغض النظر عن حالة ونوعية الضرائب. ولكن، بالحقبة، كانت الضرائب هذه المرة مجحفة ولا أدري على أي أساس وضعت. فالبيت الذي يوجر في صيدا القديمة بمئة ليرة عليه ضريبة أملاك لا تقل عن العشرين ليرة. فكيف يصح أن يكون ذلك؟ يكتفي أحد أعضاء اللجنة المعنية أن يسأل أحد الأشخاص القريين من ذلك البيت عن إيجار ذلك البيت فيعطيه إيجاراً تقديرياً ويضع المخرن الضريبة على أساس هذا الإيجار التقديري.

أيها السادة: كما قال الدكتور صراف، يجب أن نميز بين الضريبة في بيروت على البيت الذي يملكه الفلاح في الجبال أو في المدن النائية أو في الأماكن التي لا تعطى إيرادات كافية.

أنني أقترح، وأتمنى على الحكومة، أن تعفي أولئك الفقراء، أولئك الفلاحين، أولئك العمال الذين يسكنون في بيوت، أن أجرت فلا تؤجر بأكثر من مئة وخمسين ليرة في السنة. أن هؤلاء المساكن يبنون تلك التخاشيب، بقسم وفروه من ضرورياتهم، بنوها ليعيشوا هم وأولادهم فيها.

أيها السادة: ان هذه الضريبة الموضوعية أصبحت، كما فهمت وعلمت، مجالاً للمساومة بين الموظفين في المالية، نعم يا سيدي، بين بعض الموظفين في المالية. يقدم احدهم الاعتراض ويقول للموظف المسؤول «دبرني بشي طريقة» ويعطيه الخمسين ليرة، فيقول له الموظف الطريقة ويعلمه ماذا يقول وماذا يعمل. وهذه امور واقعية حصلت وتحصل ايضاً. بإمكانني ان أعطيك يا سيدي الوزير الاسماء ولكنني لا أملك ادلة الاثبات.

لذلك أطلب من الحكومة ان تعتمد الضرائب السابقة وتضع اساساً عادلاً لجمع الضرائب فالضجة قائمة في كل مكان حول هذه الضريبة، ولا أدري كيف ومتى تجد الحكومة حلاً لها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

تكلم الزملاء وبحثوا أمر ضريبة الأملاك المبنية. فالجميع يشكون من هذه الضريبة. وأنا من الذين شكوا منها سابقاً ويشكون منها حالياً، وربما سأشكو منها في المستقبل إذا لم تعدل وتحسن.

فاللجان التي تجوب المناطق تتعامل مع الأهالي كالفائدة الظافر الذي كسب الحرب ويريد فرض الجزية عليهم. لقد سعينا كثيراً إلى أن نتفاهم مع هذه الجماعة الموفدة من أجل هذه الضريبة فكان من العبث ان يسمعون الكلمة أو أن يريدوا ان يفهموا ما هو واقع الحال.

ان هذه اللجان تتألف عادة من رجال المدن وهم كثرة في الدوائر فيذهبون إلى الجبال، ويعتبرون ان الجبل هو في نفس الوضعية التي تتمتع بها المدينة. مع ان الحالة على العكس، فالجبل لا يزال فقيراً، وفقيراً جداً، لأنه ليس فيه أية منتوجات وأية واردات تمكنه من العيش المقبول.

إنني اعتقد ان على الحكومة واجباً تجاه هذا الشعب وعليها أن لا تثقل كاهله بالضرائب، وان لا تجعل نفسيته دائماً في وضع مرير.

يجب وضع حد لفداحة هذه الضريبة. ويجب ان تفرض على أساس تصاعدي. فالمناطق الجبلية هي غير تلك التي يمكن ان تنهال عليها الخيرات، ان ابن الجبل لقمته بعرق جبينه لكي يعيش مقاطعاً - أرجو حضرات النواب ان يحافظوا على النظام. لقد تكلم حتى الآن ثمانية خطباء في هذا البند ولدي أكثر من ثمانية آخرين يطلبون الكلام في نفس الموضوع وكلهم قالوا وسيقولون بأن الضريبة غير عادلة ويطلبون جميعهم الانصاف. وأنا أضم صوتي إلى صوتهم.

الرئيس: جان حرب:

قبل طلب الانصاف، نطلب ان نتوقف جباية هذه الضريبة إلى ما بعد تحقيق الانصاف ورفع الغرامة لأنها ضريبة مجحفة ولأن الغرامة بالنتيجة جائرة جداً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، خلافاً لملاحظة الاستاذ ريمون اده فالحكومة تصغي دائماً إلى ملاحظات النواب وتأخذ ما يقولونه بعين الاعتبار وان ما قاله الآن الأستاذ جان حرب فيه كل الحق، والحكومة توافقه على قوله. ونحن كما سبق وأوضحنا، بأننا نلغي الغرامة الغاء كلياً وان وزارة المالية وبالتالي مصلحة الضرائب عازمة على وضع أسس جديدة لتحصيل هذه الضريبة بحيث تعفي أصحاب العقارات ذات القيم القليلة وتناسبها مع العقارات ذات القيمة الكبيرة، والقانون اليوم يعفي من الضريبة إلى المئة وعشرين ليرة، والنية متجهة إلى رفع هذا المبلغ لكي يتعادل مع المبالغ الكبيرة، وبالتالي فهذه المصلحة ندرس وضع أسس منطقية تضمن عدالة التخمينات على ضوء العوامل الاجتماعية والعمرائية كل منطقة. ومن أجل هذا فنحن أيضاً متفقون مع الرغبة التي ظهرت في هذا المجلس وفي الاقتراح الذي تقدم به النائب الكريم الاستاذ فيليب بولس بأن نؤجل استيفاء الضريبة سنة واحدة، لأن الدراسة التي أجريت أظهرت أن لا داعي للتأجيل ثلاث سنوات.

- تصفيق -

الرئيس: ورد على الرئاسة اقتراح من حضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني يقول فيه: بعد ان رد دولة رئيس الحكومة على السادة النواب وبعد ان تكلم بالموضوع أكثر من ستة خطباء فإني أقترح قفل باب المناقشة في الموضوع. فمن يوافق على اقتراح باب المناقشة يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: قبل الاقتراح وقفل باب المناقشة.

البند الأول - ضريبة الأملاك المبنية ٠٠٠، ٠٠٠، ١٩، ٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند الأول معدلاً

البند الثاني - ضريبة الدخل ٢٤، ٠٠٠، ٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم.

نحن الآن بصدد واردات الموازنة، وقد بلغت النفقات التي صوت عليها هذا المجلس الكريم ٢٧٣،٨٠٠،٠٠٠ ليرة، وبما انه يجب توازن الموازنة فعلى الواردات ان يكون مجموعها أيضاً ٢٧٣،٨٠٠،٠٠٠ ليرة.

كنت قد تقدمت باقتراح في الجلسة السابقة، يرمي إلى تخفيض النفقات خمسة ملايين ليرة كانت وضعت لتسديد عجز السكك الحديدية، ولم يقبل دولة الرئيس بهذا الاقتراح، فبقي هذا المبلغ مرصداً في الموازنة، حتى بلغت هذا الرقم.

أما فيما يتعلق بالواردات. لقد قدرت الواردات، إلى أقصى حد ممكن، فقدرت له مثلاً ضريبة الأملاك المبنية بتسعة عشر مليون. . ليرة في حين ان المبلغ الذي حصل في السنة الماضي لم يتجاوز الاثني عشر مليون ليرة.

والآن يرغب المجلس في ان لا تحصل التخمينات هذه السنة بل يرغب ان يؤجل التحصيل إلى سنة قادمة، لذلك فالإدارة كانت تعتمد بوضع هذا الرقم، على التخمينات الجديدة، والآن تغير الأمر وأصبحت واردات هذا البند أقل مما سيحصل فعلاً.

وهناك أيضاً الجمارك، لقد لحظ في باب الواردات مبلغ مئة وخمسة ملايين وثمانمئة الف ليرة كواردات لسنة ١٩٦١ ويجب اضافة مبلغ آخر على هذه الواردات لكي تصل إلى الرقم ٢٧٣،٨٠٠،٠٠٠ ليرة. وهنا لي ملاحظتان ابديهما للحكومة المحترمة من أجل ان نصل إلى ما نريده كلنا في هذا المجلس.

ان الواردات في سنة ١٩٦١ ستفوق الرقم ٢٧٣،٨٠٠،٠٠٠ ليرة، بصورة أكيدة باذن الله نظراً للماضي ونظراً لحركة الازدهار الموجودة وبناء على الاحصاءات التي اجريناها في الماضي يمكننا الجزم بأن الواردات في سنة ١٩٦١ ستصل إلى ٢٧٣،٨٠٠،٠٠٠ ليرة. ولن يكون هناك عجز في الموازنة لا سمح الله. إلا أن ما يهمنى ويهم الحكومة والشعب هو ان تزيد واردات الموازنة على النفقات فلهذه هذه الزيادة وتغذي مال الاحتياط، هذا المال الذي نعرف منه لتنفيذ المشاريع الانشائية، وإعطاء سلفات هامة للمصالح المستقلة. إذن، ليس المهم أن تأتي في آخر السنة ونقول اننا وازنا الموازنة، كلا! بل ان المهم ان يبقى عندنا في نهاية السنة ١٩٦١، كما كان يبقى في السابق، ملايين من الليرات تذهب لتنفيذ المشاريع الانشائية وللسلفات التي تعطى إلى المصالح المستقلة. وأعطيكم بعض الأرقام لتدركوا أهمية هذا الموضوع:

في سنة ١٩٥٣ زادت واردات الموازنة ٥٤ مليون ليرة وفي سنة ١٩٥٤ زادت ٤٦ مليون ليرة وفي سنة ١٩٥٥ زادت أيضاً ٤٦ مليون ليرة وفي سنة ١٩٥٦ زادت ستة وأربعين مليون ليرة ونصف المليون، وفي سنة ١٩٥٧ زادت ٣٢ مليون ليرة وفي سنة ١٩٥٨ زادت ٤٤ مليون ليرة

بعض قبض أربعين مليون ليرة من المساعدة المالية الأميركية، وفي سنة ١٩٥٩ زادت ٥٨ مليون ليرة، وفي سنة ١٩٦٠ مع قبضنا المبالغ التي كانت متوجبة على شركة نفط العراق سيكون لدينا زيادة هامة. وفي هذه السنة يجب ان نفاوض شركة التابلين ونصل معها إلى نتيجة وان نلزمها بدفع المتأخر عليها وان نزيد العائدات التي تدفعها. هذا من جهة. وإذا لم تقم وزارة المالية بمجهود هام لتحصيل المتأخرات من الضرائب التي تأتي وتدخل في موازنة ١٩٦١ نصل إلى نهاية هذه السنة وليس لدينا أي مبلغ هام فائض نفقه في سبيل المشاريع الانشائية واعطاء مصلحة الليطاني مثلاً الثلاثين مليون ليرة المخصصة لها في بيان معالي وزير الأشغال العامة. لذلك، وبالاختصار، نحن نقبل بهذا الرقم، ولكن الفت النظر إلى ضرورة السعي للوصول مع شركة التابلين إلى اتفاق في بحر هذه السنة، وأطلب أيضاً ان تقوم أجهزة وزارة المالية بمجهود عظيم لتحصيل المتأخرات على الضرائب وهي تبلغ عشرات الملايين من الليرات. أرجو من الزملاء الكرام ان يحرصوا بحثهم في البنود التي تطرح على التصويت.

الرئيس:

البند الثالث - رسم الانتقال ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب المطران.

حبيب مطران: لم نعد نعرف على ماذا نصوت. لقد وزعت علينا لائحة لا نعرف هل هي تعديل للموازنة العادية أم هناك خطأ مطبعي فيها. لأنه يوجد في مشروع الموازنة البند الثاني - ضريبة الأراضي، لم أجده في هذه اللائحة التي هي بين أيدينا. لقد عدل هذا البند.

الرئيس:

حبيب مطران: لتسمح لي الرئاسة بأن ألفت النظر إلى أن وزارة المالية لم تزل حتى الآن تحصل الضريبة.

رئيس الحكومة: لقد حذف هذا البند في اللجنة والحكومة ترتني الآن الإبقاء على هذا البند، بند ضريبة الأراضي للذكر.

حبيب مطران: لا يجوز إلغاء هذه الضريبة إلا بموجب قانون. وعدم ذكرها في الموازنة لا يلغيها بل يشكل خطأ فقط.

رينه معوض: نحن من اللجنة لم نذكرها لأن وزارة المالية قالت بحذفها. وليس ما يمنع من إعادة التصويت على البند إذا كان الحكومة ترى رأيها بالإبقاء عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم.

ان ضريبة الأراضي كانت موجودة في الموازنات السابقة، إلا ان المرسوم الاشتراعي الذي صدر

في حزيران سنة ١٩٥٩ أوقف مفعول قانون ضريبة الأراضي لمدة خمس سنوات لذلك لم تذكر هنا كوانات في مشروع الموازنة، ومن رأيي أن تبقى ضريبة الأراضي كبند للذكر فقط.

الرئيس:

حضرات الزملاء.

بعد ان صوتنا على البند الثالث وأصبح ثانياً نعود فنصوت على تعديل اللجنة أولاً أي على إلغاء ضريبة الأراضي.

من يوافق على تعديل اللجنة بإلغاء البند الثاني أي ضريبة الأراضي يرفع يده.

- لم يرفع أحد يده.

الرئيس:

لم يرفع أحد يده. إذن، نعود إلى التصويت على اقتراح الاستاذ شادر.

من يوافق على ابقاء البند ٢ - ضريبة الأراضي للذكر يرفع يده.

اكثرية

الرئيس:

وافق المجلس على الاقتراح، وبقي البند الثاني كما ورد في مشروع الموازنة للذكر فقط، وعادت أرقام البنود إلى ما كانت عليه في مشروع الموازنة فأصبح البند الثالث بند ضريبة الدخل والبند الرابع بند رسوم الانتقال.

البند الرابع - رسوم الانتقال ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثرية. الخ...

الرئيس:

قبل البند الثالث.

البند الرابع - رسوم التبغ والتبناك ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: أريد ان أذكر وزارة المالية ان هذا الرسم الذي يؤخذ من ادارة شركة حصر الدخان إنما يؤخذ بمجموعه من المستهلكين. وبهذه المناسبة أريد ان أوجه نظر معالي الوزير إلى ان الاسعار التي تدفع ثمن التبغ والتبناك هي جد ضئيلة بالنظر إلى ارتفاع اجور اليد العاملة وبالنظر إلى بقاء الأسعار على ما كانت عليه منذ ثلاث سنوات. وأرجو من معاليه ان يرفع الأسعار التي تدفع إلى المنتجين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس.

كانت الحكومة، في جلسة سابقة، قالت ان هنالك أسساً وضعت من أجل توزيع المساحات المخصصة هذه السنة لزراعة الدخان، ثم علمنا فيما بعد، أن هذه الأسس قد تغيرت. لذلك فإنني أسأل الحكومة، ما هي الأسس الجديدة التي اعتمدتها وزارة المالية من أجل توزيع هذه المساحات؟.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس.

لم يأتنا التقرير من اللجنة بعد، ولم تزل هذه القضية تحت الدرس بانتظار تقرير اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: عطوفة الرئيس.

كان دولة رئيس الوزراء قد وعد هذا المجلس بتوزيع ٤٥٠٠ دونم على المناطق المحرومة. وعلمنا ان لجنة تألفت لدراسة هذا الموضوع، ومن ثم كفت يد اللجنة بشأن هذا الموضوع وتسلمه معالي وزير المال. فإنني أسأل معالي وزير المال، ما هي الأسس الذي سيعتمدها في هذا الشأن؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: انني أثني على كلام الزميل الكريم علي عبد الكريم، لأن زراعة الدخان مهمة جداً وأن أكثر الملاكين يعتمدون على المورد الذي يأتيهم من هذه الزراعة، لذلك أريد أن أسأل الحكومة، وأعلق أهمية كبيرة على جوابها، ما هي الأسس التي ستعتمدها في المستقبل، فيما إذا كانت الأسس القديمة قد ألغيت بصدد هذه التوزيعات، حتى نقول كلمتنا فيها الآن، باعتبار اننا نصدق على الموازنة التي هي عبارة عن أساس دستوري للأسس التي تتمشى عليها الحكومة في المستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: الشيء الذي يمكن أنؤكد له لكم هو ان التوزيعات لن تجري إلا على أسس معينة فمن له حق يأخذه ومن ليس له حق لا يعطى له حق. واللجنة لم تزل حتى الآن تدرس هذا الموضوع ولم تنته منه بعد. اللجنة ونحن ندرس هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

رشيد كرامي: مهما كانت الأسس التي ستعتمدها وزارة المالية في توزيع بضعة آلاف من الدونمات على المزارعين فإنها لن تستطيع ان تحل المشكلة، ذلك لأن هنالك أراضي كثيرة في لبنان تصلح لزراعة الدخان، وهي إذا ما زرعت تدر على المزارع فوائد لا بأس بها. لذلك فإنني أرى بأن تعالج هذه

المشكلة على أسس أكثر ايجابية، بمعنى انه على الحكومة ان تعني بالقيام بمفاوضات تجارية مع مختلف الدول، لا سيما ونحن نعلم ان ميزاننا التجاري إنما هو في وضع سيء معاً جميعاً. وباستطاعة الحكومة ان تملّي ارادتها على بعض الدول لكي تستورد هذا الانتاج اللبناني من الدخان، وبهذه الطريقة يمكنها ان تصرف المخزون عندها وتستطيع بالتالي ان تمنح رخصاً لزراعة الدخان إلى كل مزارع يريد ان ينتج في أرضه مثل هذا الانتاج.

ومن جهة ثانية أريد أن ألفت النظر أيضاً إلى العدالة الاجتماعية التي طالما تحدثنا عنها ولكننا لا نجد لها أثراً في الواقع، هنالك رخص تعطى بمئات الدولارات إلى أشخاص وملاكين لا يحتاجونها لأنهم يملكون آلاف الهكتارات، وأنا لا أغالي إذا قلت ذلك. فإني ألفت نظر وزارة المالية إلى هذا الواقع المرير الذي أردنا ان نعالجه عندما وضعنا المرسوم الاشتراعي لذلك، وقد قصدنا من ورائه ان نطبق العدالة الاجتماعية، بأن نأخذ من الكبير لنعطي الصغير، وهذا أضعف الإيمان.

إنني أطلب من وزارة المالية ان تعنى بهذا الأمر وأن تعمل على تطبيقه ريثما تتوصل مع الدول الأجنبية إلى إيجاد أسواق لتصريف انتاجنا الرزاعي، خاصة التبغ اللبناني. وعند ذلك نحل المشكلة على أوسع مدى.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: عطوفة الرئيس.

تأسست شركة الريجي منذ خمس وعشرين سنة، ولم يكن لنا نحن اللبنانيين يد في تأسيسها، وشكرنا الرب على ان هذه الخمس وعشرين سنة انقضت. ونحن الآن نعيد النظر في وضع الشركة من الأساس.

وعندما تأسست هذه الشركة تأسست بروح تجارية صرف ولم ينظر عند تأسيسها لا للقضية الزراعية ولا للعدالة الاجتماعية. والآن فنحن ندرس وضع شركة الريجي من كل نواحيه، ونطلب من جميع الأساتذة النواب ان يوافونا بأرائهم القيمة في هذا الموضوع، وبنوع خاص دولة الرئيس رشيد كرامي إذا عنده ملاحظات يقدمها لنا فنحن نتقبلها بالترحاب والشكر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام.

قل لعنترة بن شداد، مالك لا تكرر على العدو فقال العبد لا يحسن الكر، ولكن يحسن الحلب والصر. فقل له كر وانت حر. فكر وانتزع النصر.

دعاني إلى هذا القول موقف الرئاسة المحترمة، وما شاهدته من افساح المجال للزملاء جميعاً ان يخوضوا في القضايا العامة. في حين انني أرى انه لا ينبغي لي ان أخوض في القضايا العامة قبل أن أتم ما يتوجب علي من معالجة القضايا الخاصة العائدة للفئة وللمنطقة التي أرسلتني إلى هذا المجلس الكريم. فأنا لا يسعني ان أعلق بالسحاب بينما أثوابي عالقة في الوحل وفي التراب، ولا يسعني أن أخوض مع الخائضين وان اكر مع المكربين في القضايا العامة بينما لم أف لمنطقتي ولطائفتي حقها في انتزاع حقها بالعدالة والمساواة والانصاف، هذا الأمر الذي لم يحصل حتى الآن.

أنا أعلم أيها السادة، ان اللحن الجميل عندما يعاد ترداد عزفه تمجده الاسماع ويدعو الأمر إلى إثارة الاعصاب، هذا بما يتعلق بالحن الجميل، فكيف إذا كان اللحن نشازاً كما هو لحنني الآن.

من واجبي ان أحمل المسؤولين على انتزاع حق منطقتي بالعدالة والمساواة، ولا أملك من وسائل انتزاع الحق سوى القول، ولقد قلت وسأتابع القول وسأجتر القول حتى نأنف الاسماع صوت الحق وحتى تستفيق الضمائر الغافية على الحق، كما فعل بالأمس عطوفة الجنرال جميل لحود فله الشكر، وله الولاء والعرفان.

على انني، وأنا أمثل منطقة زراعية، من أهم المناطق في لبنان، ونحن في صدد قضية زراعية يستدعي الأمر معالجتها بالعدالة والانصاف وبالواقعية، وهو الأمر الذي لم يحصل حتى الآن، في لبنان.

من حق البقاع، ومن حق منطقة بعلبك الهرمل بالذات التي ضاقت عليها سبل العيش والتي أنتم ضيقتموها أيها المسؤولون، لقد ضاقت عليها سبل العيش حتى دفعتم بها إلى زراعة الحرام. لقد ضاقت سبل العيش في البقاع حتى دفعتم بالبقاعيين إلى زراعة حشيشة الكيف، إلى زراعة الحرام، ولقد كان بالامكان ان يعطى لمنطقة بعلبك والهرمل رخص لزراعة التبغ والتبناك بدلاً من فسح المجال لزراعة الحرام، لزراعة حشيشة الكيف. ولكن على من تتلو زبورك يا داود. أنا أعلم ان القول لم ينتج لي حتى الآن، سوى الخصومات. ووزارة التربة الوطنية.

مقاطعاً - حضرة الزميل، انبهك إلى حصر الكلام في موضوع النقاش.

متابعاً - من حقي أن أبين حقي، ومن واجب الرئاسة ان تستمع لي.

إنني اعطي مثلاً على ان القول لم ينتج لي حتى الآن سوى الخصومات. فمن ذلك، ان وزارة التربة الوطنية التي طلبت، أمام مجلسكم الكريم تقويم اعوجاجها، فبدلاً من أن تسعى إلى تعميم المدارس والاقلاع عن الحزبية البغيضة، أخذت تنكل جاهدة بمن ساقهم سوء الطالع إلى الانتساب إلي. هذا أنموذج عن نتاج القول في لبنان.

إنني سأتابع المسعى وسأسير على طريق الجلجلة ولو سرت منفرداً، ولكنني واثق من انني لن أكون منفرداً فان انصار الحق يزدادون في لبنان.

- تصفيق -

الرئيس: البند الرابع - رسوم التبغ والتبناك ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند الرابع.

البند الخامس - رسوم الترابه ٣,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

الكلمه لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفه الرئيس.

كنت قد اثرت قضيه شركات الترابه، والرخص التي أوففت بشأن توسيع هذه الصناعه. ووعدت الحكومه إذ ذاك بأن تجييني بأقرب وقت على هذا السؤال. وإلى الآن، وبمناسبه درس واردات رسوم الترابه، لم انل أي جواب. أرجو من الحكومه أن تجيينا عما هو الداعي إلى إيقاف رخص معامل الترابه.

الرئيس: الكلمه لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

رشيد كرامي: عطوفه الرئيس.

بمناسبه البحث بالرسوم المفروضه على شركة الترابه. كنا علمنا ان هنك لجنة تألفت من أجل إعادة النظر بأسعار الترابه، وهذا اعتراف ضمني بأن أسعارها مرتفعه، وأن الحكومه عازمه على إعادة النظر فيها، من أجل تخفيض أسعار الترابه، لذلك فإني أسأل معالي وزير الماليه أو معالي وزير الاقتصاد الوطني عما إذا كانت هذه اللجنة تقوم بأعمالها وإلى أين وصلت في أبحاثها؟ وفيما إذا كانت تقدمت باقتراحاتها في هذا الصدد؟

الرئيس: الكلمه لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

إميل البستاني: أنا أعلم ان الحكومه كانت تقول منذ سنوات انه لا يجوز أن تنشأ معامل أخرى تضارب المعامل القائمة. وكنا دائماً نقول ان لبنان يدين بسياسة الاقتصاد الحر. يجب ان لا نضيق على الصناعيين بهذا الشكل.

وأنا أعتقد أن أحجام هذه الحكومه والحكومه التي سبقتها والتي سبقتها والعهد الذي سبق هذا

العهد عن إعطاء رخص جديدة كان عملاً خاطئاً لأن أولئك الصناعيين الذين يريدون ان ينشئوا معملًا يكلفهم الملايين من الليرات، هم أعرف من الحكومة فيما إذا كان هذا المعمل سيدر عليهم أرباحاً، وفيما إذا كانت المضاربة ستكون مضاربة صحيحة، لأن الحكومة، بعملها هذا، تكون قد ضيقت على الصناعة اللبنانية. أنا لا أفهم كيف يأتي الاسمنت من يوغسلافيا وانكلترا إلى الكويت وإلى الخليج العربي ولا يمكننا أن نصدره إليهم من هذا البلد. فلو كانت المضاربة حرة ولو كان يسمح للبنانيين ان ينشئوا معامل لهذه المادة لهبطت الأسعار، ولما كانت الحكومة بحاجة إلى وضع تعرفه للاسمنت. اجعلوا هذه التجارة حرة، فالمضاربة هي في صالح لبنان في هذا الوقت.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الاقتصاد الوطني.

وزير الاقتصاد الوطني: عطوفة الرئيس.

أريد ان أجيب على كلمة الزميل الكريم رشيد كرامي.

لقد سألت حضرته عن اللجنة التي تولت درس قضية الترابية. ان هناك أكثر من لجنة شكلت لهذا الأمر. فاللجنة الأولى تولت درس هذه القضية وانتهت عملها في مدة من الزمن، ثم انتقلنا من اللجنة الأولى إلى لجنة ثانية رغبة منا في التوصل إلى تخفيض الأسعار، وفي نهاية الدرس أعطت اللجنة الثانية رأيها بالموضوع أيضاً. فرفعت هذا التقرير إلى مجلس الوزراء الذي رأى بدوره، انه بالامكان اجراء تخفيض آخر على التخفيض المقترح من اللجنة الثانية، فشكلت لجنة ثالثة تشرفت برئاستها، وكان موعد الاجتماع الأول لهذه اللجنة الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم فتأجل الاجتماع إلى يوم الاثنين القادم الساعة الحادية عشرة. ومهمة هذه اللجنة لا تنحصر فقط بقضية الأسعار بل تتناول أيضاً قضية امكانية اعطاء رخص لمعامل جديدة، وبحث الأسس التي تراها مناسبة حتى لا تقوم بين الشركات التي تعمل اليوم والشركات التي قد يرخص لها قريباً مضاربة قد تؤدي إلى إيقاع الضرر بالاقتصاد الوطني ونحن جادون في دراسة هذا الموضوع، وسنقدم إلى المجلس الكريم نتيجة دراستنا التي نأمل أن تكون وفق رغبتكم ورغبة اللبنانيين جميعاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس.

أريد ان أوجه كلمة إلى الحكومة بخصوص كثرة المعامل في البلاد. ان اقتصاد البلاد يقوم على التوازن. فإذا كانت هناك امكانيات تسمح بزيادة المعامل فالبلاد تتقبل هذه الزيادة بكل ترحاب، وإذا كان الأمر على عكس ذلك فيجب ان تكون الحكومة دقيقة في الأمر لكي يبقى اقتصاد البلاد سليماً. فالاهتمام بارتفاع الأسعار أو هبوطها لا يكفي وحده للمحافظة على سلامة الاقتصاد في البلاد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: عطوفة الرئيس.

تفضل حضرة الزميل الكريم اميل البستاني وتكلم عن مبدأ اعطاء رخص لمعامل جديدة. اننا جميعنا نحذ فكرة الاقتصاد الحر، ولكن هذا المبدأ لا يعني اعطاء رخص لمعامل جديدة بدون درس. فأرجو ان تدرس هذه الأمور دراسة فنية حتى لا تكون نتيجة المضاربة، كما قال الزميل الكريم جان حرب، مضرة بالعمال الذين يستفيدون من وجود المعامل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: طالما نحن بصدد اعطاء رخص لشركات جديدة، ألقت نظرة

الحكومة إلى ان الماضي علمنا ان بعض الشركات أو الأفراد الذين سيحصلون على ماذونيات لانشاء شركات جديدة يتفقون مع الشركات المماثلة الموجودة ويؤلفون معاً نوعاً من التروست. لذلك فإنني أرجو من الحكومة أن تتنبه إلى هذا الأمر، وان تضع في دفتر الشروط بنداً جزائياً على كل من يتفق مع الشركات الموجودة حالياً، حتى تتكون المزاحمة، فنتمكن عندئذ من تخفيض الأسعار والتصدير إلى الخارج.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فريد جبران.

فريد جبران: عطوفة الرئيس.

ان شركة الترابية الموجودة حالياً تبيع سنوياً مبلغاً لا يقل عن عشرة ملايين ليرة لبنانية. وان عدد العمال الذين يعملون في هذا المعمل لا يتجاوز الالف عامل. وقد سبق للزميل الاستاذ بستاني ان قال في لبنان نقصاً عظيماً من هذه الناحية، لأن ما ينتجه هذا المعمل يستهلك في لبنان وبامكان لبنان أن يصدر إلى الخارج، ومتى تمكن لبنان من التصدير إلى الخارج يستطيع احداث عدة معامل فيستفيد العمال وتستفيد الحكومة ان ما ورد في بند رسوم الترابية بلغ الثلاثة ملايين ليرة، فعندما يزيد الانتاج تزداد الرسوم ويزداد عدد العمال الذين سيعملون في هذه المعامل. ان العراقيل والصعوبات التي كان يخلقها البعض في وجه من يريدون انشاء معامل جديدة كانت من أجل مصلحة بعض الرأسماليين الكبار في هذا البلد، وليس من أجل مصلحة العمال ولا من أجل مصلحة الخزينة.

الرئيس: حضرات الزملاء.

كان قد ورد الي في بدء هذه المناقشة، اقتراح من حضرة النائبين المحترمين السيدين اميل مكرزل وشارل سعد بقبل باب المناقشة.

شارل سعد: مقاطعاً - عطوفة الرئيس، انني قدمت مع زميلي هذا الاقتراح بمناسبة المناقشة التي سبقت هذه، ولم أقدمه من أجل هذه المناسبة.

الرئيس: حضرة الزميل، عندما تسلمت هذا الاقتراح كانت مناقشة هذا الموضوع قد بدأت وتكلم به خطيب واحد، ولما كان النظام لا يسمح بطرحه إلا بعد أن يتكلم في الموضوع ستة خطباء لذلك طرحته الآن في حينه.

شارل سعد: أعيد القول بأنني قدمت اقتراح قفل باب المناقشة عندما كان النقاش يدور حول البند الرابع، أعني بند رسوم التبغ والتبناك.

الرئيس: والرئاسة تكرر القول بأنها استلمت الاقتراح بعد ان كانت المناقشة حول البند الرابع قد انتهت وبعد ان تكلم خطيب واحد في المناقشة التي تدور الآن حول البند الخامس. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: إنني أؤيد قول الزميل الأستاذ بستاني وأقول ان لبنان لا يجوز له ان يكتفي بالتصنيع من أجل الاستهلاك الداخلي فقط بل عليه ان يصدر حتى يتمكن من تحقيق التوازن بين الصادر والوارد. فإنشاء المعامل من أجل الاستهلاك المحلي فقط، والاستيراد من الخارج بملايين الليرات يؤديان حتماً إلى اختلال الميزان الاقتصادي في هذا البلد. فعلياً ان نعمل سلماً صحيحاً لكي نصل في المستقبل القريب او البعيد، إلى توازن الصادر والوارد في هذا البلد.

لقد كان انتاج معمل شكا اليومي في الماضي خمسمئة طن، فإذا به اليوم يصل إلى الألفي طن. وكان انتاج المعمل الآخر ٢٢٥ طن، فأصبح اليوم الف طن. ومعنى ذلك ان صناعة الترابية يتقبلها هذا البلد بدليل هذا الانتاج وبالرغم من غلاء الأسعار. وغلاء الأسعار يقوم على العرض والطلب. فإذا كانت الأسعار مرتفعة يكون الطلب على الترابية مرتفعاً، فعلياً ان نبني سياستنا الاقتصادية على هذا الأساس، وأن نسمح بإنشاء معامل جديدة، إذا كان انشاؤها لا يشكل خلافاً بالاقتصاد، وأن لا يكتفي بالانتاج للاستهلاك المحلي، بل يجب ان نصدر إلى الخارج، مع العلم ان قابلية العمران في الأرياف موجودة ويؤخرها فقط ارتفاع أسعار الكلفة. علينا ان نؤمن رخص الكلفة حتى نستطيع تحقيق العمران في الأرياف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي تكراراً.

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس.

لا يسعني بعد ان استمعت إلى بعض الزملاء حول هذا الموضوع إلا أن أجيب بما أعتقد، ذلك لأن مصلحة البلد توجب علينا جميعاً ان نناقش كل موضوع على ضوئها حتى لا نتخذ أية سياسة تؤدي إلى الاضرار بها.

أولاً: أريد أن أجيب حضرة الزميل الأستاذ بستاني. نحن معه في أن كل لبناني يريد أن ينشئ معملاً يستثمر فيه رأسمال كبير إنما يكون قد درس الموضوع من جميع نواحيه فلا يقدم عليه إذا لم يكن متيقناً من الربح. هذه نظرية لا يمكن أن تستقيم إذا ما نظرنا إلى واقع الأمور. فهناك أربعة عشر معملاً لإنتاج الزيت اللبنانية، وأعتقد بأن كل صاحب معمل عندما أسسه إنما كان يعتقد نفس الاعتقاد الذي ضرب به المثل الأستاذ بستاني لأولئك الذين يريدون أن ينشئوا صناعات مماثلة لصناعات قائمة في البلاد. ولكن هل يدري حضرة الزميل ما هي الحالة التي وصلت إليها المعامل الأربعة عشر. إن الجواب على ذلك هو عند معالي وزير الاقتصاد. أريد أن أوضح فأقول إن النتيجة كانت إفلاس هذه المعامل جميعاً لو لم يسارع أصحابها إلى الاتفاق فيما بينهم على تشغيل معملين فقط طيلة السنة وتوزيع الأرباح على سائر المعامل بالسواء.

انتقل بعد هذا إلى الرد على حضرة الزميل الأستاذ ناظم القادري. من دواعي فخرونا وسرورنا أن تتمكن الصناعة اللبنانية من أن تصدر إلى الخارج وأن تزاحم الأسواق الأجنبية، ولكن هناك واقعاً محلياً، وهناك اعتبارات يجب النظر إليها، وهي أن الإنتاج اللبناني، لا يستطيع في كثير من الأحوال أن يزاحم الإنتاج الأجنبي، أما لغلاء اليد العاملة وهذا لا حيلة لنا فيه، وأما لغلاء في بعض المواد الأولية التي لا تنتج محلياً وتستورد من الخارج، ونفقاتها تزيد في نفقات الإنتاج، إلى ما هنالك من عوامل.

وهذه أزمة النسيج في البلد هي خير شاهد على صحة ما أقول. أنا لست ضد مبدأ إعطاء رخص لمصانع جديدة تقام في البلاد. ولكن يجب أن يكون هذا نتيجة درس وسياسة مرسومة تضع الشروط التي يجب على أساسها، فيما إذا توفرت هذه الشروط، أن تمنح رخص جديدة، لا أن تمنح الرخص كلما بدا لنا بأن هناك شخصاً متحمساً يريد أن ينشئ صناعة في البلد، لأن هناك صناعة مماثلة تدبر الأرباح الطائلة.

إن معالجة الأسعار أيها السادة، لا تكون عن طريق كثرة المعامل، ذلك لأن كثرتها قد تؤدي إلى خراب الصناعة في هذا البلد وخراب الصناعة يؤدي إلى خلق بلبلة عمالية وإلى خلق مطاعم لا نظن أن أحداً يتمناها. إنما الأسعار والربح المشروع تكون على الطريقة التي تتبعها وزارة الاقتصاد حالياً، وذلك بتقدير أكلاف الإنتاج اللبناني فتسمح بالربح المشروع، ومعنى ذلك أن تحدد الحكومة الأسعار في البلد لتقف حائلاً دون جشع الجميع. بمثل هذا فقط يمكن أن نعالج الوضع الصناعي في هذا البلد وأن نراعي مصلحة المستهلك لا أن نتخذ سياسة قد تكون نتيجتها هدم الصناعة الوطنية وخلق البطالة في البلاد.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

الرئيس:

اميل البستاني: عطوفة الرئيس .

بالنسبة للخبرة التي اكتسبها دولة الرئيس رشيد كرامي في وزارة الاقتصاد ورئاسة الوزارة ووزارة المال لا شك انه على اطلاع واف ومفيد في هذه الأمور . ونحن لسنا ضد اللجان، ولكننا لا نريد ان تصبح هذه اللجان مقبرة يدفن فيها كل طلب . وها ان هذا المشروع بالذات أي مشروع أنشأ مصنع للاسمنت، واعلم أنني أنا أثرته شخصياً وكدت أن أمنح الرخصة عندما كنت وزيراً للأشغال العامة في سنة ١٩٥٦، ولم نزل منذ خمس سنوات نطالب بهذا المشروع، وقد يجوز ان أكون قد اقصيت عن الوزارة يتدخل من بعض الجهات لأنني كنت متحمساً لأن أطلق الحرية لصناعة الاسمنت .

أنا أعلم تماماً ان بعض المصانع قد تهتز وتفلس، وهذا الشيء لا يحدث في لبنان فقط، وإنما يحدث في العالم كله . وإليكم هذا المثل الذي ينطبق على الحكومة بالذات وأعني الحكومات المتعاقبة كلها . وهو، شركة المصفاة، المدريكو ونفط العراق، هذا عمل حكومي هذه شركة كبرى . المدريكو والمصفاة . هل حسب هؤلاء أنه سيأتي يوم لا يمكنهم فيه ان يصرفوا انتاجهم في هذا البلد؟ هذا حدث واقع، والآن، المدريكو والاي . بي . سي . تستطيعان تصريف الانتاج وذلك بسبب قيام ظروف خاصة .

معامل النسيج . كثرت في أيام الحرب وبعد الحرب ولكنها ما زالت تدبر أمورها . ولا يجب ان ننسى يا دولة الرئيس ان معامل الزيوت النباتية دبرت امورها . فإذا حدث هذا الشيء في معامل الاسمنت بامكانهم أيضاً أن يتدبروا أمورهم . ولكن لننظر إلى أفق أوسع . يا سيدي . الخيرات، المال الوفير الذي يأتي إلى البلاد العربية الآن من النفط بلغ في السنة الماضية ٥٥ مليون جنيه من عائدات البترول فقط . وبعد خمسة سنوات سيصبح هذا المبلغ ٧٥٠ مليون جنيه . ان أول شيء يؤثر على هذا المال هو حركة العمران . ان حركة العمران في البلاد العربية، ونحن اللبنانيين خاصة أفهم من غيرنا في هذا الأمر، هي حركة واسعة يجب ان نحتاط إليها منذ الآن، يجب ان نعلم أنه إذا بقينا خمس سنوات ندرس في اللجان من أجل اعطاء رخصة لمعمل اسمنت هو عمل خاطيء، ومرد هذا إلى تدخل جهات معلومة، وأنت يا دولة الرئيس اعلم من غيرك كيف يمكن، في هذا البلد الصغير، أن تتدخل جهات معلومة من هنا ومن هناك بقصد عرقلة الأمور .

لذلك أنا أرى، ليس بهذا الصدد فحسب، بل بصدد جميع الرخص .

وهنا أريد ان يعيرني معالي وزير الاقتصاد اهتمامه، ان كل استيراد يتوقف على رخصة من وزارة الاقتصاد الوطني هو معرض للمتاجرة غير الشريفة في بيع هذه الرخص . لذلك أرى، إذا كنتم

تردون ان تحموا أية صناعة أو أية تجارة في هذه البلاد، أرى ان تفرضوا عليها ضريبة جمركية إن شئتم، ولكن اتركوها حرة ليستوردها من يشأ، لأنك يا سيدي الوزير، عندما تعطي الرخصة، لا تعلم من يضع الملف أمامك للتوقيع، فتعطي الرخصة، وكثير من هذه الرخص تباع وتشرى في السوق، يتاجرون باسمك وأنت لا تعلم. تاجروا باسم غيرك من قبلك، فلذلك أرى أن تكون التجارة حرة مئة بالمئة في هذا البلد. وأن لا يكون هناك أي تضيق. وإذا شئتم ان تدرسوا قضية المصانع فادرسوها ولكن اجعلوا هذه اللجان تسرع بعملها فلا تبقى سنوات وسنوات تماطل وتماطل حتى يقال، صدقاً كان أم سلباً، ان هناك تدخلاً من جهات معينة بقصد الربح غير الشريف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: تعضل حضرة الزميل السيد اميل البستاني وصرح ان جهات معلومة تتدخل في أمور وزارة الاقتصاد الوطني وفي امور اعطاء الرخص، فأنا أسأل حضرة الزميل البستاني ان يعلن لنا هنا في هذا المجلس عن هذه الجهات لأننا لا نريد ان يقال في هذا المجلس أن أحداً منه يتدخل بهذه الأمور.

اميل البستاني: أنا لم أحصر كلامي بل لطلقته على عمومياته. وأنا واحد من تلك الجهات وأنا شخصياً أتدخل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شارل سعد.

شارل سعد: عطوفة الرئيس.

نجد ان الحكومة واللجنة المالية والمجلس اجتهدوا كثيراً لكي يجعلوا رقم الموازنة يرتفع إلى ٢٧٣ مليون ليرة. وهذا عمل يشكر عليه الجميع. ولكن، نظرة إلى الميزان التجاري تجعلنا نتحقق ان ما يستورده لبنان يفوق بملايين كثيرة ما يصدره. فهل اهتمت الحكومة اهتماماً كافياً، وهل اهتم المجلس، بهذا الأمر الدقيق؟ انني أجد أن هناك نواحي كثيرة لزيادة التصدير، وألقت النظر إلى ناحيتين فقط، الناحية الأولى: التبغ، واترك امر الاهتمام بها إلى وزارة المال التي وعدت ان تهتم بها اهتماماً جدياً. والناحية الثانية، وهي الاسمنت، فلا بد ان أقول كلمة بهذا الموضوع، وقد سمعنا ان الكثيرين يعتقدون ان اللجان يجب ان تزول، أو أن تعطى أهمية أكثر من اللازم. وعلى اعتقاد تام مني، ان الاسمنت وهو موجود كثرة في لبنان، هذه الترابية التي لا يمكن وجودها في البلدان العربية المجاورة، وقد سمعنا وعرفنا من الكثيرين أنهم يستوردونها من يوغسلافينا وتشكوسلوفاكيا، ومن محلات أخرى، أقول لماذا لا تدرس هذه اللجنة بالاضافة إلى إمكانية تخفيض اسعار الاسمنت امكانية تصدير الاسمنت إلى البلاد العربية؟ عندئذ نكون قد عمدنا إلى معالجة ناحيتين، الأولى، تخفيض الأسعار في لبنان والثانية تصدير البضائع إلى الخارج. وعلى

هذا الأساس نكون قد خالفنا الاعتقاد السائد بين جميع اللبنانيين حول احتكار الاسمنت في لبنان، اذ ليس في التجارة أو في الصناعة هنا أي احتكار إلا من هذه الناحية. فأرجو من الحكومة أن تهتم باعطاء رخص لشركات أخرى وتدرس امكانية تخفيض الأسعار الحالية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

الرئيس:

عطوفة الرئيس.

نهاد بويز:

بعد ان استمعنا إلى هذا الموجز من الآراء بقضية الترابية لا بد من أن نشكر باديء ذي بدء معالي وزير المالية الذي فتح الباب على مصراعيه بقضايا الريجي، وأتمنى على الوزير المختص في هذه الناحية ان يفتح أيضاً هذا الباب على نفس القدر الذي فتحه وزير المالية لأن هذا الموضوع هو ضروري للمواطن، فكما ان الدواء والغذاء ضروريان للمواطن فالإيواء أيضاً يحتل نفس الدرجة في حياة لبنان الاقتصادية. ولذلك يكون موضوع الترابية موضوعاً هاماً. فشكراً للحكومة على فتحها هذا الباب. لقد قالت إنها ترحب بالاستماع إلى جميع الآراء في هذا الموضوع وهذه حقيقة يجب ان تدون وتقال.

قلت إن لهذا الموضوع نفس الأهمية التي هي للغذاء والدواء ومن حق كل لبناني ان يكون له بيت يأوي إليه وهو وعائلته وأن يحمي في شيخوخته. هذا هو المبدأ الاقتصادي الذي تمشت عليه أكثر الأمم تقدماً وحضارة، ولا أظن ان لبنان لا يسير في ركب هذه الأمم نحو الحضارة والانسانية. ان لي في هذا الموضوع ملاحظات، ولا أريد أن تستثمر الشركات هذه الملاحظات على حساب المواطن.

منذ سنوات قدمت إلى الحكومة طلبات لانشاء مصانع للترابية وأجيز لبعض الشركات بتأسيس مصانع للترابية. وبعد مدة من الزمن اتفقت بعض الشركات مع بعضها، على حساب المواطن، على مبالغ تقدر بالملايين سنوياً، فتنازلت احدى الشركات عن حقوقها وبقيت الشركة الأم هي وحدها التي تتمتع بتلك الامتيازات الاقتصادية في لبنان.

هذه الملاحظة ليست الوحيدة في هذا الباب من أجل ذلك، راينا، ان على الدولة، أو على الوزارة المختصة، عندما يقدم لها طلب من هذا النوع أن تصر على أن يرفق بالطلب كفالة مالية ذات قابلية فعلية، أي أنه، لا يحق لصاحب الطلب، بعد ان يستحصل على الرخصة، أن يتراجع أو أن يتنازل عن رخصته لشركة أخرى تعمل لنفسها أكثر مما تعمل من أجل المواطنين. ويجب أن يكون هناك بند جزائي أو غرامة تنص عليها جميع الاتفاقات الثنائية الرسمية والدولية.

ارى ان معالي وزير المراسيم يبتسم، فلتكن ابتسامتك يا معالي الوزير ابتسامة حق إذا كنت على حق، والله ما اذل ذو حق ولو اطبق العالم عليه. ولا اعز ذو باطل ولو طلع القمر من جبينه. إلا

فأعلم ان هذه الملاحظات التي ابدتها هي من صالح المواطن اللبناني . ولتعلم كل منا اننا نحن هنا واقفون بالمرصاد لهذا الامر .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة : أريد من حضرة النائب الكريم الأستاذ بوز أن لا يعتقد ان ابتسامة الوزير هي ابتسامة هزء وسخرية من الملاحظات . كلا ، أرجوك .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز .

جان عزيز : لم يدر في خلدي عندما أثرت هذه القضية أنها ستأخذ هذا المجال من الكر والفر . ولكن حسناً فعل الزملاء الكرام عندما أدلوا بدلوهم في هذه القضية لأنني اعتبرها من القضايا التي يعلق عليها اللبنانيون ، جميع اللبنانيين الأهمية الكبرى في هذا البلد .

يا سيدي ، أنا أتساءل بادئ ذي بدء . لماذا تسمح الحكومة للشركتين القائمتين بإنشاء أفران جديدة بينما هي تتروى وتتروى كثيراً في إعطاء الرخص لمعامل جديدة ؟ . ألم يكن في وسع الحكومة ، بدلاً من أن تعطي للشركتين القائمتين رخصاً جديدة لأفران جديدة ، ان تعطي الأفراد أو الشركات طالبة الاستثمار حق انشاء معامل جديدة في مناطق غير المناطق التي فيها الشركتان المذكورتان ؟

هذا سؤال أول . ولا أعتقد ان الحكومة بإمكانها ان تجيب عليه بما هو عكس ما نذهب إليه جميعاً .

ثم ، يا سيدي ، لنستعرض الوضع اللبناني بمجمل أطرافه ، لنرى إذا كان هناك محذور واحد من إنشاء شركات الترابية .

مصلحة اليد العاملة أولاً : نحن نعرف وكلكم تعرفون ، أننا صباح مساء نسعى لتشغيل العاطلين عن العمل ولا يمكننا أن نلبي إلا النذر القليل من الطلبات التي ترد إلينا .

فعندما نشيء صناعة جديدة في منطقة جديدة فإن مئات العائلات اللبنانية تعتاش من خيرات هذه المصانع .

ثم نقولون ان سياستكم ترمي إلى انعاش المناطق جميعاً ، فلماذا تحصر منافع المعامل الترابية بمنطقة واحدة ؟ لماذا لا تسمحون لشركات جديدة ان تقوم في مناطق محرومة توصلاً لتشغيل اللبنانيين في مناطقهم وللحد من الهجرة إلى المدائن .

ثم هنالك مصلحة المستهلك ، مصلحة المستهلك اللبناني ، لا تكون فقط في كيس الترابية تنوء به كواهل اللبنانيين ، بل ان تسعى للمضاربة المشروعة ضمن حدود مصلحة الاقتصاد اللبناني لكي يتمكن الفقراء من اللبنانيين أن يعمرُوا مناطقهم وبيوتهم .

هناك تجويد الصنف، كلنا يعلم، الاقتصاديون وغير الاقتصاديين، أنه عندما يفسح المجال للمضاربة يفسح المجال في نفس الوقت لتجويد الصنف ولتخفيض الأسعار.

وهناك النقطة التي ألح إليها الزميل الأستاذ بستاني، أنا لا أفهم لماذا تستورد الأقطار العربية من تشكوسلوفاكيا وغيرها المادة الترابية في حين ان بإمكان بلد عربي كلبنان ان يصدر إليها هذه المادة.

فلمجمل هذه الأسباب أهيب بالحكومة ان تفسح مجالاً جديداً للنظام اللبناني في هذا المضمار. يقال بأن هنالك مصلحة، هي مصلحة المعامل القائمة. يا سيدي، لا يحمل كلامنا على اننا ضد هذين العاملين، ولكن لا نعذر بأن نصبح آلة تسييرها قوى رأس المال في هذا البلد، ولا نعذر بأن تتألف شركات تسيير سياسة هذا البلد الاقتصادية.

هذا مطلبنا، وهو مطلب الحكومة أيضاً إذا امعنت النظر، ولذلك فإنني مؤمن وواثق من أنها ستلبي هذا الطلب الحق لمصلحة جميع اللبنانيين وليس لمصلحة شركة أو شركتين فقط.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: من يتابع هذه المناقشة القيمة التي أبدى الزملاء أثناءها أفكاراً وآراء كلها محقة، يتساءل عن السياسة الحقيقية التي نتبعها في هذا البلد، في حقل الاقتصاد والمال والتجارة.

حضرات الزملاء، ان لبنان بالفعل بلد فريد من نوعه. ذلك ان هنالك ما يسمى سياسة اقتصادية اعترف بأنني لا أفهم جوهرها، ولا أدري على ما تدل معانيها. أهى سياسة الانطلاق والحرية التي ناجينا بها على انها أوفق ما يمكن للبنان ان ينتهجها من سياسة في ميادين الاقتصاد والتجارة؟ أم هي سياسة التوجيه «الديرجيسم» أم هي سياسة حائرة بين المدرستين؟. من يفكر في هذا الوضع الغريب في لبنان يصل إلى نتيجة حتمية، هي أنه يعيش في سياسة حائرة هي أقرب إلى الفوضى منها إلى التنظيم العلمي الحديث، ودليلي على ذلك أنه بينما نرى هذا الانفتاح في التجارة، هذا الانطلاق الذي نقول عنه بأنه في مصلحة لبنان، نرى من ناحية أخرى يد السلطة تريد ان تمسك بخيوط النشاط الاقتصادي وأن توجه هذا النشاط في مواضيع غير محددة أساساً ولا معلومة كأنما تريد ان لا يكون الانطلاق على معناه ومفهومه، وأن تكون سياستنا مزيجاً من الحرية ومن التوجيه. بينما نرى هذا، نرى ان هنالك قانوناً بمراقبة الأسعار نستفيق كل بضعة عشر يوماً لنرى السلطة تطبقه ثم يترك وإذا به يبقى حبراً على ورق.

في هذا الموضوع الخطير الذي أثاره الزملاء نرى السلطة تميل إلى التوجيه والرقابة، ويجب ان نقول بصراحة، ان التوجيه والرقابة يمكن ان يفهم، إذا كانت الغاية منه الحد من الأسعار والحد من جشع بعض الشركات. ولكننا نراه منصرفاً إلى الوقوف دون تحقيق المشاريع العمرانية. هذا

الموضوع بالذات، ما هو؟ طلب الزميل علي عبد الكريم من الزميل اميل البستاني ان يكون أكثر صراحة، واميل البستاني، كما تعلمون، دائماً مستعجل ويرمي بكلماته، وان لم يعوزها الصراحة إنما يبقى كثير منها غير مفهوم تماماً لأنه لا يريد ان يوضح ما يقول. فليسمح لي الزميل ان أكمل ما جاء في كلام الاستاذ اميل البستاني وان أكون أكثر صراحة منه واضع النقاط على الحروف.

ما هي هذه القضية؟ هنالك شركة طلبت منذ أمد بعيد رخصة استثمار المادة الهامة التي نعرفها بالترابة اللبنانية، في منطقة الشوف. بقي الملف في الدوائر طيلة خمس أو ست سنوات أو أكثر، رأيت ان الزملاء جميعاً يقولون بأن المصلحة الوطنية تقضي ان يحاب الطالبون إلى طلبهم. وقبل ان نعطي حكماً، يجب أن نعرف ما هي الأسباب التي تدفع بالزملاء إلى المطالبة بما طالبوا به. يا سيدي، نحن نعلم ان في ملفات الحكومة تقارير وضعت من خبراء عينوا، يمكن ان يستخلص من هذه التقارير ما يلي:

ان اكلاف طن الشيمنتو هي حسب تقدير الخبراء ثلاثون ليرة لبنانية. وبيع الطن بستين ليرة أي يربح مئة بالمئة. هنالك تقارير يفهم منها اننا مقبلون على أزمة اسمنت في لبنان، وأننا، سنة ١٩٦٢ سنرى ان لبنان يحتاج سنوياً إلى مئة ألف طن. فتجاه هذا الوضع الذي لا يقول به السياسيون، بل يقول به الخبراء، ما هو الموقف الذي يجب على الحكومة ان تتخذه؟

يا سيدي. اردد وأكرر ما قاله الزميل الأستاذ جان عزيز. نحن هنا لسنا لنؤيد طلباً لمجرد أنه صادر لمصلحة منطقة بالذات، ولسنا هنا لتتجنى على شركة نريد ان نفهم إذا كنا فعلاً نسلك سياسة التوجيه والرقابة، وإذا كان لدينا قانون يراقب الأسعار؟ فلقد ضج البلد بغلاء أسعار التراب، فلماذا لم يطبق القانون، وأنا شخصياً أروي لحضراتكم حادثاً أعرفه شخصياً كمحام. منذ أكثر من سنتين، ترافعت أمام محكمة مخالفة الأسعار في قضية ضد مدير شركة السوكوني، وكان فقيدنا المرحوم حبيب أبو شهلا، يتولى الدفاع عن مدير الشركة. أتعرفون ما كان موضوع تلك القضية؟ أحيل مدير شركة السوكوني على محكمة مخالفة الأسعار بمادة استيفاء اسعار زائدة. هذا القانون الذي قلت اننا نستفيق مدة بعد مدة على وجوده وننام نحن وتنام الحكومة وينام هو امنا في الأوراج. هل فكر أحد بأن يسأل الشركات التي يقول الخبراء أنها تتقاضى أرباحاً لا تقل عن مئة بالمئة؟ هل سئل أحد عن مدى ما يجب عمله؟ وهل فكر في تطبيق قانون موجود؟ ليس فقط ان الحكومة لم تفعل ذلك، بل أنها تقول: أريد أن أدرس. ماذا تريد ان تدرس؟

هذه الشركة التي طلبت رخصة لها، طلبت إجازة الاستثمار بشرط التصدير فقط، وتعهدت أن لا تستهلك منتوجاتها في الأسواق المحلية، وقد أخطأت، لأننا نعلم أن كافة منتوجات التراب

تستهلك في لبنان، وأنتم تعرفون ما هو النشاط العمراني في لبنان، وعلى أي مدى اتسع، وإنني واثق أنه لو فسحت الحكومة المجال وتركت سياسة التوجيه الحائرة التي لا تطبقها إلا نادراً وعادت إلى سياسة الانطلاق الحقيقية لكانت النتيجة تخفيض في الأسعار ونشاط في اليد العاملة وإزالة شبغ البطالة وكابوسها الجاثم على الصدور، وتجويد الصنف وزيادة حركة العمران التي ما من شك بأن هذه الحالة التي نحن فيها تحد من نشاطها، وليس من مصلحتنا أن يجد من نشاطها. لذلك أرى، بكل إخلاص، إن الزملاء على حق فيما قالوا. وكنت أريد أن أعقب على الكلمة التي قالها الزميل نهاد بوزير، ولكنني أعتبر أنه وفي الموضوع حقه حين قال للمجلس، في الماضي برزت شركة تريد أن تستثمر، بعد أن أعطيت رخصة، فإذا بالقوى التي يعينها اميل البستاني تقف حائلاً بينها وبين ما تريد، لأنها تمكنت من أن تتفق مع الشركة الجديدة فتدخلها تحت جناحها وفي كنفها، وليهدأ زميلي علي عبد الكريم بالا، وليعلم أنه لا اميل البستاني ولا نحن نوجه إلى وزير الاقتصاد أي غمز، ونحن أدرى الناس بأنه يعطي النتيجة المعقولة لما هو معروض عليه، إن ما قاله اميل البستاني يعني وزارة الاقتصاد كشخص معنوي ولا يريد بما قاله أن ينال من شخص وزير الاقتصاد وهو يعلم أية رابطة تقدير تربطنا به نحن جميعنا. إننا عندما نتكلم عن الحكومة أو عن وزارة الاقتصاد فنحن نتكلم عن شخص معنوي باعتبار أن الحكومة ووزارة الاقتصاد شيان يتسمان بما يمكن أن نسميه الديمومة والاستمرار. وليست قضية الأشخاص مداراً للبحث. لذلك أتوجه إلى الحكومة، وأقول لها: حققوا هذا المشروع الذي نحن، جميعنا كلبنانيين نعرف خطورته ومدى النفع الذي يعود على لبنان من وراء تحقيقه وتحقيق أمثاله من المشاريع، ونحن كأبناء منطقة هي جزء من لبنان ندري أيضاً أية خدمة يؤديها للبلد اللبناني تحقيق مثل هذا المشروع الذي أثار هذا النقاش، والذي أهنى الزملاء على إثارته، وأرجو الحكومة أن تستجيب إلى ما جاء في أقوالهم بشأنه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الاقتصاد الوطني.

وزير الاقتصاد الوطني: بعد أن استمعت إلى الزملاء الكرام وأصغيت إلى توجيهاتهم الخاصة لا أرى أي خلاف على الإطلاق بين توجيه هذا المجلس الكريم وبين ما تيسر عليه الآن وزارة الاقتصاد. إننا نحن نسير على نفس الطريق، ونحن متفقون مع الزملاء الكرام على أنه يجب أن تعطى إجازات في هذا البلد بشرط أن لا نعطي إجازة لفتح معمل لنغلق معملين أو ثلاثة، كما قال الزميل الكريم رشيد كرامي. وليس لدينا الآن الدروس الكافية، وإنني أطمئن المجلس الكريم، وأقول علناً وبصراحة أن طلبات إجازات كثيرة كانت تنام منذ سنوات في أدراج وزارة الاقتصاد ولم تخرج إلى حيز الوجود إلا في أيامنا نحن، فقد نفطنا الغبار عنها وهي كلها اليوم قيد الدرس، وإنني أطمئن المجلس الكريم إنني مستعد، بعد نهاية هذه الدروس أن أعمل ما توجيه مصلحة وخير هذا

البلد. ولكنني لن أعطي الإجازة لفتح معامل بطريقة كيفية أو وفقاً لرغبة أو رأي زيد أو عمرو، أو تأثراً بتوجيه أو وساطة. ولست مستعداً، بدون دروس، ومهما كانت الظروف أن أتخذ أي موقف أو أعطي أية إجازة.

ان في اعطاء الاجازات لفتح المعامل وفي عدم اعطائها سيئات، ولكي نتفادى هذه السيئات نرى ان لجناً عديدة اليوم تدرس الطلبات المقدمة. ونأمل ان تنتهي من دروسها في وقت قريب. هذا ما أستطيع ان أقوله الآن بهذا الصدد.

وأريد أيضاً أن أجيب على الزميل والصدیق الأستاذ بهيج تقي الدين حين قال: ان هنالك طلباً تقدمت به إحدى الشركات لإنشاء معمل لتصدير الترابة إلى الخارج، أقول للزميل الكريم ان هذا الطلب كان أيضاً في إدراج وزارة الاقتصاد الوطني ولم يفكر به أحد إلا بعد استلام سليمان العلي وزارة الاقتصاد. أما بصدد ما قاله بأن الشركة اشترطت في طلب إجازة الاستثمار أنها تصدر انتاجها كله إلى الخارج، فليسمح لي أن أقول له بأنه على خطأ في هذه الناحية. والحقيقة ان الشركة تطلب إجازة الاستثمار لتصريف انتاجها في الداخل والخارج.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طواق.

سعيد طوق:

سيدي الرئيس.

لقد استرسل حضرات الزملاء في معالجة هذا الموضوع، وهم على حق، لا شك ان مادة الشيمنتو هي مادة ضرورية يحتاجها جميع المواطنين ولا غرابة إذا ناقش الزملاء هذا الموضوع، إنما، من جهة تحديد الصناعات والمعامل، أرى ان تحديدها بشكل احتكار. يجب ان نفسح المجال أمام جميع الصناعات والمعامل ولا يجوز أن نحدد عددها ونوعها لأن في كل معمل جديد ومصنع جديد ومشروع جديد فائدة ونفعاً لهذا الوطن فعلياً ان نرحب بها جميعها وعلياً ان نشجعها لأننا، كما قلنا، نجني منها الفائدة والخير العام.

إنما الشيء الذي يهمنى ونلفت النظر إليه هو أن أسعار الترابة غالية جداً، وإني ألفت نظر الحكومة، بصورة خاصة إلى الأسعار لأن هذا أكثر ما يهمنى الشعب اللبناني خاصة الفقراء الذين يريدون ان يبنوا بيت أو مأوى، وخاصة ان جميع الانشاءات على أنواعها في لبنان تصنع من الاسمنت.

وأكرر القول ان السعر الحالي لكيس الترابة هو مرتفع جداً، وأكرر الرجاء إلى الحكومة بأن تعير هذا الموضوع أهميته وأن تعمل على تخفيض الأسعار الحالية.

البند الخامس - رسوم الترابة ٣,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

الرئيس:

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الخامس.

الفصل الثاني - رسوم الجمارك

البند الأول - رسوم الجمارك ١٠٣,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس، ان المجلس هنا يطلب أيضاً تعديله باضافة مليون وثلاثمئة ألف ليرة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني:

أعلم كما يعلم البعض ان الحكومة كانت قد فكرت منذ سنوات ان تنشئ في المطار الدولي سوقاً دولية للبيع والشراء، ولما كنت في وقت مضى وزيراً للأشغال العامة علمت، وشاهدت بعيني ان هذا السوق كادت ان تتم وكان العائق الوحيد هو الاتفاق بين وزارة المالية والجمارك وبين وزارة الأشغال العامة.

منذ ست سنوات، تأملوا أيها السادة بأعمال حكوماتنا المتعاقبة، منذ ست سنوات وهذه السوق مبنية جاهزة ولم يتمكنوا بعد ان يتفقوا على العوائد أو الرسوم لتأجير هذه الدكاكين وبيع المصنوعات اللبنانية والخارجية لمن يمر في لبنان كما يفعل غيرنا في جميع المطارات الدولية. إنني أعتقد أن هذا هو مثل واضح وصريح على عدم اهتمامنا بمالنا. ولو كان أمر هذا السوق منوطاً بإدارة رجل من اللبنانيين يعني بالتجارة لعرف كيف يستغل هذه السوق. ولكننا يا سادة، نائمون ونأمل، إذ يسمعي معالي وزير المال، ويسمعي دولة الرئيس، أن يكون هذا التنبيه حافزاً لهم عليهم خلال الشهر القادم بالذات، يهتموا بفتح هذه السوق التي ستدر على الخزينة الملايين من الليرات من عائداتها وحدها.

الرئيس:

حضر الزملاء، لقد عدلت اللجنة البند الأول من واردات الجمارك إلى ١٠٣٨٠٠٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة مليوني ليرة، من يوافق على تعديل التعديل يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الأول معدلاً. أ.خ. . .

الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار

الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة

البند ١ - حاصلات أملاك الدولة ٧٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: قبل البند ١

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس.

قضية أملاك الدولة. معروف عند جميع اللبنانيين ان أراضي الدولة أصبحت هملاً، وهناك مشاريع مهمة كالمدينة الحكومية، فلماذا لا تعتمد الدولة إلى بيع ما يجب بيعه من أملاكها لكي تنشئ بأثمانها هذه المشاريع الضخمة. الفكرة واردة في ذهن المسؤولين ولكن الدرس الذي طال أمره لا ينبغي أن يطول أكثر من الحد الذي وصلنا إليه الآن ونرجو من الحكومة ان تجيبنا وتوضح لنا عن مدى تقدم هذه الدروس لنرى رأينا في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد.

معروف سعد: بمناسبة بحث واردات أملاك الدولة. أرى رقماً ضئيلاً جداً في هذا البند يبلغ فقد ٧٣٠٠٠ ل.ل. وهناك على ما أعتقد أملاك شائعة واسعة، يمكن، إذا بيعت ان تؤمن للدولة ملايين الليرات تحقق بها مشاريع تعود بالخير العميم على هذا البلد.

أيها السادة: ان الكثيرين ممن لا يملكون أرضاً يبنون عليها بيوتهم اعتدوا على أملاك الدولة، وبنوا عليها أكواخاً صغيرة، وخصوصاً بعد حادثة الزلزال. اقيمت الدعاوى على هؤلاء، وحكم عليهم بهدم بيوتهم، ولست أعلم فيما إذا كانت الحكومة جادة في هدم هذه البيوت التي شيدت على أملاك الدولة، يعني أملاك الدولة، يعني أملاك الشعب، أم لا.

ان الذين شيدوا بيوتاً على أملاك الدولة مستعدون ان يدفعوا ثمن الأرض للدولة بعد تخمينها. وهناك آلاف من المواطنين اعتدوا، عن قصد أو غير قصد، على أملاك الدولة. فبعد ان كانت تلك الأملاك المعتدى عليها قاعاً صفصفاً أصبحت جنائن غناء، زاد بواسطتها الدخل القومي. فهل من المعقول أن نقول لهؤلاء المواطنين أهدموا الأسوار واقلعوا تلك الأشجار وأعيدوا أملاك الدولة إلى الدولة كما كانت؟ ان من الحكمة، أيها السادة، أن نقول لهؤلاء الذين، عن غير سوء نية بالطبع، أو عن سوء نية، اعتدوا على هذه الأملاك، ان ثمن هذه الأرض هو كذا وكذا فادفعوه إلى الدولة واحتفظوا بها. وهكذا يمكن ان تحل مشكلة هذه الأراضي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رشيد كرامي.

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس.

فيما يتعلق بأمولاك الدولة، أرى من الواجب أن نعير اهتمامنا للموضوع الذي نقرأه في الصحف عن قضية المطار القديم، والأسعار التي وضعت لها بواسطة المخمينين لكي تعطى إلى شركة المرفأ مقابل الأربعة عشر مليوناً من الليرات التي لهذه الشركة بذمة الدولة. لقد قرأنا أقوالاً متضاربة حول هذا الأمر. لذلك فمن حقنا أن نعرف الحقيقة ومن واجب الحكومة أن تنور الرأي العام حول هذا الموضوع حتى لا يبقى هناك شك. إذ أنه من المتفق عليه إذا ما صح ما قرأناه في الصحف، أن غبناً كبيراً يلحق خزينة الدولة. لذلك فنحن نريد أن نطلع على حقيقة الأمر قبل أن نبدي رأينا فيه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس.

أجد في الملاحظة التي أبداها النواب الكرام واقعاً صحيحاً وهو ما يبدو من تفاوت بين ما نسميه حاصلات أملاك الدولة وبين قيمة ما لدى الدولة من أملاك. ان لدى الدولة أملاكاً شاسعة وذات قيمة كبيرة، ولكن معظم هذه الأملاك اما مشغول من قبل مصالح الدولة ودوائرها أو هو أرض بور لا تستغل. ولهذا فقد قام معالي وزير المالية بوضع جدول كامل للأملاك الدولة ذكر عنه الشيء الكثير في مجلس الوزراء الأخير واتفقنا على ان يأتينا بدرس دقيق شامل له لنعرف أين نحن من وضعنا في أملاك الدولة. وما هي قيمتها وما يتوجب إبقاؤه من أجل مصلحة الدولة، وما يمكن التصرف به من أجل إدخال المال على الخزينة لاستعماله في مشاريع انشائية أو غيرها. أما فيما يختص بشركة المرفأ وأرض المطار القديم، فقد وجدت هذه الحكومة نفسها أمام اتفاق بين الدولة وبين شركة المرفأ. ولم يكن للحكومة خيار فقد تقرر مبادلة شركة المرفأ بملك من أملاك الحكومة وتقرر أيضاً مبادلتها من أراضي المطار القديم والصنائع. وترك أمر تخمين هذه الأراضي إلى لجان وإلى حكم فصل فيها، فصدر عن الحكم حكم اعتبر ان أملاك الدولة التي خصصتها لاعطائها إلى شركة المرفأ تبلغ قيمتها أربعة عشر مليون ليرة.

ان الموقف الذي اتخذناه نحن، فلم نجد اننا بحاجة إلى إجراء تحقيق فيما إذا كان في هذا التخمين غبن أم لا. وسبب ذلك كان ان هنالك على الأقل، مليون ونصف مليون لبناني يعتقدون ان هناك غبناً. فحتى لا يرسخ في ذهن أحد من الناس ان هناك غبناً وان بعض الممولين الكبار يستغلون الحكومة كأداة بطريقة يلحق بخزينة الدولة غبناً، قرر مجلس الوزراء أن يدفع المبلغ نقداً. نعم ان هذا كان خطيراً ويتوجب على مجلس الوزراء ان يتدبر المبلغ، ولكننا اعتمدنا ان نقوم بأية تضحية كانت حتى لا نترك جمهور الشعب اللبناني يعتقد بأن الحكومة كانت أداة

استعملها بعض الممولين لأجل الحاق الغبن بالخزينة.

وقد قيل ان القانون هو غير ذلك. نعم ان القانون الذي وجدنا أنفسنا أمامه كان قانوناً كبل أيدينا تكييلاً، بحيث لم يسمح لنا بأن نبحث بالمبلغ ولا بتغيير ما وقع. ولكن من يتوخى المصلحة، تتفتق عنده الفكرة فلا يقف تجاه القوانين موقفاً جامداً. وأؤكد لكم ان هناك قانوناً يمكننا من تنفيذ ما قررناه، ولن أعلن الآن عن هذا القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: بما لي من صلة ببعض مدراء شركة المرفأ الجديدة أقول انه هذا هو نفس الموقف الذي تنتظره أغلبية أعضاء مجلس إدارة شركة المرفأ أي انهم لا يريدون أرضاً، بل يقبلون دفع المبلغ نقداً كما ذكر دولة الرئيس. لذلك فالجميع متفقون، وأنا أعتقد ان الحكومة كانت قد أخطأت عندما فكرت في تبادل الأراضي، لأن الأراضي لا يمكن أن يبادل بها، وكان يجب ان تباع بالمزاد العلني. فدعنا من الماضي، والجميع متفقون، ولا غرابة في هذا القرار.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: أرجو أن يكون واضحاً ان الحكومة الحاضرة لم تفكر بهذا مطلقاً ولكنها وجدت نفسها كما قلت أمام الأمر المحتتم. ولو كان لي أن أفكر لفكرت بأشياء أخرى أيضاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب مطران.

حبيب مطران: بين أملاك الدولة أحراج كبيرة كانت تابعة للولاية قديماً وقد اعتبرت ملكاً للدولة خلافاً للأحراج التي كانت واقعة في لبنان وبقيت هذه الأحراج مقطوعة وغير مغروسة وهي الآن، عملياً، بأيدي الأهالي، ولم يتمكنوا من تحريجها بسبب عدم ملكيتهم لها.

كلنا نعلم ان البلاد بحاجة إلى التحريج لأسباب جوية، وهذه الأحراج تمتد إلى مساحات واسعة جداً وقد أصبحت ملك الدولة بعد القرار الذي اعتبر أراضي العثمانيين ملكاً للدولة، وهناك فرق في المعاملة بين الأحراج الموجودة. من الأراضي التي كانت تابعة للولاية وبين الأحراج التي كانت تقع في جبل لبنان، ولم يجرؤ الأهالي على تحريج هذه الأحراج لأنها ملك الحكومة، والحكومة، عملياً لا تملك هذه الأحراج لأنها لا يمكن الاتصال بها لتحريجها. ولذلك أطلب، يا دولة الرئيس، ولقضية الإحراج نفس الأهمية التي للقضايا التجارية في بيروت، اطلب ان تهتم الحكومة بشؤون المزارعين. وأن تسرع باتخاذ قرار بتوزيع هذه الإحراج على أصحابها العاملين في المناطق لكي يتمكنوا من تحريجها.

نعم اريد من الحكومة ان تسرع بدراسة قضية الإحراج لأنها قضية ملحة في لبنان. وأن تهتم أيضاً بالواقع الحقيقي خارج منطقة بيروت.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الزراعة.

وزير الزراعة:

فيما يعود لموضوع الأحراج، مما لا شك فيه ان هذا البلد قد فقد كثيراً من ثروته الحرجية التي تزيد جماله جمالاً، والتي يعتز لبنان ويفاخر بها. وعلى هذا الأساس عمدت الحكومة مؤخراً إلى تخصيص مبلغ ثمانمئة ألف ليرة من ثمن القمح الأميركي لتنفق على التحريج في مختلف المناطق اللبنانية. وهذا التحريج لا يمكن ان يحصل إلا في أملاك الدولة.

أما فيما يعود للنقطة التي أثارها الزميل حبيب مطران والتي تتعلق بكونها احراجاً أميرية أو غير أميرية فهذا موضوع آخر ليس هنا مجال الرد عليه، ويمكن ان يدرس ويعطي لدرسه نتيجة. وأنا من منطقة فيها احراج اميرية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

هناك قضية الصنوبر الحلبي، الصنوبر الحلبي، يظهر انه ينبت بصورة طبيعية، وقانون الاحراج يسمح، بصورة مبدئية، لكل شخص يملك قطعة حرجية، بأن يستثمر بالقطع هذه القطعة الحرجية شرط أن يخرج ما يقابلها. فجاءت بعض الجهات المختصة في وزارة الزراعة تمنع اعطاء رخص استثمار للمالكي الاحراج التي فيها صنوبر حلبي، زاعمة ان الصنوبر الحلبي ليس له من يزرعه أو يغرسه. فأنا أقول بأن الملاكين في بعض المناطق يقدمون عل زرع أو غرس الصنوبر الحلبي، ولكنني أريد أن استرسل وأجادل هذا الرأي، فاقول. هل ان الصنوبر الحلبي يقوم بصورة طبيعية وليس بيد تغرسه، ان هذا الصنوبر كجميع الأغراس، ينبغي له من يتعهده بالعناية، فإذا حرمتنا الملاكين من أن يستثمروا هذه الإحراج فإنهم يتلفونها منذ ان تبت. لذلك فإنني اسأل الحكومة ان تحدد لنا موقفاً من هذه القضية، لأن هنالك معاملات استثمار قطع حرجية في بعض المناطق لا تزال واقفة منذ أشهر بل منذ سنوات. والملاكون يتضررون من هذا التأخير. فهل لوزارة الزراعة، وهل للحكومة بالتالي، أن تحدد لنا موقفاً واضحاً ملزماً لمن لا يرى رأيها في هذا الموضوع.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: كان زميلي الأستاذ عزيز قد أثار موضوعاً غير الموضوع الذي تكلم فيه معالي وزير الزراعة. نحن نسأل عن هذا الفارق بين أبناء التركة العثمانية وبين جبل لبنان القديم. لماذا هذا الفرق؟ لا سيما ونحن نرى ان الاحراج التي تتكفلها الدولة قد ييست ولم يبق منها شيء.

وان الاحراج التي تكفلها الأهليون هي باقية نشيطة تحافظ على طقس لبنان الجميل وتستدر المطر والري على الجميع. هذه هي النقطة الجوهرية التي نطلب من رئيس الحكومة ان يجيبنا عليها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: لقد تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء ووضع في البيان الذي تلاه في جلسة الثقة ذلك الشعار الذي يقول: لبنان واحد لا لبنانان. وكنا ننتظر طيلة المدة التي انقضت على ذلك البيان الوزاري ان نرى شيئاً من هذا يتحقق ويصبح لبنان لبناناً واحداً. وبمناسبة الحديث عن وزارة الزراعة والأراضي الأميرية انني أسأل: متى يتحقق هذا الوعد؟ فتصبح عكار والبقاع والجنوب لبناناً واحداً لا لبنانين بالمعاملة فيما يتعلق بالأراضي الأميرية وأراضي الوريكو ولماذا هذا التفريق؟. وانني بانتظار الجواب من دولة رئيس الحكومة على هذا السؤال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: سيدي الرئيس،

تقدمت، منذ ثلاث سنوات، بمشروع قانون إلى المجلس طلبت فيه أن لا يكون هناك قانونان يطبقان في لبنان، بل يجب أن يكون قانون واحد بالنسبة للإخراج والأراضي الأميرية. وقلت فيه ان سبب تخلف القرية اللبنانية التي انسلخت عن سوريا وضمت إلى لبنان.

ريمون اده: مقاطعاً - انسلخت عن الولاية وليس عن سوريا.

ناظم القادري: طيب، كما تريد، انسلخت عن الولاية، وليس هذا الموضوع، الموضوع المهم هو ان القرية اللبنانية التي ضمت إلى لبنان يوم إعلان لبنان الكبير، ما تزال متخلفة لعدم وجود موارد فيها يمكن صرفها في سبيل تحسينها ورفع مستواها. ولذلك، فإن هناك فرقاً بين القرية اللبنانية القديمة والقرية الحديثة.

ان العدالة الاجتماعية والمساواة، وان المصلحة الكبرى توجب عدم التمييز والتفريق في هذه المعاملة وعلينا ان نوجد مورداً ثابتاً مستقراً لرفع مستوى القرية اللبنانية الحديثة حتى تتساوى مع القرية اللبنانية القديمة. فكل شخص يذهب إلى قرية من قرى الجبل يحس بالتحسن الذي طرأ عليها، بينما لو ذهب إلى البقاع أو إلى الجنوب لا يستطيع أن يبقى فيها دقيقة واحدة نظراً للأوساخ ولقلة المياه ونظراً لعدم وجود النور والكهرباء ولعدم وجود شوارع أو أزقة يستطيع السير فيها.

وعندما استحصلت الحكومة الماضية على صلاحية المراسيم الاشتراعية وكان الاستاذ ريمون اده من اعضائها تقدمت إليها بمذكرة طلبت فيها ان تغنم الحكومة فرصة اعطائها صلاحيات التشريع لتحقيق العدالة بين اللبنانيين، ولكن تبين فيما بعد ان مثل هذا التشريع لم يدخل ضمن الصلاحيات المعطاة للحكومة. فرضنا للأمر. والآن فإن المشروع الذي تقدمت به هو في المجلس، وقيل لي ان وزارة الزراعة عندما وضعت تعديلاً لقانون الغابات، وضعت نصاً مثل النص الذي وضعته انا، نحن لا نريد ان نكثر من النصوص بل نريد ان نتوصل إلى نتيجة

حاسمة. فعلى الحكومة ان تتبنى هذا المشروع أو أن تقدم إلى المجلس مشروع قانون معجل مكرر يحقق العدالة بين اللبنانيين ولا يترك أثراً للحقد والكراهية والبغضاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس .

استمىح المجلس عذراً إذا ما عدت إلى قضية المرفأ وأراضي المطار القديم. ذلك لأن ما سمعته في كلام دولة رئيس الحكومة، انما لا يغير من حقيقة الاتفاقية شيئاً لأن هذه الاتفاقية إنما كان هناك اجماع حولها. ولا أظن أنه قد غير رأيه اليوم.

قلت ليس العيب في الاتفاقية وقد لا يكون في كثير من القوانين، ولكن العيب يحصل غالباً عند تطبيقها. لقد شكلت لجان من أجل تخمين بعض أراضي الدولة كيما تعطى للشركة لقاء الأربعة عشر مليون ليرة، هنا بدأ المشكل، وهنا أريد أن أحصر سؤالاً فيما إذا كانت التقديرات التي وضعتها اللجان ثمناً للأراضي مجحفة، نعم أم لا؟ وفيما إذا كان ما قرأناه حول هذه التقديرات صحيحاً وأنها قد تنزل خسارة تقدر بملايين الليرات في قيمة أملاك الدولة.

إذا كان الأمر كذلك ألم يكن من الواجب فتح تحقيق حول هذا الموضوع لمعرفة السر الذي من أجله أخطأ هؤلاء الخبراء في هذه الناحية، ذلك الخطأ الكبير الفادح، لأنني كنت أقبل مع غيري من اللبنانيين بأن يكون حد الخطأ مئات الليرات وآلافها ولكن أن يكون الخطأ بملايين الليرات، فإنني لا أعتقد أن أحداً يعرف بهذا الخطأ ويسكت عنه.

هذا ما اردت أن أثيره في سؤالى حول هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوف شادر: حضرة الرئيس المحترم.

فيما يتعلق بقضية املاك المطار القديم التي خمنت تنفيذاً للاتفاقية الحاصلة بين الدولة وشركة المرفأ.

ذكرت هذه الأراضي في الاتفاقية لتعرض على شركة المرفأ لقاء أربعة عشر مليون ليرة قيمة الأراضي التي تركتها الشركة في منطقة المرفأ للدولة. وتنص الاتفاقية صراحة على كيفية تخمين هذه الأراضي التي ستعطى للشركة مقابل الأربعة عشر مليوناً. فقد نصت على ان تعين الحكومة عدداً معيناً من الممثلين عنها والشركة تعين عدداً مماثلاً عنها. فعينت الحكومة ممثلين وعينت الشركة ممثلين، واجتمع الممثلون ولم يتفقوا على السعر. فكان من الواجب، وفقاً للاتفاقية المصدقة من هذا المجلس ان يختار فخامة رئيس الجمهورية واحداً من الأربعة المذكورين في

الاتفاقية وهم السادة: الفرد نقاش، فريد طراد، أمين بيهم، ومحمد الداعوق. فاختار فخامته السيد أمين بيهم خبيراً حكماً ليفصل في الخلاف بصورة مبرمة بين الدولة وبين الشركة. فأتى الخبير، وبعد ان استمع إلى أقوال اللجنتين وبعد أن درس القضية وأعطى سعراً للمتر المربع من المئة وثمانين ألف متراً مربعاً الموجودة في بئر حسن، تسعة وأربعين ليرة لبنانية. ان هذا السعر هو بنظري، وقد قمت بدراسة حوله، اقل من الحقيقة. ولكن الكلمة التي سمعتها من دولة الرئيس رشيد كرامي، كنت أود أن لا اسمعها منه شكلاً واساساً. بالشكل، لأن الخبير الحكم الذي يفصل بالقضية يحكم حسب ضميره ووجدانه وحسب مقدرته على التقدير. وفي قضايا التخمين نعرف كلنا، أنه يمكن الوقوع في الخطأ عن حسن نية مطلقة. لذلك لا يمكننا أن نقول ونطالب بالتحقيق في هذا الخطأ الفادح الذي ارتكبه الخبير الحكم، بل ان حكمه يعتبر مبرماً ويجب أن نقبله كما ورد. ولا يجوز أبداً، بالأساس وبالشكل، نظراً لنهاية هذا الرجل الذي نعرفه ونحترمه كلنا، أن يطلب التحقيق في هذا الأمر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان على الحكومة، وحسناً فعلت، وفقاً للتصريح الذي أدلى به دولة الرئيس رشيد كرامي هنا في هذا المجلس عندما انعقدت اللجنة المالية في هذه القاعة ودرست الاتفاقية الحاصلة بين الدولة والشركة، قال لنا ما هو مسجل في المحضر الرسمي، ان للحكومة الخيار في أن تعطي الشركة مالاً أو عقارات لقاء الأربعة عشر مليون ليرة. والحكومة، بعد ان قامت ضجة حول هذه القضية، وبعد أن اعتقدت ما اعتقدته انا من ان تخمين الخبير الحكم جاء مجحفاً بحق الخزينة عرضت على الشركة مبلغ أربعة عشر مليون ليرة نقداً بدلاً من الأراضي وحسناً فعلت، إذ ان الاتفاقية صريحة وتلزم الحكومة باعطاء الأراضي. فالآن، ومن أجل التوصل إلى دفع الأربعة عشر مليون ليرة يجب الحصول على موافقة الشركة، أي الجمعية العامة للمساهمين أولاً، ثم ان تأتي الحكومة وتطلب من المجلس تعديل الاتفاقية وتطلب فتح اعتماد بأربعة عشر مليون ليرة. هذا من الوجهة القانونية والواقعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: فيما يخص بالشطر الثاني من كلمته فإنني أوافق النائب الكريم على قوله بأنه يتوجب علينا أن نطلب من المجلس ان يميز لنا تنفيذ ما قررناه في مجلس الوزراء بشأن هذه القضية. وأما عن قانونية العمل، فليطمئن بالاً لأن لدينا في القانون ما يمكننا من تنفيذ ما قررناه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: عطوفة الرئيس.

حسناً فعلت الحكومة عندما قررت دفع الأربعة عشر مليون ليرة المتوجبة عليها لشركة المرفأ، لأنني من المنطقة العقارية التي تقع فيها الأراضي التي كانت موضوع التخمين.

الرئيس: مقاطعاً - أرجو أن لا يترك أحد من حضرات النواب القاعة لئلا يفقد النصاب.

رينه معوض: أرجو من الزميل الأستاذ محسن سليم أن يؤجل كلمته إلى جلسة هذا المساء.

الرئيس: الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار.

البند ١ - حاصلات البريد ٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه. أ.ل.ل.

البند ٤ - فوائد أموال ٣٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند ٤

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: في هذا البند ٣٠٠ ألف ليرة فقط كفوائد أموال. فطالما ان الدولة تضع أموالها في مصرف سوريا

ولبنان بفائدة واحد بالمئة هل يمكن ان نستنتج من هذه الفائدة ان القيمة الموجودة لحساب الدولة

هي ثلاثون مليون ليرة؟ وإنني أذكر تماماً ان الزميل الأستاذ جوزف سالم قال في هذا المجلس ان

هنالك مئة وسبعين مليون ليرة لحساب الدولة في البنك، يزداد عليها الواردات التي ستحصل

عليها الحكومة في سنة ١٩٦١ لماذا قدرت الحكومة فوائد الأموال بثلاثمئة ألف ليرة فقط؟

السؤال الثاني: أين تودع أموال المصالح المستقلة؟ في أي مصرف من المصارف تودع هذه

الأموال؟

وانني أنتظر الجواب على هذين السؤالين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: حضور الرئيس المحترم

ان المبلغ الذي ذكره حضرة الزميل - المئة وسبعون مليون ليرة - نقلاً عن لسان الزميل يوسف

سالم، وقال انه موجود في الخزينة، إذا صح هذا القول نكون جد مرتاحين لوجود هذه المبالغ في

الخزينة، إلا ان هذا المال يجب ان لا نعتبره ملكاً خاصاً للدولة يمكن ان تتصرف به وان تضيفه

إلى واردات الموازنة الحقيقية، لأن على هذا المال تعهدات وموجبات.

أولاً هناك ما يقارب الثلاثة عشر مليون ليرة امانات موجودة في هذا الصندوق لحساب الغير لا

يمكن للحكومة ان تتصرف بها.

ثانياً: هنالك تعهدات جارية والتي لم تصل أوراقها إلى الصندوق، وهي تعتبر ديوناً على هذا الحساب لم يدفعها الصندوق بعد، ويجب أخذه بعين الاعتبار. هنالك عشرات الملايين في طريقها إلى الصندوق خرجت من المصالح المختصة وهناك مبلغ ٥١ مليون ليرة مخصص للمشروع الانشائي لم يصرف منه سوى القليل، وهناك أيضاً جميع السلفات والمشاريع الانشائية الأخرى كمشروع مياه الشفة الموضوع لعشر سنوات بمعدل ستة ملايين ومئتي ألف ليرة كل سنة. وهناك مشروع كهربية المناطق، وهناك السلفات المتوجبة للمصالح المستقلة كمصلحة الليطاني وغيرها، لذلك لا يمكن ان نأخذ رقم المئة رقم المئة وسبعين مليون ليرة أساساً لتقدير واردات فوائد الأموال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: كل هذه الأموال التي ذكرها الزميل الأستاذ شادر موجودة في البنك، وهل أفهم من كلامه أننا لا نتقاضى فائدة عنها؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عندما ذكر هذه المبلغ سألتنا حضرة مدير المالية في اللجنة فقال لنا ان هذه الأموال المودعة في المصرف ليست نهائية فهي كحساب جاري تقص وتزيد. لا يمكن تحديد واردات الفائدة. وعندما يوضع هذا البند في الموازنة يضعون مبلغاً تقديرياً له لأن فوائد الأموال لا يمكن ان تحدد بالضبط. وهذه القيمة المقدرة بثلاثمئة ألف ليرة هي مبلغ تقديري.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: أما إذا كان حضرات النواب يعترضون على التقدير فهذا قد وضع بناء على قطع حساب ١٩٥٩ الذي كان مقدراً بمئتي ألف فجاء التحقيق بثلاثمئة وستين ألفاً. وأما إذا كانت الإشارة إلى وجوب التحقق من ان الفوائد المتوجبة على أموال الدولة الموضوعة في البنوك هي مدرجة أم لا فأنا أعد النواب الكرام بأنني سأراجع الدوائر المختصة واتثبت من هذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رفيق نجا.

رفيق نجا: عطوفة الرئيس.

سمعنا الآن، ولأول مرة، أن الفائدة التي تتقاضاها الدولة من بنك الاصدار هي واحد بالمئة فقط. فأنا أتساءل، كيف يصح في بلد كلبنان، تعرف معدل الفوائد فيه ان تتقاضى الحكومة من بنك الاصدار واحداً بالمئة وواحداً فقط؟ أنا لا أندخل بقضية قطع الحساب، فالحساب جار ومن الممكن أن نعرف فوراً، ويوماً فيوماً كم يستحق للخزينة من فوائد يلتزم بها مصرف الاصدار.

ولكنني أتساءل، وأتساءل والألم يحز في نفسي. كيف يجوز للبنان حكومة ودولة ان تشغل أموالها بفائدة واحدة بالمئة بينما يشغل هذا المال عن طريق بنك الاصدار بأضعاف أضعاف هذا الرقم.

وطالما ان دولة الرئيس أجنبي استناداً إلى قانون المحاسبة العامة، الذي يقول في المادة الرابعة عشرة: «تقدر واردات السنة الجديدة مبدئياً استناداً إلى متوسط تحقيق إيرادات الستين الأخيرتين المقطوع حسابهما».

يوجد هنالك نص آخر: «لوزير المالية الحق بتعديل التقدير على اساس أوضاع يعود له اعتمادها». لذلك، فعندما يجد وزير المالية ان في خزينة الدولة أكثر من ٣٠ مليون ليرة، مع اننا مقتنعون كما يعتقد الأستاذ شادر ان موجودات الخزينة في المصرف كحساب جار تفوق الثلاثين مليون ليرة. ان هدفي من هذا السؤال هو ان لوزير المالية الحق استناداً للمادة الرابعة عشرة من قانون المحاسبة العمومية ان يزيد تقدير واردات فوائد الأموال عن الثلاثمئة الف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده تكراراً.

عطوفة الرئيس: ريمون اده:

طرح على الحكومة سؤالين أجاب رئيس الحكومة على السؤال الأول كما أجاب عليه أيضاً مستشار الحكومة، إنما يبقى سؤال آخر لم يجب عليه وهو السؤال الآتي: أين تودع أموال المصالح المستقلة؟

وإننا إذ كنا نريد زيادة هذا البند ذلك لأن هناك قرى كثيرة محرومة. فعندنا في منطقة جبيل عشر قرى بحاجة إلى تنوير يقتضي لها مئة الف ليرة، وقد وجدت هذه المئة الف ليرة في هذا البند إذ بإمكان دولة رئيس الحكومة أن يهتم بهذا الموضوع وينظر في امكانية زيادة هذا البند مئة ألف ليرة دون الحاق أي عجز بالموازنة. وإنني انتظر الإجابة على سؤالي الثاني: أين تودع أموال المصالح المستقلة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: ان التطبيق الذي ورد في مشروع الموازنة بثلاثمئة الف ليرة لسنة ١٩٦١ هو أقل من الحقيقة بالرغم من جهود الحكومة بالانفاق هذه السنة. لأنها لم تنفق كثيراً هذه السنة ونأمل منها ان تزيد في الانفاق هذه السنة. وأعتقد بأن القيمة ستصل إلى نصف مليون ليرة، فالفرق إذاً لا يؤثر على النتيجة. لأن المبلغ سيقيد للخزينة بكامله. وستقبضه الخزينة حتى آخر قرش. والنتيجة ستكون ذاتها لأننا حددنا الموازنة بمبلغ ٢٧٣٨٠٠٠٠٠٠ ليرة فإذا زدنا الفوائد، يجب علينا ان نخفض وارداً آخر لكي نحافظ على رقم الموازنة. أو أن تزداد النفقات.

ومن جهة أخرى فإن الاتفاقية المعقودة مع بنك سوريا ولبنان فيما يتعلق بالنقد والودائع تنص على أن ودائع الادارات العامة يجب أن تودع في بنك سوريا ولبنان لقاء فائدة بدله حسب الفائدة المعطاة في فرنسا من قبل بنك فرنسا المركزي بعد حسم اثنين بالمئة. وعندما يدفع البنك في فرنسا ثلاثة ونصف بالمئة، يدفع لنا البنك هنا واحداً بالمئة وعندما كانت الفائدة للودائع في فرنسا خمسة بالمئة كان البنك هنا يدفع لنا اثنين ونصف بالمئة.

وهذا يجري بموجب الاتفاق الذي صدقه المجلس سنة ١٩٣٧. وسوف ينتهي امتياز بنك سوريا ولبنان في ٣١ آذار سنة ١٩٦٤.

أما ودائع المصالح المستقلة. لقد حصل في المجلس السابق جدل حول المؤسسة التي يحق لها أن تتولى حفظ ودائع المصالح المستقلة، فكان هناك رأيان، الرأي الأول يقول: يجب على المصالح المستقلة أن تودع أموالها مصرف سوريا ولبنان، والرأي الثاني يقول بالعكس. والواقع أن الرأي الثاني هو الذي طبق، وغدت المصالح المستقلة تودع أموالها في البنك الذي تختاره هي بموافقة وزارة المالية، والفائدة التي تستوفيهما على هذه الودائع هي أكثر من واحد بالمئة.

الرئيس: حضرات الزملاء،

إذا شئتم أن تناقشوا دون تقديم اقتراحات، فلنؤجل المناقشة إلى ما بعد ظهر اليوم ولنكمل التصويت على بنود الودائع. وأرجو من الأستاذ ريمون اده وهو الحريص على المحافظة على النظام أن لا يطلب الكلام مرة أخرى لأنه قد تكلم حتى الآن مرتين في نفس الموضوع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس، لا أعلم إذا كان الزميل الأستاذ جوزف شادر يمثل الحكومة، فإذا كانت الحكومة تتبنى ما قاله الزميل الكريم.

وهنا اعترض الأستاذ شادر وانضم إليه معالي وزير المالية وحلت مشادة كلامية.

الرئيس: أرجو من الأستاذ شادر ومن معالي وزير المالية المحافظة على النظام، لقد أعطيت الكلام للأستاذ جرمانوس

جبرائيل جرمانوس: متابعاً: سيدي الرئيس، ان الحكومة ليست برأسمالي. الحكومة لا يمكنها أن تخفض، فإذا كان هناك زيادة في الفائدة يجب أن تنفق هذه الزيادة على المشاريع الإنشائية لا أن تبقى هذه الفائدة مودعة في البنوك ونستوفي عنها واحداً بالمئة.

ثم، النقطة الثانية التي لم تجب الحكومة عليها. أين توضع ودائع المصالح المستقلة والأموال التي تدخل على هذه المصالح؟ أريد من الحكومة جواباً صريحاً بهذا المعنى.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة جواباً

رئيس الحكومة: سيدي الرئيس، الأمر لا يحتاج إلى إثارة الجو بمثل هذا الشكل، والجلسة شارفت على نهايتها. وإجابة على السؤال المتعلق بالمكان الذي تودع فيه ودائع المصالح المستقلة أقول: لقد جرى العرف في المصالح المستقلة أن يقرر مجلس إدارتها المصرف الذي توضع فيه الأموال، ولكن المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ الذي يتعلق بالمصالح المستقلة، ينص في المادة ١٨ منها ما يلي: «تودع أموال المصلحة في المصرف الذي تودع فيه الدولة أموالها» وعلى المصالح أن تنفذ هذا النص. وإذا كانت بعض المصالح لم تنفذ هذا النص حتى الآن فعلى الحكومة أن تفعل ذلك، وإذا كان لبعض المصالح قانون ينص خلافاً لذلك بما ينقض هذا القانون فذلك أمر آخر. أنا أفهم المقصود من الملاحظة التي أبدتها الأستاذ ريمون أده وذلك بأن تعدل تقديرات فوائد الأموال، لو لم تكن قد استرشدنا بقطع الحسابات السابقة. وبالرغم مما ذكر من أرقام ضخمة يتوجب أن نستوفي عنها فوائد من البنوك أرجو أن يمنح المجلس إلى تأييد الحكومة فيما تجنح إليه من ضرورة الإسراع في إنفاق هذه المبالغ لا أن نبقىها في البنوك لتتقاضى عليها فوائد.

الرئيس:

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤

البند ٥ - رسوم المراهنات ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠ ل.ل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون أده.

ريمون أده:

أود أن أسأل الحكومة هل تدخل حصة الحكومة من واردات الكازينو في هذا البند هذه السنة؟ انني لا أجد ذكراً في هذه الموازنة لحصة الحكومة من واردات الكازينو. وأرجو من الحكومة أن تجيبي رسمياً على هذا السؤال.

الرئيس:

من يوافق على البند الخامس يرفع يده.

أكثرية. أ.خ.ب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني

اميل البستاني: عطوفة الرئيس

إن المبلغ الموضوع في هذا البند هو دون الواقع، لأن الاتفاقية التي صدق عليها هذا المجلس الكريم قد رفعت العائدات إلى أحد عشر مليوناً، وبعد تصديق هذا الاتفاق انشأت شركة البترول أنبوباً جديداً وتم انشاؤه منذ بضعة أشهر. وهذا سيدخل على الخزينة في هذه السنة على

الأقل أربعة ملايين ليرة أي ان شركة الاي بي سي وحدها ستدفع، يا معالي وزير المال، خمسة عشر مليوناً، ولا أدري ما هو مقدار ما يدخل على الخزينة من شركة التابليين. أن العائدات من شركة نفط العراق وحدها تبلغ ١٥ مليوناً وأنتم وضعتم تقديراً لواردات البترول ١٣ مليوناً فقط. أرجو من معالي وزير المال أن يعدل هذا البند بمعنى أن المدخول سيكون ١٥ مليون ليرة لا ١٣ مليوناً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية.

رينه معوض: أن مدفوعات شركات البترول موزعة على الشكل الآتي:

إن الرقم المدون في مشروع الموازنة هو نتيجة لتصديق أحكام الاتفاقية المعقودة مع شركة النفط، وتفصيله هو:

شركة نفط العراق: عشرة ملايين ومئتا ألف ليرة:

شركة مدريكو: ٥٢٨٠٠٠ ليرة

شركة التابليين: ٢,٨٣٧,٠٠٠ ليرة

هذا هو التفصيل.

اميل البستاني: هذا تفصيل مغلوط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: عطوفة الرئيس اطلب من الحكومة إيضاحاً عن رسوم المطارات وإيجار مطعم بيروت الدولي. كان إيجار المطعم وحده في السنة الماضية ٣٦٠ ألف ليرة فأصبح هذه السنة مع رسوم المطارات ٣٥٠ ألف ليرة. فهل صحيح أن الإيجار خفض وكيف جرى التخفيض؟

رئيس الحكومة: جرى التخفيض بالتراضي.

بهيج تقي الدين: بالتراضي؟. هذا لا يجوز. بدليل أن المطعم لزم في السنة الماضية بالمزاد العلني، هذا سؤال، ويجوز أن يكون لي جواب بعد أن استمع إلى إيضاح دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: نعم يا سيدي، أن إيجار مطعم بيروت الدولي قد خفض هذه السنة، وخفض بالتراضي، ورغم حرص الحكومة دائماً على التقيد بالمنقصات والمزايدات في جميع أعمالها حتى لا يقع أحد غيرها في غبن، فقد رأت في هذه الحالة الخاصة ما يوجب أن تتعاقد مع صاحب المطعم بالتراضي وكان ذلك بقرار من مجلس الوزراء بعد أن ناقش الموضوع، لأن من الهين أن يطرح بالمزاد

استثمار المطعم ولكن ليس من السهل أن يأتي من يستثمر هذا المطعم استثماراً مرضياً لمن ينزل المطار ولمن يتمون منه من أصحاب شركات الطيران. فأنتم سافرتكم كثيراً وتلاحظون أن بعض الطائرات العالمية، مهما أطمعتمكم لا يهم وإنما تقول مثلاً هذا الطعام هو من مطعم مكسيم. فأرجو أن يؤخذ علماً بذلك، وأن المسؤول عن هذا التراضي كان مجلس الوزراء. وبالرغم من اعتراض ديوان المحاسبة على القرار فقد طبقنا القانون واستحضرنا رئيس ديوان المحاسبة إلى مجلس الوزراء وناقش رأينا وناقشنا رأيه، ثم أقر مجلس الوزراء أن يعتمد إلى التلزم بالتراضي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بوزير

نهاد بوزير: حتى ولو كانت هذه الجلسة على وشك النهاية لا بد لنا من كلمة حول قضايا البترول أرجو أن يفسح لنا المجال للتعليق وإبداء الملاحظات التي قد سبق ورددناها في هذا المجلس وقدمنا بشأنها أسئلة خطية إلى الحكومة، ولا سيما وأن هذه العائدات تشكل مورداً هاماً في الموازنة وقد قفز من خمسة ملايين ليرة في سنة ١٩٥٦ إلى ١٨ مليون ليرة فاعتقد أن على الزملاء أن يستمعوا إلى التعليق على هذا الموضوع.

كانت هذه الجلسة حافلة بالمناقشات العلمية التي دلت مرة أخرى على أن هذا المجلس يعلم كيف يقوم بواجباته عندما تدعو الحاجة. وقد عالج الزملاء بطريقة التدارس العلمي أكثر من موضوع، من موضوع املاك الدولة إلى موضوع الترابية، إلى موضوع البترول الذي سنعالجه على قدر المستطاع لأن هذا المجلس مرة أخرى، يقوم بالواجب الذي يمليه عليه ضميره الوطني. إن موضوع البترول يقتضي مناقشة خاصة، وحيث ان النصاب غير موجود فأرجو أن يربح الأمر المناقشة به إلى جلسة هذا المساء، سيما وأن الساعة قد بلغت الثالثة.

الرئيس: أعلن تعليق الجلسة التي نعود إلى استئنافها في الساعة الخامسة من بعد ظهر هذا اليوم لمتابعة درس الموازنة وإذا لم تكمل درس الموازنة فسأعين جلسة ثالثة بعد منتصف الليل.

الرئيس: استؤنفت الجلسة.

البند ١٠ - إيرادات متفرقة ١٦٥٩٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس، اقترح إضافة كلمة «والمصالحات» على البند الرابع.

الرئيس: من يوافق على اقتراح الأستاذ جوزف شادر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح.

من يوافق على البند الرابع معدلاً بإضافة كلمة «المصالحات» يرفع يده.

أكثرية. أ.ل.خ. . .

انتهينا من باب الواردات وننتقل الآن للتصويت على واردات الموازنات المستقلة، بادئين بموازنة الهاتف.

الباب الأول - الاستثمار

البند ١ - إيرادات مساهمة الغير في نفقات الإنشاء ١٦٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. أ.ل.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس، أود أن أعرف ماذا يعني مساهمة الغير في نفقات الإنشاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير البرق والبريد المحترم.

وزير البرق والبريد: عطوفة الرئيس، عندما يطلب من الحكومة أن تبني غرفة مثلاً، يساهم البعض في نفقات هذا الإنشاء.

الرئيس: البند - ٣ - إيرادات المخابرات المحلية ٤٣٥٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. أ.ل.خ. . .

الرئيس: ننتقل إلى درس مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٦١ كما عدلته اللجنة المالية.

ليتل مشروع القانون مادة مادة.

الرئيس: لتتل المادة الأولى بعد التعديل. فتليت المادة الأولى التالية:

المادة الأولى - تحدد موازنة الدولة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦١ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٦١ على الوجه التالي:

١ - تقدر واردات الموازنة عن سنة ١٩٦١ بمبلغ ٢٧٣٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. (مئتي وثلاثة وسبعين مليون وثمانمائة ألف ليرة لبنانية وفقاً للجدول أ) الملحق بهذا القانون.

٢ - تفتح اعتمادات مجموعها ٢٧٣٨٠٠٠٠٠ ليرة ل. (مائتان وثلاثة وسبعون مليوناً وثمانمائة ألف ليرة لبنانية) للمصنفين وللأمرين بصرف الموازنة عن سنة ١٩٦١ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: لما كان مجلسكم الكريم قد أقر زيادة ثلاثمئة ألف ليرة على الموازنة فقد أصبح الرقم كما يلي ٢٧٣٨٠٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل بالمادة الأولى كما تليت عليكم معدلة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى معدلة.

لتتل المادة الثانية. الخ. . .

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في الثلاثين من كانون الثاني برئاسة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: انطوان صحنوي، بشير الاعور، كميل شمعون، كميل عقل، أحمد الأسعد، علي بزي، سميح عسيان، شبلي العريان.

وأعذر السادة: نايف المصري، يوسف الزين، أمين الحافظ، هاشم الحسيني وعادل عسيان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاي، عبد الله المشنوق، سليمان فرنجية، فؤاد غصن، الياس الخوري، محمد صفى الدين، رفيق شاهين، بيار الجميل، خاتشيك بابكيان، جوزيف اسكاف، سليمان العلي، الامير مجيد ارسلان، وحسين منصور.

صدق محضر الجلسة السابقة: ثم أقبل المجلس على متابعة التصديق على موازنة عام ١٩٦١ فأقر البند ٦٢ من الباب التاسع عشر (احتياطي لنفقات طارئة) بعد التعديل، وانتقل إلى الوردات فصدق الباب الأول والباب الثاني والباب الثالث والبنود التسعة الأولى من الباب الرابع، وحانت الساعة الثالثة بعد الظهر، فأعلنت الرئاسة عندها تعليق الجلسة إلى الساعة الخامسة بعد الظهر، وفي الساعة السادسة عاد المجلس إلى الالتئام فأكمل التصديق على ابواب الوردات ثم صوت على قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٩ لكل من الموازنات المستقلة لمديرية الهاتف العامة، ومديرية اليانصيب الوطني وكتب القمع.

ثم انتقل إلى بحث قانون موازنة عام ١٩٦١ فصدقه بالأكثرية بعد التعديل، ثم عرض إلى بحث مشروع

القانون المعجل المكرر رقم ٦٠٤٧ باعطاء الحكومة بعض السلطات الاستثنائية فأقره، وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

اميل البستاني: ان عطوفة الرئيس قد وعد باعطائنا حق الكلام قبل التصديق على المحضر.

الرئيس: سأعين جلسة غداً لبحث مشروع قانون البلديات وما تبقى من جدول الاعمال وسأفسح لك المجال بأن تتكلم بالموضوع الذي تريد ان تتكلم به. أذن أكرر، هل من اعتراض على المحضر؟

- سكوت -

إذا لم يكن هناك من اعتراض على صحة المحضر، صدق المحضر، وارفع الجلسة على ان تعقد نهار غد الثلاثاء الساعة الخامسة بعد الظهر لدرس ما تبقى من الموازنات المستقلة ومشروع قانون الانتخابات البلدية.

ورفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة ليلاً بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الأمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦١

المواضيع المبحوثة:

- ١ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٥٧١ بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة من عام ١٩٦١ .
- ٢ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٢٩٩ بتحديد موازنة مديرية اليانصيب الوطني لعام ١٩٦١ .
- ٣ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٣٠١ بتحديد موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٦١ .
- ٤ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٣٠٠ بتحديد موازنة الجامعة اللبنانية لسنة ١٩٦١ .
- ٥ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٦٠٤٨ بتعديل المادة ٣٨ من قانون البلديات .

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: جوزف شادر، انطوان صحناني، بشير الاغور، عصام الحجار، ادوار حنين، خليل الخوري، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، البير مخير، كميل عقد، يوسف كرم، علي بزي، أسعد بيوض، يوسف سالم، معروف سعد، فضل الله دندش، شبلي العريان، وجورج هراوي.

واعتذر السادة: محمود عمار، فؤاد البرط، أمين الحافظ، هاشم الحسيني، محمد حمزة، عادل عسيان ويوسف الزين.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاني، الياس الخوري، الامير مجيد ارسلان، سليمان فرنجية، عبد الله المنشوق، فؤاد غصن، محمد صفى الدين، رفيق شاهين وحسين منصور.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسمائهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: لقد صدق مجلسكم الكريم على خلاصة محضر الجلسة السابقة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس، ان ما حصل أمس وما يقال الان بأنه قد تم التصديق على محضر الجلسة السابقة، فأعتقد ان ذلك غير صحيح لأنه عندما جرى التصويت للتصديق على المحضر كان النواب قياماً وعوداً ولم نسمع شيئاً مما تلي من ملخص المحضر فنأمل من عطوفة الرئيس ان يفتح الباب مرة أخرى للتصديق على المحضر وأعتقد ان المجلس سيصدق عليه، وطلبي هذا هو حقيقة واقعية لأجل الحفاظ على كرامة هذا المجلس، انت يا عطوفة الرئيس حريص على هذه الكرامة قبل أي واحد منا، وإذا لم توافق الرئاسة على ما ذكرت فلي كلمة أخرى تتعلق بالنظام.

الرئيس: حضرة الزميل، كان النصاب كاملاً عندما تلي محضر الجلسة السابقة وقد استمع للنواب الكرام إلى ملخص المحضر ولم يدل أحدهم بأي اعتراض، لذلك صدقت الرئاسة المحضر، فلا يمكن للرئاسة ان تنفرد في شيء خارج عن النظام، فإذا شئت ان تقترح وان اطرح اقتراحك على المجلس فلا مانع في ذلك.

اميل البستاني: مقاطعاً - لا اريد ان اقترح شيئاً ولكنني اترك للرأي العام وللمجلس الكريم ان يقرر كل بنفسه فيما إذا كانت الطريقة التي جرى عليها التصديق أمس صحيحة. أما انا فأسحب اعتراضي يا عطوفة الرئيس واترك الامر للمجلس الكريم.

الرئيس: حضرة الزميل، ليكن معلوماً لحضرة الاستاذ اميل البستاني انني نائب منذ وجدت المجالس النيابية في لبنان، وفي جميع الاحوال عندما يصدق المحضر في آخر الجلسة يكون وضع المجلس هو هو لم يتغير. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس، اراد الزميل الاستاذ اميل البستاني في اثارته هذا الموضوع ان يرمي الشكوك حول التصويت، فلا يجوز ان نرمي الشكوك حول تصويت حصل في هذا المجلس الكريم ولا علاقة للرأي العام في ذلك، فالمجلس هو سيد نفسه وسيد موقفه، أما إذا وجد الزميل ان هناك تزويراً في التصويت فعليه ان يعترض على ذلك وبالتالي يعرض اعتراضه على المجلس ولا يجوز ان يقول بأنه يترك الامر للرأي العام وللمجلس.

الرئيس: حضرة الزملاء، ننتقل للتصديق على مشروع قانون تحديد موازنة مديرية الهاتف العامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس، تعليقاً على الشيء الذي سبقني اليه الاستاذ رينه معوض أقول بأنه لا يجوز ان يبقى الرأي العام امام شك وريبة يجب على الاستاذ اميل البستاني ان يدلي باعتراضاته على المحضر إذا كان لديه اعتراضات، فإذا كانت اعتراضاته وجيهة صوتنا مجدداً وبذلك يكون الرأي العام على بينة من هذا الامر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطرس.

فؤاد بطرس: عطوفة الرئيس.

انا اعتبر ان الموضوع الذي اثاره الاستاذ اميل البستاني قد انتهى لأن الاعتراض على محضر الجلسة يكون بعد تلاوة المحضر وعندئذ يستشار المجلس في الامر ويقر رئيس المجلس الموضوع ضمن الاصول البرلمانية الصحيحة، فاننا تجاوزنا هذه المرحلة ولا يجوز البحث في ذلك، ومن جهة أخرى فان الزميل الاستاذ اميل البستاني قد صرح علناً بأنه يسحب اعتراضه وبذلك اعتبر ان هذا الموضوع قد انتهى.

جان عزيز: هل هناك من اعتراض على صحة الوقائع المدرجة في المحضر.

فؤاد بطرس: مقاطعاً - ان الزميل الاستاذ اميل البستاني قد رجع عن اعتراضه.

الرئيس: حضرة النواب الكرام، مشروع قانون بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة معروض للبحث، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: أسأل الرئاسة الكريمة أي من ستفسح لنا المجال للتكلم في المواضيع التي اثيرت أمس، وقد وعدتني الرئاسة الكريمة بأنها ستسمح لي بالتكلم في هذه الجلسة بعد ان كررت وعدها لي في جلسة أمس.

الرئيس: حضرة الزميل، جلسة اليوم، كما اعلنت نهار أمس هي مخصصة لدرس ما تبقى من جدول اعمال الجلسة السابقة، والرئاسة مستعدة بأن تفسح المجال لبحث جميع الامور التي يود المجلس الكريم بحثها في أوائل الدورة العادية او استثنائية القادمة.

اميل البستاني: هذا لم يكن بالامس وهنالك تسجيل صوتي يا عطوفة الرئيس، لقد وعدتنا مرات عديدة بأن تسمح لنا بالكلام ووعدك اليوم يخالف وعدك السابق.

الرئيس: لم ازل عند وعدي، فقد كاد ان يفقد النصاب في جلسة أمس وخرجتم قبل ان ارفع الجلسة، واني مستعد في هذه الجلسة ان ابقى معكم حتى الصباح.

نصدق الان على مشروع قانون بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٦١ .

لتتل المادة الأولى.

فتليت المادة الأولى التالية: تحدد موازنة مديرية الهاتف العامة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٦١ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٦١ على الوجه التالي:

١ - قدرت ايرادات الهاتف عن سنة ١٩٦١ بمبلغ /١٦٧٩٤٠٩٥/ ستة عشر مليوناً وتسعمائة واربعة وتسعين الفاً وخمس وتسعين ليرة لبنانية وفقاً للجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

٢ - تفتح اعتمادات قدرها /١٦٧٩٤٠٩٥/ ستة عشر مليوناً وسبعمائة واربعة وتسعون الفاً وخمس وتسعون ليرة لبنانية وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى.

لتتل المادة الثانية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم رينه معوض.

رينه معوض: عطوفة الرئيس، اطلب حذف هذه المادة لأنها وضعت بمشروع قانون على حدة، وعندما عدلنا هذه المادة في اللجنة المالية عدلناها ضمن مشروع قانون الموازنة العامة.

الرئيس: لم يبق لهذه المادة من لزوم بعد ان صوتم على قانون الموازنة العامة في جلسة أمس
من يوافق على الغائها يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: حذفت المادة الرابعة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: من وضع نص هذه المادة الرابعة.

رينه معوض: وضعت النص اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: يريدني حضرة النائب ان اصرح علناً امام هذا المجلس بأن الحكومة عدلت عبارة «بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية» وجعلتها «بعد استطلاع رأي مجلس الخدمة المدنية» لأننا نعتقد ان ذلك دستورياً.

الرئيس: لتتل المادة الخامسة التي اصبحت رابعة.

فتليت المادة الرابعة التالية: يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: من يوافق على المادة الخامسة التي اصبحت رابعة يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الرابعة

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء فتلي القانون ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

- اجماع -

الرئيس: قبل القانون بالاجماع.

نصدق الان على مشروع قانون بتجديد موازنة مديرية اليانصيب الوطني لعام ١٩٦١ .

لتتل المادة الأولى.

فتليت المادة الأولى التالية: تحدد موازنة مديرية اليانصيب الوطني عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون

الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦١ على الوجه التالي:

١ - تقدر واردات الموازنة عن سنة ١٩٦١ بمبلغ / ١٢٦٠٠٠٠٠ / اثني عشر مليوناً وستمئة ألف ليرة لبنانية

وفقاً للجدول (أ) الملحق بهذا القانون. الخ .

الرئيس: قبلت المادة الرابعة.

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء، فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب

بأسمائهم فخالف الاستاذ أحمد أسبر.

أكثرية

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

نصدق الان على مشروع قانون تحديد موازنة مكتب القمح العام ١٩٦١ .

والكلمة الان لحضرة النائب المحترم الاستاذ يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: عطوفة الرئيس، سمعنا ان من صلاحيات مكتب القمح تأمين الاستهلاك المحلي لهذه المادة

وسمعنا أيضاً ان وزارة الاقتصاد عازمة على تشجيع الفلاح اللبناني بشراء موسمه وكلنا يعلم ان

الاستهلاك اللبناني يبلغ ما يفوق على المائة واربعين الف طن في السنة وانتاج البلاد من الحنطة لا

يتجاوز الاربعين الف طن وان الحكومة تدفع سنوياً ما يزيد على الثلاثين او اربعين مليوناً لتأمين

الاستهلاك الداخلي فقد آن لنا أيها السادة ان نعتني بهذه الزراعة، أولاً: لكي نؤمن استهلاكنا الداخلي وثانياً: لكي نضطر إلى شراء الحنطة من جهات قد يصعب علينا في وقت من الاوقات ان نظفر بها، لذلك فإننا نطلب بإلحاح من وزارة الزراعة بالدرجة الأولى، ومن وزارة الاقتصاد بالدرجة الثانية، ان تعنى كل منهما في ان تحضر تشريعاً يقضي بشراء موسم القمح من الفلاح بزيادة خمسة او عشرة غروش على الكيلو، وبهذه الطريقة نكون أولاً سعيينا من حيث لا ندري إلى تحسين اوضاع الزراعة ومن جهة ثانية نكون قد امنا استهلاك البلاد الداخلي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس، تأييداً لما قاله الزميل الدكتور يعقوب الصراف فإني أضرم صوتي إلى صوته وأقول ان على الحكومة الكريمة ان تعتمد إلى شراء موسم القمح من الفلاحين وتزيده بدلاً من عشرة غروش خمساً وعشرين غرشاً لبنانية وبذلك نشجع الفلاح اللبناني أولاً في ان يزيد مساحة الاراضي التي يزرعها ويزيد ثانياً من الدخل القومي في لبنان ونستعاض عن شراء هذا القمح من الخارج مما يوفر لنا النقد النادر، وان هذا الامر معمول به في البلدان الراقية ومنها اميركية التي تعتمد سنة فسنة إلى شراء المواسم فتأخذ من مال الخزينة فتزيد بذلك من الدخل القومي وتشجع الفلاح على البقاء في ارضه وزرع هذه المادة الضرورية للحياة، ان هذا الامر يعود بالنتيجة لمصلحة الحكومة وبالتالي يمنع الفلاح من الهجرة إلى المدن ويمكنه من العيش هو وعياله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، انني من مجندي شراء موسم الفلاح اللبناني الا ان الاستاذ سميح عسيران اراد ان يضع ثمناً للقمح ولم نعرف إذا كان الثمن الذي وضعه هو للكيلو أم للطن، وعلى كل فان هذا الامر له أهمية كبيرة من حيث وضع الزراعة في لبنان، فإذا كانت الحكومة تتبنى هذا المشروع وتضيف إلى الكيلو المبلغ اللائق لكي يتمكن المزارع من متابعة عمله يكون ذلك ما نتوخاه جميعاً، أما إذا تركت الحكومة الكريمة الامور على ما هي فإن الفلاح اللبناني سيتنقل إلى المدينة للتفتيش عن عمل يستفيد منه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزيز.

نهاد بوزيز: عطوفة الرئيس، في مناسبة البحث بموضوع مكتب القمح الوطني نسأل الحكومة على أي أساس تضع او تصنف القمح الأميركي، وما هي الكمية التي أرسلتها الدولة الأميركية إلى لبنان وبموجب أي اتفاق؟ هل هي تابعة للمبدأ الذي صدقناه في هذا المجلس بموجب قانون أم أن هذا القمح يتبع النقطة الرابعة. وهل تنوي الحكومة في المستقبل أن تقبل القمح المرسل من أميركا وبأي شرط وكيف سيتم توزيع هذه الكميات، وإني أعتبر قبولنا القمح الأميركي يتناقض

مع ما قلناه ومع ما ورد على لسان الحكومة في هذا المجلس إن مبدأ ايزنهاور الذي صدق بموجب قانون في هذا المجلس لا يمكن إلغاؤه إلا بموجب قانون وخصوصاً إن هنالك وثائق وتبادل رسائل بين الفريقين، هذه هي النقاط التي أرغب أن أسمع الجواب عليها قبل التصديق على موازنة مكتب القمح لنرى عما إذا كان هناك من علاقة بين القمح الوطني والقمح الأميركي.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: أتمنى على حضرة النائب الكريم أن يطلعني على القانون الذي أشار إليه.

نهاد بويز: إن الاتفاقات الدولية هي بمثابة قانون، ومن حقنا أن نفهم الوضع كما هو تماماً.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، كنت أعتقد عندما تكلم النائب الكريم أن هنالك قانوناً مع أنه ليس هنالك من قانون، وهذا ما أحب أن أوضحه.

إن ما نأخذه من الحكومة الأميركية من مساعدة، إن كانت من النقطة الرابعة أو من القمح الأميركي فهو لا يقع تحت مشروع ايزنهاور الذي أعيد فأكرر أننا في لبنان نعتبره قد انتهى أمره ودفن إلى الأبد.

الرئيس: لتتل المادة الأولى.

فتليت المادة الأولى التالية: تحدد موازنة مكتب القمح عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول من سنة ١٩٦١ على الوجه التالي:

١ - تقدر واردات الموازنة عن سنة ١٩٦١ بمبلغ / ٣٨٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. (ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف ليرة لبنانية) وفقاً للجدول (أ) الملحق لجهة القانون. الخ. . .

الرئيس: قبلت المادة الرابعة. والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

-إجماع -

الرئيس: قبل القانون بالإجماع.

نصدق الآن على مشروع قانون تحديد موازنة الجامعة اللبنانية لعام ١٩٦١

لتتل المادة الأولى.

فتليت المادة التالية: تحدد موازنة الجامعة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول من سنة ١٩٦١ على الوجه التالي:

١ - تقدر واردات الموازنة عن سنة ١٩٦١ بمبلغ / ٢٠٧٥٢٠٠ / ل.ل. (مليونان وخمسة وسبعين ألفاً ومائتي ليرة لبنانية) وفقاً للجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

٢ - تفتح اعتمادات مجموعها / ٢٠٧٥٢٠٠ / (مليونان وخمسة وسبعون ألفاً ومائتا ليرة لبنانية) للمصفي وللأمر بصرف الموازنة عن سنة ١٩٦١ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: ألقت نظر الحكومة الكريمة إلى واقع في وزارة التربية الوطنية في باب المساعدات، إن هذه المساعدات تعطى للمتفوقين وتقتصر عليهم في الغالب، وأنا أقر بأنه يجب مساعدة الطلاب المتفوقين ولكن يجب أن لا ننسى الطلاب الفقراء الذين لا يستطيعون متابعة دروسهم دون مساعدة، فإذا كان الله قد أنعم على المتفوقين بعقل رزين فيجب أن نساعد الفقراء لنجعلهم في مستوى غيرهم من أصحاب التفوق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، إني أشكر الأستاذ جان عزيز لاهتمامه بشؤون الطلاب كما أنه كان من واجب الحكومة أن تعلم، أن الطلاب يقومون على أكتاف الأساتذة الذين يلقنون طلابهم مبادئ العلم والتربية. لقد جرى في هذه المدة عمل أساء إلى الأساتذة قضى بنقلهم من مكان إلى مكان حيث أجهدتهم هذه النقلات مادياً. خاصة وإن معاشاتهم ضئيلة، فإن المدرس الذي ينقل من بلدته يعني ذلك هلاكه من الناحية المادية، فكان على الحكومة أن تنظر إلى هذه الناحية نظرة الأم الحنون التي ترفأ بأبنائها وان لا تعامل المعلمين هذا المعاملة.

إن وضع كهذا جعل بعض القلق في المناطق وخاصة المنطقة التي حصل فيها هذا التحدي لذلك أطلب من الحكومة أن تعيد هؤلاء المعلمين إلى مدارسهم أو أن ترفع معاشاتهم لأن المعلم لا يستطيع العيش خارج بلدته براتبه الضئيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: إني أشكر عطوفة الرئيس لأنه اتاح لي الكلام في الموضوع الذي اردته، نحن في صدد درس الموازنات المستقلة ومنها موازنة الجامعة اللبنانية، فهل تعلمون ايها السادة ان هنالك موازنة لا ادري إذا كانت مستقلة او غير مستقلة وهي موازنة التعمير، المهم ايها السادة اننا جميعاً مسؤولون عن مال هذه المصلحة، ومسؤولون بالتالي عن الضرائب التي تجنى ولا تدخل الخزينة، ان هذه الميزانية تبلغ الملايين وفي المرسوم الاشتراعي قيل بأنها تقرر في مجلس الوزراء فأحب في هذه المناسبة أن ألقت نظر دولة الرئيس الذي بإمكانه أن يتكلم مع زميله الأستاذ عبدالله المشنوق في فرصة ثانية أود أن ألقت نظره إلى الاهتمام، على الأقل، بالتوجيهات التي تعطى بصدد إنفاق

هذه الملايين المحجوبة عن أنظارنا، نريد منك يا دولة الرئيس أن تتنبه إلى أمور بسيطة جداً وهي : أولاً، أن لا يعطى المتضررون مالاً بدلاً من المواد خاصة وأن هذا المال سيوزع بالتقسيط أي أنكم ستعطون المتضرر القسط الأول ومن ثم تذهبون لتتأكدوا من أنه أنفق هذا المال على بناء مسكن وبعد ذلك تعطونه القسط الثاني، وفي هذه الطريقة لا بد من الكشف، الإدارة السابقة أيها السادة، كانت تقوم بتوزيع المواد لا المال، يعطى المتضرر قسماً من المواد التي يستحقها وكان الدكتور رفيق شاهين قيماً على هذا العمل . وتعطى المواد بعد موافقته .

إن المال أيها السادة إذا أخذ قد يفقد وقد يذهب اكلأ أو دواء او قماراً . اما كيس الترابية فمهما انتقل من يد إلى يد فانه سيستعمل اخيراً للبناء . إذا كنتم لا تريدون تحمل المسؤولية فعليكم على الأقل ان ترشدوا وتفكروا فيما يجري .

هنالك اموراً اخرى يا سيدي، فقبل ان توزع المال يحتم القانون عليك بأن تملك البيوت التي هي ملك الحكومة، هنالك قانون وعليكم ان تصدقوه وقد يقول دولة الرئيس بان ذلك من واجبات المجلس، أنت تملك الأكثرية في هذا المجلس يا دولة الرئيس . وهذه الأملاك هي أملاك الدولة وأنت قيم عليها، أرسل قانون التملك إلى المجلس وصدق عليه، عندما تريد ان تحدث بعض التعيينات تأتي بمشروع قانون مستعجلاً مكرراً، فأرسل لنا قانوناً مستعجلاً مكرراً بهذا الصدد . هنالك قانون آخر يحتم عليك ان تقر قيمة الاعفاءات، كل ما أعطى من مواد أعطي برسم السلفة هذا ما قاله القانون آنذاك، والحكومة تعين بقانون لاحق مقدار الاعفاءات، إذا كان لديك قانون فقدمه إلى المجلس وصدقه، اما ان تبقى ممتلكات الدولة سائبة فهذا لا يجوز، هذا مع العلم بأن هنالك اموراً اخرى تتعلق بالتعمير اود ان اثريها ولكن الفرصة الان لا تسمح بذلك، ولكن اريد يا دولة الرئيس ان انبهك وانبه الحكومة الكريمة ومعك وزير سابق له اطلاع واسع بشأن مصلحة التعمير فأستفيد من خبرته على الأقل .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس .

فيليب بولس : عطوفة الرئيس، انا من الذين يحافظون على النظام فقد خرج اكثر من زميل عن موضوع الميزانية فاذا اضطررت للجواب فلا اكون بدوري قد خرجت على النظام .

الموضوع الذي اثير كنت اود ان لا يثار، لأنني من الذين يقولون أيضاً بأن الحكومة متى احسنت يجب ان يقال لها أحسنت، كما اننا ننتقدها عندما لا تقوم بالعمل الواجب عليها، ان القانون صريح، فالموظفون لا يجوز لهم الانضمام إلى حزب مهما كان نوعه، لأن المعلم يغرس المبادئ التي يريدتها في عقول طلابه، فإذا كان المعلم قد خالف القانون وأظهر نشاطاً لا يجيزه القانون، وقام الوزير بعمل قانوني، وأنا لا أدافع عن الوزير فهو أكبر من أن يدافع عنه، إذا عمد الوزير

إلى عمل قانوني من أجل مصلحة البلاد فلماذا يجب أن نعترض على عمله، ان الضجة المصطنعة التي سمعناها بها والتي بالغوا فيها كثيراً هي برهان على أن أولئك المعلمين كانوا يقومون بنشاط حزبي وإلا لما سمعنا بهذه الضجة المصطنعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام.

قبل أن يهب الوكلاء العموميون الدائمون للدفاع على غير موجب، وقبل أن يهب الغياري بدون مناسبة، أبادر إلى القول بأنني من مؤيدي تعزيز الجامعة اللبنانية إلى أقصى حد من التعزيز وفي هذه الروح أخشى ما يخشى على الجامعة اللبنانية هو أن تتسرب إليها الأساليب نفسها التي يجري عليها السير في التعليم الابتدائي والثانوي اللذين تشرف عليهما وزارة التربية الوطنية، نحن ضد أي نشاط حزبي يقوم به أي موظف في أية دائرة، ونحن نؤيد وزارة التربية في كل تدبير يتخذ ضد النشاط الحزبي الذي يقوم به أي موظف في أية دائرة، ونحن نؤيد وزارة التربية في كل تدبير يتخذ ضد النشاط الحزبي الذي يقوم به أي مدرس، انما الذي نرجوه والذي نصر عليه ويقضي به الواجب هو ان يكون التدبير عاماً يتناول الجميع دون تمييز بين الحزب الفلاني والحزب الثاني، ظلم في الرعاية عدل بالسوية، اما ان يفسح المجال لفئة معينة تعمل على هواها وتساندها السياسة ويساندها المشرفون الكبار لتخدم أنفاس الآخرين فهذا أمر لا يرضاه أحد منكم في هذا المجلس الكريم.

ليس ما يجري في الجامعة اللبنانية هو الوحيد من نوعه. ففي التعليم الابتدائي وفي التعليم الثانوي أيضاً تسيطر الحزبية السياسية وتسيطر المآرب والأغراض وان ما يحدوني إلى هذا القول هو انه حتى في توزيع المدرسين على المناطق تستعمل المآرب والأغراض ولا أثر للعدالة والمساواة.

عطوفة الرئيس، فيما يتعلق بالتعمير وبالفضية التي أشار إليها حضرة الزميل الاستاذ اميل البستاني فاني أقول: اننا نحن اللبنانيون وخاصة في المناطق النائية، في بلاد الماو الماو، نسمع بمصلحة التعمير وهي لنا اشبه ما يكون بالسراب الذي يحسبه الظمان ماء، ولقد سكتنا من قبل لأنه كان في فمنا ماء، أما اليوم فقد جف الماء.

أني أؤيد ما ذهب إليه الاستاذ اميل البستاني فيما يتعلق بالتعمير وانوه بأنه إذا ما أعطي للمتضررين المال يعني أن لا بناء في القرية اللبنانية ومعنى ذلك أيضاً افساح المجال للذين لم يتضرروا ان يتناولوا مالاً حراماً ليس لهم يؤخذ من مال المستحقين، واخشى ما اخشاه ان تصبح الحال في مصلحة التعمير مثلها في لجنة الاضرار حيث طغى الذين لم يتضرروا على المتضررين الحقيقيين. وهذه حقيقة يعرفها كل من احتك في هذه الناحية. لقد أصاب الزلزال جميع الانحاء

اللبنانية، ومن جملتها منطقة البقاع، وسيراً على السياسة المتبعة من إهمال وحرمان في شمال البقاع اتخذوا قراراً يقسم البقاع إلى قسمين يفصل بينهما طريق شتورة رغم أنه قد هدمت البيوت وقد أصيبت بالزلازل كما أصيب القسم الجنوبي، حرماناً من نعم مصلحة التعمير. فالذي أرجوه هو ان يعاد النظر في هذا القرار الغاشم، القرار الذي لا يتوافق والمنطق: والذي أرجوه أيضاً هو ان يجري المسؤولين تحقيقاً لمعرفة البيوت التي أصيبت فعلاً بالزلازل للتعويض على أصحابها لا ان يعطى المال للذين لم يصيبهم شيء من الزلازل.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة المحترم.

رئيس الحكومة: أفهم مما قاله النائب الكريم الاستاذ شفيق مرتضى أنه يطلب تحقيقاً لمعرفة الإهمال الذي حصل في مصلحة التعمير فهل له أن يبين لنا نوع التحقيق الذي يطلبه؟

الرئيس: حضرة الزملاء، أرجو أولاً المحافظة على النظام، وثانياً لا يمكن لنا في مثل هذا الجو ان ننهي ما يتوجب علينا.

الاستاذ بهيج تقي الدين يقترح قفل باب المناقشة في هذا الموضوع.
من يوافق على قفل باب المناقشة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة...

من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الأولى.

لنتل المادة الثانية.

فتليت المادة الثانية التالية: تجاوز وفقاً لأحكام هذا القانون ولأحكام القوانين النافذة أو التي ستنتشر فيما بعد جباية الرسوم والواردات المبينة في الجدول (أ) الملحق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أحمد أسبر.

أحمد أسبر: عطوفة الرئيس، انني مبدئياً ضد هذه المادة ولا أوافق عليها لأنني أعتقد أن معالي وزير التربية الوطنية، وكان بودي ان يكون معنا لسمع ما نقول، قد خالف مبدأ من أهم مبادئ الثقافة والتربية عندما عمد إلى تشكيلات بين صفوف معلمي هذه الجامعة واساتذتها وبين غيرهم من المعلمين. اني أعتقد أن هنالك مبدأ عاماً مررنا به جميعاً وقد كان أكثرنا تلامذة ونعلم جميعاً ان

التلميذ الذي يبذل مدارس عديدة يتأخر عن صفوفه ولا ينجح كغيره من الطلاب الذين يدرسون في مدرسة واحدة والسبب في ذلك هو تغيير المعلم لأن التلميذ الذي يتغير عليه معلمه يتغير منهجه، فالحكومة إذ عمدت خلال فصل الشتاء في أول كانون الثاني إلى تبديل المعلمين في الجامعة وإلى غيرها من المدارس فكأنما تضع حاجزاً أمام هؤلاء الطلاب وتغير المنطق الذي جرى عليه تعليمهم وتقييم أمامهم وأما معلمهم العراقي، فالمعلم ليس دركياً وليس مأمور حدود بل هو أنسان له مهنة أقرب إلى المثالية من غيرها، فبأمكان الحكومة ان تنقل الدركي او مأمور الحدود ساعة تشاء، ولكن نرجوها ان لا تعتمد بعد اليوم إلى نقل المعلم في كانون الثاني وعندها متسع من الوقت خلال العطلة المدرسية الصيفية لأن تجري التشكيلات اللازمة، وبذلك يكون التلميذ قد تعلم على معلم واحد يفهمه ويأخذ من روحه وفكره، وحولك وإلى جانبك يا دولة الرئيس مرب كبير يعرف هذه الحقيقة، ويعرف ان من أهم الأمور ومن أشدها خطراً ان ينقل المعلم خلال الفصل الدراسي وفي أواسط السنة فيرجع عند ذلك التلميذ عن تلقى علومه من نفس واحد وفكر واحد وتتبدل عليه الأفكار وتتبدل عليه المعلومات، ثم ان هذه التشكيلات جرت على أساس حزبي وكان الأمر بسيطاً لو تناولت هذه التقلبات جميع المعلمين الحزبيين ولكنها تناولت فريقاً دون فريق، لذلك لن نصوت على هذه المادة.

الرئيس: حضرة الزملاء، عندما تعلن الرئاسة بأن الخطيب خرج عن موضوع النقاش يعني ذلك ان كلمته لا تسجل في محضر الجلسة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: عطوفة الرئيس،

تتعلق المادة الثانية في حياية الرسوم إلى ما هنالك، وهذا القانون ليس الا تكملة لقانون الموازنة فمن حق النائب ان يبدي الملاحظات التي يريدها حول هذه المادة ولكن ان يأتي الزميل الاستاذ أحمد أسبر بمعرض مادة تتعلق بجباية الرسوم، فيحدثنا عن التشكيلات التي جرت في وزارة التربية بين معلمي المدارس الابتدائية ليسمح لنا الزميل ان نقول ان ذلك أكثر من خروج عن المعقول وعلى المعقول.

نحن نريد ان يكون الانسجام في هذا المجلس على مستوى يتفق مع أعضاء هذا المجلس حتى لا نصل إلى يوم يخرج فيه زمام الأمر من أيدينا وتصبح مناقشاتنا أقرب إلى الفوضى منها إلى مناقشات بالمعنى والمفهوم البرلماني الصحيح. سهل جداً ان يغتنم النائب مناسبة موضوع مطروح ويطرق موضوعاً آخر لا يمت بصلة للموضوع الأول لا من قريب ولا من بعيد ولا أدري إذا كان زميلنا الاستاذ اميل البستاني هو الذي فتح الباب في هذا الميدان ارجو ان يتقبل الاستاذ أحمد أسبر هذه الاعتراضات.

- الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير.
- نهاد بوزير: بعيد كل البعد عن هذه المشاهدات أو بالأحرى هذه المناقشات التي تتعلق بالمعلم، وقد استمعت.
- الرئيس: أرجو الاستاذ نهاد بوزير حصر بحثه في المادة الثانية.
- نهاد بوزير: متابعاً - ان هذه المادة تمت بصلة إلى بعض الآراء التي أدلى بها بعض الزملاء لقد أستمعت يا سيدي الرئيس إلى كل شيء ولكن لم أستمع إلى صفة المعلم.
- الرئيس: أرجو الخطيب مرة ثانية بأن يتناول في بحثه المادة الثانية فقط.
- نهاد بوزير: متابعاً - ليست هذه المرة الأولى التي أتناول حديثاً فليطمئن عطوفة الرئيس إلى أنني سأكون بعيداً عن التنبهات الحزبية التي وردت على لسان بعض الزملاء، بل انني أتطرق إلى صميم الموضوع بالذات وأتحدث عن أمر اعتبره بيت القصيد في بيت التعليم اللبناني الا وهو المعلم لقد استمعت إلى كثير من الآراء في هذا الصدد ولكنني لم أستمع إلى صفة المعلم، من هذا الشاطئ يا سيدي الرئيس وزعنا الابجدية إلى أبعد حدود العالم، وأرى ان لبنان يستورد في بعض الاحيان المعلمين من الخارج. سمعت عن لسان طه حسين الأديب العربي الكبير يقول: في الآونة الحاضرة، انتقل مهد الأدب العربي من سائر البلدان إلى الشاطئ اللبناني، هذا قول يصدر عن أحد أئمة الأدب في العالم العربي فعلينا نحن ان نكتفي بالمعلم اللبناني وإذا كنت أقول ذلك يا سيدي، اعتقاداً مخلصاً مني على ان المعلم اللبناني هو أولى بمعرفة هذه البلدة التي نشأ فيها وترعرع تحت سمائها، ولي أمل كبير في ان تعنتي الحكومة الكريمة بمدرسة المعلم وبتجهيز المعلم، وان تحافظ على كثير من حالاته المادية والمعنوية فيكون عندنا المعلم الصالح لهذا البلد الصالح.
- الرئيس: من يوافق على المادة الثانية كما تليت عليكم يرفع يده - أكثرية -
- الرئيس: قبلت المادة الثانية. ألخ...
- القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء، فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم فخالف الاستاذ أحمد أسبر.
- أكثرية -
- الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.
- الرئيس: انتهينا من درس جميع موازنات الدولة من عامة واستثنائية ولكي لا يفقد النصاب سأسوت على محضر الجلسة مع رجائي بأن يستمر النقاش إلى ما بعد جدول الاعمال.

حضرات الزملاء،

لقد وزعنا على حضراتكم مشروع قانون معجل مكرر يتعلق بالبلديات .

ليتلى مشروع القانون .

فتلي مشروع القانون التالي : . أ. الخ . . .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل .

منير أبو فاضل : عطوفة الرئيس ، أعتقد أنه بموجب المادة ٨٦ من الدستور والمادة ٥٣ من النظام الداخلي لا يمكننا قطعياً أن ندرس أي موضوع قبل إقرار الموازنة لأن المادة صريحة في هذا الأمر وهي تقول : يدرس المجلس في دورته العادية الأولى كل ما لديه من المشاريع والمواضيع بصورة عامة وتخصص الدورة العادية الثانية لدرس الموازنة أولاً ثم بعد إقرارها تدرس المواضيع الأخرى . أما الدورات الاستثنائية فتخصص لدرس المواضيع التي يحددها مرسوم الدعوة .

إن مرسوم الدعوة لم يحدد أي شيء سوى الموازنة والدستور صريح في هذا الموضوع أيضاً إذ تنص المادة السادسة والثمانين منه على ما يلي «إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً بشأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فوراً لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة «فقد دعينا لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضت الدورة هذه ولم يبت نهائياً بمشروع الموازنة فلرئيس الجمهورية الحق في أن يضع مرسوماً . . . نحن اليوم بصدد درس الموازنة فلنصوت على ما درسناه ونقر الموازنة بكاملها وبعد ذلك نتمكن من درس المشاريع ، لذلك أطلب إقرار الموازنة قبل أي مشروع آخر .

الرئيس : حضرة الزميل ، إن المادة التي تلوتها تتعلق بالموازنة العامة وحق الأولوية دون شك لدرس الموازنة ، أما وقد صدق المجلس الموازنة العامة وكذلك صدق الموازنات الخاصة ولم يبق إلا التصديق على محضر الجلسة فيإمكان المجلس بناء على نصوص هذه المواد وتمشياً مع التقليد المتبع أن يتابع درس هذا الموضوع ، وإما القول بان مشروع القانون لم يرد في مشروع فتح الدورة الاستثنائية فهذا خطأ لأن الواقع هو أن المشروع أرسل في مرسوم الدعوة الاستثنائية الحالية .

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل .

منير أبو فاضل : لا يوجد أي فرق أو أولوية بين الموازنة العادية وموازنة المصالح المستقلة ، فلماذا ينشأ هذا الفرق الآن ، كلها موازنات والقانون يقول بوجوب إقرار الموازنة قبل كل شيء .

الرئيس : يقصد القانون الموازنة العامة وقد أقرت .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس، أرى أن الاعتراض الذي تقدم به الأستاذ منير أبو فاضل.. الرئيس - أرجو البحث بصفة الاستعجال فقط. ألخ...

الرئيس: ليتل ملخص الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦١ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة

تغيب السادة: جوزف شادر، انطوان صحنوي، بشير الأعور، عصام الحجار، ادوار حنين، خليل الخوري، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، البير نخير، كميل عقل، يوسف كرم، علي بزي، أسعد بيوض، يوسف سالم، معروف سعد، فضل الله دندش، شبلي العريان، وجورج هراوي.

واعتذر السادة: محمود عمار، فؤاد البرط، أمين الحافظ، هاشم الحسيني، محمد حمزة، عادل عسيران ويوسف الزين.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد صائب سلام، وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: نسيم مجدلاني، الياس الخوري، الأمير محمد أرسلان، سليمان فرنجية، عبد الله المشنوق، فؤاد غصن، محمد صفى الدين، رفيق شاهين وحسين منصور.

باشر المجلس أعماله بالتصديق على المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٥٧١ بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٦١.

وصدق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٢٩٩ بتحديد موازنة مديرية اليانصيب الوطني لسنة ١٩٦٠

وصدق أيضاً المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٣٠١ بتحديد موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٦١.

وصدق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥٣٠٠ بتحديد موازنة الجامعة اللبنانية لسنة ١٩٦١.

وصدق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٦٠٤٨ بتعديل المادة ٣٨ من قانون البلديات.

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: إذن صدق المحضر. وأرفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ليلاً.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: عبد الرزاق الحفار